

عز العرب محمد حسن الوزاني

حَدَّثَنِي وَالِدِي

مؤسسة محمد حسن الوزاني

منشورات مؤسّسة محمد حسن الوزاني

المؤلف : محمد حسن الوزاني :

- مذكرات حياة و جهاد : التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية 1910 - 1946 . ستة أجزاء -
- حرب القلم - ستة أجزاء -
- مجموع مقالات بالعربية صدرت منذ 1935 تتحدث عن مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- دراسات وتأملات - ستة أجزاء - :
- الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام .
- حرية الفرد وسلطة الدولة .
- في الدستور والبرلمان .
- في السياسة والمجتمع . . . بعد الاستقلال .
- الإسلام والمجتمع والمدنية .
- وطنيات .
- خطب وتصريحات صحفية - أربعة أجزاء -
- كفاح وطني مغربي - جزآن - بالفرنسية
- الدعوة الى النهضة والانبعاث - جزء -

المؤلف : عز العرب محمد حسن الوزاني :

- حدثني والدي - بالفرنسية وبالعربية -

عز العرب محمد حسن الوزاني

حَدِيثِي وَالِدِي

المعركة من أجل
الشورى والاستقلال

1946 - 1955

مؤسسة محمد حسن الوزاني
9، زنقة الدكتور فراج - فاس - المغرب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِيعِيَّة

الطبعة الأولى

1990 / 1410

جميع حقوق الترجمة والنقل والاقتباس في كل البلاد محفوظة

لمؤسسة محمد حسن الوزاني

المطبعة الكائن في

1922 - 2291

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى والدتي

مقدمة

شرح والدي محمد حسن الوزاني في مقدمة مذكراته الأسباب الكثيرة الذي دفعته إلى كتابة تاريخ حركة التحرير الوطني بالمغرب . ولما نجا بمعجزة من الموت في حوادث الصخيرات الخطيرة - يوليو 1971 - التي فقد فيها يده اليمنى ، انتبه الى أنه كان على وشك أن يخفي دون أن يحقق مشروعه .

ومنذ ذلك الوقت ، جمع المواد ورتبها ، وأخذ على الفور يحرر بيده اليسرى - وهو أيمن - مذكراته بالرغم عن تدهور صحته يوماً عن يوم منذ سنة 1975 ، وبالرغم عن أنشطته السياسية .

ولما أصيب باضطرابات قلبية منذ ذلك العهد ، أجريت له عملية جراحية ألزمته بإقامة متكررة وطويلة في أوروبا ، لكنه كلما سمحت صحته بذلك كان يشتغل بتحرير المذكرات في سعي حثيث على ما كان عليه من ضعف ، لأنه كان يعتبر أن آخر واجب عليه أن يترك للأجيال الصاعدة وللمؤرخين والباحثين :

- شهادة حياة وجهاد بدون هوادة في سبيل الحرية ، والديموقراطية الحق ، وكرامة المغاربة .

وهكذا حرر ستة أجزاء من مذكراته التي تغطي الفترة الممتدة من سنة 1900 إلى سنة 1946 بعنوان :

مذكرات حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية

وفي يوليوز 1978 أقام بطنجة لitem كتابة مذكراته المتعلقة بفترة 1946 - 1955 ، لكن - للأسف - ما كاد يصل إلى عاصمة البوغاز حتى تدهورت صحته بسرعة ، فالتحق حينئذ بالدار البيضاء قصد العلاج ، وبعد أن دخل المستشفى بمدة يسيرة قضى نجه يوم 9 شتنبر 1978 .

ونظراً لما نعلم من رغبته الأكيدة في أن يُعرف تاريخ المغرب المعاصر ، ولتحقيق أمنيته التي عبر عنها غير ما مرة في أن يرى صانعي هذا التاريخ يكتبونه ويقدمون ما لديهم من وثائق ، قررنا بعزم صادق ، أنا وأختاي سعاد وحرورية ، سنة 1979 أن ننشئ مؤسسة محمد حسن الوزاني التي من أهدافها الأساسية :

- نشر وتوزيع مؤلفات والدنا .

- تشجيع التعرف على عمله وفكره .

- منح « جائزة محمد حسن الوزاني » مكافأة لأحسن دراسة سواء بالمغرب أو بالخارج تعالج تاريخ المغرب المعاصر ، وبالأخص تاريخ الحركة الوطنية المغربية . وهكذا ، فإن جميع مؤلفات والدنا بالعربية والفرنسية تكاد اليوم تكون قد نشرت . ويتعلق الأمر بمساهمة متواضعة لمعرفة أحسن بتاريخ المغرب المعاصر ، لكن هذه المساهمة ستظل ناقصة إذا بقيت الأحداث والوثائق المتعلقة بالفترة المهمة الممتدة ما بين 1946 و 1955 خفية مجهولة .

لذلك قررت - ولو أنني لست بكااتب ولا مؤرخ ولا أدعي هذا ولا ذاك - أن أعالج القسم الذي لم يحرره والذي من المذكرات سارداً بكل بساطة الأحداث التي أعرف .

وبالرغم عن كون الموضوع على جانب من الدقة والخطورة فإن مهمتي أصبحت سهلة لا من أجل المراجع الغنية المتوفرة لدي ، ولكن أيضاً بسبب المحادثات الكثيرة التي أجريتها مع والذي خلال الساعات الطوال والأيام

والأعوام . فقد كان يحب أن يقص الأحداث التي عاشها ، وكنت أغتبط كثيراً بالاستماع إليه .

كانت شروحه وتعليقاته تهمني كثيراً ، وكان يجيب بكل سرور وبكيفية تلقائية عن أسئلتني . لم يكن له سرّ يكتمه عن أبنائه ، وكان يريد أن نعرف التاريخ الحقيقي لبلادنا ، ويتألم بالغ الألم لتحريفه وتزييفه .

ومما زاد في تسهيل مهمتي أنني عشت إلى جانب والدي الأحداث التي سأعرض لها ، وذلك ما أشار إليه في مقدمة مذكراته (حياة وجهاد : 16) قائلاً :

« ولم يكن أبنائي بدورهم أقل حرصاً وغيره من غيرهم ، فما فتوا يلحون علي من جهتهم في كتابة مذكراتي السياسية عن الحركة الوطنية ، خصوصاً وأنهم عاشوا فترة غير قصيرة منها ، وشاركوني صغاراً وشباناً ، حياة الكفاح في السراء والضراء ، وتحملوا معي لهذا قسطهم من التضحية صبراً واحتساباً » .

ومع ذلك ، فعلى الصعيد العاطفي ، إنها مهمة صعبة جداً . فعندما أقرأ المخطوطات من رسائل ، وملاحظات ، وتقارير ، ومذكرات ، وعندما أرى بعض الصور ، كنت أهتزّ من الأعماق وأضطرب من الداخل اضطراباً كبيراً . كنت أحس بشعور الفراغ يشل حركتي لحظات طويلة .

سأتترك جانباً في عرضي الأحداث المعروفة التي توجد بشأنها بيبليوغرافيا وافرة وافية . وسأقتصر بصفة خاصة على المعركة التي خاضها والدي على رأس حزب الشورى والاستقلال في سبيل ديموقراطية المغرب واستقلاله ، لكن من خلال هذه المعركة توجد صفحة مجيدة من تاريخ المغرب سنستعرضها في جو جديد لم ينشر بعد .

وإذا ما ذُكرت بتصريحات بعض الشخصيات السياسية المغربية أو بتصرفاتها التي توشك أن تثلّم قليلاً صورة الوطنيين الصُلب التي أرادوا أن

يعطوها لأنفسهم ، فليس ذلك من أجل إهانة ذكراهم إن كانوا قضوا نحبهم ، أو من أجل خزيهم إن كانوا ما زالوا أحياء . وإنما ذلك لإظهار الفرق الذي يوجد في تقويم الأحداث بينهم وبين والدي . وأيضاً للحرص على الموضوعية والنزاهة تجاه أولئك الذين يهتمون بتاريخ المغرب المعاصر ويجب أن يكونوا على علم بحقائق الأمور .

ولأجل الحقيقة التاريخية ولتفادي كل نزاع أو اعتراض فإني أنشر فيما يتعلق ببعض الأحداث المهمة صوراً طبق الأصل للوثائق والصور الفوتوغرافية . وأذكر أيضاً مراجع ببليوغرافية يمكن لكل واحد أن يرجع إليها . وقد لاحظت أثناء اتصالاتي اليومية أن مواطني أصبحوا أكثر تشدداً عندما يتعلق الأمر بتاريخ بلادهم ، لا يصدقون إلا ما يرون أو ما يمكنهم فحصه وتحقيقه . ولم يعودوا يكتفون بالكلام المنمق « لمخفصي ضغط الحقيقة التاريخية » الذين يظنون أنهم فوق كل ريبة فلا يأتون بأي برهان على ما يزعمون .

إن ما أطمح إليه هو أن يكون هذا العمل كتاباً وثيقة يسهم في إغناء تاريخ المغرب المعاصر .

القسم الأول

- حزب الثورة والاستقلال

- نحو الوحدة الوطنية

- نحو وحدة شمال إفريقيا

حزب الشورى والاستقلال

مبحث - 1 -

تأسيس - مبادئ

انقسمت كتلة العمل الوطني على نفسها سنة 1937 إلى حركتين :
الحركة القومية بقيادة محمد حسن الوزاني (انظر في الملاحق نبذة بيبلوغرافية
صفحة 377) والحزب الوطني برئاسة علال الفاسي . ولم يكن بدُّ من هذا
الانقسام لأن الرجلين كانت أفكارهما متباعدة ، وتكوينهما مختلف ثقافياً
وسياسياً ، وموضوعيتهما متباينة . كانا غير متفقين في الاختيار الإيديولوجي
والوسائل والطرق التي يجب اتباعها في قيادة المعركة . (اقرأ في هذا الصدد
مذكرات حياة وجهاد 5 : 13 وما بعدها ؛ وكتاب وطنيات في سلسلة دراسات
وتأملات ص . 7-35) .

يتعلق الأمر بانفصام إيديولوجي لا بانفصام ناشئ عن أسباب شخصية
محضة ، كما يوهم ذلك بعض الناس . وينبغي أن يضاف إلى ذلك وجهة نظر
روبير جان لونغي فيما يتعلق بتشتت كتلة العمل الوطني . فخلال محادثات
كثيرة جرت بين هذا الأخير وبين عز العرب الوزاني ، أكد ر . ج . لونغي أن
للجنرال نوغييس ضلعاً كبيراً في الانقسام الحاصل سنة 1937 . وبالفعل ،
حسب ر . ج . لونغي ، فإن المقيم العام وعد بعض أعضاء كتلة العمل الوطني
- الذين سيؤسسون الحزب الوطني فيما بعد - بأن يدرس معهم تطبيق مخطط
المطالب المغربية لسنة 1934 إن هم انفصلوا عن محمد حسن الوزاني وعنه هو

نفسه ، فصَدَّقوا وعود نوغييس ، وأسسوا حينئذ حزباً جديداً بدون مشاركة محمد حسن الوزاني .

ومما يؤكد وجهة نظر ر. ج. لونغي أن الحزب الوطني تبنى مخطط المطالب المغربية كبرنامج عمل له ، وأن جريدته العمل الشعبي - التي يجب ألا تختلط بجريدة محمد حسن الوزاني عمل الشعب - كانت تعرف نفسها بأنها صحيفة أسبوعية لسان حال الحركة المغربية لمخطط المطالب . أما جريدة الأطلس فكانت « لسان الحزب الوطني لتحقيق المطالب » .

والواقع أن المسؤولين عن الحزب الوطني وقعوا في الفخ الذي نصبه لهم نوغييس لتشيت كتلة العمل الوطني .

أخذ الحزب الوطني لحسابه مخطط المطالب المغربية لسنة 1934 الذي كان محمد حسن الوزاني يرى أنه تُجَوِّزُ ، بينما اتخذت الحركة القومية برنامجاً مطلبياً ، نشرته في جريدة الدفاع الصادرة باللغة العربية تحت اسم : ميثاق الحقوق القومية ، فكان أول بيان عام من نوعه ينشر في تاريخ الحركة الوطنية المغربية .

يستمد ميثاق الحقوق القومية من تصريح حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 الذي ترجمه محمد حسن الوزاني ونشره باللغة العربية في جريدة الدفاع (العدد2 ، 7 شتنبر 1937 . والعدد 3 ، 14 شتنبر 1937) . كان نشر وثيقة كهذه باللغة العربية ذا مغزى . كان على المغاربة أن يعرفوا حقوقهم ليخوضوا المعركة السياسية عن اقتناع .

وهكذا حدث لأول مرة أيضاً إبراز الطبيعة القومية للحركة ، وتميز الحركة القومية بإيديولوجية سياسية قائمة على برنامج محدد وحديث . هذا البرنامج كما نشر في الدفاع يتلخص هكذا :

- مبادئها : الإسلام ، العروبة ، المغرب ، العرش ، الشورى .

- غايتها : في الداخل : المغرب للمغاربة ، والمغاربة للمغرب ، أحرار في وطننا ، كرماء لضيوفنا .

في الخارج : مسالمة من يسالمننا ويرعى حقوقنا . الامتثال لواجب
الرابطة العربية والجامعة الإسلامية .

- أعداؤها : الاستعمار ، الجهل ، الضعف ، الاستبداد ، الاستعباد .

- وسائلها : الاعتماد على الشعب بعد الاعتماد على الله في تحقيق
أمانى البلاد .

الكفاح والثبات في المبدأ ، وعماد الكفاح التضحية .

إن ما يميز الحركة القومية هو تبنيها لبرنامج محدد من شأنه أن يقود
المغاربة إلى الديمقراطية والاستقلال .

تؤكد الحركة القومية أن المغرب للمغاربة وحدهم ، رافضة بذلك مبدأ
ازدواجية السيادة التي طالما طالبت بها الحماية . ولكي يتمكن المغاربة من أن
يعيشوا أحراراً في بلادهم ، عليهم أن يسترجعوا استقلاله ، ومن أجل ذلك فإن
المعركة السياسية التي تخوضها الجماهير الشعبية بكثير من التضحيات
والإخلاص لا مفر منها . ولهذا فإن جمهور الأمة هو قوة البلاد .

تشرّ الحركة القومية بالحماية ، والسيطرة والاستغلال ، وتجعل من
الشورى (الديمقراطية) أحد مبادئها الأساسية .

تعلن الحركة تعلقها بالعروبة ، والإسلام ، والمغرب ، وهكذا فإنه
بمناسبة يوم فلسطين الذي نظمته الحركة القومية ، أرسلت تلغراف تأييد لأمين
الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى (انظر الدفاع ، العدد 5 ، في 26
شتمبر 1937 ، وعدد 7 في 12 أكتوبر 1937) .

في نونبر 1937 نفي محمد حسن الوزاني لفترة دامت تسع سنوات
(انظر مذكرات حياة وجهاد لمحمد حسن الوزاني ، الجزء 5 ص 155 وما
بعدها) فكانت محنة طويلة تحملها بشجاعة . لقد فكر ملياً واقتنع بأن نظام
الحماية مؤقت وأن المغرب حاصل على استقلاله إن عاجلاً أو آجلاً ، وهو يعلم

مع ذلك أن الأمر لن يكون سهلاً . ويجب تعبئة الجماهير المغربية وتربيتها تربية سياسية ، وإقناعها وتغذيتها بمبادئ سياسية .

قرأ محمد حسن الوزاني كثيراً خلال عزلته ، وفكر في دولة مغربية جديدة مستقلة مصطبغة بالصبغة الإسلامية ، وترجم إلى اللغة العربية بعض الكتب التي أعجبتة (حرية الفرد وسلطات الدولة ، لشارل ديون ويت) والتي قد تكون نافعة لمواطنيه على مستوى التفكير السياسي .

لقد دوّن تأملاته حول تنظيم السلطات في دولة إسلامية (اقرأ في سلسلة دراسات وتأملات لمحمد حسن الوزاني ، الجزء الاول : الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام ، والجزء الخامس : الإسلام والمجتمع والمدنية) .

وفكر أيضاً في مذهب وبرنامج ونظام حزب المستقبل الذي ينوي تأسيسه بمجرد إطلاق سراحه . يجب أن يستمد الحزب المقبل من الإسلام فيما يتعلق بالمبادئ الديمقراطية . والديموقراطية في الإسلام هي الشورى . وليس للديموقراطية والشورى نفس المدلول ، لكن كلا المفهومين الغربي والإسلامي ينصهران في فكرة الدستور .

لذلك فإن محمد حسن الوزاني منذ تحرره في ماي 1946 لم يضيع وقتاً لإنشاء حزب وخوض المعركة السياسية في سبيل الديمقراطية والاستقلال .

يتعلق الأمر ، على الأصح ، بتحويل الحركة القومية ، التي هي حركة كما يدل عليه اسمها ، إلى حزب سياسي منظم يتوفر على وسائل العمل ، وعلى برنامج ملائم للظروف الآتية .

وفي الخطاب الذي ألقاه بمدينة فاس عند رجوعه من المنفى يوم 30 ماي 1946 ، وجه نداءً علنياً إلى الشعب المغربي للقيام بعمل من شأنه أن يُفضي بالبلاد إلى الحرية والاستقلال (اقرأ مذكرات حياة وجهاد لمحمد حسن الوزاني ، الجزء 5 ، ص 249 وما بعدها) ولأجل ذلك جمع أصدقاءه في مؤتمر بالدار البيضاء ، متم يوليو 1946 .

وتجب الإشارة إلى أنه قبل أن يتم تحرير محمد حسن الوزاني ، وجه خلال شهر فبراير 1946 ، بطرق سرية ، إلى المسؤولين عن الحركة القومية رسالة طويلة يطلب منهم فيها أن يدعوا إلى تجمع ليقرر في موضوع تحويل الحركة إلى حزب سياسي ، واقترح عليهم أن يسمى صف الجهاد القومي في سبيل الدستور والاستقلال . وهو ما يكون ملخصاً لبرنامج كامل . لكن هذا الاسم لم يصادق عليه من طرف مؤتمر الدار البيضاء الذي اختار اسم حزب الشورى والاستقلال . وقد صادق المؤتمر بالإجماع على ميثاق الاستقلال القومي في عشر نقاط كما يلي :

« البرنامج السياسي القومي التحريري »

أولاً : استقلال المغرب ضمن حدوده الطبيعية . ولأجل هذا ، يجب أن يسترجع وطننا وحدته السياسية . ووحدته الأرضية ، وكامل سيادته القومية ، تحت إشراف ورعاية جلالته الملك . . .

ثانياً : تأليف حكومة قومية مغربية ، موطنه الأركان ، متمتعة بثقة الأمة ، حرة التصرف ، بحيث تؤدي مهمتها التي هي قيادة المغرب إلى تقرير مصيره كوطن حر . . .

ثالثاً : مما تلتزم به الحكومة القومية المغربية ، القيام بالعمل العظيم الحيوي ، الذي هو انتاج سياسة حازمة لإصلاح الكيان الاجتماعي في جميع ميادين الحياة المغربية ، وعلى سبيل المثال ، تنظم تلك الحكومة التعليم الابتدائي بصفة إجبارية مجانية لفائدة جميع المغاربة ذكوراً وإناثاً .

كما تزود شعب البادية (الفلاحين) والعملة المغاربة ، بنظام اجتماعي اقتصادي يحمي بكيفية فعالة مصالحهم الخاصة والعامة ، ويضمن نماء هذه المصالح نفسها في دائرة التعاون العصري . . .

رابعاً : منح الشعب المغربي ميثاقاً سياسياً (دستوراً) يصبح القانون الذاتي والنظام الأساسي للمغرب الحر ، ويكون مستمداً في روحه وأساليه من

(البيان الفرنسي لحقوق الإنسان والرعية) ومن النظام النيابي الذي تؤسس عليه الديمقراطية الفرنسية الحديثة .

يهتم الدستور الجديد بتنظيم السلطات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، ويضمن للمغاربة المساواة أمام القانون ، والحرية الفردية ، وحرمة البيت والملكية ، ويسمح بحرية الضمير ، والرأي ، وحرية الاجتماع والجمعيات ، وذلك في حدود القانون ، ويصون حرية الصحافة ، ويمنع مراقبة المطبوعات قبل صدورها ، ويحفظ :

(1) الإسلام بصفته دين الشعب المغربي ودولته وجميع الأنظمة والمؤسسات الإسلامية .

(2) العربية لغة المغرب الدينية والقومية .

(3) حقوق وامتيازات العرش الشريف والملكية الدستورية المغربية .

خامساً : العمل ، بتأييد فرنسا معنوياً ودبلوماسياً ، لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية ، هذا النظام الذي ينافي روح العصر وشروط المغرب الحر ، مع حفظ العلاقات الودية بين المغاربة والنزلاء الأجانب ، أما حماية حياة هؤلاء وأملاكهم فتكون من اختصاص الحكومة القومية المغربية .

سادساً : تكوين جيش مغربي مستقل ، يناط به حفظ الأمن في الداخل ، والدفاع العسكري عن التراب القومي المغربي عند الاقتضاء .

يتمتع الجيش الشريف ، بمساعدة بعثة عسكرية فرنسية ، وذلك لترقية تعليمه ، وتدريب مختلف وحداته ، كما يتمتع الضباط المغاربة بجميع التسهيلات في تربيتهم العسكرية ، وتدريبهم الحربي بفرنسا .

سابعاً : إذا اضطرت الحكومة القومية المغربية إلى الاستعانة بخبراء أجانب ، فإنها تتعهد - نظراً للمودة والمحالفة اللتين بين القطرين - بتفضيل الكفاءات الفنية الفرنسية على غيرها

ثامناً : إبرام معاهدة تحالف بين المغرب الحر ، وفرنسا الديموقراطية الحرة ، وذلك لتوطيد مودتهما ، وتنظيم حسن العلاقة بينهما .

تضمن المعاهدة وحدة المغرب السياسية ، ووحدته الأرضية ، وسيادته القومية ، كما تحفظ المصالح المشروعة لفرنسا والأجانب ، خصوصاً في مجال الاقتصاد والصناعة .

لا تعتبر المعاهدة غير قابلة للتغيير والتعديل ، بل إنها - بالعكس - تخضع للتغييرات والتعديلات التي تقتضيها الحوادث ، وتدعو إليها ضرورات الرقي والتطور بالمغرب ، ولكن لا يسوغ أن تخل تلك التحويرات الطارئة بمبدأ المحالفة نفسه .

تكون المحالفة المغربية الفرنسية ذات صفة خطية (استراتيجية) عسكرية للهجوم والدفاع . تنص معاهدة التحالف بالتفصيل على التعاون الذي يقع بين القطرين عند نشوب حرب ، أو ظهور خطر حرب ، أو لضرورة دولية عاجلة ، وبصفة عامة لا يتحمل المغرب في تلك المعاهدة أي نوع من الضغط المادي أو المعنوي الذي من شأنه الإخلال باستقلاله . . .

تاسعاً : انخراط المغرب في جامعة الأمم العربية ، التي مركزها بالقاهرة ، وبما أن المغرب يكون متضامناً مع جميع الدول العربية الداخلة في الجامعة ، فيجب أن تضمن المحالفة مع فرنسا للحكومة القومية المغربية القيام بذلك التضامن وتنفيذ جميع ما يفرضه عليها من التعهدات والالتزامات .

عاشراً : لا ينتظر المغرب تخلصه التام من القيود المفروضة على سيادته بسبب الاحتلال والامتيازات الأجنبية . بل بمجرد ما يعلن استقلاله وتتعرف به فرنسا ، يستطيع بتأييدها أن يطلب الانخراط في نظام الأمم المتحدة

وعلاوة على ذلك صادق المؤتمر على : المبدأ السياسي القومي المذكور آنفاً الذي يستلهم كثيراً من مبادئ الحركة القومية ، إلا أنه يطابق الظروف

السياسية في ذلك الحين ، وقد استعملت كلمة الاستقلال ، ووقع التذكير بالواجب نحو الجامعة العربية ، والمساهمة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة .

وقد قُدِّم كل من ميثاق الاستقلال القومي و المبدأ السياسي القومي إلى جلالة الملك في رسالة مؤرخة في 29 شعبان 1369/29 يوليوز 1946 هذا نصها :

مولاي صاحب الجلالة ، أمير المؤمنين ، وناصر الملة والدين ، رمز مجدنا الأكرم ، وعنوان فخرنا الأعظم ، سيدي محمد بن يوسف . أدام الله نصركم . وخلد في صفحات العز والسيادة ذكركم .

مولاي ، لقد مرت على المغرب سنوات سوداء . قاسى فيها من أهوال الحرب وويلاتها ، ما لا تزال آثاره بارزة إلى اليوم . وسقطت ملايين الأرواح البشرية صرعى في ميادين القتال وغيرها . وتأيمت النساء ، وتيتمت الأطفال ، وثكلت الأمهات أفلاذ أكبادهن . ولم يخفف عنه من آثار هذه النكبات إلا سمو الغاية وشرف المقصد الذي طالما أعلن الحلفاء سعيهم لتحقيقه . وهو التحرر من قيود الاستعمار والاستعباد . وحق الأمم في تقرير مصيرها . وتمتعها بسيادتها وحريتها .

مولاي ، إن شعبكم الوفي ، قد لبي ذلكم النداء التاريخي الذي أعلنته جلالتم في أول الحرب . وانطلق رعاياكم أفواجا إلى ميادين الوغى ، مندفعين إلى المساهمة في تحقيق هذه الغاية النبيلة وهذا المطمح الأسمى ، مساهمة أطلقت السنة الصديق والعدو على السواء بالإشادة بشهامته ، وتقدير شجاعته التي كان لها - إلى جانب القوات الحليفة - الأثر الفعال في كسب هذه الحرب ، فكان من حق المغرب ، وقد بدأت تظهر معالم النصر في الأفق وترجح كفة الحق على الباطل ، أن يرفع صوته مطالباً بتحقيق هذه البنود ، والتمتع بحريته واستقلاله .

وكانت « الحركة القومية » إذ ذاك في طليعة العاملين على نيل استقلال

هذا الوطن العزيز ، وجاهدت في سبيل ذلك جهاد الأبطال . وتحمل رجالها ، بثبات وفخر ، أنواعاً من العذاب والعسف والإرهاق . وسقط بعضهم شهداء في ميادين الشرف والتضحية ، وكان المغرب كسائر البلاد التي لا تزال تزرع تحت نير الاستعباد ينتظر - على أحر من الجمر - ذلك اليوم الذي تشرق فيه شمس الحرية على وطننا الغالي ، إنجازاً للوعود . وبراً بكلمة الشرف .

ولكن الحكومة الفرنسية - بدلاً من أن تقدر الجهود الجبارة التي بذلها أبناؤنا البواسل ، وتعمل على تحقيق المثل العليا التي طالما جاهدت هي بنفسها للحصول عليها - اعتبرت جنودنا الذين ضحوا بمهجمهم وأرواحهم ، وسقطوا صرعى في ساحات الوغى ، وأريقت دماؤهم الغالية أنهاراً بمثابة « ماجورين » لا حق لهم في الحياة ، ولا غاية من وراء تضحياتهم . نعم ، اعتبرت جنودنا كماجورين ، وأعلنت على لسان ممثلها بالمغرب في خطابه الأخير ، أنها لا تزال متمسك بسياستها الرجعية العيقة التي قام البرهان القاطع على فشلها وأدت إلى أخطر النتائج في البلاد التي كانت تعاني ويلاتها .

مولاي ، إن هذا عصر الانقلابات الخطيرة ، عصر إنصاف الشعوب المضطهدة ، ومنحها الحق في تقرير مصيرها بنفسها . هذا العصر الذي دالت فيه دولة الاستعمار ، وأصبح كل ما في الوجود يتأمر بهدم كيانه ، وتمتع فيه إخواننا في المشرق بحرياتهم التامة واستقلالهم الكامل .

وإن من حق المغرب - ككل أمة تشعر بكرامتها وتحترم نفسها وتعتر بمجدها - أن يعمل بكل ما يستطيع من حول ، وما لديه من وسائل على إنجاز مثله الأعلى ، وتحقيق سيادته القومية ، واستقلاله التام ، تحت راية جلالتكم المقدسة .

وإن حزب الشورى والاستقلال يعلن في صراحة وشجاعة موقفه في القضية المغربية ، ويرفع إلى جلالتكم في هذا اليوم التاريخي الذي ينعقد فيه بباريس ، مؤتمر الصلح العام ، ميثاقه السياسي . الذي يراه كفيلاً بتحقيق

أمانينا القومية ، وتحرير وطننا العزيز ، وضامناً لمستقبل مغربنا المجيد . كما يقدم إلى سدتكم وثيقة تشرح مبدأه السياسي القومي ، راجياً أن تفضلوا بالتعبير لممثل فرنسا لدى جلالتكم عن هذه الخطة التي اتخذها « حزب الشورى والاستقلال » إزاء السياسة الجديدة التي تريد الحكومة الفرنسية انتهاجها بالمغرب على يد جناب سفيرها اريك لابون ، والتي ترمي الى تركيز قدم الاستعمار وتقرير الخطط لسياسة الإدماج والحكم المباشر .

وفي الختام ، نلتمس من جلالتكم أن تفضلوا بقبول عواطف الولاء والإخلاص لعرشكم المفدى . أبقاكم الله ذخراً للبلاد ، وأقر عينكم بأشبالكم الكرام . وعلى خالص الطاعة والامثال والسلام . في 29 شعبان عام 1365 موافق 29 يوليوز 1946 .

عن الديوان السياسي لحزب
الشورى والاستقلال
محمد حسن الوزاني

بعد ذلك أصدر حزب الشورى والاستقلال نداءً إلى الشعب المغربي هذا نصه :

« إن حزب الشورى والاستقلال (الحركة القومية الاستقلالية سابقاً) قد جمع في مؤتمر وطني ممثلي الشباب المغربي المناضل . وقد عكف المؤتمر الوطني للحزب على دراسة الوضعية السياسية الجديدة بالمغرب وتحديد الموقف الذي يجب اتخاذه إزاءها ، ويمليه على المواطنين المغاربة واجبهام الوطني المقدس .

وبعد دراسة عميقة للحالة الحاضرة واختبار دقيق للعوامل السياسية التي سببتها ، اتخذت قرارات هامة تتعلق بالتوجيه السياسي الجديد للمغرب ، والمنهج الذي يجب سلوكه تجاه الحال الحاضرة سيطلع عليها الشعب المغربي استقبالاً . ونبدأ اليوم بنشر البلاغ الذي قرر المؤتمر أن يذيعه على الأمة :

بلاغ المؤتمر :

لقد مرّ العالم بسنوات سوداء طبعها البؤس والشقاء ولم تختف نتائجهما بعد . فقد سقط ملايين البشر في ساحات المعركة تاركين وراءهم أرامل وأيتاماً وأقارب محزونين .

لم تجد الإنسانية عزاء لمآسيها إلا في سموّ الغاية وشرف المقصد الذي طالما أعلن الحلفاء سعيهم لتحقيقه : تحرير الشعوب من نير الاستعمار ، والاعتراف بحقوقها في أن تحكم نفسها بنفسها ، يعني أن تتمتع تماماً بحقوقها وحريتها ، وتسترجع استقلالها الكامل .



محمد حسن الوزاني يلقي خطاباً ، وعن يساره ابنه عز العرب (فاس : 1946)

وقد استجاب الشعب المغربي للنداء التاريخي الذي أعلنه صاحب الجلالة ملك المغرب غداة إعلان الحرب ، والتحق المغاربة أفواجاً بميادين القتال مسهمين بشجاعتهم وتضحياتهم التي فرضت إعجاب جميع الشعوب ، سواء منهم الأصدقاء أو الأعداء ، في إحراز النصر إلى جانب قوات الحلفاء ، وفي التمكين من تحقيق المثل الأعلى المشترك في العدالة والحرية للإنسانية قاطبة .

فمن حق المغرب إذن، وقد أخذت معالم النصر «لمعسكر الحرية» تبدو في الأفق، وقضية العدالة تنتصر أكثر فأكثر على قوى الشر والطغيان، أن يطالب بحقه في الاستقلال ويحصل على ذلك طبقاً للمثل الأعلى الذي من أجله خاض جنوده الأشاوس المعركة المقدسة في صفوف الحلفاء.

لقد كانت الحركة القومية في طليعة العاملين في حركة الاستقلال الشعبية، وتحمل رجالنا آنذاك ببطولة من القمع الوحشي الذي عرفه المغرب في فبراير 1944 جميع أصناف المحن، سقط خلالها بعض أصحابنا شهداء في سبيل سعادة المغرب ومجده.

إننا نحن المغاربة، كسائر الشعوب المضطهدة، كنا ننتظر بفارغ الصبر نهاية محنتنا، وكنا نأمل، طبقاً للوعود التي أعطيت لنا، أن نرى الحرية تشرق بساطع نورها على وطننا العزيز.

لكن، لسوء الحظ، بدلاً من تقدير الكفاح البطولي العظيم الذي خضنا جميعاً حتى قدره من تونس إلى الدانوب، مروراً بإيطاليا، وكورسيكا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا. ومنذ نهاية حرب قامت باسم داعي الحرية والديموقراطية المقدس ونصر حقوق السيادة للشعوب الكبيرة والصغيرة، بدلاً من أن يقع الشروع في تحقيق ذلك ببلادنا الصديقة والمتحالفة في سبيل هذا المثل الأعلى الذي كافحنا في سبيله، أخذت الحكومة الفرنسية تتصرف منذ ذلك الحين كما لو كانت تعتبر أن دم جنودنا الأبطال المغاوير ذهب سدىً، وأن مصيرهم مصير عامة المرتزقة لا مستقبل لشجاعتهم ولا لتضحياتهم الكبرى.

و فعلاً عبرت الحكومة الفرنسية منذ قليل للشعب المغربي، على لسان م. إيريك لابون في الخطاب المبرمج الذي ألقاه يوم 22 يوليو بمجلس الحكومة، بأنها تنوي الاستمرار في سياستها الاستعمارية باسم النظام المدعو بالحماية، وهو نفس النظام الذي أكل عليه الدهر وشرب وأفلس إفلاساً تاماً وكانت له عواقب وخيمة في جميع الأقطار التي كان مفروضاً عليها.

لذلك فإن الحكومة الفرنسية تنوي أن تتابع في هذه البلاد سياسة الهيمنة
الاستعمارية القائمة على مبادئ الاحتواء والحكم المباشر .

من بين الإصلاحات الأساسية التي ينوي السفير إيريك لابون تطبيقها
بالمغرب ، نذكر بالخصوص ما يأتي :

(1) تجزئة المغرب إلى عدة مناطق شبه مستقلة . وهذه التجزئة تهدد
تهديداً خطيراً وحدة بلدنا المقسم إلى عدة مناطق نفوذ أجنبي .

(2) إنشاء « مجلس موحد للحكومة » مركب من مغاربة وفرنسيين ، وبذلك
ستعطى للفرنسيين فرصة المشاركة بكيفية مباشرة أكبر في إدارة البلاد كما لو كانوا
هم وطنيين ومواطنين . ولا يقف البرنامج الاستعماري الذي عرضه السفير
لابون في آخر مجلس للحكومة عند هذا الحد ، وإنما حرص ممثل فرنسا أيضاً
على أن يبلغنا تدفق الرأسماليين الفرنسيين والأجانب على المغرب الذين
سيحتكرون لصالحهم استغلال جميع الثروات الوطنية . وقد تكونت منذ وصوله
إلى المغرب ، وفي مدة أربعة أشهر ، 447 شركة رأسمالية جديدة .

إنها كارثة حقيقية تهدد بكيفية خطيرة بلادنا المنكودة الحظ ، التي
سيكون عليها ، من أجل تموين المقاولات المستغلة لثرواتنا أن تقرض خمسة
ملايير ! فمن سيؤدي هذا المبلغ ؟ إنه المغرب . ومن سيستفيد منه ؟ إنه
بالتأكيد ليس هو الشعب المغربي .

ولأجل أن يمكن استغلال ثرواتنا ، يعتبر م . لابون أن النظام والاستقرار
ضروريان لازمان . لكن أي نظام ؟ وأي استقرار ؟ ليس المراد قطعاً النظام
والاستقرار القائمين على العدالة والحرية ، وإنما نظام واستقرار شبيهان بما
يسود المقابر عادةً .

أما التعليم فإنه لن يقدم إلى المغاربة أيضاً إلا بتقير .

وبالإجمال فإن الحماية تتابع السير ضد المدّ مع الريح تماماً . إن هذه
الصورة المصغرة من الخطاب / البرنامج لم . إيريك لابون لتبرهن مرة أخرى

على الخطأ المطلق لأولئك الذين ما زالوا يضعون ثقتهم في سياسة استعمارية قائمة على الاستنزاف ، والاستعباد ، وهضم الحقوق الإنسانية المسلوبة .

أيها الشعب المغربي !

إننا نعيش فترة اضطراب اجتماعي وسياسي ، وتحولات عميقة تعتبر انقلابات حقيقية ، لذلك فإنه يستحيل على المستعمرين الطغاة أن يوقفوا تيار الانعتاق السياسي الذي يثير الإنسانية قاطبة ، والذي جرف دائماً الأفكار المتخلفة والأساليب البالية للهيمنة الاستعمارية . إن حق الشعوب المضطهدة في أن تحكم نفسها بنفسها سيعترف لها به بدون تحفظ ، وإلا فإنها ستنتزعه بكفاحها وتضحياتها .

لقد بدأ عهد جديد لجميع البلاد المغلوبة على أمرها ، وقد استعاد إخواننا في المشرق أوهم في طريق استعادة حريتهم واستقلالهم الكامل . وإن على المغرب ، كجميع الأمم التي تحترم نفسها وتشعر بكرامتها ، أن يعمل بجميع ما لديه من وسائل على أن تراعى حقوقه في الحرية والاستقلال التام تحت كنف وسلطة جلاله الملك سيدي محمد نصره الله .

فليعمل كل مغربي على مجد الوطن ، ولتكن تضحياتنا عاملاً على انبثاق حرية بلادنا التي ما زالت ترسف في الأغلال » .

يحدد حزب الشورى والاستقلال بوضوح في هذا النداء موقفه من الحماية ، ويؤكد حق الشعب المغربي في الحرية والاستقلال .

وفي المؤتمر المنعقد بفاس طوال الأسبوع الأول من أبريل 1950 ، حدّد حزب الشورى والاستقلال مرة أخرى مبادئه ووسائله في العمل كما يلي :

I المبادئ

الفصل الأول : حزب الشورى والاستقلال هو حزب الشعب المغربي ، وهو ينوي ألا يكون في عمله مجرد حزب سياسي بالمعنى المعتاد ، وإنما يريد أن يكون مدرسة لتكوين أطر سياسية للأمة ، ولتربية الشعب تربية وطنية . إن حزب الشورى لهو الديمقراطية ، يحدد موقفه من طرف جميع أعضائه بعد المناقشة والمداولة .

الفصل الثاني : يعمل حزب الشورى والاستقلال بعمل مصالح الشعب بواسطة الشعب ، فهو بذلك وطني جوهرياً ، لجميع طبقات الأمة وفتاتها حق الدخول فيه والتصويت بنفس الطريقة حسب قوانينه الأساسية ونظامه .

الفصل الثالث : إن الغاية الأصلية لحزب الشورى والإستقلال هي تثبيت سلامة المغرب وشعبه ، وللوصول إلى ذلك ، يضع نفسه في طليعة الأمة للسير قدماً ، بكل عزم وتصميم ، في طريق الثقافة والنهضة ، وفي طريق النهضة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية .

وإن حزب الشورى والاستقلال لعازم بصفة خاصة على تحقيق الأهداف العاجلة التالية :

أ - نهضة ، في نطاق الوحدة السياسية والترابية للأمة المغربية ، على أسس حديثة وديموقراطية .

ب - إبطال نظام الحماية بالمغرب ، وكل شكل للهيمنة الأجنبية ، خاصة أو دولية ، وإعادة السيادة الكاملة للأمة المغربية عن طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي للمغرب .

ج - إنهاء النظام الحالي القائم على الامتيازات الاجتماعية الفردية

والجماعية ، وإقامة ديموقراطية شعبية سياسية واجتماعية واقتصادية في إطار ملكية دستورية .

- د - ضمان الحقوق التالية لكل مغربي ومغربية :
- الحد الأدنى الذي يكفل عيشاً لائقاً .
 - السكنى الملائمة لهم ولعائلتهم .
 - الأمن لأشخاصهم وأموالهم .
 - ضمان عدالة صالحة ونزيهة .
 - مساواة الجميع أمام القانون .
 - التفتح الفكري والخلقي للفرد (تعليم مجاني وإجباري وحريرات عامة) .

II وسائل العمل

الفصل الرابع :

أ - تنظيم جماهير كادحة مغربية فلاحين وعمال وصناع وتجار ومثقفين من أجل تجديد الوطن ، وأن تعمل من الشعب المغربي ، بتكتل مصالحه وطموحاته ، جماعة واحدة لا تقبل الانقسام ، حرة ذات سيادة .

ب - استخدام جميع الوسائل المشروعة التي من شأنها أن تقود الشعب المغربي إلى تحقيق أهدافه ومقاصده الوطنية .

وبعد أن حصل المغرب على الاستقلال سنة 1956 قام حزب الشورى والاستقلال بتعديل قوانينه حسب مقتضيات الوضعية السياسية . وهكذا فإن مؤتمر حزب الشورى والاستقلال المنعقد بفاس أيام 19-20-21 شتنبر 1959 وافق على ميثاق سياسي جديد ، كما قرر المكتب السياسي في اجتماعه المنعقد بفاس يوم فاتح يناير 1960 إعطاء اسم جديد للحزب ، فأصبح منذ ذلك الحين يدعى : حزب الدستور الديموقراطي . وللتنصيب على كلمة

الدستور دلالة على مدى اهتمام الحزب بالمطالبة بالدستور للمغرب (انظر
جريدة شوري الرأي العام)



مبحث - 2 -

تنظيم

تصف مجموع القوانين الاساسية تنظيم الحزب بكيفية مفصلة .

ففي الميدان التطبيقي ، نذكر فقط المخطط التالي :

يتجمع المناضلون داخل خلايا في كل مقاطعة ، حيث إن المدينة مقسمة
إلى عدة مقاطعات ، وينتخب مناضلو كل مقاطعة مكتباً لهم . وتنتخب مكاتب
المقاطعات ممثلهم في المكتب المحلي .

وعلى مستوى المدن ، تنتخب المكاتب المحلية نوابها على المستوى
الجهوي ، ويتعلق الأمر بالمكتب الجهوي أو الإقليمي الذي يضم كذلك نواب
القبائل .

يجتمع كل مكتب على مستواه مرة في الاسبوع ، فيستقبل الانخراطات ،
ويناقش المسائل ذات المصلحة المحلية ، ويدرس المسائل التي يعرضها عليه
المكتب السياسي للحزب ، ويرفع إلى الهيئة الإدارية العليا - المكتب
السياسي - تقريراً أسبوعياً عن أنشطته .

وتعيّن المكاتب الجهوية نوابها في المؤتمر الذي ينتخب المجلس
الوطني ، والمكتب السياسي ، والأمين العام .

وينص القانون الأساسي على تكوين لجنة إدارية وأخرى تأديبية .



إن الانتخاب هو الطريقة المتبعة في تعيين جميع الأعضاء المسيّرين على

حزب الشورى والاستقلال

« وأمرهم شورى بينهم »

(متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحرارا)

(الصورة)

طلب الانخراط : N° 125400

« أنا الموقع أسفله عقب تاريخه أتعهد بشرفي بأن أكون عضوا عاملا في حزب الشورى والاستقلال والتزم بالعمل لمبادئه وتنفيذ مقرراته »

وحرر في _____ بتاريخ _____
137 موافق _____
196

الامضاء :

مدينة أو قرية :

الاسم العائلي :

الاسم الشخصي :

تاريخ الولادة : المهنة :

العنوان :

الحالة المدنية : تاريخ الانخراط :

رقم العضو المنخرط : انتقال :

طلب الانخراط في حزب الشورى والاستقلال

مختلف الأصعدة حتى المسؤول الأول عن الحزب ينتخب . وليس للحزب زعيم وإنما هناك أمين عام في شخص محمد حسن الوزاني يقدم استقالته في كل مؤتمر ، ويترشح مرة أخرى للانتخاب من طرف المناضلين الذين يتمتعون بكامل الحرية في المناقشة .

إنه مبدأ أساسي للحزب ، أن يكون للمناضلين حق النقد ، وليس ذلك مناقضاً لفكرة النظام التي عليهم أن يحافظوا عليها . هذا النظام ضروري

لضمان وحدة الحزب ، يقبله جميع الاعضاء عن طواعية دون أن يفرض عليهم .

وبعد المناقشة ، يتخذ القرار بعد أن يقع التصويت عليه ، ويجب أن تخضع الأقلية للأغلبية ، كما يجب أن يطبق القرار من طرف الجميع كما لو كان اتُخذ بالإجماع . وعلى الأقلية أن تشارك في تطبيق القرار ، وإلا وقعت الفوضى وظهرت عصبيات من شأنها أن تسيء إلى وحدة الحزب .



بطاقة
العضوية
في حزب
الشورى
والاستقلال

على المناضلين ، في كل قرار يتخذونه ، أن يأخذوا بعين الاعتبار مصلحة البلاد قبل مصلحة الحزب ، ومصلحة الحزب قبل المصلحة الشخصية .

إن حزب الشورى والاستقلال ، باعتباره حزباً سياسياً ، مفتوح في وجه

جميع المغاربة ، لكنه يأخذ قبل كل شيء الذين يؤمنون إيماناً قوياً بإيديولوجيته ، ولا يسعى إلى تسجيل أكبر عدد ممكن من الأشخاص ، راعياً أن يكون في صفوفه مناضلون بكل معنى الكلمة ، ولا يضم أناساً ضعيفي الإيمان بمبادئه . ويجتهد في أن يُكوّن تكويناً سياسياً أعضاء واعين منفتحين أوفياء . ويعتبر حزب الشورى والاستقلال نفسه مدرسة سياسية .

يريد حزب الشورى والاستقلال أن يكون حزباً سليماً ، فلا يقبل أيّاً كان لينخرط في صفوفه . وعلى الأعضاء الشوريين أن يتحلوا بالأخلاقية السياسية والسلوك الحسن ويحرص المسيرّون على ألا تتسرب عناصر السوء إلى صفوف الحزب ، ويطردون الأعضاء الذين لم يعودوا يستجيبون لمقاييس العضوية . إن هذا الاهتمام بتطهير صفوف الحزب من العناصر المشبوهة يضمن له قوة على صعيد العمل السياسي ، ويعطي أيضاً شيئاً من الكرامة للمسؤولين .

ولأجل كل هذه الاعتبارات لم يتردد حزب الشورى والاستقلال في أن يطرد من صفوفه أعضاء ولو كانوا من المسؤولين السامين (انظر الملاحق ، الهامش رقم 1 ، ص 405)

يعتمد حزب الشورى والاستقلال على جميع الأعضاء العاملين في اختيار المسيرّين ، وهناك عاملان : سياسي ، وثقافي ، يجب أن يكون المسيرّ قادراً على أن يتحمل مسؤوليته السياسية ، وليس من الضروري أن يكون حاصلاً على رتبة أو شهادة . إن المسير الحقيقي هو الذي يتمتع بثقة القاعدة النضالية ، وعليه أن يعتبر مهمته كتكليف ويعمل كل ما في وسعه للقيام بها .



مبحث 3 - مجال نشاط الحزب

يمتد مجال نشاط حزب الشورى والاستقلال على جميع أرض المملكة المغربية ، إذ يوجد مناضلوه في كل جهة ومن جميع المستويات الاجتماعية .

ومع ذلك فإنه لما استقر محمد حسن الوزاني وبعض أعضاء المكتب السياسي بطنجة سنة 1951 ، فإن مركز النشاط والقرار انتقل إلى هذه المدينة .

ولما منعتهم السلطات الدولية من المقام بهذه المدينة، استقر مركز النشاط في سبتة وتطوان . غير أنه في سنة 1954 ، على إثر اتخاذ محمد حسن الوزاني موقفاً ضد السياسة الإسبانية المتبعة في المغرب ، قامت السلطات الإسبانية بمطاردة مسيري حزب الشورى والاستقلال وأعضائه في المنطقة الشمالية بالمغرب (انظر ما يلي ، ص 294) .

وفي الخارج كان طلبة حزب الشورى والاستقلال نشيطين جداً في باريس ، وفي القاهرة ، منذ سنة 1946 . وابتداءً من سنة 1952 ، هاجر معظم المسيرين إلى خارج المغرب لخوض المعركة وشرح القضية المغربية على الصعيد الدولي (باريس ، نيويورك ، باندونك ، القاهرة ، دمشق ، جنيف ، لوزان) .

●● مبحث - 4 -

الشورى والديموقراطية

يُدعى حزب الشورى والاستقلال بالفرنسية . حزب الديموقراطية والاستقلال باستبدال كلمة « الديموقراطية » بكلمة الشورى التي لها مفهوم الديموقراطية في الإسلام .

وقد حدد محمد حسن الوزاني معنى الشورى بالنسبة للديموقراطية كما يلي :

«تعتبر الشورى، في مادة التشاور، واجباً مفروضاً على كل مسلم، كان مواطناً أو حاكماً ، وفي اللغة السياسية نظاماً استشارياً حقيقياً خاصاً بالإسلام . وهكذا فإن الشورى تشمل في الميدانين النظري والعملي كلا من الحياة الفردية والحياة الجماعية في المجتمع الإسلامي أساساً . وبعبارة أخرى ، فإن الشورى بالنسبة لكل مسلم يجب أن تغلب في سيرته الخاصة وفي عمله الجماعي



بطاقة العضوية في حزب الشورى والاستقلال

بمقتضى القواعد والمبادئ ، والتعاليم الإسلامية بوصفها المزوج كعقيدة
وشريعة سامية .

ويتج عن ذلك أن دور الشورى أساسي سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة
للجماعة الإسلامية . ومن أجل ذلك فإن مجال الشورى يتسع ليشمل التصرف
الشخصي والحياة العامة للمسلمين .

وعلى الصعيد السياسي والدستوري بالخاص ، تكوّن الشورى أولاً
المصدر الذي تنبثق منه السلطة التنفيذية . وهذا الجانب الأساسي للشورى
يتجلى في البيعة التي هي طريقة تعيين رئيس السلطة التنفيذية أو الخليفة ،
بانتهاء من أهل الرأي والشخصيات المتميزة بعلمها ومزاياها وسمعتها ، وهم
الذين يُدعون أهل الحل والعقد ، أي الذين يعيّنون ، أو بعبارة أخرى الذين
يُعترف بهم « كحكّام » في قضايا الأمة .

إن الشورى التي تتجلى هكذا في البيعة ناتجة عن سيادة الشعب كما
جاءت في الإسلام الذي أقامها دعامة للسلطة السياسية .

وليس المظهر الآخر للشورى أقل ارتباطاً بالحقوق السامية التي تملكها الأمة بمقتضى هذا المفهوم الإسلامي الخاص ، الذي جعل من الإنسان خليفة الله في أرضه ، أي خليفته المسؤول ، باعتبار أن الله تعالى هو القادر الفعال لما يريد .

وهكذا فإن الشورى بمظهرها المزدوج ، كما ذكرنا ، تقوم على قاعدتي كل ديموقراطية ، أعني الاختيار ، والمراقبة للسلطات العمومية . لذلك فإن على أهل الشورى أو المستشارين السامين أن يقوموا بصلاحياتهم في إطار تفاهم متبادل ، وتعاون خالص بين مواطنين وحكام عاملين جميعاً للصالح العام الذي يجب أن يكون لهم مرشداً وغاية بصفة دائمة .

فالشورى ، كما سواها الإسلام وأمر بها ، يمكن ربطها بالفكرة السياسية والتجربة الديموقراطية للإنسانية خلال العصور إلى أيامنا هذه . وباعتبار أن الشورى تكوّن جزءاً من التراث السياسي والتاريخي للإنسانية ، فإنها تستحق أن تدرس وتشرح كقاعدة للحكم ومفهوم أصيل للسلطة الديموقراطية في الإسلام .

إن الشورى باعتبارها غير مرتبطة أساساً بأي نسق معين للحكم ، لتقدم ميزة كونها كفكرة ونظام ديموقراطيين ، صالحة لكل دولة مسلمة حتى يومنا هذا ، وبالأحرى أن الإسلام حين فرض الشورى على المسلمين ترك لهم كامل الحرية في أن يعطوه الصورة والتنظيم الذين يقتضيهما روح العصر ، والأحوال الخاصة بكل مجتمع إسلامي . فالمهم بالنسبة للإسلام يبقى هو إقامة كل نسق يتعلق بالدولة والحكم على الشورى كنظام للتشاور والتحاوور ، وكطريقة للاختيار ووسيلة لمراقبة الحاكمين بواسطة المحكومين ، مرتبطين جميعاً بعقد الحقوق والواجبات المتبادلة » .

وحين سمي محمد حسن الوزاني حزبه حزر الشورى والاستقلال فقد أظهر أنه يستمد في الميدان السياسي من مبادئ الإسلام ، كما أظهر أنه ليس في الإسلام مفهوم استبدادي للسلطة (انظر كتاب الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام لمحمد حسن الوزاني) .

وفي مقابلة صحفية يوم 23 أبريل 1951 مع الصحفي الأميركي كارليل موركان حدّد محمد حسن الوزاني فكرته في الموضوع كما يلي :

سؤال : هل صحيح أن يقال إن حزبكم يفكر في حكومة تكون أقرب في أساسها إلى الأفكار الغربية منها إلى المفهوم التيقراطي الذي ينتمي إليه الإسلام كله تقريباً ؟

جواب : الإسلام ، بعكس ما تظنون ، يعارض تماماً كل تصور تيقراطي فيما يخص الحكم . فالخلافة التي تمثل السلطة السياسية في الإسلام هي مؤسسة يرجع تاريخها إلى عهد وفاة الرسول محمد (عليه السلام) وتقوم على البيعة التي هي ضرب من الاستفتاء الشعبي . وهكذا فإن الخلافة تستند إلى عقد بين الحاكمين والمحكومين . هذا العقد الشفوي أو المكتوب يفرض على الخليفة أو الرئيس الأعلى للجماعة الإسلامية الالتزام بأن يعامل المسلمين سياسة تحقق العدالة والمساواة بين الجميع دون أي تمييز ، وأن ينذر نفسه على الدوام لمصالح الأمة ، وأن يسلك تجاه المسلمين بقدر ما يستطيع مثال الرسول (عليه السلام) . ويلزم نفس العقد المسلمين بالسمع والطاعة وبالنصيحة والمساندة للسلطات العامة . ويدل التاريخ الإسلامي بوضوح على أنه حتى في عهد الرسول لم يكن النظام السياسي الإسلامي مؤسسة مفروضة من السماء ، وبالتالي غير خاضعة لفكرة نقد الناس . فإذا كان الأمر كذلك أو يكاد في العهد النبوي الذي كان كل شيء يسير بحسب الوحي الإلهي ، فبالأحرى أن يستمر في عهد الخلفاء الراشدين بصفتهم رؤساء سياسيين للمجتمع الإسلامي . إن الذين يعتقدون في الحكومة الإسلامية الأولى (عهد الخلفاء الراشدين الأربعة) أنها تيقراطية ، هم على العموم مخطئون ومضللون لسبب واحد هو أن خطب هؤلاء الخلفاء الأولين ورسائلهم كثيراً ما تذكر اسم الله تعالى وأوامره وفروض طاعته ، لكن ذلك راجع على الأصح إلى ورع الخلفاء والرعييل الأول من المسلمين أكثر مما هو راجع إلى تصور تيقراطي للحكومة . لذلك فإن عبارات هذا الورع ومظاهره هي التي جعلت كثيراً من الناس يعتقدون - خطأ - أن الحكومة في الإسلام كانت وما زالت أمراً مقضياً من السماء .

وباختصار ، فإن السلطة السياسية في العهد النبوي لا علاقة لها بالتيوقراطية ، بل كانت بالعكس مؤسسة إنسانية معرضة للأخطاء مثلما هي معرضة للنقد من طرف المسلمين الذي برهنوا ، من جهة أخرى ، عن حرية جريئة في الرأي وعن أشد المعارضة تجاه أكثر من خليفة . فالخلافه إذن ليست مؤسسة مقدسة .

لكن إذا لم تكن السلطة السياسية في الإسلام تيوقراطية ، فهل هي ديموقراطية ؟

إذا فهمنا أن الديموقراطية باعتبارها الطريقة السياسية الحديثة التي تجعل الأمة سيده ، قائمة على حكم الشعب بالشعب ولأجل الشعب مع كل ما تشتمل عليه الديموقراطية الحديثة من قوانين انتخابية ومجالس تمارس حق المراقبة ، وأحزاب سياسية ، وحق المعارضة ، وسلطة تغيير الحكومة في حالة التصويت عليها بحجب الثقة ، فإن السلطة السياسية في الإسلام بعيدة عن أن تقاس بكل هذا .

لكن إذا أعطينا الديموقراطية معنى أكثر عمومية وأقل دقة ، أعني أنه يلزم الحكام لكي ينالوا رضى الأمة ويستحقوا ثقتها الكاملة ، أن يلتزموا بأن يسيروا في الرعية كمسيّرين مسؤولين يحققون العدل والإنصاف بين الجميع ، وأن يظلوا بعيدين عن كل سياسة تتسم بالغطرسة والنفوذ الشخصي ، فمن الصواب التأكيد بأن الحكومة الإسلامية هي فعلاً ديموقراطية .

إن الإسلام الذي هو ديموقراطي في روحه ومبادئه يترك للمسلمين مهمة تكوين حكومتهم على الطريقة الأكثر ملاءمة لمصالحهم ، والأكثر استجابة لمتطلبات عصرهم . وهكذا فإن الإسلام يقبل تماماً الأسلوب الديموقراطي الحديث ، وإن ذلك لمن الأسباب الرئيسية التي دفعت المسلمين إلى أن يُدخلوا عندهم الدساتير الديموقراطية المعاصرة .

إن البلاد الإسلامية التي لا تملك في الوقت الراهن ديموقراطية مماثلة ،

يكون عائقها إما الاستعمار الغاشم المستغل (إفريقيا الشمالية مثلاً) وإما احتمالات ذات طابع اجتماعي (العربية السعودية بخاصة) .

إن ذلك يعني ، ولنرجع إلى سؤالكم ، هل صحيح أن حزب الشورى والاستقلال يفكر في حكومة تكون أقرب في أساسها إلى الأفكار الغربية ؟ أجيب عن ذلك بأن حزبنا يؤيد إقامة حكومة ديمقراطية حديثة ، مع دستور يهيئه ممثلو الأمة الكفاة ، ونظام برلماني مماثل لما يجري به العمل في البلاد الديمقراطية .

وأعتقد أنه يلزم الإيضاح بأن حزبنا ، من بين الأحزاب الوطنية المغربية ، هو الوحيد الذي كان أول من طالب رسمياً بدستور سياسي ، وجعل منه فصلاً أساسياً في برنامجه .

إننا بالأحرى نؤيد الأسلوب الديمقراطي الغربي الذي يوافق الإسلام موافقة تامة ، بل أقول أكثر من ذلك إن المذهب الإسلامي متفق مع أكثر النظريات تقدمية التي نعرفها في ميدان الحكم الديمقراطي .



مبحث - 5 -

الشورى والاستقلال معا

لم يفتأ حزب الشورى والاستقلال منذ أعلن عن تأسيسه تحت اسمه الجديد يعمل لنصرة مبدئين عزيزين هما : الشورى والاستقلال معاً .

وهو اذ يكافح في الواجهتين بعزم وإيمان لا تُنسيه إحداهما الأخرى ، ولا يكفيه الكفاح في إحدى الواجهتين عبء مجابهة الواجهة الأخرى ، إذ لا يرى في مبدئي الشورى والاستقلال غير وسيلتين لتحقيق سعادة الشعب ورفاهيته ، وهي الغاية الشريفة التي يكرس لها جهوده ويعيش أنصاره من أجلها .

لقد رأى الحزب أن الاستقلال لا يكفل وحده تحقيق هذه الغاية ، فليس

يكفي أن يتحرر الشعب من نير الاستعمار الأجنبي لينعم بالسعادة الحقة ،
ولتحس جميع طبقاته وهياته وأفراده بنعمة الحرية التي لا تُعدُّ لها أية نعمة في
الحياة .

إن الاستقلال أداة لا بد منها لبناء صرح شعب جديد ، فإن الشعب الذي
يخضع لعبودية الغير ، ويُرهق في خدمة الغير ، ويقتل فيه الاستعمار الروح
الحرّة الشريفة لا يمكن أن يهيء المجتمع الصالح لجيل جديد يشعر بالكرامة
الكاملة ، مادام كيانه السياسي معدوماً ومقاليد تصرفه في يد الغير .

ولكن استقلالاً يخرج بالشعب من قبضة غاشم ظلوم ليضعه تحت رحمة
شخص أو حفنة من أبنائه يسوقونه سوق الأنعام ، ويستنزفون منه دماً كان يمتصه
الأجنبي ، إنما هو استقلال زائف لا يرفع الشعب من مستواه ، ولا يجعله يشعر
بالحرية التي لا يتقدم شعب بدونها .

إن الاستقلال والديموقراطية ينبغي أن يسيرا جنباً لجنب ، ليعمل كل في
جهته على تحرير الشعب من ربة العبودية السياسية والفكرية والروحية ،
وبدون هذا التحرر لن تتربى في الشعب فكرة الشعور بالمواطنة التي تجعل من
جميع أفراده أعضاء متساوين في الحقوق والواجبات .

لقد دعا الحزب - ومايزال - إلى الديموقراطية بجميع أنواعها ، سياسية
 واجتماعية واقتصادية ، وهو يرى الديموقراطية السياسية تتمثل في الدستور
 والبرلمان ليقول نواب الشعب كلمتهم في جميع الشؤون التي تهم الشعب الذي
 انتدبهم للنيابة وممارسة السلطات المخولة له ، وبذلك يشعر الصانع والعامل
 والتاجر والمعلم وجميع الكتل الشعبية أنها رقيية على نوابها وحكامها الذي
 يصبحون في النظام الديموقراطي خداماً للشعب يرفعهم إلى المقاعد متى رأى
 فيهم الأهلية لتبوءها ، وينحيم عنها متى زاغوا عن سواء السبيل وظهر أنهم غير
 أهل للقيام بالمهمة التي انتدبوا لها .

وحين يصبح الشعب رقيباً على حكومته ممارساً بواسطة نوابه لسلطاته
 يشعر حقاً بنعمة الاستقلال عليه ، ويدرك بالواقع والمحسوس أنه أصبح يدير

مقاليد، وهكذا بدلاً من أن تشعر طائفة من الشعب بالاستقلال يشعر الشعب بأجمعه بالفرق البين بين نظام الحكم المفروض عليه ونظام الحكم الذي أقامه هو باختياره .

وبالديموقراطية الاجتماعية والاقتصادية ، يقضى على الفروق بين الطبقات ، ومن الفرق في الطبقات ينشأ التطاحن الذي يجزئ قوات الأمة الواحدة ويضرب بعضها ببعض ، ويفسح المجال أمام الاستغلال الأجنبي الذي يسهل عليه التسرب إلى الأمم المتنافرة ، والذي يستغل تلك الفروق الاجتماعية والاقتصادية لبط سيطرته السياسية .

واتقاء لذلك تدعو المبادئ الديموقراطية الحقبة إلى تحديد الملكيات ، وإلى تأميم المشاريع الكبرى لتنتقل بذلك من ملك الأفراد إلى ملك الأمة ، فيعدم الأفراد الوسيلة للضغط على الحكومات بسبب المشاريع الكبرى التي يسيطرون على مداخيلها ومصالحها ، وبذلك يكون نواب الأمة والحكومة المنبثقة عن البرلمان الشعبي في مأمن من الوقوع تحت رحمة ذوي السلطات المالية الذين يهدفون قبل كل شيء إلى المحافظة على مصالح رؤوس أموالهم ولوضحوا بمصالح الأمة جمعاء .

إن النظام الديموقراطي أصلح نظام لضمان سعادة حقبة ، وإن الكفاح من أجل الديموقراطية كفاح صعب وعسير ، إذ لتحقيق ذلك النظام لا بد من كفاح لكي تفهمه الشعوب التي عاشت تحت السيطرة قروناً ، ولا بد من كفاح آخر التؤمن به تلك الشعوب ، ثم لا بد من كفاح أعنف وأقوى لتستطيع الشعوب تحقيقه بالرغم عن قوات الطغيان والرجعية التي لا تجد راحتها إلا في شقاء الشعب ، ولا تشعر بلذة سيطرتها إلا في عبودية الشعب ، ولا ترى حياتها إلا في تنويم الشعب تحت أثقال الجهل والفقر .

إن الذين يظنون بأن الاستقلال وحده كفيلاً بتحقيق السعادة للأمة والشعوب ولو في نظام غير ديموقراطي ، ويرؤن أن الاستقلال هو الغاية من الكفاح ، وأن الكفاح من أجله يجب أن يسبق كل كفاح ، أحق بأن يطالبوا بإلقاء

نظرة صغيرة على شعوب يقال عنها إنها تتمتع باستقلالها ، ولكنها لا تتمتع
بالنعم الديمقراطية، قد استقل بشؤونهاحكامها ولكنها لم تنعم بالاستقلال يوماً
واحداً ، وماتزال تعيش متأخرة عن قافلة الزمن وركب الأمم ، وهي تنطوي على
ثورة ضد حكامها ومغتصبي حقوقها ، إن لم تنفجر اليوم فلن تلبث أن تنفجر
غداً .

وما ذنب هذه الأمم المسكنية إلا أنها لم ترزق من أبنائها من يشقون بها
طريق الكفاح الديمقراطي مثلما شقوا بها طريق الكفاح من أجل الاستقلال
السياسي .

لقد كان المغرب سنة 1912 يعتبر دولة مستقلة ، فقد كانت حكومته
تفاوض الدول وتمضي المعاهدات وتحضر المؤتمرات ، ولكنه لم يشعر إلا وهو
بين عيشة وضحاها قد غدا مطوقاً بمعاهدة قضت على كيانه الدولي وسيادته
السياسية ، وجعلته خاضعاً لاستعمار دخيل ، وقد دُبر ذلك في غيبة الشعب
الذي لا يزال حتى اليوم يعاني ويلات المعاهدة ، إذ لم يكن للشعب في ذلك
الحين هيئة برلمانية يرجع إليها أمر المصادقة على المعاهدات ، ولو كان
للشعب المغربي في ذلك الحين نواب في البرلمان لتعاقب سقوط الحكومات
دون أن يظفر المستعمرون بتوقيع تلك المعاهدة في جلسة لا يعرف ما راج فيها
غير جدران قصر فاس .

ولكن الشعب المغربي الذي بات ليلة 11 مارس من سنة 1912 وهو لا
يزال يرى نفسه شعباً سيداً فتح عينه صباح يوم 12 مارس سنة 1912 ليجد نفسه
مقيداً بعقد لا يعلم عنه سلفاً أي شيء ، ولم يحتفظ منه حتى بنسخة في
خزائن الدولة حينذاك .

إن الأمم الحديثة العهد بالاستقلال التي تكافح اليوم في واجهة
الديموقراطية تملئ علينا درساً بليغاً يعلمنا أن الكفاح من أجل الديمقراطية لا
يقبل توضيحات ومتاعب عن الكفاح من أجل الاستقلال ، ويزيدنا إيماناً بأن أفوم

سبل الكفاح هو أن تمضي الشعوب في الواجهتين معاً لتربح الوقت وتؤسس دعائم نهضتها على أساس مكين .

ومن الطبيعي أن نتصور أن الكفاح في الواجهتين معاً عسير وصعب ، فلن يستطيع خوض معركة التحرير العامة إلا من زكت نفوسهم وتجردت أرواحهم من مرض العبودية ، ولذلك لم يكن للأحزاب التقدمية محيد عن القيام بعملية التطهير في صفوفها من الطفيليات التي تندس في تلك الأحزاب والهيآت ، فلا تقوى على الكفاح وتحاول تأخير الركب فلا يبقى - لضمان سير الأفكار الحرة - غير القيام بعملية الاستئصال التي تطهر كيان الهيآت ، كما يظهر الجسم من الأوساخ ، وكما تتم عملية البتر في عضو لتضمن سلامة بقية الأعضاء ، وهذه عملية لم يتردد الحزب في القيام بها عندما رأى أن لا بد منها لمواصلة سيره التقدمي الحر .

ونحن نشاهد مصر العزيزة تعمل لنصرة المبادئ الديمقراطية منذ أن اعترف باستقلالها سنة 1922 ، وقد لقيت الأفكار التقدمية فيها اضطهاداً مستمراً ، وعرف الشعب في عهد الاستقلال استعباداً لا يقل في فظاعته عما كان يعانيه في ظل الاستعمار الأجنبي البغيض ، وها هو الشعب المصري بعد تجربة ثلاثين سنة يجد أن لا ضمان لاستقلاله الوطني وسعادته في غير الشورى الحقة .

وإن الأفكار الديمقراطية تشق طريقها بسرعة مدهشة ، فهناك اتجاه إلى تعديل الدستور لا يدع حيفاً على الشعب ولا خطراً على مصالحه ، وقد اتخذت عدة قرارات للقضاء على الفروق الاجتماعية والاقتصادية من حذف الألقاب المدنية كالباشا ، والبك ، وصاحب المقام الرفيع ، والمعالي الخ ، وكذلك تحديد الملكيات الزراعية والعقارية ، وقد جعلت الحركة الجديدة شعارها « التطهير » ودعت الأحزاب إلى القيام بعملية التطهير في صفوفها ، وعملت على أن تصغي لرغائب الشعب وعلى تلبية مطالب الفلاحين والعملة ، وهم عصب الشعب .

وهكذا تعود مصر لتتزعج في حركتها الديمقراطية العالم العربي الذي يساير خطواتها بإعجاب ، وحين يتأتى لها أن تنتصر في معركتها الجديدة فلن يجد أعداؤها من سبيل بعد ذلك لقتلها بما اعتادوا أن يلصقوه بكرامتها من أنواع القذف ، لأن استقلالها يكون إذ ذاك قد تحقق بالشورى التي هي الطريق الوحيد لرفاهية الشعب وسعادته .

فليكن لنا إذن من دروس مصر حافز يزيدنا إيماناً بأن نضع الكفاح من أجل الاستقلال والشورى معاً لنستطيع أن نمضي بالمغرب نحو الغاية المنشودة التي هي تحرير الشعب سياسياً وروحياً وفكرياً تحريراً يجعل منه شعباً جديداً في هذا العالم الجديد . (الرأي العالم ، ع . 245 ، 21-8-52) .

هكذا لم يزل محمد حسن الوزاني في جميع كتاباته وخطبه وتصريحاته ، يعالج نفس الموضوع بكيفية مستفيضة (انظر مثلاً : الاستقلال والديموقراطية : الرأي العام ، ع . 261 في 19-11-55 . حرب القلم ، 183:6) .

● ● مبحث - 6 -

الدستور حامي الديمقراطية

بمجرد تأسيس حزب الشورى والاستقلال ، وفي نفس الوقت الذي كان يخوض فيه معركة الاستقلال كان يطالب بإقامة دستور يضمن الديمقراطية التي يكافح أيضاً من أجلها .

إن من الضروري تجهيز البلاد بدستور ينظم أسس الدولة المغربية ، وعلاقات المواطن بالدولة ، والعلاقات بين الحاكمين والمحكومين . سيحدد الدستور حقوق كل واحد وواجباته ، إذ لا يمكن أن توجد أمة حقيقية بدون دستور . « دستور » .

كان حزب الشورى والاستقلال ، من خلال جريدة « الرأي العام » يحسس الرأي العام المغربي بفكرة الدستور ، فنشر بانتظام في جريدة الحزب

عدداً كثيراً من المقالات التي تعالج قضايا دستورية ، وشرح كتابها مزايا الحياة النيابية والنظام الديموقراطي . بل حتى عنوان الجريدة « الرأي العام » كتب وسط رسم يمثل مجلساً برلمانياً . ولم يفت تأثير ذلك المشهد حتى الذين لا يقرؤون .

« نوجه نداء رسمياً إلى الشعب المغربي ليأزر مطالبنا بتزويد البلاد بدستور ، وليناضل بجانبنا لنتزع في أقرب وقت ممكن دستوراً حقيقياً سيكون العقد السياسي للأمة » - من مقال لمحمد حسن الوزاني في جريدة الرأي العام ، ع . 11 ، في 25-6-47+ ع . 12 في 1-7-47 .

وقد خصص محمد حسن الوزاني للدستور عدة افتتاحيات في سلسلة « الغمرات » (انظر حرب القلم ، الأجزاء 3-4-5) ففي مقال نشر في « الرأي العام » تحت عنوان : « تنظيم الدولة المغربية تحت الاستقلال » - ع . 31 ، في 21-11-47 اقترح المبادئ الكبرى التي يجب أن يحتوي عليها الدستور المغربي .

تعرضت المعركة التي خاضها حزب الشورى والاستقلال لصالح الدستور لمعارضة حزب الاستقلال ، فكان هذا الحزب يدافع ، من خلال جريدة « العلم » عن فكرة وجوب تحقيق الاستقلال قبل كل شيء . ولمحاولة إقناع المغاربة بموقف حزبه ، نشر عبد الكريم غلاب في ديسمبر 1947 سلسلة من المقالات بعنوان « الحياة البرلمانية في العالم العربي » باذلاً الجهد ليبين من خلال نماذج مأخوذة من العالم العربي ضرورة الحصول على الاستقلال قبل كل شيء ونسي مع ذلك أن مصر كان لها سنة 1923 دستورها ، والبلاد آنذاك ما تزال تحت الاحتلال الإنكليزي . وأن المصريين اتخذوا من الدستور سلاحاً للمطالبة باستقلالهم . الأمر الذي جعل مصطفى النحاس ، سنة 1947 يقول : « ليس الدستور كلمة ، ولكنه حقيقة » .

وعلى أي حال ، فليست مشاركة حزب الاستقلال في الانتخابات التي نظمها الجنرال جوان سنة 1948 ، وجلوسه في مجلس شورى الحكومة الذي

هو مجلس المقيم العام هو الذي يجعل هذا الحزب يحقق الاستقلال السريع للمغرب ! (انظر ما يأتي ، ص 253) .



مبحث - 7 -

إيديولوجيا حزب الشورى والاستقلال

حدد محمد حسن الوزاني ، في مذكرة خطية ، إيديولوجيا حزبه قائلاً :
« إن حزب الشورى والاستقلال - كما يدل عليه اسمه - هو الحزب الديمقراطي المغربي بالدرجة الأولى . فمنذ تأسيسه سنة 1946 لم يفتأ أن يكون المناضل الطليعي لتزويد المغرب بالديموقراطية لصالح الأمة . إن الكفاح الوطني ، في نظره ، في سبيل استقلال الوطن لم ينفصل ولن ينفصل عن الكفاح في سبيل نظام ديموقراطي بالمغرب في إطار ملكية متحررة ودستورية . إن الاستقلال ، في نظر الحزب ، ليس غاية في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد ، وجعلها مرة أخرى مالكة زمام أمورها ، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بوسيلة سيادة حرة ذات روح ديموقراطية .

وهكذا تتجلى الديموقراطية كمحتوى لكل سيادة ولكل استقلال للأمة . وأكثر من أي وقت مضى ، منذ المطالبة بالاستقلال تأكد أن الرسالة الديموقراطية للحزب في نظر الشعب المغربي ، كأنها عملية خلاص وطني وحركة استعجالية أساسية وحاسمة لحياة البلاد ومصير شعبها .

إن حزب الشورى والاستقلال ، وهو واع أشد الوعي برسالته الوطنية والديموقراطية ، ليعتزم إقامة سياسته وتوجيه عمله ليرقى أكثر فأكثر أعظم قسط من الجمهور الديمقراطي على الصعيد الوطني . وهذا يفرض واجبات كبرى ، ومهام ضخمة . وللإضطلاع بها بنجاح ، يرى الحزب تعبئة جميع العناصر السليمة المكونة للأمة . هذه التعبئة ضرورية لخوض المعركة الديموقراطية والثورية للشعب المغربي . إن القوى المحركة الأساسية لهذه المعركة لهي الطبقة الكادحة ، وطبقة الفلاحين ، وأهل الفكر ، والبورجوازية الصغيرة ،

- « Le PDI, comme l'indique son nom, est le parti démocrate travailliste par excellence. Depuis sa fondation, en 1946, il n'a cessé d'être le champion de l'instauration ^{au sein} de la démocratie ~~au sein~~ au profit de la nation.
- « Pour lui, la lutte nationale pour l'indépendance de la Patrie a toujours été et demeure encore inévitable le combat pour l'avènement d'une régime démocratique au sein de la cadre d'une monarchie libérale et constitutionnelle. Pour le Parti, l'indépendance n'est pas une fin en soi, mais le moyen de libérer le pays en le rendant ^{à nouveau} maître de ses destinées; ce qui ne peut se réaliser qu'au moyen d'une souveraineté libre et digne démocratique.
- « Ainsi, la démocratie apparaît comme le contenu de toute souveraineté et de toute indépendance ~~de~~ de la Nation.
- « Plus que jamais, depuis la proclamation de l'indépendance, ~~est~~ la mission démocratique du Parti s'avère, aux yeux du peuple travailliste, comme une œuvre de salut national et une action d'urgence capitale et décisive pour la vie du pays et le sort de son peuple.

صفحة بخط محمد حسن الوزاني

وعلى العموم : جميع الأشخاص والجماعات المقتنعين بأفكار الأمة وأهدافها الذين يضعون المصلحة الوطنية فوق كل شيء . حيث إن المصلحة الوطنية هي القاعدة العملية للمنفعة المشتركة . إن خصوصنا الأساسيين ، بعد الاستعمار وركائزه في البلاد ، لهي الفيودالية والديكتاتورية بجميع أشكالها ، وكذلك احتكار السلطة داخل الحكومة والدولة والأمة من طرف حفنة باسم

حزب ، احتكار أساسه الاستغلال ، محوّل الدولة بذلك إلى « جمهورية الأصدقاء » - الحلوى كلها لي ! - واضطهاد الأشخاص والجماعات التي تكوّن ، خارجاً عن « أنصار » السلطة ، الأمة المغربية .

إن المهمة الأساسية والأولى لحزبنا هي تنسيق النضال الديمقراطي والثوري بكيفية مباشرة أو غير مباشرة ، على المستوى الوطني ، مع كفاح العمال ، والفلاحين ، والمفكرين ، والشباب والنساء من الشعب كله وعلى جميع الجبهات ، لا سيما الجبهة الإيديولوجية ، والجبهة السياسية ، والجبهة الاجتماعية ، والجبهة الاقتصادية .

1 - مقصدنا العام

يدخل في هذا الإطار بناء مغرب جديد . لذلك ، فإن جميع المعارك التي نخوضها ترمي إلى إنشاء مجتمع جديد ودولة جديدة . ولتحقيق هذا الهدف وذاك ، فلا مناص من سياسة جديدة واقتصاد جديد وثقافة جديدة ، أو بتعبير آخر ، يجب العمل على تحويل المغرب من بلد مهضوم الحقوق سياسياً واقتصادياً إلى بلد حر سياسياً ومزدهر اقتصادياً ، كما ينبغي تحويله أيضاً من بلد أمني ومتأخر إلى بلد متعلم وتقدمي . وتلك هي أهداف الثورة الوطنية في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وبدون هذه الثورة ، فإن إعادة بناء صرح الوطن ستؤول إلى الفشل ، ذلك لأن هذه العملية تقوم على ثلاثة مبادئ سياسية ثورية وهي : الاستقلال والديموقراطية ورفاهية الشعب .

2 - الديمقراطية داخل الحزب

حزب الشورى والاستقلال ليس فحسب تنظيماً سياسياً وديموقراطياً لأنه يكافح من أجل إقرار الديمقراطية بالمغرب ، ولكنه ديموقراطي أيضاً من حيث إنه يشكل بذاته هيئة سياسية هياكلها وديموقراطية . ويتجلى هذا بكل وضوح في كون قاداته سواء كانت لهم مسؤولية محلية صرفة أو مسؤولية على المستوى الوطني ، لا يرتقون إلى مرتبة المسؤولية الحزبية إلا عن طريق انتخابات

ديموقراطية ، من طرف الهيئات المختصة التابعة للحزب . تتجلى الديمقراطية الشورية كذلك في كون أعضاء الحزب يتمتعون بصلاحيات وضع برنامج العمل السياسي وإقرار منهجية تنفيذه مع الإدلاء في اختيار مرشحي الحزب لدى المؤسسات التمثيلية العمومية .

تتوفر في حزب الشورى والاستقلال ، مع إمكانياته المحدودة ، الشروط التي تؤهله ليكون مدرسة للتربية السياسية والتربية الوطنية ، وبالإضافة إلى الدور الهام في تكوين الأطر السياسية والتوجيه الديمقراطي والثوري بمعناه السامي البناء والوطني ، فإن حزب الشورى والاستقلال يتحمل كذلك مسؤوليتين عظيمتين ، إحداهما تتجسم في التعبير عن الآراء السياسية ، والثانية في العمل على توفير رجالات السياسة الذين تفتقر إليهم البلاد .

2- الثورة الوطنية

لا يتوقف المغرب على إصلاحات محتشمة وجزئية ليصبح مجتمعاً جديداً ودولة جديدة ، ولكنه في حاجة إلى تغيير جذري له مميزات ثورة حقيقية ويبقى كل عمل للبناء الوطني مرهوناً به .

إنها ثورة قوامها النظام والأمن والعدل والحرية ، وبهذا المدلول فإن الثورة تكون وطنية إذا أضحت معركة كبرى تخوضها الأمة وهي تشكل وحدة معنوية وسياسية واقتصادية ضد الفوضى وعدم الأمن والظلم والقمع في جميع الأشكال والصفات وفي سائر قطاعات الحياة الوطنية .

يتعين على الثورة الوطنية أن لا تجعل من العنف والممارسات التعسفية قاعدة لأعمالها ، بل أن تسعى إلى إقامة نظام جديد يحل محل النظام القديم ويقضي على الفوضى التي تتميز بها حالياً الحياة السياسية والمجتمعية والاقتصادية والمالية وغير ذلك .

3- تعريفات سياسية

رغبة منا في رفع اللبس والغموض عن بعض مقدمات ومسلمات

الإيديولوجيا التي تبنيها ، نورد أسفله التوضيحات والشروح الضرورية :

1 - الفرد والمجتمع :

ليس الفرد في نظرنا هو الكل ، ولكنه جزء من الكل الذي هو المجتمع ، ولا يعني المجتمع سائر الأفراد الخاضعين لقانون المنافسة من أجل تحقيق أغراض خاصة وإرضاء حاجيات ومصالح متضاربة فحسب ، ولكنه يعني كذلك ، كلاء عضويًا . وانطلاقاً من هذا المفهوم ، نرى أنه ينبغي للمصالح المختلفة للأفراد أن تتلاءم مع مصالح الأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع ومع مصالح الوحدات الأخرى التي يتشكل منها المجتمع .

2 - السياسة :

ينبغي للسياسة أن تكون واقعية وخلاقة . يتمثل شعارنا في هذه الكلمة المأثورة : « التقدم نحو الأمام دون إغفال الواقع » . وينبغي كذلك للسياسة أن تستهدف خدمة الإنسان وخدمة المجتمع ، وبالتالي أن تكون خاضعة لقيم أعلى منها مرتبة وأهمية ، ومن ثم ، فإنها ليست فقط علماً موضوعه مختلف الأعمال والأنشطة الإنسانية ، بل إنها أيضاً فن ، أي فن الحكم القويم والسليم .

3 - السلطة :

باعتبار السلطة تجسيدا لممارسة السيادة الوطنية ، لا يجب اتخاذها مدعاة لتسخيرها في خدمة مصالح وأغراض طبقة مجتمعية أو حزب معين ، ولكن يجب أن تكون مهمتها الأساسية ممارسة الحكم من أجل مصلحة المواطن والأمة .

4 - الدولة :

للدولة سلطة ، لكنها ليست سلطاً غير محدودة ، فحدودها تنتهي حيثما تبتدىء حقوق الإنسان الطبيعية ، وحقوق المواطن والأسرة وحقوق المجتمع المنظم . وبهذا المفهوم ، فإن الدولة ليست ذلكم الدركي الذي أنيطت به مهمة إقرار النظام واستتباب الأمن ، كما أنها ليست بمثابة السيد أو الرئيس

صاحب الأمر والنهي الذي يطلق العنان لأهوائه فيستبدّ بزمام حرية الإنسان ويتصرف كيف يشاء في أنشطته . وبما أن الدولة ليست نظاماً بوليسياً ولا دكتاتورية كمثّل دكتاتورية قيصر ، فيجب أن تكون مقوماتها مبنية على الأخلاق القانونية ، وأن تنهج سياسة تتسم بالحكمة والرشد حتى لا تكون مثل قائد الشرطة الطاغي ، كما يتعين عليها أن تتشبث بالقواعد اللازمة التي تجعل سيادتها وسلطتها خاضعة لسيادة الأخلاق والقانون ، في مجموع التراب الوطني وأن تفي بالتزاماتها المترتبة عن الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها مع غيرها من الدول .

في ميدان علاقات الدولة بالفرد ، يجب على الأخلاق التي تحدد سلطة الدولة ، أن تقرّ احترام الكرامة الإنسانية باعتبارها مصدر الحرية والروح المعنوية . وهذا ما يجعل ضرورياً أن تتم الموافقة بين السلطة والحرية وإقامة التوازن بين الحرية التي يمكن أن يتمتع بها المواطنون وبين الحرية الضرورية التي يجب أن تمارسها الدولة . إن حرية المواطنين تقرها وتصونها القوانين الدستورية المستوحاة من تعريف وتحديد حرية الفرد الناجمة عن مبدأ المشروعية في الإدارة وفي استقلال المحاكم . أما حرية الدولة ، فإنها تنبثق من سلطة مسؤولة ونزيهة ومقتدرة .



مبحث - 8 -

أداة التعبير الرأي العام وغيره

عقد حزب الشورى والاستقلال اجتماعاً بفاس خلال أشهر أكتوبر 1946 تحت رئاسة محمد حسن الوزاني وتقرر أثناء الاجتماع إصدار جريدة تكون ناطقة باسم الحزب واقترح محمد حسن الوزاني أن تحمل اسم الرأي العام ، مع إبداء رأيه في الاقتراح ، وشرح ذلك على أعمدة العدد الأول من الرأي العام عين المكتب السياسي للحزب مديراً للجريدة لم يحمله سوى مسؤولية قانونية ولم يعطه صلاحيات التدخل في شؤون التحرير الذي أنيطت مهمته ومسؤوليته

بلجنة خاصة . وبما أن الجريدة هي الناطقة باسم الحزب ، فإنها ملك له (انظر في الملاحق ، الهامش 2 ، ص 407) .

لم يحصل الحزب على الترخيص الإداري لإصدار الرأي العام إلا بعد ستة أشهر من المساعي المكثفة المتواصلة .

ونذكر بهذه المناسبة أن الصحافة العربية كانت خاضعة لنظام خاص إذ كان لا بد من تقديم طلب مقرون بكفالة . كان الترخيص بالإصدار مرهوناً بإرادة السلطة ، فإن شاءت منحتة ، وإن شاءت رفضته ، وإن طاب لها أن تتماطل في إعطاء الجواب فعلت ، إلا أنه بات من الملاحظ أن السلطة كانت تتعامل مع الصحافة الناطقة بالفرنسية بشدة أقل ، إذ كان يكفي للجرائد المكتوبة بالفرنسية أن تضع كفالة مع التصريح بالإصدار لدى النيابة العامة ، وكانت شهادة إيداع التصريح تسمح للجريدة بالصدور . إذن ، مضت الصحافة المكتوبة بالعربية تعاني الأمرين من طرف السلطات الاستعمارية .

صدر أول عدد للرأي العام بتاريخ 15 أبريل 1947 . وكانت الجريدة أسبوعية .

عانى حزب الشورى والاستقلال متاعب مالية قاسية لإصدار جريدته ، إلا أن الحزب تغلب على هذه الصعوبات بفضل شجاعة وإرادة وتضحية ونضال أعضاء لجنة التحرير . وكل الذين كانوا يساهمون بعملهم الفني وبأقلامهم في صدور الرأي العام أقبلوا على العمل متطوعين ومتحمسين ، ليس لهم طمع في تعويض مادي أو غيره .

كانت جريدة الرأي العام تطبع في البداية بمطبعة الأمنية بالرباط ، وكانت هيئة التحرير تمارس عملها في مكان صغير واقع بشوارع « بوتي جان » إلا أنها انتقلت بعد ذلك إلى الدار البيضاء في حين بقي الطبع بالرباط .

شارك حزب الشورى والاستقلال مع جماعة من الفرنسيين ، في مشروع إنشاء مطبعة مغربية - فرنسية ، إلا أنه على إثر خلاف بين الطرفين المساهمين

اعترض الجانب الفرنسي على طبع الرأي العام في المطبعة المشتركة الأمر الذي أدى إلى احتجاج الجريدة عن الصدور .

ولمواجهة هذه المعضلة ، اقتنى حزب الشورى والاستقلال مطبعة صغيرة تكاد تكون من الصنف العتيق وركبها بالمنزل الذي كان محمد حسن الوزاني يقطنه بالدار البيضاء ، بزينة المقطع حيث أخذت تنجز عملية ترتيب المقالات وتركيب الجريدة التي صار إخراجها يتم بمطبعة غير بعيدة من موقع المجازر . كان قادة الحزب يكافحون على الدوم من أجل استمرار بقاء الرأي العام فراحوا بسبب ذلك يجابهون مشاكل جمّة ، مادية وغير مادية كالمحن التي يلاقونها مع الرقابة المسلطة إذ ذلك على النشر . وعلى إثر الحوادث التي كانت الدار البيضاء مسرحاً لها يومي 7 و 8 من شهر دجنبر 1952 ، تعرضت الرأي العام إلى التوقيف التعسفي ولم تتمكن من استئناف صدورها إلا يوم 19 نوفمبر 1955 مع إطلالة عهد الاستقلال فأخذت تصدر مرتين في الأسبوع ، ثم ثلاث مرات ، ثم أربع مرات إلى أن أصبحت جريدة يومية ابتداءً من 11 دجنبر 1956 .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الرأي العام ، عندما استأنفت صدورها في نونبر 1955 ، كانت تطبع بمطبعة المعارف بالدار البيضاء ، ثم صارت تطبع بمطبعة أمل الواقعة بشارع دانتون - (انظر في الملاحق ، الهامش 3 ، ص 407) .

دأبت الرأي العام تعنى بالموضوعات الاساسية ، فظلت مقالاتها تحظى باهتمام بالغ من طرف الجمهور المغربي . كانت الرأي العام هي الناطق باسم المعارضة الوطنية وبأسم الشعب الذي تخدم مصالحه وتدافع عنها . ورغم ما كانت تعانيه من متاعب مع الرقابة ، فإنها لم تنسلخ قط عن فضح الممارسات الاستعمارية التعسفية ولم تقلع عن المطالبة بالحرية وباسترجاع السيادة الوطنية مع إقرار الديمقراطية بالمغرب . وهكذا كانت الرأي العام هي المعبر الأمين عن طموحات المغاربة ، والمناضل الصادق من أجل حقوقهم . أما الذين سخروا أقلامهم للكتابة على صفحاتها ، فقد اتصفوا بالصدق والتزاهة والاخلاص في

كتابتهم ، جاعلين المصلحة العامة هدفهم الوحيد ، لا يسعون من وراء ذلك إلى تحقيق منكبس مادي ، ولم يريدوا من أحد جزاء ولا شكوراً .

البرأي في العام



البرأي في العام - 1979

تعمير

ذكرى وعبرة...

استعمل ابن اميرنا جباري لعلان الاستقلال وبيد القامعة ربه ان كنهه بجزر من القامعة قبيحة الصرية في كنه اناسنا فرنسا صليبا بوزن - مستنسا - من اذن قده تخدمه الامم في اظهره الامم في خدام صليبي بوزن صمد عم بنام الامم - قبيح ربه صفا اوله با عاصمنا في باريا طرقتنا الامم والاشغال - ومن بين تلك الامم اميرنا بوزن صليبي بوزن صفا

رقابة

« الشعب العربي في الكفاح »

تؤلفه الأستاذ محمد الحايي وتحريره الأستاذ محمد الصاري

البرأي في العام - 1979
 كنهه بجزر من القامعة قبيحة الصرية في كنه اناسنا فرنسا صليبا بوزن - مستنسا - من اذن قده تخدمه الامم في اظهره الامم في خدام صليبي بوزن صمد عم بنام الامم - قبيح ربه صفا اوله با عاصمنا في باريا طرقتنا الامم والاشغال - ومن بين تلك الامم اميرنا بوزن صليبي بوزن صفا

التبرع

البرأي في العام - 1979
 كنهه بجزر من القامعة قبيحة الصرية في كنه اناسنا فرنسا صليبا بوزن - مستنسا - من اذن قده تخدمه الامم في اظهره الامم في خدام صليبي بوزن صمد عم بنام الامم - قبيح ربه صفا اوله با عاصمنا في باريا طرقتنا الامم والاشغال - ومن بين تلك الامم اميرنا بوزن صليبي بوزن صفا

رقابة

البرأي في العام - 1979
 كنهه بجزر من القامعة قبيحة الصرية في كنه اناسنا فرنسا صليبا بوزن - مستنسا - من اذن قده تخدمه الامم في اظهره الامم في خدام صليبي بوزن صمد عم بنام الامم - قبيح ربه صفا اوله با عاصمنا في باريا طرقتنا الامم والاشغال - ومن بين تلك الامم اميرنا بوزن صليبي بوزن صفا

رقابة

البرأي في العام - 1979
 كنهه بجزر من القامعة قبيحة الصرية في كنه اناسنا فرنسا صليبا بوزن - مستنسا - من اذن قده تخدمه الامم في اظهره الامم في خدام صليبي بوزن صمد عم بنام الامم - قبيح ربه صفا اوله با عاصمنا في باريا طرقتنا الامم والاشغال - ومن بين تلك الامم اميرنا بوزن صليبي بوزن صفا

حديث المفتي

البرأي في العام - 1979
 كنهه بجزر من القامعة قبيحة الصرية في كنه اناسنا فرنسا صليبا بوزن - مستنسا - من اذن قده تخدمه الامم في اظهره الامم في خدام صليبي بوزن صمد عم بنام الامم - قبيح ربه صفا اوله با عاصمنا في باريا طرقتنا الامم والاشغال - ومن بين تلك الامم اميرنا بوزن صليبي بوزن صفا

رجاء

البرأي في العام - 1979
 كنهه بجزر من القامعة قبيحة الصرية في كنه اناسنا فرنسا صليبا بوزن - مستنسا - من اذن قده تخدمه الامم في اظهره الامم في خدام صليبي بوزن صمد عم بنام الامم - قبيح ربه صفا اوله با عاصمنا في باريا طرقتنا الامم والاشغال - ومن بين تلك الامم اميرنا بوزن صليبي بوزن صفا

يمثل البيضاء على الصفحات ، ما حذته الرقابة

شنت الرأي العام حملة عارمة لإقرار نظام قائم على الشورى - بمعنى الديمقراطية - وطالبت بدستور ينظم الحياة الوطنية ، وكانت تسعى ، تحقيقاً لهذه الغاية ، إلى توعية الجماهير المغربية وإقناعها بالمبادئ الديمقراطية ، وهي توالي هجماتها على سياسة الحماية وانتقاداتها للمهزلة التي كان يشكلها يومئذ مجلس شورى الحكومة - الذي أنشأته سلطات الحماية - وللمواطنين الذي قبلوا المشاركة في أعماله وجلساته .

علاوة على هذا ، مضت الرأي العام تدعو المواطنين إلى مقاطعة البضائع والمنتجات الأجنبية ، وتكرس جهودها لتكوين الجمهور المغربي تكويناً سياسياً .

ونظراً للمواقف التي تميزت بها الرأي العام ، أمر القائد الأعلى لقوات الاحتلال الفرنسية بتوقيف جريدة الحزب لمدة شهر خلال ماي 1952 ، تطبيقاً لظهير فاتح دجنبر 1939 . وما أن انتهت مدة التوقيف واستأنفت الجريدة صدورها خلال أسبوع حتى تعرضت لتوقيف آخر مدته شهران .

ففي يونيو 1952 ، أقامت سلطات الحماية دعوى ضد الرأي العام أمام محكمة الدار البيضاء ، بسبب مقال صدر بالجريدة قبل سنة ، بالعدد 204 ، تاريخ 18 غشت 1951 ، عنوانه : « سياسة الابهة أو الآلهة الجدد » . فأعلنت المحكمة حكماً يقضي بتوقيف الجريدة ابتداء من 4 أبريل 1952 لمدة شهر وبتوقيف آخر لمدة شهرين ابتداء من 16 ماي 1952 .

بعد ذلك ، تواصلت التعسفات الاستعمارية ضد الرأي العام ، بسبب نشرها أخباراً تتعلق بأحداث الخميسات وتيفلت وبني زووال (ناحية فاس) أما موزعو وبيعة الرأي العام ، فإنهم امسوا يتعرضون إلى المعاملات التعسفية والقمعية ، فمنهم من اعتقلوا وزج بهم في السجون ، ومنهم من كان نصيبه الضرب والتنكيل .

وبتونس نفسها ، لم تسلم الرأي العام من المضايقات ، إذ عمدت هناك السلطات الاستعمارية إلى حظر بيعها .

وعلى إثر الأحداث التي شهدتها الدار البيضاء خلال يومي 7 و 8 دجنبر 1952 ، صدر أمر بمنع الرأي العام من الصدور وإقفال المطبعة ، واحتجاجاً على هذا العمل الرامي إلى خنق الصحافة العربية ، بعث محمد العمراوي ومصطفى القصري باسم لجنة تحرير الجريدة خطاباً مفتوحاً الى ممثلي الصحافة الجهورية الفرنسية الذين عقدوا اجتماعاً بمراكش (7 ماي 1953) .

ما كان لسان حزب الشورى والاستقلال ينفلت من التوقيف حيناً إلا وتعرض أحياناً أخرى إلى قسوة الرقابة ، وغالباً ما كانت أعداد الرأي العام تصدر وبياض الأعمدة يتخلل صفحاتها . ومع ذلك ، لم تفلح الرقابة في النيل من عزيمة المسؤولين عن الرأي العام ولا من شجاعة أصحاب الأقلام الذين يكتبون فيها ، بل ذهبوا جميعاً يعتبرون تعسفات الرقابة مدعاة لمضاعفة الجهود وحافزاً لمواصلة توجيه انتقاداتهم للسياسة التي تنهجها سلطات الحماية .

احتج قادة حزب الشورى والاستقلال لدى رئيس الجمهورية الفرنسية على الإجراءات القاسية التي تذهب الصحافة العربية ضحيتها . وفي هذا السياق ، وجه محمد حسن الوزاني خطاباً صارم اللهجة إلى الجنرال جوان نشرته الرأي العام في عددها 97 الصادر بـ 6 ماي 1949 (انظر نص الرسالة في الجزء 4 من حرب القلم) .

حضرة الجنرال :

أنت من أمة تفتخر - على مر الأجيال والعصور - بكونها صاحبة « الثورة الفرنسية الكبرى » ، ثورة 1789 التي وثب فيها الشعب المضطهد وثبته العنيفة فصرع رجال الاستبداد والاستغلال ، ودك معالم الجور والطغيان وأقام على أنقاض الكل صروح العدل والحرية ، وما نشير بهذا إلا إلى ذلك الحادث التاريخي العظيم الذي وقع في باريس يوم اندفع الشعب الفرنسي الغضوب الثائر إلى « سجن الباستيل » - معقل الظلم ورمز الاستبداد - فسلط عليه القذائف والنيران والمعاول ، ثم لم يلبث المجلس الوطني الفرنسي أن أعلن في جلسات حفظها التاريخ قراراته الخالدة التي سميت « ببيان حقوق الإنسان

والمواطن » ، هذا البيان الذي كان ولا يزال يعد الميثاق الثوري لجميع الرجال الأحرار ، والذي قامت على مبادئه أنظمة الديمقراطية الحديثة في العالم أجمع .

وأنت من أمة اتخذت من ذكرى تلك الثورة السياسية والاجتماعية الخالدة ، ومن إعلان ذلك البيان الحقيقي الإنساني الرائع « عيدها الوطني » - المدني والعسكري - الذي تحتفل به في الرابع عشر من يوليو من كل سنة .

وأنت من أمة سجلت دساتيرها المتعاقبة ، منذ تلك الثورة وذلك البيان ، كل ما عرفه بنو الإنسان في عصر العلم والرقي والمدنية من حقوق وحرريات ، وأنت من أمة فاق مفكروها وخطبائها وكتابها وشعراؤها غيرهم من رجال الأمم الأخرى في تمجيد العدالة والحرية ، والإشادة بهما ، والدعوة إليهما .

وأنت من أمة طالما أعلنت أنها حاربت باسم الحق والحرية والديموقراطية دول البغي والسيطرة والاستعباد في القديم والحديث ، وبهذه المناسبة نذكر بما أعلنه كليمانصو ، رئيس الحكومة الفرنسية في الحرب العالمية الأولى ، وذلك في جلسة تاريخية عقدها إذ ذاك البرلمان ، قال : إن فرنسا التي كانت بالأمس جندي الله ، وأصبحت اليوم جندي الإنسانية ، ستظل دائماً جندي المثل الأعلى .

وأنت من أمة التزمت كغيرها في العهود والمواثيق ، أثناء الحربين العالميتين وبعدهما ، بالسير في سياستها الداخلية والخارجية طبقاً منطوق ومفهوم تلك « الصكوك » الدولية التي جددت إعلان الحقوق والحرريات البشرية ، وبشرت الشعوب بعهد زاهر كله عدل ، وحرية ، وديموقراطية .

وأنت من أمة قد حرم دستورها الحاضر نظام الاستعمار القائم على الاستبداد ، وفيه تعهدت فرنسا بمنح الحقوق السياسية والحرريات الديمقراطية المسجلة في الدستور المذكور .

وأنت من أمة لما عزم أخيراً أنصار السلم والحرية في العالم على عقد

مؤتمر دولي لم يختاروا غير عاصمتها مقراً لاجتماعهم ، وحركتهم ، ودعوتهم ، ففي باريس لا في أية عاصمة أخرى انعقد ذلك المؤتمر باسم 69 أمة ، ونيابة عن ستمائة مليون من البشر ، ومن باريس صدر نداء المؤتمر إلى الشعوب كافة ، وفي هذا النداء نفسه أعلن من جديد حق الشعوب في السلم والحرية ، والسيادة ، والاستقلال .

فباسم ماذا تسوسنا السياسة الفرنسية وتفرض على أفكارنا وصحفنا ما تعلمه أنت ومن معك من حجر ورقابة ، وقيود وأغلال ، بأسم تلك المبادئ والحقوق والحريات والمثل العليا ؟ أم باسم ماذا ؟

لقد كنا قبل الحرب العالمية الاخيرة أحراراً نكتب في الصحف ما نشاء فلما دخلنا مع أمتك وحلفائها في تلك الحرب التي قيل إنها حرب الحرية والديموقراطية ضد الاستبداد والدكتاتورية فرضت علينا الرقابة باسم المقتضيات العسكرية ، ولكن الحرب انتهت منذ سنين ونحن لا نزال نعاني من الرقابة كل بغي وعدوان . فأين حظنا من الحرية والديموقراطية اللتين جاهدنا في صف الحلفاء غيرة عليهما ، ونصرة لهما ؟

لقد تقدم بنا الزمان ، ولكن السياسة الفرنسية رجعت بنا إلى الوراء . . . أو بعبارة أدق نحن لانزال اليوم في حرية الفكر والصحافة ، حيث وضعنا شذوذاً في بداية الحرب أي منذ عشر سنين أو تكاد .

أليس من الغريب أن تلغي فرنسا كل رقابة على الصحف في الجزائر وتونس وجميع الاقطار المرتبطة بها ، ثم في نفس الوقت تتشدد في فرضها على المغرب ، وتمعن في تطبيقها على صحف ومطبوعات ؟ فلماذا هذا الشذوذ ، وهذه المعاملة الخاصة التي ما أنزل الله بها من سلطان ؟

حضرة الجنرال :

لقد ساد في أمتك ، ماضياً ، رجل عسكري كبير ، ومشروع عبقرى عظيم ، وداهية سياسي خطير ، هو نابوليون بونابارت ، ألسنت تدري رأيه في الرقابة وحرية الصحافة ؟

فقد قدم إليه وزير الداخلية إذ ذاك الكومت دومو نظيفي قراراً بمنع كتاب تاريخي من شأنه أن يسيء إلى سمعة أحد أعضاء الأسرة الملكية الأنكليزية ، فكان جواب الإمبراطور هو ما يلي : إنني لا أوافق مطلقاً هذا التوجيه الفاسد الذي اتخذته الرقابة ورأيت أن يطبع كل شيء ، نعم كل شيء تماماً ما عدا كتب الرذائل أو ما من شأنه أن يثير الفتنة على الدولة ، أما غير هذا فيجب على الرقابة أن لا تعيره أي التفات ولا اهتمام .

وقد أكد الإمبراطور لوزيره ذلك الرأي بهذه العبارات : لا أصادق على التوجيه الذي اتخذته الرقابة ورأيت أن تترك للصحافة كامل حريتها ، وأن لا توضع في طريقها أية عرقلة ، وأن يقتصر على توقيف الكتب المخالفة للأخلاق الفاضلة أو الرامية إلى بذر الفتن في الداخل وكل ما لا ينطبق عليه هذا أو ذاك يجب أن يترك وشأنه .

وفي الكتاب المشهور المسمى « ميموريال سانت هيلين » يتحدث صاحبه عن نابوليون ورأيه في حرية الصحافة فيقول : إنها مسألة لا تقبل ، في نظر نابوليون ، نصف الحل أبداً ، فلقد قال : ليس المبدأ في نفسه هو الذي يثير الصعوبة الكبرى ، ولكن الظروف التي يطبق عليها ذلك المبدأ في مدلوله النظري المجرد ، أما أنا فأنصر بطبيعتي الحرية دون قيد ولا حد .

وتعليقاً على هذا قال الكاتب المذكور على أساس هذه الوجهة النظرية نفسها ، وبنفس تلك الأساليب في التفكير رأيت دائماً يعالج هنا جميع القضايا الكبرى .

ولهذا فإن نابوليون كان حقاً ويجب أن يظل ، مع مرور الزمان ، مثال الأفكار الحرة ، ورافع لوائها ، فإذا لاح أن أعماله قد ابتعدت أحياناً عنها فإنما يعزي هذا إلى الظروف التي قهرته وغلبته على أمره (ميموريال سانت هيلين ، ج 2 ص 84) .

وتحدث الكاتب في موطن آخر فقال : تناولت المحادثة حرية الصحافة فطلب منا الإمبراطور رأينا ، فتكلمنا طويلاً ، ونطقنا بكثير من الأقوال المبتدلة

كان فريق ضد حرية الصحافة ورأيه فيها أنه لا شيء يستطيع أن يقاومها ويصمد لها ، وأنها قادرة على قلب كل حكومة ، وإقلاق كل مجتمع وتحطيم كل سمعة ، وفريق آخر يرى أن الخطر العظيم هو في منع حرية الصحافة وأن الضغط يجعل منها باروداً لا يلبث أن ينفجر وأنها إن تركت وشأنها فإنها تكون شبيهة بقوس ثبل غير وثيقة لا تصيب أحداً بشر ولا أذى . أما الأمبراطور فكان يرى أن حرية الصحافة هي من المنشآت العصرية التي لم يبق لأحد أن يرى فيها رأيه من حيث إنها صالحة أو غير صالحة ، فليست المسألة هي هذه في نظره ، بل هي فقط هل في الإمكان أن يحرم تيار الرأي العام من تلك المنشآت ؟

وقد صرح الإمبراطور بأن منع حرية الصحافة في حكومة نياية مخالف لروح العصر بكيفية مصادمة للشعور الإنساني ، بل هو في الحقيقة حماقة وجنون . ولهذا لما عاد من جزيرة « إيلب » ترك الصحافة وإفراطاتها ، وكان يعتقد حقاً أن هذه الإفراطات لم تكن سبباً في كبوته الجديدة . ولما أراد مجلس الدولة أن يناقش أمامه الوسائل اللازمة لحماية السلطة من الصحافة قال الإمبراطور للحاضرين هازلاً : أيها السادة ، يظهر أنه من أجلكم أنتم يريدون الدفاع عن الحرية أو تقييدها ، أما أنا فمن الآن سأظل أجنبياً عن كل هذا (ميموريال سانت هيلين ج 227 48) .

ذاك هو رأي نابوليون في حرية التعبير عن الفكر وأداتها الصحافة ، وإن المرء ليعجب من أن يكون نابوليون نصيراً لحرية الطباعة والصحافة بكيفية تخجل كثيراً من المسيطرين أدعياء الديمقراطية في هذا العصر الذي تعودنا من أهله أن يقولوا بألستهم ما ليس في قلوبهم

وبالقياس إلى تلك الآراء ، والإمبراطور صاحبها ، والعصر الذي صدع فيه بها هل تعد الرقابة الخائفة المفروضة اليوم علينا في المغرب خاصة إلا تقهقراً ورجوعاً بنا إلى الوراء ؟

حضرة الجنرال :

لقد تحررت اليوم أمم كثيرة ، وأعتقت شعوب عديدة ونحن لانزال

نرسف في أغلال السياسة ، وقيود التشريع ، ومنها هذه الرقابة العاتية الأثيمة التي تقترف باستمرار جريمة الاعتداء على حرية الفكر الإنساني في هذه البلاد ، فما هو ذنبنا ؟ ولماذا تخشى السياسة المسيئة أن يقال لها : أسأت ؟ وهل من الحكمة أن تخطيء السياسة ولا تبيح لأحد أن ينتقد خطأها ولا تسمح له بأن يتقدم إليها بالنصح والإشارة ؟ أما أن للحكومة المسؤولة في هذه البلاد أن تسترشد في سياستها بهذه الحقيقة التي يركز عليها كل حكم صالح والتي أعلنها سعد مجابهاً بها خصوم الحرية من الأنكليز في مصر يوم قال : الصحافة حرة تقول في حدود القانون ما تشاء وتتقد ما تريد ، فليس من الرأي أن نسألها : لم تنقدنا ؟ بل الواجب أن نسأل أنفسنا : لم نفعل ما تنقدنا عليه ؟

وختاماً اسمح لي - يا حضرة الجنرال - بأن أعرض على عقلك وضميرك الكلمة الخالدة التي أعلن بها الخليفة عمر بن الخطاب حرية الفكر ، والتي ضرب بها مثلاً رائعاً عديم النظير في الأمم للحكم الصالح في الإسلام .

فقد كان بين عمر بن الخطاب وبين رجل كلام في شيء ، فقال له الرجل : اتق الله ، يا أمير المؤمنين ، فقال له رجل من القوم ، أتقول لأمر المؤمنين اتق الله ، فقال له عمر : دعه فليقلها لي ، نعم ما قال ، ثم قال عمر : لا خير فيكم إذا لم تقولوها لنا ، ولا خير فينا إذا لم نقبلها منكم .

رضي الله عن عمر الفاروق ، وجعله خير قدوة في الحكم والسياسة .
بهذا اختتم محمد حسن الوزاني رسالته إلى الجنرال جوان .

وما من مقال حذفته الرقابة من مقالات الرأي العام إلا وتم استنساخه وتوزيعه على قراء وأنصار الحزب ، في نشرات سرية .

إضافة إلى الرأي العام ، كان حزب الشورى والاستقلال يصدر نشرات إخبارية كراسات ، مثل كراسات المغرب التي مضت توزع بالخارج ، وخصوصاً بالقاهرة ونيويورك وباريس .

كل منشورات حزب الشورى والاستقلال كانت تعرف الجمهور بأنشطة الحزب وتطلعه على أعمال الهيئات والجمعيات المنضوية تحت لوائه .

شرع حزب الشورى والاستقلال، منذ يناير 1957، يصدر جريدة أسبوعية بالفرنسية تحت عنوان الديمقراطية. ومنذ 1960، تغير اسم الحزب وصار حزب الدستور الديمقراطي تسمية جديدة لحزب الشورى والاستقلال، ولسانه جريدة الدستور (1962) ثم جريدة السياسة (1967).



مبحث - 9 -

الجمعيات التابعة لحزب الشورى والاستقلال

أ- أخوات الصفا

عقدت النساء الشوريات بفاس يوم الجمعة 23 ماي 1947، مؤتمراً شارك فيه ممثلات أقبلن من جميع مدن المغرب، وقرّر المؤتمر إطلاق اسم أخوات الصفا على التنظيم النسوي التابع لحزب الشورى والاستقلال وتأسيس فروع له بجميع جهات المملكة، مع إنشاء مكتب وطني مقره بفاس.



جمعية أخوات الصفا تنظم حفلاً تكريمياً لتلميذات مدرسة الشعب .
على يسار الصورة ، توجد سعاد+ كريمة محمد حسن الوزاني وبجانها عبد القادر بنشقرون .

من مقاصد هذا التنظيم ، استخدام جميع الوسائل لمحاربة التقاليد الرديئة التي تسيء إلى المجتمع المغربي وتحول دون تطوره . وأثناء انعقاد المؤتمر ، ألفت رئيسته خطاباً ضمّنته برنامج العمل ، مركّزة على الأهداف المرسومة والتي تتلخّص في أربع نقط :

1 - مكافحة الجهل والامية عند المرأة .
2 - مكافحة التقاليد الرديئة والعوائد السيئة في الأوساط المغربية ومعارضة التبذير ومظاهره في الأسر .

3 - تقديم المساعدات المادية والمعنوية للمعوزات الراغبات في التعليم .

4 - تبادل الأخبار النافعة للاستفادة من تجارب وخبرات هؤلاء وأولئك .

واختتمت الرئيسة عرضها قائلة :

« وهكذا يمكن للمرأة المغربية أن تخرج من الظلمات إلى النور ، وأن تخطو خطوات في طريق المعرفة والتقدّم » .

ضاقَت رحاب قاعة الاجتماع بالحاضرات ، وسجّل المؤتمر تدخلات تسع وعشرين امرأة وحرّرت توصيات تليت على المؤتمرات بالعربية الدارجة ، ونلخصها في النقط التالية :

- توجيه النصيحة إلى النساء ليرتدين ألبسة بسيطة محتشمة .

- المنع الكلي للتخلي ببعض المجوهرات وبأصناف معينة من الملابس أثناء الأعراس والحفلات العائلية .

- اقتناء منتجات الصناعات اليدوية ، كالزرايبي وغيرها .

- تحديد وتنظيم مدة الأفراس العائلية بما فيها الأعراس ، والعقيقة والختان والحداد .

- الامتناع عن تقديم الهدايا الباهظة الأثمان .

ويسهر كل من المكتب الوطني والمكاتب الجهوية على تنفيذ هذه التوصيات .

ثم عقدت جمعية أخوات الصفا مؤتمرها الثاني يوم 12 دجنبر 1948

بفاس وذلك لتقييم منجزاتها بعد مرور سنة على إنشائها .
قرّر المؤتمر مكافحة سوء الأخلاق وممارسات الشطط والشذوذ بكل
أصنافها وأنواعها والتي تعرقل تطور المجتمع المغربي وتسيء إليه ، كما
تدارس إمكانات مدّ العون إلى أبناء الفقراء لمساعدتهم على التعليم . وتميّزت
أشغال المؤتمر كذلك باهتمام المؤتمرات بحقوق المرأة المغربية لدى محاكم
الشرع وبالمشاكل التي تترتب عن تعدد الزوجات والطلاق ، واتفق على
تحديد سن الزواج بالنسبة للفتيات .

شرعت أخوات الصفا تنظم دروساً مسائية لمحاربة الأمية ، وترعى شؤون
أبناء العائلات الفقيرة لتكوينهم بالمجان في المدارس ، وفتحت الجمعية كذلك
معامل لتعليم النساء الخياطة .

خصصت جريدة الرأي العام ركناً للمرأة ، وأخذت تنشر مقالات وأبحاثاً
تعنى بتطور المرأة المغربية وتكوينها .

وتبيّن للعيان أن حزب الشورى والاستقلال كان يولي اهتماماً فائقاً
لوضعية المرأة المغربية .

(في موضوع أخوات الصفا ، نحيل القارئ على العدد 6 وما بعده من
الرأي العام كما نحيله على الدراسة القيمة التي أنجزها في هذا الموضوع
محمد حسن الوزاني وهو في المنفى ، في الأربعينات ، تحت عنوان : المرأة
المسلمة والتي نشرت في دراسات وتأمّلات لمحمد حسن الوزاني ، الجزء
5 ، ص 195 وما بعدها) .

ب - مغرب الغد

عقد الشبان الشوريون ملتقى عاماً بفاس يوم فاتح يناير 1952 ، وأسسوا
جمعية ثقافية أطلقوا عليها اسم « مغرب الغد » .

صادق الجمع العام على القانون الأساسي الذي تقدمت به إحدى
اللجن ، وبعدها انتخب الجمع العام مكتباً للجمعية ، قرّر تأسيس الفروع في
مدن المغرب .

(راجع في هذا الموضوع ، الرأي العام ، العدد 226 الصادر بـ 17 يناير 1952 وكذا الأعداد التي تلتها) .

ج - جمعية الطلبة الشوريين

اجتمع الطلبة الشوريون بفاس ، في جمع تأسيسي ، يوم الأربعاء 4 شتنبر 1952 ، وشارك في هذا الاجتماع وفود قدمت من جميع المدن المغربية .

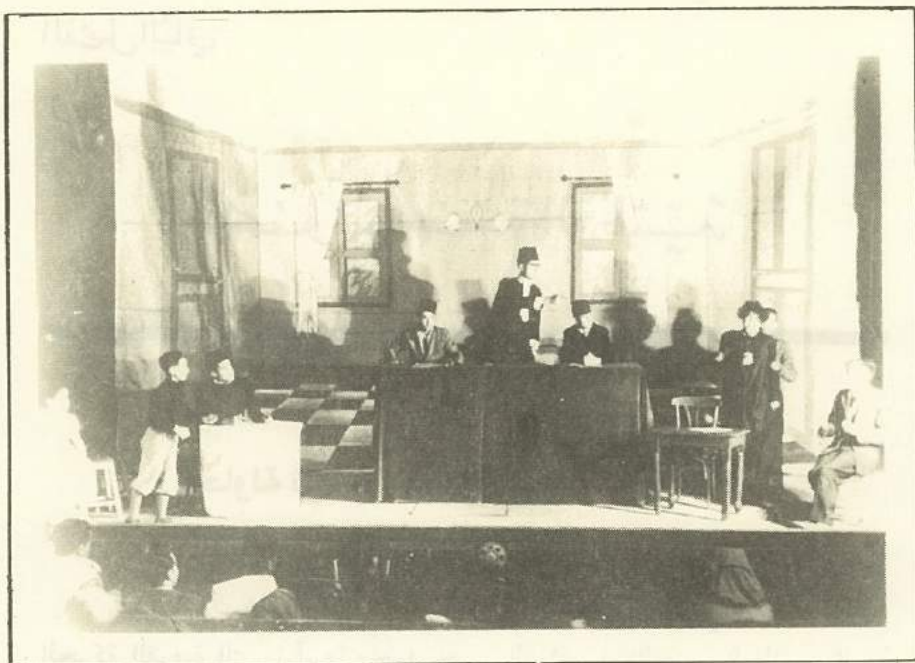
انتخب الجمع رئيساً للجمعية وخليفة للرئيس ومقرراً عاماً ونائبه وكتائباً عاماً . وبعد الاستماع إلى تقرير حررته اللجنة المؤقتة المنظمة للجمع التأسيسي ، تم انتخاب ثلاث لجن وهي : لجنة الشؤون الثقافية ولجنة الاتصالات ولجنة الشؤون المالية .

ترأست طالبة شابة لجنة الشؤون الثقافية . استغرق المؤتمر ثلاثة أيام اختتمها المجتمعون بالمصادقة على توصيات وقرارات اللجنة التأسيسية وانتخاب لجنة تنفيذية مهمتها السهر على تطبيق قرارات الجمع العام .

كانت جمعية الطلبة الشوريين تصدر نشرة إعلامية باللغة الفرنسية (راجع في موضوع مؤتمر الطلبة الشوريين وقراراته الرأي العام ، العدد 246 الصادر بـ 11 شتنبر 1952 والعدد 253 الصادر بـ 16 أكتوبر 1952) .

د - جمعيات أخرى

لحزب الشورى والاستقلال جمعيات أخرى مثل الكشاف المسلم وفرق مسرحية مثل إخوان الفن و الكوكب المسرحي اللتين تقومان بتقديم عروض مسرحية ذات طابع مجتمعي وسياسي .



فرقة التمثيل « إخوان الفن »



أعضاء فرقة التمثيل « الكوكب المسرحي »

محاولة الوحدة الوطنية

مبحث 1 -

محاولة توحيد حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال

في غضون عام 1937 ، انشطرت كتلة العمل المغربي إلى حركتين :
الحركة القومية التي ترأسها محمد حسن الوزاني ، والحزب الوطني برئاسة
علال الفاسي . ويعود هذا الانشطار إلى الاسباب التي ذُكرت في بداية الفصل
السابق .

كان لهذا الانقسام انعكاس جدّ وخيم على الحركة الوطنية المغربية وقد
وعى الناس قاطبة هذه المأساة وحذاهم الأمل في استعادة توحيد الصفوف خدمةً
للمصلحة العليا للبلاد .

بعد مضي شهر على رجوعه من منفاه ، اجتمع محمد حسن الوزاني
خلال يونيو 1946 ، ببعض الوطنيين من بين أصدقائه ومن بين شخصيات
مستقلة ليس لها انتماء سياسي ، فأعرب لهم عن اقتناعه بضرورة توحيد جميع
القوى الوطنية قصد تحقيق المطامح المشروعة للشعب المغربي . عندها ،
تدخل محمد بن العربي العلوي وحاول تقريب وجهات النظر بين حزب
الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال .

أعقب هذا الاجتماع اجتماعات أخرى وتقدم كل من الحزبين السياسيّين
بمشروع قانون أساسي للتنظيم السياسي الموحد . إلا أن رغبة حزب الاستقلال

في احتكار أغلبية مناصب المسؤولية في أجهزة الحزب الجديد المزمع تأسيسه ، شكلت إحدى الأسباب الأساسية التي يرجع إليها فشل الوساطة التي قام بها محمد بن العربي العلوي .

أصدر هذا الوسيط بلاغاً يوم 11 فبراير 1947 أبرز فيه « اتفاق الحزبين



محمد حسن الوزاني إلى جانب محمد بن العربي العلوي

على المبادئ والغايات والوسائل» وأضاف البلاغ يقول: «وقد اقتضت المصلحة الآن أن يحتفظ كل حزب بهيئته المسيرة مع التناصح والمعاونة الأدبية والتساند في أداء الواجب والله الموفق» .

لم يوافق حزب الشورى والاستقلال على فحوى البلاغ لأنه لم يصدع بالحقيقة ، زيادة على أنه سكت عن موقف حزب الاستقلال . ومع ذلك ، فإن اللجنة التي تشكّلت للتوفيق بين الحزبين وضعت ما يشبه ميثاقاً يتألف من ثلاثة عشر بنداً اتفق عليها الطرفان ، ندرجها فيما يلي :

1 - إقرار كل حزب على الكيفية التي هو عليها الآن لئلا يتعطل السعي وراء الغرض المنشود وريثما يقع الفصل في كيفية توحيد السعي المشترك .

2 - إن كيفية توحيد السعي المشترك أن يوحد الحزبان تحت حزب واحد يتفق فيما بعد على الاسم والتنظيم والعمل .

3 - لا يقبل الانخراط في الوحدة الفرنسية وإنما تقوم العلاقات بين المغرب المستقل وفرنسا على أساس معاهدة جديدة .

4 - لا تعاون مع إدارة الحماية وإنما يلبي أفراد الحزب نداء جلالة الملك للمشاركة الفنية مع إشعار اللجنة التنفيذية بذلك . أما أعضاء اللجنة التنفيذية فيرجع النظر في مشاركتهم للمجلس الأعلى وذلك لما يتحملونه من المسؤولية السياسية في الحزب ولما يجب عليهم من حفظ مبدأ الاستقلال .

5 - الوظائف الرسمية لا يدخل فيها أعضاء اللجنة التنفيذية أو المجلس الأعلى ، أما بقية الأعضاء فيستشيرون اللجنة التنفيذية .

6 - المخابرة مع الرسميين الفرنسيين تبت فيها اللجنة التنفيذية ما لم يقرر المجلس الأعلى خلاف ذلك . ويجب ألا تخلّ المخابرة بمبدأ عدم التعاون مع إدارة الحماية .

7 - الشيوعيون : عدم الدخول معهم في جبهة ولا يكون الاتصال بهم باسم الحزب إلا على يد اللجنة التنفيذية .

- 8 - الإسرائيليون اليهود الذين لا يحملون جنسية أجنبية ولا ينتسبون إلى الصهيونية يعتبرون مغاربة من رعايا جلالة الملك .
- 9 - الأحزاب المغربية الأخرى : يتصل بها الحزب الجديد بعد تكوينه للسعي وراء توحيدها وتنسيق العمل معها .
- 10 - وسائل العمل : الوسائل السلمية المشروعة .
- 11 - شمال إفريقيا : تعاون وتضامن وتنسيق .
- 12 - الجامعة العربية : الاستعانة بها لتحقيق استقلال المغرب والسعي لتمهيد الدخول في حظيرتها .
- 13 - القضية المغربية بالخارج : تتخذ الوسائل بعد إقامة الحجّة على فرنسا لتعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة عند سنوح الفرصة .
- من الواضح أن كل هذه المبادئ هي نفسها التي وردت في ميثاق طنجة المعلن عنه في 9 ابريل 1951 (انظر ما سيأتي ، ص 70) ولا تختلف عنها إلا في كون ميثاق طنجة لم يتعرض إلى مسألة اليهود القاطنين بالمغرب .
- كان محمد حسن الوزاني يعتقد اعتقاداً راسخاً أن الاتحاد مصدر للقوة ، وبات همّه الوحيد هو توحيد الحركة الوطنية من أجل الكفاح السياسي وإثارة حماس الجماهير المغربية ، لذلك وجه خطاباً باسم حزب الشورى والإستقلال ، بتاريخ 9 فبراير 1950 إلى محمد اليزيدي نائب الأمين العام لحزب الاستقلال ، ضمّنه اقتراحاً لتشكيل جبهة وطنية .
- وبتاريخ 14 فبراير من نفس السنة ، تلقى محمد حسن الوزاني جواباً من محمد اليزيدي مفاده أن الاقتراح سيعرض على المجلس الأعلى لحزب الاستقلال خلال اجتماع قادم .

نشرت الرأي العام الرسالتين المذكورتين ، بعددها 188 بتاريخ 2 مارس 1951 . رفض حزب الاستقلال الاقتراح الذي تقدم به حزب الشورى والاستقلال بدعوى أن برنامج كل من الحزبين - حسب نظره - يتعارضان تمام

التعارض ، مفسراً موقفه من المشاركة في تأسيس جبهة وطنية كون المذكرة التي تقدم بها حزب الشورى والاستقلال بتاريخ 23 شتنبر 1947 إلى الحكومة الفرنسية عن طريق الإقامة العامة بالرباط ، مخالفة لمبادئ حزب الاستقلال .
(انظر فيما سيأتي ، ص 214 ، ما يتعلق بمذكرة 23 شتنبر 1947) .
وغني عن البيان أن محمد اليزيدي يعطي للموضوع تأويلاً شخصياً جد بعيد عن حقيقة مذكرة 23 شتنبر 1947 .

وبهذا الصدد ، أعرب محمد حسن الوزاني في مراسلتين الأولى بتاريخ 11 مارس والثانية بتاريخ 12 يونيو ، عن تكذيبه القاطع واستنكاره البين للتأويل الذي أعطاه حزب الاستقلال للمذكرة المذكورة . وقام محمد حسن الوزاني من خلالهما ، بتحليل وشرح مذكرته إلا أنه مع الأسف لم يفلح في إقناع قادة حزب الاستقلال بمشروعية موضوع المذكرة وبضرورة تشكيل جبهة وطنية وأعلن لهم أنه يعتبرهم مسؤولين عن موقفهم أمام التاريخ .

رغم هذا ، ظلّ حزب الاستقلال متمسكاً بموقفه ، وذلك يتجلى في الرسالتين الجوابيتين اللتين بعث بهما محمد اليزيدي إلى محمد حسن الوزاني ، الأولى مؤرخة بـ 13 أبريل والثانية مؤرخة بـ 31 غشت 1950 ، وتجدد الإشارة إلى أن حزب الشورى والاستقلال أطلع محمد عبد الكريم الخطابي على الرسائل المتبادلة بين الحزبين .



مبحث - 2 -

الجبهة الوطنية

ميثاق طنجة ، 9 أبريل 1951

لم يلق النداء الذي وجهه حزب الشورى والاستقلال 1950 أي صدى ؛ وفي القاهرة كانت الأوساط المتتبعة للقضية المغربية ، على علم بالمحاولات التي يقوم بها حزب الشورى والاستقلال من أجل توحيد صفوف الحركة الوطنية المغربية . ومما لا ريب فيه ، أن عدداً كثيراً من الشخصيات العربية البارزة في

الحقل السياسي بالعاصمة المصرية ، كانت مقتنعة تمام الاقتناع بوجوب توحيد جهود الأحزاب السياسية بالمغرب . وظلت الجامعة العربية تعتزم كل مناسبة لمطالبة القادة الوطنيين المغاربة بتشكيل كتلة موحدة لمجابهة سلطات الحماية .

وفي أبريل من سنة 1951 ، حلت بالمغرب ، بدعوة من الحكومة الفرنسية ، بعثة صحافية مصرية يرأسها أبو الفتح ، مدير جريدة المصري الناطق باسم حزب الوفد ، وذلك لتقصي الحقائق بالبلاد . ورغم هذه الدعوة الرسمية ، فإن سلطات الحماية لم تسمح لأعضاء البعثة المذكورة بالدخول الى المغرب . وكان الوفد الصحافي المصري يتألف من محمد حمزة ، زاكي عبد القادر ، حبيب جماتي وزكرياء لطفي جمعة . وأمام تعنت سلطات الحماية ، ذهب الوفد الصحافي إلى طنجة حيث التقى بصالح أبي رقيق مندوب الجامعة العربية ، وبسعيد رمضان ممثل الإخوان المسلمين .

كانت هذه الشخصيات العربية تقيم بطنجة بقصد توحيد صفوف الحركة الوطنية المغربية ، وكانت تجتمع بالمسؤولين عن الأحزاب السياسية .

كان يومئذ محمد حسن الوزاني بفاس ، ليس له جواز سفر وليست له تأشيرة الدخول إلى طنجة لتمثيل حزب الشورى والاستقلال ، فأوفد لهذه المهمة ، عضواً من المكتب السياسي فوض له كتابياً صلاحية التحدث باسم الحزب وزوده بتعليمات في الموضوع ، ثم اتصل هاتفياً بأبي الفتح ، فأطلعه على موقف حزب الشورى والاستقلال وأعلن عن مساندته لتوحيد الحركة الوطنية بالمغرب .

بعد عدة اجتماعات ، تم التوقيع على ميثاق طنجة يوم 9 أبريل 1951 من طرف ممثلي الهيئات السياسية المغربية الأربع ألا وهي : حزب الشورى والاستقلال ، حزب الاستقلال ، حزب الإصلاح الوطني ، حزب الوحدة المغربية . وأقسم الموقعون على ميثاق طنجة المؤرخ ب 9 ابريل 1951 والذي أنشئت بموجبه الجبهة الوطنية ، اليمين بالقرآن الكريم على التزامهم ببنود الميثاق وتنفيذها ، كما أقسم مندوب الجامعة العربية والصحافيون المصريون

على مساندة القضية الوطنية المغربية ، ثم اختتمت الجلسة الأخيرة التي شهدت مولد الميثاق ، بتلاوة الفاتحة ، ووجه المجتمعون نسخة من الميثاق إلى الجامعة العربية ونسخة أخرى إلى الحكومة المصرية . (انظر النسخة المصورة من الميثاق ، بصفحة 74) .

ساعد هذا الميثاق على إسكات الخلافات الداخلية بين الأحزاب المغربية ، وكان ذلك هو المكسب الإيجابي الوحيد الذي جنته منه الحركة الوطنية .

أخذت الجبهة الوطنية تصدر بيانات للإعلان عن مواقفها ، وهكذا مضت تدعو إلى مقاطعة انتخابات أكتوبر 1951 ، وقامت بتسليم مذكرة إلى جلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف بمناسبة الذكرى الثامنة لعريضتي الاستقلال المقدمتين يومي 11 و 15 يناير 1944 .

على الصعيد الدولي ، كان عمل الجبهة الوطنية فعالاً ، إذ أرسلت مذكرات إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وإلى الجامعة العربية (مذكرات 25 غشت 1951) . وانضمت الجبهة الوطنية كذلك خلال يناير 1952 إلى الهيئات السياسية الجزائرية والتونسية لإرسال مذكرة احتجاج إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، على الإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات الفرنسية بتونس ، وبعثت كذلك مذكرة بتاريخ 10 ماي 1952 إلى المحكمة الدولية للعدل بـ لاهاي التي طرح على أنظارها الخلاف الفرنسي الأمريكي ، وجاء في المذكرة أن المغرب لا يعتبر نفسه ملزماً بأي حكم يصدر عن المحكمة الدولية . وفي مارس 1953 ، بعثت بمذكرة طويلة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية .

ميثاق طنجة المؤرخ بـ 9 ابريل 1951

نظراً لأن قضية المغرب أصبحت محط اهتمام العالم العربي والشرقي .
ونظراً للخطوات التي قطعها الشعب المغربي في الدفاع عن استقلال

البلاد ووحدتها وتمتعها بالحريات الديمقراطية الحق ، بفضل التوجيه الصادق الذي يقوم به جلالة سلطان المغرب سيدي محمد الخامس .

وبما أن مسألة المغرب على وشك العرض على الأمم المتحدة ومن الصالح أن يقف المغرب كله إزاء الهيئات الدولية موقف الرجل الواحد حتى لا يجد المرجفون سبيلاً للحيلولة دون نيل الأمة لحقوقها كاملة غير منقوصة .

وبما أن المخلصين من الوطنيين يسعون في جعل ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي حقيقة ثابتة في الداخل والخارج لا تشذ عنه هيئة ولا تتكلف تأويله فئة وذلك في جميع إفريقيا الشمالية ، فقد قررت الهيئات الموقعة على هذا الميثاق أن تؤيد التزاماتها السابقة في دستور لجنة تحرير المغرب العربي ولائحته الداخلية ، وفي الميثاق الذي وقع عليه حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال في نوفمبر سنة 1945 والموجود في صحيفة 472 من كتاب الحركات الاستقلالية ، معلنة بصفة خاصة لا تقبل أي تأويل ، ما يأتي :

1- لا يقبل أي حزب وقّع على الميثاق مبدأ الانخراط في الوحدة الفرنسية وانما تقوم العلاقات بين المغرب المستقل وبين فرنسا على أساس معاهدة جديدة ويعد انخراطاً في الوحدة الفرنسية الدخول فيها سواء كان مصرحاً بها أم لا وسواء كان دفعة واحدة أو بالتدرج ، وهذا ما يستلزم رفض كل اقتراح أو مشروع يتضمن تكوين حكومة مختلطة ومبدأ المجالس المختلطة محلية أو مركزية ، وكل ما من شأنه أن يجعل الشعب أمام الأمر الواقع في الحاضر أو في المستقبل بالنسبة للوحدة الفرنسية .

2- لا تقبل أي سياسة تسمى بسياسة المراحل أو تنطبق عليها مادام الاستقلال لم يعلن ، وانما يمكن تصور فترة انتقال في تصفية واقع النظام ونقل المصالح التي بيد المحتل ليد المواطنين . وكل المحاولات التي وقعت من هذا القبيل تعتبر مستنفة اغراضها من تاريخ هذا الميثاق ويلتزم الموقعون بأنهم لا يعملون عليها ولو دعتهم السلطة الفرنسية إليها .

3- لا تعاون مع إدارة الحماية وإنما يلبي أفراد كل حزب نداء جلالة

نحوا لان قضية الضرب أصبحت خط اهتمام الصالح المصري والعربي
وتطرا للقطاعات العربية فطسها الشعب الضمير في الدفاع عن استقلال البلاد ووحدةها
ومعها بالحرية - الديمقراطية العربية القومية الصادق الذي يحكم به جلالة سلطان

الضرب سيهيء ضد الفاسد
هنا ان سألنا الضرب على ذلك الصبر على الامم المتحدة ومن الصالح ان يفتي الضرب كله
ازا - الهيئات الدولية سوف الرجع المراد حق لا يحد المرجع سببلا للعلولة دون نيل الامم
لطرفيا كاملة غير منقوصة

وما ان العظمى من الوطنيين يحتم في جل معان لجنة تحرير الضرب المصري هيبة فابعد
في الداخل والخارج لا فعله عنه هيبة ولا تفكك فاوله فقد وذلك في جميع المرفقا الصالح
فقد هربت الهيئات المرفقة على هذا المعيار ان قوة به القزاقها السابقة في دعور لجنة تحرير
الضرب المصري ولا فحده الداخلية وهي المعيار الذي وقع عليه حزب العربي والاحفلال وجمهورية
الاستقلال في نوفمبر سنة ١٩٤٥ والموجود في صحيفة ٤٤٦ من كتاب المركات الاستقلالية
حلتها بصفة عامة لا تعبر اي تاويل ما يأتي :

- ١- لا يجهل اي حزب موقع في المعيار جدا الانخراط في الوحدة الفرنسية وانما تفهم العلاقات
بين الضرب المستقل وبين فرنسا على اساس واحدة جديدة وقد انخرط في الوحدة الفرنسية
الذين فيها سواء كان حرا بها او لا سواء كان ديمقراطية واحدة او بالفرص وهذا ما يستلزم رفض
كل انحراف او مصري يضمن تكوين حكومة متعلقة وهدأ المجالر المتعلقة طيبة او مركزية وكل
ما من هاتان ان يحصل الضرب امام الامم الواجب في الطائر او في السعير بالنسبة للوحدة الفرنسية
٢- لا تعبر اي سياسة تسمى بسياسة المراجل او تنظيم عليها ما دام الاحفلال لم يسلن
وانما يحكم صور فترة انعقاد في صفة واقع النظام ونفن الصالح التي به الحزب له المواخير
وكل المطاولات التي وقعت من هذا القبول تعتبر مستفزة انحرافها من باويع هذا المعيار والمفهم
الموقفين بانهم لا يمتنع عليها ولو دعمهم السلطة الفرنسية اليها .
- ٣- لا تعبر مع ادارة الصابة وانما يلمس افراد كل حزب نداء - جلالة الملك للمشاركة الفنية
مع اصحاب اللجنة التنفيذية لعنهم بذلك ولا يلمس المسؤولون العالمين في الاحزاب وطيفه في
مراكز المسؤولية الحكومية في دافرة النظام الطبيعي ونعني بالمشورين اصحاب اللجان التنفيذية او
ما بهم نظامها

- ٤- لا غاية يصر اليها قبل الاستقلال
- ٥- لا طائفة مع الضرب في الازقيات ضمن النظام الصادر
- ٦- لا طائفة الا بعد اعلان الاستقلال
- ٧- للاحزاب ان تعطل في صفقات مع محلي الحكومة الفرنسية على شرط ان تطغ لجنة الضمان
التي يقر من بين الموضوعين على هذا على غير مراح الساطعات ولا بأول
- ٨- كل عمل يؤده توجهات الاقامة العامة ضد جلالة الملك ضد الفاسد يعتبر عرفا لهذا المعيار
- ٩- صاير مراكيم الجاهة العربية وهي دافريا قبل الاستقلال وحدة واجب قومي
- ١٠- مؤس الاحزاب المرفقة لجنة اصحاب ومصار مع الاحتفاظ لكل حزب بحريته في العمل ضمن
نظام هذا المعيار والمعاقين السجلين اصلاه
- ١١- يلفظ الموضوع ان لا يجهلوا تركيب جهة مع الحرب القومي الضمير
- ١٢- يوقع محلو الاحزاب المتعلقة على هذا المعيار وسجلونه في الامانة العامة للجاحدة العربية
طنجة في ١٩ ابريل سنة ١٩٥١ من حزب الاستقلال

بفائدة مع الامير والدم في - ريكوردي والارستقراطية
للمنتد - عمر - ونوزا - بنها - على - ماستروس
التيقوي - محمد -
احمد - سود -

رئيس اللجنة
محمد فوزي (ر) صاحب الوثائق
محمد فوزي
محمد فوزي

صورة طبق الاصل لميثاق الجبهة الوطنية التي تأسست في 9 أبريل 1951

الملك للمشاركة الفنية مع إشعار اللجنة التنفيذية لحزبهم بذلك ، ولا يقبل المسؤولون العاملون في الأحزاب أية وظيفة في مراكز المسؤولية الحكومية في دائرة النظام الحاضر ، ونعني بالمسؤولين أعضاء اللجان التنفيذية أو ما يقوم مقامها .

4- لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال .

5- لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر .

6- لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال .

7- للأحزاب أن تدخل في محادثات مع ممثلي الحكومة الفرنسية على شرط أن تطلع لجنة الاتصال التي تؤسس من بين الموقعين على هذا على سير مراحل المحادثات أولاً بأول .

8- كل عمل يؤيد توجيهات الإقامة العامة ضد جلالة الملك محمد الخامس يعتبر خرقاً لهذا الميثاق .

9- تعاون مراكش مع الجامعة العربية وفي دائرتها قبل الاستقلال وبعده واجب قومي .

10- تؤسس الأحزاب الموقعة لجنة اتصال وتشاور مع الاحتفاظ لكل حزب بحريته في العمل ضمن نطاق هذا الميثاق والميثاقين المسجلين أعلاه .

11- يلتزم الموقعون أن لا يقبلوا تركيب جبهة مع الحزب الشيوعي المغربي .

12- يوقع ممثلو الأحزاب المتفقة على هذا الميثاق ويسجلونه في الأمانة العامة للجامعة العربية .

طنجة في 9 ابريل سنة 1951 .

استقبل كافة المغاربة بحماس عام وفرحة كبرى مولد الجبهة الوطنية ، وأثار التوقيع على ميثاق طنجة كثيراً من الآمال في النفوس . وخرج سكان طنجة

إلى الشوارع في مظاهرات للتعبير عن بهجتهم ورفع الرايات ، وقد وافقت هذه المناسبة الذكرى الرابعة للرحلة التي قام بها جلالة الملك محمد الخامس إلى طنجة ، يوم 9 ابريل 1947 .

وأعرب محمد عبد الكريم الخطابي عن ابتهاجه وافتخاره بالحدث في تصريح أدلى به إلى جريدة البلاغ المصرية (وهو التصريح الذي نشرته فيما بعد عن الجريدة المذكورة ، منبر الشعب في عددها الصادر بفتح ماي (1951) . ووجه الشكر والتهاني إلى الصحفيين المصريين الذين حالفهم التوفيق فيما فشل فيه هو ، إذ أمسى دائماً يعمل بدون جدوى من أجل توحيد الأحزاب المغربية ، ثم أعرب عن أمله في امتداد عمل التوحيد هذا إلى الجزائر وتونس قصد تشكيل كتلة واحدة لمحاربة الاستعمار وتمكين بلدان شمال إفريقيا من استرجاع استقلالها .

ويوم الإمضاء على الميثاق ، نظم مهرجان كبير بطنجة تناول خلاله الكلمة أعضاء البعثة الصحافية المصرية : أبو الفتح وزكرياء ولطفي جمعة وأبورقيق .

على إثر هذا النشاط ، قامت السلطات الحاكمة بالمنطقة الدولية التي تضم طنجة ، بطرد أبي الفتح وزملائه بدعوى أنهم يثيرون البلبلة في المنطقة ويعرضون أمنها للخطر . كان ردّ فعل أبو الفتح ، أن وجّه خطاباً طويلاً لا يخلو من سخرية ونقد إلى رئيس هيئة المراقبة الدولية بطنجة ، مفنداً الاتهامات الباطلة الموجهة إليه .

قبل أن يبرح أبو الفتح طنجة ، بعث برسالة (توجد صورتها بالصفحة الموالية) مؤرّخة بـ 12 أبريل 1951 إلى محمد حسن الوزاني ، يشكره فيها على تفهمه وتعاونه اللذين كان لهما الفضل في التعجيل بإنشاء الجبهة الوطنية ونوّه كذلك بتفانيه في سبيل القضية الوطنية وبتشبّثه بوحدة الحركة الوطنية .

وينبغي الإشارة إلى أن محمد حسن الوزاني بعد عدة شهور مضت على توقيع ميثاق 9 أبريل 1951 تلقى ترخيصاً بالذهاب إلى طنجة ، فسافر إليها

لتحية ممثلي الأحزاب المغربية والتذاكر معهم في شأن القضية الوطنية ، وقد نزل بالغرفة التي تم فيها التوقيع على الميثاق ، بفندق رامبرانت ، وبعد إقامة دامت بضعة أيام ، برح طنجة متوجّهاً إلى القاهرة عن طريق مدريد . (انظر ما سيأتي ، صفحات 271-307) .

عزيزه السيد محمد الرزاني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد نأرد قبل ان نغادر الأرض المغربية ان ابنته التي بوانا الشكر من ما ابدت من وظيفه مارتة و أفلاص تنظيم ، تلبية نداء الراجح القوم نمو هذا الوضه الكريم وهذا ما كنا نترقبه من مهاد كبير مثلكم

فدو بيننا الا ان اشكركم باننا صالة مع أنفسنا وبالنيابة عننا بمرورنا انصار بشقة الصفاة الحرة على ما ابدتكم من تفهم بظروفنا وادراكنا لظروفكم المرتف ما جعل ترفيقنا الوعدة التقدمة والميثاقه الوضه يتم برسمه فذلكم انه ورتقمكم زيمزيم

رأسر الأرواح الأقرى ووتنا مكرم فديه هذا الوضه الخبير العزيز ودمتم سالمين

المنس

كسود البو الفتح

أضبة في ١٤ أبريل ١٩٥١

صورة الرسالة التي بعثها ابو الفتح الى محمد حسن الوزاني بتاريخ 12 أبريل 1951

وفيما يلي ، ندرج الملاحظات التي استخلصناها بصدد ميثاق 9 ابريل

1951 .

1 - يوافق توقيع الميثاق (9 أبريل 1951) الذكرى الرابعة للزيارة الملكية الرسمية إلى طنجة (9 أبريل 1947) .

وأعرب محمد عبد الكريم الخطابي عن ابتهاجه بالحدث ، في تصريح أدلى به لجريدة البلاغ المصرية .

2- كانت طنجة الموقع الذي أكدت فيه الأحزاب السياسية روابط المغرب بالجامعة العربية .

3- استوحى الميثاق بنوده ومبادئه من القانون الأساسي للجنة تحرير المغرب العربي ومن المبادئ التي وضعت صياغتها اللجنة التي أنيطت بها مهمة التوفيق بين حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال سنوات من قبل .

4- التزمت الأحزاب التي وقّعت ميثاق طنجة بعدم تشكيل أية جبهة يلجها الشيوعيون المغاربة .

وهكذا فإن الحزب الشيوعي المغربي لم يجد فحسب أبواب الجبهة الوطنية التي تشكّلت في طنجة موصدة في وجهه ، ولكنه رأى أمامه أيضاً استحالة الدخول في أي تحالف استقبلاً مع الأحزاب المغربية الأخرى .

قد يشير هذا الأمر الاندهاش في أول وهلة ، ذلك لأن الحزب الشيوعي المغربي لم يفتأ يناضل من أجل اتحاد جميع القوى السياسية الوطنية ، ولم ينفك يكتاب قادة الأحزاب ويدعوهم لإنشاء جبهة وطنية . وإنما لنقرأ في إحدى الكراسيات التي أصدرها الحزب الشيوعي المغربي يوم 15 مارس 1948 ، ما يلي :

« إنه لشرف لحزبنا الذي تبني بمناسبة اجتماع اللجنة المركزية يومي 3 و 4 أبريل 1946 ، بياناً يدعو إلى تشكيل جبهة وطنية أوسع تضم جميع الوطنيين المغاربة من شيوعيين واستقلاليين وشوريين ونقائبيين وحتى الذين ليس لهم انتماء سياسي والأوروبيين الديموقراطيين . . .

« ما لبث حزبنا يعتبر أن القضية الوطنية لا يمكنها أن تكون قضية رجل واحد ، أو حزب واحد أو طبقة واحدة . . . إن النضال من أجل تحرير البلاد

قضية الأمة بأكملها باستثناء الخونة وعملاء الاستعمار الذين وضعوا أنفسهم في عزلة عن الأمة .

واعتقاداً منه أنه سيفلح في إقناع قادة الحركة الوطنية برأيه لم يتورع الحزب الشيوعي المغربي في ذكر سطاتين الذي قال في تصريح أدلى به يوم 18 ماي 1925 .

« أما فيما يخص بلداً كالمغرب ، فينبغي للعناصر الشيوعية أن يتخذوا جميع الإجراءات لإنشاء جبهة وطنية موحدة ضد الأمبريالية » .

يرجع إقصاء الحزب الشيوعي المغربي من الانضمام إلى الجبهة الوطنية والموقف الذي اتخذته منه الأحزاب السياسية إلى الضغوط التي مارسها على القادة السياسيين كل من أعضاء لجنة تحرير المغرب العربي الذين حضروا اجتماع طنجة والجامعة العربية . والواقع أن الحزب الشيوعي المغربي لم يُخف عدم ثقته بلجنة تحرير المغرب العربي وكذا بالجامعة العربية .

ونقرأ كذلك في الكراسة نفسها ، ما يلي :

« أما الحجاج الذين توجهوا إلى القاهرة ، فإنهم أسسوا هناك لجنة تحرير شمال إفريقيا ، ويعملون تحت المراقبة البريطانية والأمريكية لوضع المخططات الخيالية [. . .] ولا يمكن لأي كان أن يتجرأ على الشيوعيين مدعياً بأنهم لم يعترفوا لعبد الكريم بما قدمه من خدمات للقضية المغربية أو أنهم لم يطالبوا بعودته من منفاه إلى وطنه . لكن لا يمكننا اليوم أن نصفق لموقف تصالحي أملت على أصحابه رغبة عدم الإساءة إلى القادة البريطانيين والأمريكيين » .

تتضمن هذه الكلمات اتهامات خطيرة لا يمكن لأحد أن ينساها . أما في موضوع الجامعة العربية ، فإن الحزب الشيوعي المغربي كتب ما يلي :

« يكفيننا القول إنها ولدت يوم 22 مارس 1945 بتزكية من الأمير عبد الله ، ملك الأردن ، إنها المخلوقة التي أنشأتها أنكلترا [. . .] ومن جهة أخرى ، فإنها منظمة ليس لها شيء من الشعبية ، وإنما هي ناتجة عن وفاق تم بين سبع

حكومات رجعية ، هذا ما يجعل الجامعة العربية جديرة تمام الجدارة بأن تحمل لقب « عصابة الباشوات والبايات » كما سماها التقدميون في الشرق الأوسط .

5 - وافق ميثاق طنجة ضمناً على مذكرة حزب الشورى والاستقلال المؤرخة بـ 23 شتنبر 1947 - (انظر ص 214 ما يتعلق بهذه المذكرة) .

وبالفعل فإن حزب الشورى والاستقلال شرع في محادثات مع ممثل الحكومة الفرنسية سنة 1947 (البند 7 من الميثاق) في إطار حرية تحرّكه (البند 10) .

نص ميثاق طنجة (البند 2 والبند 3) على الفترة الانتقالية التي تستغرق عامين كما وردت الإشارة إليها في المذكرة والتي يجب أن يتقدمها إلغاء الحماية والإعلان عن استقلال المغرب .

حصل حزب الشورى والاستقلال على مكسب يرضيه إذ حظر الميثاق على موقعه أن يساهموا في مؤسسات الحماية ، فتوقفت بذلك تجربة مشاركة عناصر من حزب الاستقلال في مجلس الحكومة (انظر ما سيأتي ، ص 253) .

مخروحة شمال إفريقيا

مبحث - 1 -

جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا

تأسست بالقاهرة بتاريخ 18 فبراير 1945 ، جمعية تحمل اسم : جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا تضم ممثلين عن المغرب والجزائر وتونس وحددت أهدافها التالية :

1 - تحرير إفريقيا الشمالية بالوسائل المشروعة : إصدار جرائد وفتح أندية .

2 - انضمام أقطار شمال إفريقيا إلى جامعة الدول العربية - ويناظ بالطلبة المغاربة الذين يتابعون دراساتهم بالقاهرة تمثيل بلدهم في جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا التي ستقوم بإصدار بعض المنشورات .



مبحث - 2 -

لجنة تحرير المغرب العربي

(انظر ما سيأتي بصفحات 282-298)



مبحث - 3 -

جبهة الوحدة والعمل لإفريقيا الشمالية

إن الأحزاب والحركات الوطنية في شمال إفريقيا المجتمعة بباريس يوم 2

فبراير 1952 ، وقّعت الميثاق التي نثبته نصه فيما يلي ، وقررت إنشاء جبهة الوحدة والعمل لإفريقيا الشمالية مجسمة في لجنة دائمة مركبة من ممثلين أكفاء لجميع هذه الأحزاب والحركات .

ميثاق إفريقيا الشمالية

حيث إن الحالة في إفريقيا الشمالية أصبحت على جانب كبير من الخطورة تتطلب من الحركات الوطنية تبصراً ويقظة ، وتفرض عليها تقوية وحدتها ومضاعفة عملها .

وبما أن هذه الحركات قد عازمت على إنهاء النظام الاستعماري وتمتيع بلادها بأنظمة ذات سيادة مبنية على مبادئ ديموقراطية تحقق تحرير شعوبها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ولتضمن لجميع السكان دون تمييز حقوقهم وحررياتهم .

وبما أن إفريقيا الشمالية تلعب دوراً سياسياً هاماً في الظروف الدولية الحاضرة .

وبما أن شعوب إفريقيا الشمالية مهتمون قبل كل شيء بتحريرهم القومي ، لذا فإنهم يعتبرون أنفسهم أصدقاء وشركاء لكل من يعترف اعترافاً حقيقياً بحقوقهم في الحرية .

وبما أنه من الحقيقة الواضحة أن تونس والجزائر ومراكش تربطها روابط روحية وتاريخية وجغرافية وثقافية ، كما أن لشعوبها أمانى قومية ومصالح عليا مشتركة .

وبما أن النظام الاستعماري المفروض على شعوب إفريقيا الشمالية موحد في أهدافه ووسائله رغم الفوارق القانونية الشكلية ، إذ أن الغاية التي يرمي إليها هي تحطيم كيان هذه الشعوب وتأييد سيطرة الاستعمار واستغلاله .

ولمواجهة هذه الحالة أصبح لزاماً على جميع الأحزاب والمنظمات

الوطنية بشمال إفريقيا تأليف جبهة مشتركة لمقاومة قوات الاستعمار المتكثلة .
لهذا كله فإن الأحزاب والمنظمات الوطنية بشمال إفريقيا المجتمعة
بباريس يوم 2 فبراير سنة 1952 المعبرة أصدق تعبير عن رأي شعوب إفريقيا
الشمالية قد قررت عقد الميثاق الآتي :

- نص الميثاق -

أولاً - تعهد الأحزاب والمنظمات بإفريقيا الشمالية :
أ) بمواصلة الكفاح ومضاعفته في سبيل تحرير إفريقيا الشمالية من جميع
النظم الاستعمارية ولكي تصل هذه الأقطار في دائرة ميثاق الأمم المتحدة إلى
تحقيق نظام دول ديموقراطية متمتع بسيادتها .
ب) وبتنسيق أعمالها لتحقيق هذه الأهداف داخل إفريقيا الشمالية وفي
الميدان الفرنسي والدولي .
ج) وبالبحث دورياً في حالة إفريقيا الشمالية على ضوء الحوادث
الداخلية والخارجية .
ثانياً - وتقرر تأليف لجنة اتحادية وعملية لشمال إفريقيا ، وإنشاء أي هيئة
أخرى لازمة لتنفيذ هذا الميثاق .

تونس (عن الحزب الدستوري القديم : صالح فرحات .
(عن الحزب الدستوري الجديد : محمد المصمودي .
الجزائر (عن حزب البيان الجزائري : عباس فرحات .
(عن حركة الانتصار للحريات الديموقراطية : أحمد مزغنة
(عن حزب الشورى والاستقلال : محمد حسن الوزاني .
مراكش (عن حزب الاستقلال : أحمد العلوي
(عن حزب الوحدة والاستقلال : المكي الناصري .
(عن حزب الإصلاح والاستقلال : المكي الناصري نيابة عن
عبد الخالق الطريس .

سعى إلى هذا الميثاق وأشرف على صياغته محمد البشير الإبراهيمي
رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ونشر بجريدة الجمهورية
الجزائرية بتاريخ 24 مارس 1952 عدد 297 .

PACTE NORD AFRICAINE

Préambule:

La situation de l'Afrique du Nord est exceptionnellement grave. Elle requiert de la part des Mouvements Nationaux clairvoyance et vigilance. Elle commande le renforcement de leur Union et de leur Action. Ces mouvements sont décidés à mettre fin au régime colonial et à doter leur pays de régimes souverains et démocratiques réalisant l'émancipation politique, sociale et économique de leurs peuples et garantissant à tous les habitants, sans distinction, leurs droits et leurs libertés.

Dans les circonstances internationales actuelles, l'Afrique du Nord joue un rôle primordial. La préoccupation majeure des peuples Nord Africain est leur libération Nationale; C'est pourquoi il ne sauraient être les associés de ceux qui méconnaissent leur droit à la liberté.

C'est une réalité que la Tunisie, l'Algérie et le Maroc sont unis par des liens spirituels, historiques, géographiques et culturels. C'est une autre réalité que leurs aspirations nationales et les intérêts supérieurs de leurs peuples sont communs.

Le Régime colonial imposé aux peuples Nord Africain, en dépit des fictions juridiques, est un dans ses buts et ses moyens. Ce régime, en définitive, vise à détruire leur personnalité et à perpétuer l'oppression et l'exploitation coloniale.

Face à cette situation, il est indispensable que tous les partis et organisations nationales Nord Africains, forment un Front Commun, pour l'appeler à la coalition des forces coloniales.

C'est pourquoi, les Partis et Organisations nationales Nord Africains, réunis à Paris le conscients d'être dans leur unanimité, les porte paroles authentiques des peuples Nord Africains, ont décidé de conclure **ENNE** le Pacte suivant:

Pacte

Les Partis et Organisations Nationales Nord Africains

1° S'engagent:

- a) A poursuivre **ENNE** et à intensifier la lutte pour la libération de l'Afrique du Nord de tout système de colonisation et pour l'Accession de leurs pays, dans le cadre de la Charte des Nations Unies, à des régimes d'Etats Souverains et Démocratiques ;
- b) A coordonner leur action, pour la réalisation de ces objectifs, sur les plans Nord Africains, français et internationaux;

صورة لنص ميثاق شمال إفريقيا .

(ص 1)

LA RÉPUBLIQUE algérienne

ÉGALITÉ
DES HOMMES DES PEUPLES DES RACES

ORGANE DU MARIAGE DU PEUPLE ALGÉRIEN - Direction politique: Ferhat ABBAS

Face au complot colonialiste

Le Front d'unité et d'action nord-africain est la condition du succès

Le mouvement qui s'est développé en Algérie au cours de ces dernières semaines est le fruit d'une lutte constante et acharnée menée par le peuple algérien pour la libération de son territoire et la réalisation de son indépendance nationale.



Le peuple algérien a subi pendant de longues années le joug colonialiste de la France. Cette situation a provoqué une lutte constante pour la libération de son territoire et la réalisation de son indépendance nationale.

Le mouvement qui s'est développé en Algérie au cours de ces dernières semaines est le fruit d'une lutte constante et acharnée menée par le peuple algérien pour la libération de son territoire et la réalisation de son indépendance nationale.

Le mouvement qui s'est développé en Algérie au cours de ces dernières semaines est le fruit d'une lutte constante et acharnée menée par le peuple algérien pour la libération de son territoire et la réalisation de son indépendance nationale.

Le mouvement qui s'est développé en Algérie au cours de ces dernières semaines est le fruit d'une lutte constante et acharnée menée par le peuple algérien pour la libération de son territoire et la réalisation de son indépendance nationale.

Le mouvement qui s'est développé en Algérie au cours de ces dernières semaines est le fruit d'une lutte constante et acharnée menée par le peuple algérien pour la libération de son territoire et la réalisation de son indépendance nationale.

Le mouvement qui s'est développé en Algérie au cours de ces dernières semaines est le fruit d'une lutte constante et acharnée menée par le peuple algérien pour la libération de son territoire et la réalisation de son indépendance nationale.



الميثاق الشمال الافريقي

سان المائدة من امريكا الشمالية اجعت على جانب كبير من الفطرية لتطلب من المرات الفرنسية تكملة وضمان وتزوين على ترقية وحدتها ومضاعفة كسلها.

ويعان هذه المرات خصصت على انما النظام الاصحاري وسخ تأنطه مسه على السادة والدموراللة لمرصوريا سياسا واجتماعا واشهادنا ونقص ملح السكان دون تمبر جودوم وحرمانهم.

وسان امريكا الشمالية تطلب دورا ساسا من الطرف الدولة المصرية.

وسان شعوب سمال افريقيا هموم شذكل سنده بمرورهم القوي ولدا فاهم بحسب انهم اعداء وشركاء كل من يحزى بحسب من المودة.

وسان لا تونس والمغرب والجزيرة موحدة بروابط روحية وثقافية وجغرافية وتعاقدية ولقد انما عرسيد ورماع هليا شترتك.

وسان النظام الاصحاري المبرور على شعوب الشمال الافريقي واحد من اعداءه وسامته وتمم المبروري التعاون السكتي اذ العانه التي برين النبا مع فاهم كياه حدهم الشحر.

ولانه سلفه الاستعمار والاضلال قدومت حدهم الفلاح اصع لانه على جميع الاقرا والملك القوي سمال افريقيا ان تولك همه شترتك لعداوتهم لرك الاصحارا السكتة.

لعداوتهم على الاقرا والشعوب القوية سمال افريقيا لعداوتهم.



Le pacte nord-africain

Le mouvement qui s'est développé en Algérie au cours de ces dernières semaines est le fruit d'une lutte constante et acharnée menée par le peuple algérien pour la libération de son territoire et la réalisation de son indépendance nationale.

Le mouvement qui s'est développé en Algérie au cours de ces dernières semaines est le fruit d'une lutte constante et acharnée menée par le peuple algérien pour la libération de son territoire et la réalisation de son indépendance nationale.



Les délégués des différents partis algériens au cours de la réunion de concert à Paris, le 14 mars 1952.



Portrait of a man in a suit.

صحيفة الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 14 مارس 1952
تنشر أنباء تتعلق بالتوقيع على ميثاق شمال إفريقيا .



محمد البشير الإبراهيمي وحوله محمد حسن الوزاني والدكتور أحمد أمين



محمد حسن الوزاني وعلى يمينه فرحات عباس وعلى يساره صالح فرحات (حزب الدستور)
 أثناء مأدبة العشاء التي أقامها محمد البشير الإبراهيمي بعد التوقيع على ميثاق شمال إفريقيا ،
 وذلك في باريس بتاريخ 29 يناير 1952 .

المسيطر على الساحة السياسية بالمغرب (في موضوع هذه الاختطافات والاعتقالات، يكون من المفيد أن يطالع القارئ كتاب عرصة بريشة لمؤلفه المهدي التوجكاني بتقديم الحاج أحمد معينو). وليس بخاف أن حزب الاستقلال أبدى معارضته لمشاركة حزب الشورى والاستقلال في مؤتمر طنجة .

ورغبة منه في شرح موقفه من هذه المسألة ، أوفد حزب الشورى والاستقلال إلى طنجة مبعوثاً من بين أعضاء مكتبه السياسي لإجراء اتصالات مع المشاركين في المؤتمر . وبالمناسبة ، صرّح المبعوث لرجال الصحافة قائلاً :

« يطيب لي أن أحيي باسم حزب الشورى والاستقلال مراسلي ومبعوثي الصحافة الدولية الذين توافدوا على المغرب لتغطية مؤتمر طنجة ، وأطلب منهم أن يسجلوا البيان الذي ارتأى حزب الشورى والاستقلال أن يصدره في موضوع هذا المؤتمر :

« نريد التذكير بأن فكرة إنشاء وحدة بين شعوب شمال إفريقيا ليست وليدة اليوم ولكنها فكرة تمخّضت سابقاً عن سلسلة من اللقاءات والمشاورات والاتفاقات التي تعاقبت خلال السنوات الأخيرة بين زعماء أحزاب وهيئات شمال إفريقيا والتي شارك فيها حزب الشورى والاستقلال مشاركة فعّالة . وهكذا فإن لجنة تحرير المغرب العربي التي تأسست بالقاهرة 1946 تحت رئاسة الأمير عبد الكريم، ضمّت جميع أحزاب شمال إفريقيا. وبعد ذلك، وقّعت جميع الهيئات السياسية الوطنية لشمال إفريقيا، عام 1952 بباريس، على ميثاق تنسيق العمل الذي أشرف على صياغته السيد عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية يومئذ، ووقعت كذلك هذه الأحزاب كلها بدون استثناء، عام 1954، على ميثاق القاهرة الذي نصّ بالخصوص على التزام كافة الوطنيين المغاربة والتونسيين التزاماً قاطعاً ببذل كل ما باستطاعتهم من جهود وإمكانات من أجل استقلال الجزائر. وغني عن البيان أن استقلال شمال إفريقيا كلّ لا يتجزأ وأن وحدة هذه المنطقة من المعمور التي تعتبر تنويجاً طبيعياً لتحريرها، لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق تظافر جهود كل عناصرها البشرية.

« لذلك ، قابل حزب الشورى والاستقلال بحرارة وبموافقة تامة ، مشروع اجتماع طنجة لعقد مؤتمر هدفه وضع القواعد الأساسية للوحدة المغاربية ، هذه الوحدة التي عملنا جميعاً على تحقيقها بمشاركة سائر الأحزاب الوطنية لشمال إفريقيا والتي رأينا أنها تستجيب لطموحنا ، كما اعتقدنا أنه من العدل والإنصاف ، أن نساهم في مولدها بعملنا وتعاوننا ، أو على الأقل بحضورنا . هكذا وبمجرد ما ذاع نبأ مشروع مؤتمر طنجة ، بعثنا يوم 4 أبريل برقية إلى جبهة التحرير الجزائرية وبرقية أخرى إلى حزب الدستور الجديد نطالب فيهما بحضورنا في المؤتمر ، ملفتين النظر إلى ما سببنا عن إقصائنا عنه ، من عواقب خطيرة ، وأشفعنا البرقيتين برسائل إلى التنظيمين المذكورين بتاريخ 7 أبريل ، وكذلك إلى حزب الاستقلال حيث قمت أنا شخصياً بتسليم رسالة بتاريخ 11 أبريل إلى السيد علال الفاسي أثناء لقاء تم بيني وبينه تحدثت عنه الصحافة آنذاك .

« إلى جانب ذلك ، قدّم حزبنا مذكرة إلى صاحب الجلالة ملك المغرب ، عرضنا فيها وجهة نظرنا في المؤتمر والتمسنا منه تشكيل لجنة وطنية برئاسة جلالته ، تكون مكلفة بالتدارس مع جبهة التحرير الجزائرية وحزب الدستور الجديد ، كل ما يتعلق بوحدة شمال إفريقيا التي نصبو إليها جميعاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فلا بد أن أذكر بأن الموقعين السبعة على ملتص 11 أبريل الذي أدى إلى سقوط الحكومة المغربية ، أكدوا من جديد موقفهم المعروف حول الوحدة المغاربية التي ناضلوا من أجلها ودعوا إلى تشكيل لجنة وطنية برئاسة جلالة الملك ، مهمتها العمل على تحقيق هذه الوحدة التي تعتبر قضية وطنية ومغاربية في آن واحد . ومما ورد كذلك في المذكرة التي رفعناها إلى جلالة الملك الذي استدعى المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال يوم 23 أبريل في إطار المشاورات التي أجراها جلالته قصد إيجاد حلّ للأزمة الحكومية ، تأكيد حزبنا على مطالبه واقتراحاته في ميدان السياسة الخارجية المغربية مع ضرورة مدّ المساعدة الفعلية والناجعة إلى الشقيقة الجزائر في كفاحها من أجل الاستقلال ، والسعي وراء وحدة

المغرب العربي لصالح شعوبه لا غير .

« لم تأت هذه المساعي المشروعة والتوصيات الحسنة أكلها . وها نحن نرى اليوم أن المؤتمر ينعقد بدوننا . نتيجة لذلك ، رأى حزب الشورى والاستقلال أنه من المفيد دعوة الصحافة الدولية إلى هذه الندوة بقصد هدفين اثنين :

- أولاً ، ليعرب علانية عن استنكاره الشديد لكون مؤتمر بهذه الأهمية قد يكون له انعكاس كبير على مستقبل البلاد ، ينعقد هذه اللحظة في غياب ممثلي أغلبية الشعب المغربي ، ويتحدث فيه باسم المغرب حزب واحد بعيد كل البعد . كما أكدت الأحداث الأخيرة ذلك - عن مباركة وتزكية الرأي العام له في ربوع البلاد .

- ثانياً ، لنعلن كذلك أننا لا نريد أن تنعكس على وحدة شمال إفريقيا التي نحن متمسكون بها ، ظروفنا السياسية الداخلية والخلافات القائمة بين الأحزاب . إننا نعطي الأسبقية إلى المصالح الوطنية العليا ونحرص على صيانتها وأن مذهبنا في السياسة لا يسمح لنا بأن ننهج منهجاً آخر .

« لذلك ، يتمنى حزب الشورى والاستقلال كامل التوفيق لمؤتمر طنجة ولا يرجو منه إلا أن يأخذ بعين الاعتبار المقترحات التي قدمناها في شأن الوحدة المغاربية التي تضمنتها مذكرتنا المرفوعة إلى جلالة الملك ، تلك المقترحات التي تشكل في نظر حزب الشورى والاستقلال أدنى التعليمات الصائبة والايجابية التي من شأنها أن تحظى بالموافقة الاجماعية لكافة الوفود . ونكشف في ما يلي عن هذه المقترحات :

« - إن اتحاد بلدان شمال إفريقيا لن يسخر ضد الأمم الصديقة والشعوب الشقيقة .

- المجهود المبذول من أجل استقلال الجزائر ، يجب أن يجد في المغرب مساعدة متزايدة حقيقية وفعالة .

- أن تكون حرية العمل الممنوحة للجزائريين في المغرب ، حرية واسعة

النطاق في جميع الميادين التي قد ترجع بالخير على قضيتهم التي نعتبرها قضيتنا أيضاً .

- إن مسألة الحدود التي قد يثيرها البعض أثناء أعمال المؤتمر ، أصبحت مسألة غير واردة نظراً لروح الوحدة التي تطبع الاتحاد المغاربي المرتقب ويجب في نظرنا اجتناب هذا الموضوع الذي أضحي متجاوزاً .

- وجوب اعتراف المغرب بالحكومة الجزائرية التي يقترح حزب الشورى والاستقلال إنشائها ، مع قيام المغرب بالسعي لدى أكثر ما يمكن من الدول ، وخاصة منها الدول الإفريقية الآسيوية ، من أجل الاعتراف بها .

- أن يعلن المغرب رسمياً أنه مستعدّ فيما يعنيه ، بتقديم كل العون الممكن لكفاح الجزائر الحرة .

وفي ختام هذه الندوة ، أيها السادة ، يسعدني أن أعبر باسم حزب الشورى والاستقلال عن الأمل المعقود على الدول الغربية ، وفي مقدمتها فرنسا ، لكي تدرك حقيقة وضخامة وأبعاد المأساة التي تعانيها الجزائر ، وأن تنظر إلى الحل المنطقي الوحيد والإنساني ، إن أجلاً أو عاجلاً ، والذي لا مناص منه ، ألا وهو الاستقلال .

القسم الثاني

العلاقات الفرنسية المغربية

في طريق الأزمة الفرنسية المغربية

مبحث - 1 - وعدو كاذبة

اعتقد المغاربة أن بعد الحرب العالمية الثانية واعتباراً للوعد التي تلقوها من الدول الغربية ، وخصوصاً منها الولايات المتحدة الأمريكية ، أن فرنسا ستمنح للمغرب نظاماً متحرراً ، وتعبير آخر ، فإنهم راحوا يأملون استرجاع بعض الحريات بعد الانتصار المشترك نظراً للجهود والتضحيات التي قام بها المغرب خلال الحرب العالمية الثانية . وفي هذا الإطار ، جاء في رسالة كتبها الرئيس روزفيلت الى جلالة ملك المغرب بتاريخ 22 نونبر 1942 ، ما يلي :

« في الوقت الراهن ، تكون دول المحور عدوة لبلدنا لأنها تريد أن تفرض على شمال إفريقيا نظاماً يتسم بالهيمنة ، سياسياً واقتصادياً وإني لسعيد جداً أن أرى شعبينا متحدين في جهود مشتركة للقضاء على دول المحور » .

« سيفتح انتصارنا على الألمان واليطاليان عهداً جديداً للسلم ولازدهار الشعب المغربي بأكمله » .

غداة انتهاء الحرب ، حرص جلالة الملك على تذكير فرنسا خاصة بتضحيات المغرب وبحقه في الحرية . وعند استقباله للمقيم العام الجديد ، إيريك لابون ، يوم 25 مارس 1946 ، صرح جلالتة قائلاً :

« ان المغرب الذي وعى تمام الوعي ما حتمته عليه الظروف من واجبات

أثناء الأحداث المؤلمة التي عشناها معاً مرتين في هذا القرن ، كان في مستوى مسؤولياته ، ولم يدخر وسعاً في تقديم كل ما لديه من وسائل أثناء الحرب إذ ظهر رجاله على كل الجبهات بمظهر جدير بعرقهم وجنسهم وبما جبلوا عليه من تقاليد في الشهامة والإباء ، لذلك فإن للمغرب الحق في الطموح إلى تحسين أحواله في جميع الميادين وإلى حصوله على الحرية التي فتح العهد الجديد مجالها للارتقاء إلى المجد الذي أصبح حقاً من حقوق أولئك الذين ضحوا قاطبة بالنفس والنفيس لاستكمال صفاتهم وخصالهم وقاموا بواجباتهم لينعموا بحقوقهم .»

إلاً أن الحلفاء ، ولا سيما فرنسا ، تقاعسوا ونأوا بجانبهم عمّا ذكرهم به المغرب من الأعمال البطولية والتضحيات الجسيمة التي قدّمها مواطنوه والتي لا ينازع فيها منازع . وردّاً على طموحاتنا ، اكتفت فرنسا بتغيير مقيم عام بأخر بدلاً من الإقدام على تغيير سياستها الاستعمارية بإلغاء عقد 30 مارس 1912 الذي فرضت بموجبه الحماية الفرنسية على المغرب ، وبدلاً من منح المغاربة حريتهم واستقلالهم ، اكتفت فرنسا كذلك باقتراح إصلاحات تافهة لم تأت بأي حال من الأحوال بما يرضي الشعب المغربي .

ما فتىء جلاله الملك يغتنم كل فرصة ليذكر الحلفاء بتضحيات المغرب وبما يتوق إليه هذا البلد من حرية وعدل ومساواة . ألم يعلن جلالته لفانسان أوريول رئيس مجلس النواب الفرنسي آنذاك عندما استقبله يوم 8 يناير 1947 ، قائلاً :

« إن المغرب الذي كان دوماً في مقدمة الصفوف ، لم يبخل برجاله وثرواته وموقعه الجغرافي . إننا ساهمنا جميعاً من أولنا إلى آخرنا في سبيل تحرير فرنسا يوم كانت تعاني أشد المتاعب والمحن ، وإننا لنجد في وسام التحرير الذي وشحننا به الجنرال دوغول أصدق دليل تقدّمه لنا فرنسا تقديراً لتضحياتنا . إن المغرب يأمل أن تقوم الجمهورية الرابعة بما هو ضروري تجاه كافة الشعوب التي توجد في وضعية مماثلة لوضعيته ، فتمنحهم حرياتهم السياسية والمجتمعية والعدل والمساواة ، ذلك الأمر الذي ستترتب عنه علاقات

طيبة بين فرنسا والعالم الإسلامي وتوطيد روابط المودة والصداقة بينها وبين الشعوب العربية . ولا ينبغي أن يعزب أبداً عن ذهن فرنسا ، أن المغرب الذي تطوع لقبول التضحيات ، تحذوه رغبة شديدة في تحقيق مطامحه .

ألم يكن المغرب أهلاً لما هو أكثر من الوسام الذي وشح به دوغول صدر جلالة ملك المغرب ، نظراً لما قدمه هذا البلد في سبيل تحرير فرنسا من الاحتلال والظغيان النازيين ؟ لم يجد تصريح جلالة الملك أي صدى إيجابي لدى حكومة فرنسا وبرلمانها ، ولم يحدث تغيير سياسي بالمغرب .



مبحث - 2 -

الإصلاحات التي اقترحها إيريك لابون

لما تسلم إيريك لابون مقاليد الأمور بالإقامة العامة بالرباط ، خلفاً لبيو ، سعى إلى تنقية الجو السياسي وخلق مناخ ملائم لتطبيق الإصلاحات التي كلفته حكومته بإنجازها .

وفي هذا السياق ، تم تحرير قادة الحركة الوطنية الذين كانوا في المنفى منذ تسعة أعوام : محمد حسن الوزاني (30 ماي 1946) وعلال الفاسي .

أعلن إيريك لابون يوم 22 يونيو 1946 أمام القسم الفرنسي لمجلس الحكومة ، عن الإصلاحات التي ينوي إنجازها في المغرب ، والتي تتعلق بعنصرة الاقتصاد المغربي عن طريق بناء السدود وتطوير شركة مفاحم جرادة واستجلاب رؤوس الأموال الأجنبية . أما الإصلاحات الإدارية ، فإنها كانت تستهدف مشاركة الفرنسيين والمغاربة في المجالس البلدية والجهوية . ومن بين هذه الإصلاحات ، نذكر كذلك ما تعلق بمجلس الحكومة والعدلية .

نلاحظ أن هذه الإصلاحات قصدت تدعيم الوجود الفرنسي بالمغرب ، لذلك رفضتها الأحزاب السياسية كلها حيث اعتبرتها مؤامرة استعمارية جديدة ،

وشجب محمد حسن الوزاني بشدة هذا المخطط « الذي لم يكن يرمي إلا لتسليم المغرب وثوراته إلى الرأسماليين الفرنسيين والأجانب » ولكونه بعيداً كل البعد عن احترام السيادة الوطنية . ويصدد انتقاده للتصريح الذي أدلى به إيريك لابون أمام مجلس الحكومة واحتجاجاً على السياسة الفرنسية ، رفع حزب الشورى والاستقلال مذكرة في الموضوع إلى جلالة الملك . وعن الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام ، جاء في تصريح لمحمد حسن الوزاني ، يوم 8 غشت 1946 ، إلى الجريدة الفرنسية لوباريزان لبييري ، ما يلي :

« قد يطول بي الحديث إذا أردت أن أعرض عليكم رأيي في موضوع الخطاب - البرنامج الذي تقدّم به المقيم العام إلى مجلس الحكومة ، لكني أوجز كلامي فأخبركم أن خطابه أصاب آمال الشعب المغربي بخيبة تامة ، وهذا ما يثير في أنفسنا كثيراً من التخوفات في شأن مصير ومستقبل وطننا . »

وعندما طرح عليه السؤال لمعرفة ما اذا كانت له شروط للدخول في التعاون مع الإقامة العامة قصد إنجاز الإصلاحات المقترحة ، أجاب محمد حسن الوزاني قائلاً :

« إنني أرفض كل عرض للتعاون قصد إنجاز إصلاحات في إطار الحماية . أنا والمغاربة قاطبة ، نعلن عن عدائنا الصريح لهذا النوع من النظام السياسي المفروض على المغرب الذي يخفي استعماراً لا مثيل له في المبالغة . لكن العداء لنظام سياسي لا يعني اضممار العداوة للبلد وللشعب الذي يُمارس هذا النظام باسمه . ومن هذا القبيل فإننا نميز بين الحماية وبين الشعب الفرنسي . غير أننا نحمل هذا الشعب والناطقين باسمه المسؤولية المعنوية للسياسة الفرنسية المطبّقة في المغرب . إننا نأمل أن يدرك فرنسيو فرنسا ما عليهم من واجب العمل في موضوع المشكلة المغربية ومساندة بلدنا لتحقيق مطالبه ، بحملهم الحكومة الفرنسية على تقديم تنازلات ، أقول تقديم كثير من التنازلات استجابة للطموحات المغربية التي تلخّص في هاتين الكلمتين : الحرية والاستقلال . »

وأوضح محمد حسن الوزاني من جهة أخرى في الاستجواب الذي خص به جريدة إيغاليتي (عدد 22:91 غشت 1947) التي كان يديرها فرحات عباس ، قائلاً :

« إن هذه الإصلاحات المزعومة ليست سوى مسّ جديد آخر وخطير بحرمة السيادة الوطنية وتدخل جديد من لدن إدارة الحماية فيما تبقى لنا من شخصية في إدارة البلاد » . (. . .) « إن المغاربة ، ولو كانوا وزراء ، ليست لهم أية مسؤولية في إدارة البلاد ، وإليكم هذه الحقيقة : لم تقم السلطات الفرنسية بأي إصلاح في الإدارة المغربية ولا يمكن الكلام عن أي تقدم دون إعطاء الكلمة إلى الشعب ل ينتخب بكامل الحرّية جمعية تأسيسية ذات سيادة يمكنها أن تعطي البلاد مؤسسات ديمقراطية وتحرّرية » .

وتمادى إيريك لابون في موقفه المتعنّت رغم مواقف الحركة الوطنية . وفي خطاب ألقاه يوم 28 أكتوبر 1946 أمام مكتب جمعية قدماء المحاربين الفرنسيين ، أكّد من جديد مبدأ تطبيق الإصلاحات . على أثر ذلك ، ورّع حزب الشورى والاستقلال نشرة سرية عنوانها : « المغرب يرفض ما يسمى بالإصلاح السياسي في إطار الحماية » ، ومن جملة ما ورد في النشرة ، أن الحزب يرفض سياسة إيريك لابون .

وهكذا فان سياسة الإصلاحات لم تعمّر وفشل إيريك لابون في مهمّته ، ذلك ما جعل فرنسا تعيّن مكانه الجنرال جوان .



مبحث — 3 —

تمثيل الفرنسيين المقيمين بالمغرب في مجلس الجمهورية (بباريس)

قررت الحكومة الفرنسية عام 1948 منح الفرنسيين المقيمين بالمغرب

حقّ تمثيلهم في مجلس الجمهورية بباريس وذلك عن طريق انتخاب ثلاثة منهم من بين الذين يوجدون في لائحة المرشحين الذين يجب تزكيتهم من طرف مجلس الحكومة (الرباط) والأحزاب السياسية الفرنسية .

وفي هذا الإطار ، جرت الانتخابات الأولى يوم 17 أكتوبر 1948 ؛ وقد أعرب حزب الشورى والاستقلال عن احتجاجه على هذه العملية ، من خلال ثلاث بريقيات رفع إحداها إلى صاحب جلالة الملك والثانية بعث بها إلى وزير الخارجية الفرنسية والثالثة إلى المقيم العام بالرباط .
أما البرقية الأولى فهذا نصّها :

« صاحب الجلالة ملك المغرب ، سيدي محمد بن يوسف ، الرباط .

يتشرف حزب الشورى والاستقلال الذي يرى من واجبه أن يلفت نظر جلالته بكل احترام إلى مشروع الحكومة الفرنسية الرامي إلى تخصيص مقاعد لفرنسيي المغرب في المؤسسات النيابية بباريس ، وذلك في إنجاز مخطط الاتحاد الفرنسي والذي نعتبره خرقاً سافراً وخطيراً على وضعية المغرب القانونية والدبلوماسية . وإننا إذ نبلغ جلالتهم احتجاجنا الصارم على كل تمثيل - مهما كانت صيغته ودرجته - للرعايا الفرنسيين المقيمين بالمغرب ، لدى مجلس الجمهورية ، نوّكد لكم كامل ثققتنا وأملنا في حفاظكم على صيانة حقوق المواطنة المغربية ورعاية الشخصية المغربية ووضع المغرب قانونياً ودولياً . وتقبلوا جلالة الملك فائق عبارات التقدير والوفاء والاحترام » .

إمضاء : محمد حسن الوزاني

نص البرقية الثانية والبرقية الثالثة :

معالي وزير الشؤون الخارجية - كي دورساي - باريس / السيد المقيم العام - الرباط .

« يتشرف حزب الشورى والاستقلال المعبر عن مشاعر وإرادة الشعب المغربي ، فيرى من واجبه الإعراب عن احتجاجه الصارم لدى جنابكم على

مشروع منح الرعايا الفرنسيين المقيمين بالمغرب حق تمثيلهم السياسي في مجلس الجمهورية ، الأمر الذي نراه خرقاً لوضعية المغرب القانونية والدبلوماسية -

يشير حزبنا انتباهكم إلى العواقب الدولية الخطيرة التي ستترتب عن المشروع المقدم حالياً إلى الدراسة في باريس وأرجو منكم بالبحاح التدخل لدى حكومتكم لإقناعها بوجوب احترام وحدة المغرب .

إمضاء : محمد حسن الوزاني

ونشير إلى أن جريدة « الجمهورية الجزائرية » التي يديرها فرحات عباس، نشرت نص هذه البرقيات في عددها 140 بتاريخ 27 غشت 1948 .



مبحث - 4 -

حلول فانسان أوريول بفاس : يناير 1947

قام فانسان أوريول رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية بزيارة للمغرب ، في أوائل شهر يناير 1947 ، وحظي باستقبال رسمي خصه به جلالة ملك المغرب ، يوم 8 يناير 1948 . ولما حل فانسان أوريول بفاس أقامت حوله سلطات الحماية حصاراً حيث اتخذت إجراءات تحول بينه وبين الاتصال بالعناصر الوطنية ، ولكن رغم ذلك ، استطاع عمر العلوي أحد مناضلي حزب الشورى والاستقلال ، أن يدنو منه اثناء احدى جولانه بالمدينة العتيقة فسلمه مذكرة تتضمن رأي حزب الشورى والاستقلال في حل المشكلة المغربية⁽¹⁾ .

وقد نشرت جريدة « إيغاليتي » الجزائرية التي يديرها فرحات عباس بعددها 72 الصادر بتاريخ 10 أبريل 1947 ، تلك المذكرة التي أوردنا نصها كذلك في كتابنا هذا بالفرنسية « حدثني والدي » (انظر الملاحق ، الوثيقة رقم 1) .

(1) إن المناضل إدريس بنزاكور هو الذي ضرب المذكرة على الآلة الكتابة .

مبحث - 5 -

المغرب والوحدة الفرنسية

عقدت الحكومة الفرنسية بباريس يوم 21 يوليوز 1947 اجتماعاً تحت رئاسة رمادبي لدراسة القضايا الإفريقية . ويوم 24 منه ، أعلن رامادبي للصحافة عن سياسة الإصلاحات التي تعتمزم فرنسا تطبيقها في شمال إفريقيا وتنفيذ المرحلة الأولى من مخطط تأسيس الوحدة الفرنسية ، وكان يقصد بذلك أن الوحدة الفرنسية تشمل المغرب وتونس .

أعلن حزب الشورى والاستقلال على إثر تصريحات رمادبي ، رفضه القاطع لمشاركة المغرب في الوحدة الفرنسية وذلك :

أ - لأن الأمر يتعلق بإعادة تركيب الإمبراطورية الفرنسية القديمة .

ب - وضعية المغرب القانونية والدبلوماسية تتعارض مع مقتضيات بنود الدستور الفرنسي وخاصة منها ما يتعلق بالوحدة .

ج - وحيث إن المغرب دولة في اعتبار القانون الدولي ، لا يمكن للوحدة الفرنسية بصفتها نظاماً استعمارياً وفرنسياً أن تشمل المغرب الذي ليس ممتلكة استعمارية ولا قطراً فرنسياً بحكم القانون .

وجاء في مذكرة بتاريخ 26 دجنبر 1947 أصدرها حزب الشورى والاستقلال ما يلي : « إن الوحدة الفرنسية تعارض الطموحات الأساسية والمشروعة للمغرب الذي ليس له أي استعداد للتنازل عن شيء من شخصيته القانونية والدولية والذي مع سعيه إلى التحرر من كل قيود التبعية والتقمص السياسي ، يريد استرجاع كامل حقوقه بصفته دولة ذات سيادة ومستقلة تربطها بفرنسا علاقات مبنية على معاهدة تحالف وصدقة مبرمة بين الطرفين بكامل الرضى والحرية في غياب كل إكراه » .

نشرت الرأي العام في عددها 66 بتاريخ 28 يوليوز 1948 ، مقالاً حلل فيه محمد حسن الوزاني القانون الأساسي للوحدة الفرنسية، وأعرب عن رفض

المغرب الانضمام إلى ما سمّاه بالإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية الجديدة (راجع حرب القلم ، الجزء 3 ، ص 349 إلى ص 352) .

لم تياس فرنسا من جر المغرب إلى الانضواء تحت لواء الوحدة الفرنسية، لكن الوطنيين المغاربة لم يفتتوا يعارضون بشدة انضمام بلدهم إلى الوحدة المذكورة .

في عام 1950 ، أعاد محمد حسن الوزاني التذكير بموقفه تجاه هذه المسألة اذ صرّح في استجواب أجراه معه مبعوث صحيفة الجمهورية الجزائرية نشرته هذه الجريدة في عددها 244 بتاريخ 27 نونبر 1950 ما يلي :

« تقدم لي أن شرحت لكم في تصريح سابق الأسباب الأساسية التي لا تسمح للمغرب بأن يفكر في الاندماج في النظام الاستعماري الذي أحدثته فرنسا بعد الحرب ، وهو النظام الذي يسميه دستور 1946 بالوحدة الفرنسية . ويكفيني أن أذكر في هذا الصدد ، وتعزيزاً لموقفنا ، بما كتبه جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ 10 أكتوبر 1950 : « تردّد في غير ما مناسبة بفرنسا ، إمكانية إدماج المغرب في الوحدة الفرنسية بصفته دولة مشاركة على ضوء مراجعة محتملة لمعاهدة الحماية . إن مثل هذا الاقتراح لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي مكّنت فرنسا من بسط نفوذها على الإمبراطورية الشريفة . كما أنه تجاهل تقسيم هذه الإمبراطورية إلى ثلاث مناطق ، منطقة خاضعة للمراقبة الفرنسية ، وأخرى خاضعة للمراقبة الإسبانية ، ومنطقة طنجة الدولية . إن معاهدة الجزيرة الخضراء لازالت قائمة وسارية المفعول ، وتغييرها بمعاهدة جديدة أمر غير وارد في الظروف الحالية » .

« إنني إذ أعيد إلى الأذهان هذه التصريحات ، أريد أن أوضح أنها تتفق مع العلل الكبرى التي قدمناها لتبرير معارضتنا لإقحام المغرب في حظيرة الوحدة الفرنسية . وإلى جانب هذه العلل ، توجد استدلالات أخرى قانونية ودبلوماسية تسير في نفس النهج » .

خلال فبراير 1953 ، قامت بعض الشخصيات الفرنسية ، أذكر من

جملتها شارل أندري جوليان ، بتدخلات لدى الرباط « لإقناع جلالة الملك بفتح حوار مع باريس في شأن الوحدة الفرنسية وذلك للحيلولة دون إبعاد جلالته عن العرش » (راجع شهادة شارل أندري جوليان ، بجريدة لوموند ، عدد 28 أكتوبر 1970 وكذلك كتاب رويير باراة : إنصاف المغرب ، ص 113 ، منشورات لوسوي) .

ينبغي التذكير أيضاً بأن ممثلي الأحزاب والهيئات السياسية لشمال إفريقيا ، - ومن بينهم ممثلو حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال - بتوقيعهم ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي يوم 4 أبريل 1954 بالقاهرة تحت اشراف الجامعة العربية ، رفضوا رفضاً قاطعاً كل صيغة من صيغ المشاركة في للوحدة الفرنسية » (انظر فيما بعد ، ص 282) .

إلا أن أحمد بلافريج ، رغم التزام حزب الاستقلال ، قال في استجواب مع جريدة لوموند ، نشر يوم 21 غشت 1954 ، إنه لا يستبعد مشاركة المغرب في الوحدة الفرنسية .

وبالفعل ، جاء في تصريحات الأمين العام لحزب الاستقلال في موضوع انضمام المغرب إلى حظيرة الوحدة الفرنسية ، ما يلي :

« أقول لكم مرة أخرى إننا لا نرفض معاهدة يتم حولها التفاوض بكل حرية ، بل أكثر من ذلك ، إننا نرجو إبرام معاهدة من هذا الشأن » . ولما طرح عليه الصحفي هذا السؤال : « هل ستقبلون التعاون من أجل ذلك في حالة ما إذا نضجت الفكرة ؟ » أجاب أحمد بلافريج : « ولم لا ؟ إنه موضوع قابل للتفاوض ... » .

كان تصريح أحمد بلافريج موضوع رسالة احتجاج اللهجة كتبها محمد حسن الوزاني بتاريخ 7 شتنبر 1954 إلى الأمين العام للجامعة العربية ، ذلك لأن هذا التصريح يشكل خرقاً سافراً لأحد بنود ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي .

مبحث - 6 -

« تدويل المغرب » : تكذيب

نشرت الجريدة البريطانية المنشستر جرديان بتاريخ 6 دجنبر 1946 ،
خبراً بقلم مراسلها بطنجة ، مفاده أن المغرب يتجه بالتأكيد على مهل نحو
الاستقلال ، وأن حزب الشورى والاستقلال يعمل من أجل حصول المغرب
على استقلال تام وشامل . إلا أن مراسل الصحيفة المذكورة زعم أن محمد
حسن الوزاني صرّح له أن تدويل المغرب ، إن تم على طريقة تدويل طنجة ،
قد يشكل المرحلة الأولى نحو الاستقلال .

وأذاع القسم العربي في إذاعة لندن الخبر أعلاه ، فأصدر حزب
الشورى والاستقلال بلاغاً « يفند فيه محمد حسن الوزاني تفنيدهم باتاً هذه الأنباء
التي لا أساس لها من الصحة كما احتج على سوء النية التي ذهب ضحيتها
اسمه وحزبه . وأضاف البلاغ أن محمد حسن الوزاني لم يدل لأي أحد
بالتصريح الذي نسب إليه وأنه أمسى من العبث أن يبحث المرء في كتابات
وأقوال محمد حسن الوزاني عما يمكنه أن يفيد أن الزعيم المغربي يناصر فكرة
تدويل بلده في وقت لم يدخر فيه وسعاً لتحرير بلده من الاستعمار ، كما أنه لا
يوجد ضمن وثائق ومنشورات حزب الشورى والاستقلال ما يبعث على الظن أن
للحزب رغبة في أن يرى المغرب خاضعاً لنظام دولي كيفما كانت صيغته »
واختتم البلاغ قائلاً : « اغتمت بعض الجهات الخبر الذي أذاعته بالعربية
إذاعة لندن عن المنشستر جرديان ، فشنتها دعاية مغرضة للنيل من شخص
محمد حسن الوزاني وللمس بحزبه ، هدفها الوحيد زرع البلبلة في عقول
المغاربة » .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، ذكر محمد حسن الوزاني في تصريح
له ورغبة منه في إزالة كل لبس ، بأهداف حزب الشورى والاستقلال قائلاً :
« لا حماية ، ولا نظام دولي ولكن الاستقلال التام للمغرب » . (ارجع الى
الجريدة الجزائرية إيغاليتي ، عدد 62 ، 30 يناير 1947) .

مبحث - 7 -

المغرب أمام المأساة الفلسطينية

تلقى الشعب المغربي بحزن عميق وألم بليغ التصويت الذي جرى في الجمعية الوطنية الفرنسية قصد الترحيب بدولة اسرائيل وتزكية إنشائها ، كما شعر بحسرة كبرى على اثر إعلان الولايات المتحدة اعترافها « بالدولة اليهودية » .

كان ردّ فعل حزب الشورى والاستقلال ، أن أعرب على لسان محمد حسن الوزاني عن استياء الشعب المغربي ، معتبراً الحدث عملاً عدوانياً ضد الشعوب الإسلامية واستفزازاً لمشاعرهم . ومن أجل ذلك ، بعث ببرقيات احتجاج إلى جلالة الملك وإلى السلطات الفرنسية ، ثم إلى ممثل الولايات المتحدة بالمغرب .

أما البرقية الموجهة إلى جلالة الملك ، فهذا نصها :

جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف

الرباط :

« أمام الضغط المزدوج الذي يمارسه على الحكومة الفرنسية كل من الهيئات الصهيونية والأحزاب الموالية لليهود وأمام ما يشاع من أخبار حول النوايا الفرنسية في الاقتداء بغيرها من الدول والإقدام على الاعتراف بدولة « اسرائيل » المزعومة وتزكيته ، نتقدم بكل احترام إلى جلالتك ملتجئين منكم للتدخل لدى الحكومة الفرنسية لمطالبتها بالعدول عن الاعتراف كيفما كان نوعه ، بدولة تضمّر العداة المطلق للعرب .

« إن كل قرار يتخذ في اتجاه الاعتراف باسرائيل يعدّ عملاً عدوانياً واستفزازياً ضدّ الشعوب الإسلامية قاطبة ، ويشير استنكار العرب وسيء بصورة جد خطيرة إلى العلاقات القائمة بين الدول الإسلامية وفرنسا .

« وتقبلوا جلالة الملك فائق عبارات التقدير والوفاء لعرشكم المجيد » .

إمضاء : محمد حسن الوزاني

نص البرقيات الأخرى :

- معالي رئيس الجمهورية الفرنسية .

- معالي وزير الشؤون الخارجية

- معالي رئيس الجمعية الوطنية

باريس

« أمام الضغط الذي تمارسه على الحكومة الفرنسية تنظيمات وشخصيات صهيونية ، إن حزب الشورى والاستقلال المعبر الأمين عن مشاعر الشعب المغربي ، يعرب لكم عن احتجاجه البليغ على التصويت بالترحيب وعلى ملتمس التحية « لدولة اسرائيل » المزعومة .

« إن هذا الملتمس ليشكل عملاً عدوانياً واستفزازياً ضد الشعوب الإسلامية ويتناقض تناقضاً صريحاً مع قول فرنسا إنها تعتبر نفسها قوة إسلامية عظمى .

« ونظراً لما يشاع من أخبار حول النوايا الفرنسية بالاعتراف قريباً « بالدولة اليهودية » ، ننبهكم إلى العواقب الوخيمة التي ستترتب عن عمل يجرح المشاعر الإسلامية ويضر بمصالح فرنسا وبسمعتها . لذا ، فإننا نطلب من الحكومة الفرنسية ألا تخضع إلى سياسة المساومات والمزايدات وتحذو حذو الحكومة التي بادرت بتزكية ومباركة « بالدولة اليهودية » التي سيكون الاعتراف بها مهما كانت صيغته مدعاة لاستنكار واستفزاز العالم الإسلامي ويلحق أضراراً كبرى بعلاقات فرنسا مع العالم الإسلامي » .

إمضاء : محمد حسن الوزاني

معالي الوزير ، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

طنجة

« إن حزب الشورى والاستقلال المعبر الأمين عن مشاعر الشعب المغربي يعرب لكم عن احتجاجه البليغ على المبادرة الأمريكية بالاعتراف وتزكية ومباركة « دولة اسرائيل » المزعومة .

« إن المساعدات والتشجيعات الممنوحة رسمياً إلى « الدولة اليهودية » تدفع الحكومة الأمريكية إلى نهج سياسة مناوئة بكل صراحة للعالم الإسلامي والأمم العربية وتشكل خرقاً سافراً لميثاق الأمم المتحدة وتهديداً « للسلام الدولي » .

« إن العناد في متابعة سياسية متحيزة للصهيونية ، يُلحق اضراراً بالغة الخطورة بالخطوة الأمريكية وبمصالحها في المغرب وفي العالم الإسلامي ولنا كامل الأمل في إقدام الحكومة الأمريكية على مراجعة سياستها في القضية الفلسطينية والسعي باستعادة الثقة بها في ربوع العالم الإسلامي بما عرف عنها من احترام للحقوق المقدسة للشعوب ، سواء كانت هذه الشعوب كبيرة أو صغيرة » .

إمضاء : محمد حسن الوزاني

بداية الأزمة الفرنسية - المغربية

مبحث - 1 -

« ولاية » الجنرال جوان

عيّنت فرنسا خلفاً لإريك لابون وهو الجنرال جوان الذي وصل إلى الدار البيضاء يوم 27 ماي 1947 . وقد تم تعيين الجنرال جوان بعد مرور شهر على الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بطنجة (انظر فيما بعد ، ص 208) وبعد الحوادث الدامية التي كانت الدار البيضاء مسرحاً لها والتي استشهد خلالها عدد كبير من المغاربة على إثر تدخل الجنود السينغاليين من الجيش الفرنسي . رأت الحكومة الفرنسية أن الجنرال جوان هو الرجل المناسب للوضع السائد بالمغرب .

واكبّت حلولَ جوان بالمغرب، حملةٌ صحفية خاصة أشاعت أن المقيم العام رجل ذو قوة وشوكة عظيمة لن يسمح لأي مغربي أن يرفع الرأس أو الصوت . وقد استهدفت هذه الحملة بث الرعب في قلوب المغاربة، إلا أن المعارضة الوطنية لم تحفل ولم تكثرث بالتهديدات الخفية التي تضمّنتها ، فقامت هي الأخرى بشن حملة صحفية واسعة ، استنكاراً لسياسة المقيم العام الجديد ورداً على الصحافة الاستعمارية التي ساندته .

قادت الرأي العام، لسان حال حزب الشورى والاستقلال، هذه المعارضة رغم الرقابة المفروضة على الجريدة من طرف الإقامة العامة ، التي لم تكن لتكتفي بحذف مقالات أو بعضها ، بل ذهبت تحجز العدد تلو الآخر من

الجريدة إلى أن توقف الرأي العام عن الصدور .

تلقى حزب الشورى والاستقلال في بداية شتبر 1947 استدعاء من الإقامة العامة . ولأول مرة في تاريخ المغرب ، يحظى حزب سياسي بدعوة ليعبر بصراحة عن رأيه ، في موضوع الظروف التي يعيشها الشعب المغربي ، إلى المقيم العام وليشرح له السبيل الذي يقترحه لحل المشكلة المغربية - الفرنسية ، ولم يكن بوسع حزب الشورى والاستقلال أن يحجم عن هذه المجابهة المتبادلة ، ذلك لأنه كان يرغب من جهة في وضع حد للأزمة السياسية التي تضرّ بعلاقات القصر الملكي وبالإقامة العامة ، وكان يأمل من جهة أخرى محاورة سلطات الحماية بالرباط ، تمهيداً لمفاوضات بين المغرب وفرنسا قصد إلغاء معاهدة الحماية والحصول على الاعتراف باستقلال المغرب . وفي هذا الإطار ، قدم حزب الشورى والاستقلال مذكرة إلى المقيم العام بتاريخ 23 شتبر 1947 ضمنها برنامج عملٍ عاجلٍ لحل المشكلة المغربية ، إلا أن النجاح لم يكتب للمفاوضات التي أعقبت تسليم هذه المذكرة (انظر ما بعد ، ص 214 والصفحات الموالية) .

زيادة على الحملة الصحافية التي شنتها الرأي العام ، مضى حزب الشورى والاستقلال يعارض بشدة سياسة الجنرال جوان . فأرسل إلى الإقامة العامة مذكرة بمناسبة الذكرى السادسة لتقديم عريضة الاستقلال . كما أرسل إليها مذكرة أخرى بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للتوقيع على معاهدة الحماية ، تناول فيهما خطورة الأوضاع السائدة في المغرب ، مذكراً بطموحات الشعب المغربي المشروعة والمتطابقة مع تطور العالم ، محتجاً على تصريحات الجنرال جوان التي كشفت فيها عن عزمه على الإبقاء على نظام الحماية ، كما شجب الكلمات التي ألقاها كل من المقيم العام والصدر الأعظم أثناء أحد اجتماعات مجلس الحكومة والتي اعتبرها الحزب مساً بالسيادة المغربية . ورفض محمد حسن الوزاني الحلول الفرنسية للمشكلة المغربية ، مقترحاً حلاً عملياً من شأنها إنهاء المشكل المذكور ، ثم وجه « نداء باسم

الشعب المغربي بمناسبة حلول ذكرى 30 مارس الذي هو يوم حداد في المغرب ، إلى شعب فرنسا وحكومتها وإلى كافة البلدان والمنظمات الدولية ، لمآزرة المغرب في استرجاع سيادته واستقلاله ، علماً أن المغرب لم يفقد استقلاله ولا سيادته قبل 1912 ، أي خلال تاريخه الطويل والمجيد » .

(لقد نُشرت المذكَرتان في كراسات المغرب التي كان يصدرها حزب الشورى والاستقلال ، العدد 2 ، صفحات من 20 حتى 25) .

وفي نشرة سرية وُزعت يوم 30 مارس 1951 ، بين حزب الشورى والاستقلال إفلاس معاهدة 1912 وشرح أن المشكلة الفرنسية - المغربية لا يمكن حلها إلا خارج نظام الحماية وفي إطار الاستقلال القائم على الديمقراطية الحق ، وأعرب عن معارضته المطلقة لكل تعاون مع فرنسا في المجالس الاستشارية التي كانت قائمة وقتها والتي ما فتئت تشكل دعائم للنظام الاستعماري المطبق في المغرب باسم الحماية ولفائدتها ، ودعا الشعب المغربي في الحواضر والبادي إلى مضاعفة الكفاح الوطني في سبيل الديمقراطية والاستقلال . وبعد ذلك وجّه نداء إلى الضمير العالمي وإلى الدول المتمدّنة لكي تقف بجانب الشعب المغربي لمساعدته على فكّ الأغلال التي قيّده بها النظام الاستعماري الفرنسي .

وفي بداية 1948 ، ونتيجة للتقارب الذي حصل بين الجنرال جوان وحزب الاستقلال ، أخذ هذا التنظيم يساهم في الانتخابات التي نظمتها الإقامة العامّة ، ولم يغادر ممثلو حزب الاستقلال مقاعدهم في مجلس الحكومة إلا سنة 1950 (انظر ما بعد ، ص 253 وما تليها) .

عاش المغرب في عهد « ولاية » الجنرال جوان ، في جوّ من الحذر والقلق والتوتر وفي أزمة سياسية ، ذلك ما أدّى بالحكومة الفرنسية ، على إثر فشله في تطبيق برنامج إصلاحاته ، إلى استدعائه إلى باريس في شتنبر 1951 وتعويضه بالجنرال أوغستان جيوم الذي نزل بالدار البيضاء يوم 3 أكتوبر 1951 .

مبحث - 2 -

الرحلة الملكية إلى باريس

لم يلبث الجنرال جوان يعمل من أجل تدعيم ومضاعفة سلطاته على حساب المخزن الشريف ، فمضى يسعى إلى تجريد جلالة الملك من صلاحية تعيين أعوان السلطة المخزنية وإقالتهم ، وهي صلاحية من اختصاص المخزن لا غير . وهكذا أقدمت سلطات الحماية الفرنسية بالرباط على توقيف باشا أكادير .

مثل هذه الممارسات كانت من الأسباب التي ضاعفت النزاعات بين الإقامة العامة والقصر الملكي . ورغبة منها في التخفيف من حدة التوتر ، دعت الحكومة الفرنسية جلالة الملك للقيام برحلة إلى فرنسا ، فقبل الملك مبدأ الزيارة على شرط أن تجري معه الحكومة الفرنسية محادثات سياسية حول المشكلة المغربية . وبعد عدة مناقشات ، تم الاتفاق على أن تتميز الرحلة بطابع سياسي ، وأصدر القصر الملكي في هذا الشأن بلاغاً مفاده أن جلالة الملك قد يجري مباحثات سياسية مع الحكومة الفرنسية ، أثناء رحلته المنتظرة إلى فرنسا .

عارض حزب الاستقلال مشروع الزيارة الملكية إلى فرنسا ، بينما باركها حزب الشورى والاستقلال إذ كان المقصود منها إلغاء معاهدة الحماية واعتراف فرنسا باستقلال المغرب وسيادته . وفي هذا الصدد أجرى محمد حسن الوزاني مع جريدة الجمهورية الجزائرية ، استجواباً نشرته الجريدة المذكورة (عدد 24 ، 27 نونبر 1950) أعرب خلاله عن رأي حزب الشورى والاستقلال بخصوص هذه الزيارة :

« أقول لكم أولاً إن الشعب المغربي متأثر بالاستقبال الحار الذي يخضع به الشعب الفرنسي جلالة الملك كلما حل عاهلنا بفرنسا ، ثم أعبر لكم عن استيائنا نحن المغاربة ، عندما تطلع علينا بعض الصحف الفرنسية التي تعمل بإيحاء من جهات معينة ، للاستغلال المفرط للرحلة الملكية ، بطريقة

وقحة ومغرضة ، تؤذي كرامة المغاربة وكرامة وطنهم وملكهم . وبالفعل ، فإن كثيراً من الصحف الفرنسية ، سواء كانت تصدر بالمغرب أو بفرنسا ، أبت إلا أن تتبجح « بالأعمال التي أنجزتها الحماية » ، وأن هذه الصحف تعمدت إنكار الحقيقة عندما تحدّثت عن الوجه السيء للتحرك الوطني دون أن تتحدث عن الوجه الحقيقي للحماية الفرنسية التي فرضت على الشعب منذ 1912 ، فأذاقته مختلف ألوان العذاب والشقاء . وهكذا فإن جميع المواطنين الذين أطلعوا على المقالات المغرضة التي نشرتها صحف الاستعمار هنا وهناك ، ازدادوا يقيناً بأن الشعب الفرنسي ذهب مرة أخرى ضحية الدعاية الاستعمارية ، وأن وسائل الإعلام الماكرة تستحق ما وصفناه بها ، ألا وهو الكذب .

« بعد هذا المدخل ، اسمحوا لي أن أعبر عن رأي حزب الشورى والاستقلال في الرحلة الملكية الى فرنسا .

« قبل موعد سفر جلالة الملك بنحو ثلاثة أسابيع ، أي بالضبط يوم 18 شتنبر ، استقبل سعادة الصدر الأعظم وفداً - وكنت من بين أعضائه - عن المكتب السياسي . فسلمناه ملتصقاً وجهناه الى جلالة الملك ، يتضمن رأي الحزب في الزيارة الملكية الى فرنسا . .

« لم ير حزب الشورى والاستقلال مبدئياً أي مانع لتلك الرحلة ، ولكنه كان يرغب في ألا تكون زيارة للمجاملة ، بل أرادها زيارة رسمية محدّدة ولها أهداف محددة كذلك .

« ولقد أكدنا في ملتصقنا إلى جلالة الملك أن الشعب المغربي يقيم الكثير من الآمال على هذه الرحلة ، وأن المحادثات السياسية التي من المحتمل أن يجريها مع الحكومة الفرنسية خلال إقامته في باريس ، ينبغي ألا تقتصر على مسائل هامشية أو شخصية ، بل أن تعالج صميم المشكل المغربي وأن تتطرق إلى ما يعتبره الشعب منذ ستة أعوام خلت ، مطلبه الأساسي والوطني ألا وهو إلغاء معاهدة الحماية وإعادة السيادة والاستقلال إلى الشعب المغربي .

« وقلنا كذلك في الملتصق إنه مهما كان الأمر ، فإن الشعب المغربي قد

لا يعتبر نفسه ملزماً بأي اتفاق جديد يرى فيه مساً بحقوقه المقدسة ولا يكون قد صادق عليه .

« وأخيراً ، فإن وثيقتنا تتضمن أيضاً تذكيراً بالذاكرة التي سلمناها من قبل إلى جلالتة ، وبالمذكرة التي بعثنا بها إلى الحكومة الفرنسية بواسطة ممثلها بالمغرب بتاريخ 23 شتنبر 1947 . إن البرنامج الذي اقترحنه والذي ناقشه رسمياً حزبنا مع الإقامة العامة ، لا يزال قائماً وصالحاً لحل المشكلة المغربية ، مع إرضاء طموحات الشعب وضمن المصالح المشروعة للرعايا الفرنسيين والأجانب المقيمين بالمغرب .

« وبعدها مرّت أيام قلائل على تسليمنا إلى جلالة الملك الملتمس الذي كشفت لكم عن خطوطه العريضة ، استقبال الملك وفداً عن المكتب السياسي لحزبنا وذلك بمناسبة حلول عيد الأضحى ، فاعتنمنا هذه الفرصة وشرحنا لجلالته موقف الحزب من رحلة جلالتة إلى فرنسا .

« وفي يوم 11 أكتوبر وهو الموعد الذي كان فيه لجلالة الملك حديث طويل بقصر الإليزي مع الرئيس فانسان أوريول ورئيس الحكومة الفرنسية ووزير شؤونها الخارجية ، بعث حزبنا إلى جلالتة ، البرقية التالية :

السيد محمد أبا حنيني

مدير الديوان الملكي

قصر الإليزي - باريس

« سأعترف لكم بالجميل بتسليمكم إلى جلالة الملك المراسلة التالية :
باسم حزب الشورى والاستقلال المعبر الأمين عن مشاعر الشعب المغربي ، نبعث لجلالتكم بتحيات الحزب راجين لكم مقاماً سعيداً طيباً بفرنسا ونعرب لكم عن ثقتنا في وطنيتكم الحارة ، ونأمل أن يكون لرحلتكم انعكاسات إيجابية على مستقبل المغرب ، ونذكر جلالتكم بمناسبة محادثاتكم مع الحكومة الفرنسية أن الشعب المغربي لن يقبل من حل لمشكلته إلا الاعتراف له بكامل السيادة والاستقلال ومنحه الحريات الديمقراطية .

وتقبلوا جلالة الملك ، عبارات التقدير والاحترام «

Office des Postes, des Télégraphes et des Téléphones du Maroc

RECEPISSE 487

Commissariat Impériale pour Paris

Nombre de lettres 109

Avec 1200

Fact

Monsieur **MHAMED BAKHINI**
DIRECTEUR CABINET IMPÉRIAL
PALAIS DE L'ÉLYSÉE
PARIS

VOUS SERAIE RECOGNAI SENT TRANSMETTRE A SA MAJESTÉ LE
SULTAN MESSAGE SUIVANT ÉTOI AU NOM PARTI DÉMOCRATÉ
INDÉPENDANCE FIDÈLE INTERPRÈTE PEUPLE MAROCAIN TRANSMÈTE
RESPECTUEUSEMENT A VOTRE MAJESTÉ MEILLEURS VOSUX BON SERJOIR
ÉTOI EXPRIME CONFIANCE VOTRE ARDENT PATRIOTISME ÉTOI
FORMULE ESPÈRES CE VOYAGE QUI AURA DE GRANDES RÉPONSES
SUR AVENIR MAROC DONNE À RÉSULTATS CONFORMES À INTÉRÊTS ET
ASPIRATIONS PEUPLE MAROCAIN ET RAPPELLE A LA VEILLE
CONVULSIONS POLITIQUES AVEC GOUVERNEMENT FRANÇAIS QUE
PEUPLE MAROCAIN OPPRIMÉ N'ADMETTRA PAS SOLUTION AUTRE QUE
PLEINE SOUVERAINETÉ ET INDÉPENDANCE ET OBTROI LIBERTÉS
DÉMOCRATIQUES ÉTOI PROFONDEMENT RESPECTS ÉTOI
POUR LE SECRÉTAIRE GÉNÉRAL
ABDELKADER BENJELLOUN

A. Benjelloun, Villa Média, Rue du Médecin Broussais,
Casablanca

Benjelloun

Copies adressées à :

- Petit Marocain Casablanca
- Vigi Marocain Casablanca
- Maroc Press et Petit Marocain Casablanca
- Echo du Maroc Rabat
- Courrier du Maroc Fès
- Dépêche Marocain Tanger

نسخة مصورة للبرقية التي بعث بها عبد القادر بنجلون

إلى جلالة الملك خلال إقامته بباريس .

« عن الأمين العام : عبد القادر بنجلون »

« وفعلاً ، وصلت البرقية إلى جلالة الملك ، يوم 13 أكتوبر على الساعة

الثامنة وعشر دقائق .

« ذلكم كان تلخيص موقفنا من الرحلة الملكية إلى فرنسا . ولا حاجة

إلى القول أننا ننتظر ما ستسفر عنه الرحلة من نتائج قبل أن ندلي بحكمنا في شأنها » .

راجع المقال الذي كتبه محمد حسن الوزاني تحت عنوان : « في انتظار الوثائق المتعلقة بالمحادثات الملكية مع فرنسا » ، الرأي العام ، عدد 176 ، 27 نوفمبر 1950 ، وراجع كذلك ، حرب القلم : محمد حسن الوزاني ، الجزء 4 ، ص 325-335 .

بدأت المحادثات السياسية بقصر الإيليزي يوم 11 أكتوبر 1950 . وعلى إثرها سلم جلالتهم مذكرة إلى الحكومة الفرنسية . وفي مذكرة ثانية إلى الحكومة الفرنسية ، بتاريخ فاتح نوفمبر 1950 ، حدّد جلالة الملك موقفه بدقة أكثر . وبما أن المذكرتين لم تنشرا ، فإن الصحافة الفرنسية أطلقت العنان إلى مخيلتها في شأنهما واستباححت لنفسها أن تخوض في موضوعها حسب أهوائها ، ذلك ما حمل القصر الملكي على وضع حدّ إلى « الإشاعات » التي رددتها بعض الصحف ، فأصدر بلاغاً يفهم منه أن الحكومة الفرنسية ترى أن كل تغيير للنظام القائم في المغرب ، سابق لأوانه ، وأنها ستكتفي بإدخال بعض الإصلاحات الجزئية عليه . وجاء بلاغ القصر الملكي بالتوضيحات التالية :

« على إثر المحادثات التي جرت بقصر الإيليزي يوم 11 أكتوبر 1950 بين جلالة سلطان المغرب ورجال الدولة المعنيين بالأمر ، سلم جلالة السلطان إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مذكرة معززة بالشروح والتعليق ، تتضمّن عرضاً لمعطيات المشكلة المغربية وتعبّر عن رغبة العاهل في البحث مع الحكومة الفرنسية عن الحل المرضي القائم على أسس جديدة .

« وفي يوم 31 أكتوبر ، سلم وزير الخارجية الفرنسية بالنيابة إلى جلالة السلطان جواب الحكومة الفرنسية عن المذكرة المشار إليها أعلاه ، فاجتمع مجلس الوزراء المغربي تحت رئاسة جلالة السلطان في عشية اليوم نفسه وتدارسوا ذلك الجواب واستنتج وجود خلافات بين النظرية المغربية والنظرية الفرنسية في شأن حل المشكلة المغربية ، إلا أن جلالة السلطان لم يفقد الأمل

في التوصل إلى اتفاق في الموضوع » .

ورود في خطاب عيد العرش الذي ألقاه جلالة الملك بتاريخ 18 شتنبر 1950 ما يلي :

« إننا عرضنا رغبتنا كتابياً وشفوياً إلى رجال الدولة الفرنسيين ، مع إعطائهم كل التوضيحات الضرورية ، وقد أعرنا عن أملنا في إقامة العلاقات المغربية - الفرنسية على أسس جديدة باتفاق يحدّد هدف هذا الاتفاق ويحدد وسائل تحقيقه بمساعدة فرنسا » .



مبحث - 3 -

بروطوكول 25 فبراير 1951

في يوم 21 دجنبر 1950 ، تم طرد الكلاوي باشا مراکش من القصر الملكي ، فاستغلت الصحافة الفرنسية هذا الحدث . وبأمر جلالة الملك ، أصدر الوزير الأعظم بيان حقيقة بتاريخ 4 يناير 1951 . ويوم 26 يناير ، جرت مقابلة عاصفة بين جلالة الملك والجنرال جوان قبيل سفر هذا الأخير إلى الولايات المتحدة رفقة روني بُلينغ رئيس الحكومة الفرنسية ، وقد لام الجنرال العاهل المغربي على تماطله في الموافقة على مشروعات الظواهر التي بعثها إليه مصالح الإقامة العامة ، وعاب عليه أيضاً سلوك المسؤولين بالديوان الملكي ، ثم طالبه بطرد مدير ديوانه ونائبه واستنكار حزب الإستقلال .

ثم أضاف الجنرال :

« وفي حالة ما إذا رفضت جلالتم الانصياع إلى هذه التعليمات ، فإننا سنضطر بكل أسف إلى التفكير بحملكم على التنازل عن العرش أو إلى خلعكم إن اقتضى الحال » .

استفظعت الأحزاب السياسية سلوك الجنرال مع جلالة الملك وأشعرت به الرأي العام الدولي .

ويوم عاد الجنرال من الولايات المتحدة ، جدد أوامره السابقة وإنذاراته العنيفة للهجة إلى جلالة الملك ، لكن العاهل المغربي لم يمثل لها . عندئذ ، شرع فرسان القبائل يتحركون نحو فاس والرباط وأقيم الحصار على القصر الملكي .

أشعر جلالة الملك رئيس الجمهورية الفرنسية فانسان أوريول برسالة بتاريخ 22 فبراير بالأحداث الجارية بالمغرب وطلب منه تحكيمه في الموضوع . وعندما تلقى جلالاته جواب فانسان أوريول ، عقد اجتماعاً يوم 25 فبراير حضره أعضاء المخزن لدراسة مشروع المقيم العام الذي تسلمه في نفس اليوم ، في الساعة السادسة مساءً .

وبعد ساعتين ، أمضى جلالة الملك تحت الإكراه والتهديد ، المعاهدة التي تقدمت بها الإقامة العامة والتي تُسمى بروتوكول 25 فبراير 1951 ، الذي يحل جميع نقط الخلاف بين القصر والإقامة العامة ، واعتبر الجنرال جوان إمضاء البروتوكول من طرف عاهل المغرب ، فوزاً كبيراً . بقي فحوى البروتوكول سرياً ، وكل ما أمكن أن يعلم عنه ، هو ما يستنتج من التصريحات التي أدلى بها الجنرال جوان إلى جريدة فرانس - سوار البارزية .

لم يستحسن الوطنيون سرّية الوثائق المتبادلة بين القصر الملكي والإقامة العامة كما شجبوا عدم نشر البروتوكول ، فخصّص محمد حسن الوزاني لهذا الموضوع مقالاً هاماً نشرته الرأى العام (عدد 189 ، 9 مارس 1951) احتج فيه على إمضاء البروتوكول الذي لم يعرف من فحواه إلا ما كشفته الصحافة الفرنسية . وقد طرح محمد حسن الوزاني عدة أسئلة في شأنه وطالب « بإطلاع الشعب على ما حدث . إن البروتوكول لم يأت بحل للمشكل الفرنسي - المغربي ولو أنه وضع حداً للأزمة التي ميزت مدة من الزمن العلاقات بين القصر الملكي والإقامة العامة . إن هذه المسألة تهم حياة ومستقبل أمة وبلد ، ولا ينبغي أن تتم تسويتها إلا باتفاق مع الشعب المغربي » (حرب القلم ، محمد حسن الوزاني ، الجزء 5 ، صفحة 15 وما بعدها) .

مبحث - 4 -

موقف حزب الشورى والاستقلال من مؤتمر الاتحاد الراديكالي الاشتراكي الفرنسي بالمغرب (مارس 1951)

عقد الاتحاد الراديكالي الاشتراكي بالمغرب مؤتمراً بفاس ، يومي 10 و 11 مارس 1951 ، وقد حرر أحد قراراته على الصيغة التالية :

« إن الفرنسيين المقيمين هنا يعدون في بلدهم ، ذلك لأن المغرب يعتبر وطناً لهم كما أنه وطن للبرابر والعرب واليهود المتساكنين فيه » .

شجب حزب الشورى والاستقلال هذا الإدعاء واعتبره انتهاكاً لوحدة المغرب وسيادته ، ثم بعث ببرقيات احتجاج إلى كل من رئيس الجمهورية الفرنسية ووزير الشؤون الخارجية والجنرال جوان .



مبحث - 5 -

برقية محمد حسن الوزاني إلى دأين أتشيسون (شتنبر 1951)

في برقية بتاريخ 17 شتنبر 1951 إلى دأين أتشيسون كاتب الدولة الأميركي ورئيس الوفد الأميركي لدى منظمة الأمم المتحدة ، احتج محمد حسن الوزاني على الاقتراح الفرنسي بإجراء محادثات مع إنكلترا حول مشاكل شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، وفيما يلي نص البرقية :

القاهرة في 17 شتنبر 1951
سعادة المستر أتشيسون - وزارة الخارجية - واشنطن .

« يندهش الرأي العام الدولي للاقتراح الفرنسي الرامي إلى إجراء محادثات في شهر نونبر مع إنكلترا حول مشاكل الشمال الإفريقي والشرق

الأوسط قصد الوصول إلى اتفاق يعطي لكلتا الدولتين حرية التصرف المطلق في مناطق نفوذها الخاصة .

إن الدول الكبرى - ببعثها للدبلوماسية السرية لتسخيرها في سبيل السيطرة الاستعمارية الطامعة في تقسيم القارات إلى مناطق نفوذ - إنما تعمل ضد حرية الشعوب وتحالف تعهدات ميثاق الأمم المتحدة .

إن الشعب المغربي المستاء بحق من ذلك ، يطالب برفض الاقتراح الفرنسي ويحتج سلفاً بشدة وصرامة على كل اتفاق دبلوماسي مخالف للقانون الدولي وموجه ضد استقلال الأمم .

الإمضاء : محمد حسن الوزاني

الأمين العام لحزب الشورى والإستقلال



مبحث - 6 -

المذكرة الملكية المؤرخة بـ 14 مارس 1952

بتاريخ 14 مارس 1952 ، بعث جلالة الملك إلى الحكومة الفرنسية مذكرة يطالب فيها بتحديد جديد للعلاقات الفرنسية - المغربية ، جاء فيها على الخصوص : « إننا نقترح تنقية الجو السياسي برفع حالة الطوارئ ومنح الحريات ولا سيما منها الحريات النقابية وتأليف حكومة مغربية مؤقتة مهمتها التفاوض باسمنا وتحت رعايتنا مع الحكومة الفرنسية » (مقتطف من خطاب العرش الذي ألقاه الملك بتاريخ 18 نوفمبر 1952) .

يوم 17 مارس تلقى جلالة الملك جواب الحكومة الفرنسية الذي اقتصر على برنامج إصلاحات « متجانسة متكاملة تشكل وحدة لا يمكن تجزئتها » ويعبر عن تمسك الحكومة الفرنسية بمعاهدة الحماية .

بتاريخ 3 أكتوبر ، أعلن جلالة الملك رفضه للإصلاحات المقترحة التي ترمي « بروحها واتجاهها إلى اقتسام السيادة المغربية مع الفرنسيين » .

وفي 8 أكتوبر أصدر القصر الملكي بلاغاً إضافياً على إثر المقابلة التي جرت بين جلالة الملك والجنرال جيوم ، أعلن فيه عن تبادل الوثائق بين الجانبين ، مع نشر ملخص لفحواها .

اتضح من هذا أن القصر الملكي عدل عن الدبلوماسية السرية التي أحاطت سابقاً بإمضاء بروتوكول 25 فبراير 1951 ، وهكذا استجاب الملك إلى الطلب الذي تقدمت به الأحزاب السياسية عن طريق صحافتها والتي ألحت فيه على نشر المذكرة والمقترحات الفرنسية التي تلتها .



مبحث - 7 -

خطاب العرش 18 نوفمبر 1952

كان الشعب متلهفاً إلى الاستماع إلى خطاب العرش لسنة 1952 بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتربع جلالته على العرش ، ومتعطشاً لمعرفة ما سيتضمنه هذا الخطاب ذو الأهمية الكبرى نظراً للموقف الذي اتخذته بالأمم المتحدة مجموعة الدولة العربية - الآسيوية في موضوع القضية المغربية تجاه النظرية الفرنسية حول مفاوضات مزعومة مع الغرب . وبمناسبة هذه الذكرى الفضية خصصت الرأي العام افتتاحية العدد 255 ، بـ 13 نوفمبر 1952 ، للموضوع تحت عنوان : ماذا ينتظره الشعب من خطاب العرش ، معركة عن أمل الحزب وباسم الشعب ، في أن يعالج جلالة الملك بعض القضايا الخاصة . ونظراً لأهمية هذه الافتتاحية ، فإننا نعيد نشرها في ما يلي :

ما ينتظره الشعب من خطاب العرش

« يستقبل الشعب المغربي كل يوم 18 نوفمبر عيداً من أعياده القومية . وإذا كانت للشعوب المستقلة عدة ذكريات تعلن فيها شعورها الوطني ، وتعرب فيها عن وحدة الاتجاه ، ويرجع عندها التفكير إلى الأمجاد التاريخية ، فإن الشعب المغربي محروم - تحت النظام الحاضر - من إقامة هذه الذكريات

وتخليد هذه المناسبات في حفلات شعبية رائعة كالحفلات التي يتبارى فيها الشعب بمناسبة عيد العرش .

ففي الأمم العربية - مثلاً - يوجد إلى جانب عيد العرش ، عيد الجهاد الوطني وعيد الدستور ، وعيد الاستقلال ، وعيد الجلاء . أما الشعب المغربي فليس له إلا مناسبة عيد العرش يعرب خلالها عن مطامحه الوطنية التي يهيم بها ، ويذكر فيها آماله ورغائبه التي يسعى لتحقيقها ويربط في يوم 18 نونبر الصلة بين ماضيه وحاضره ذلك الماضي الحافل بجلائل الأعمال وهذا الحاضر المثقل بتكاليف التضحيات وعظيم المسؤوليات .

ولهذا المغزى السامي العظيم ، فكرت الحركة الوطنية وهي لا تزال في بدء نشأتها أن تجعل من يوم 18 نونبر عيداً قومياً ، وكان للحركة الوطنية ما أرادت ، فقد استجاب الشعب المغربي لندائها ، ونزلت السلطات الإدارية عند إرادتها ، فأصبح هذا اليوم عيداً رسمياً يحتفل به في المدن والقرى (*) .

ويأتي عيد العرش هذه السنة في ظرف دقيق ، فالآمال الوطنية التي كانت أحلاماً يوم فكرت الوطنية في إقامته تصبح اليوم عقيدة الشعب المغربي بأسره ، والمطالب الجزئية التي كانت موضوع كفاح الوطنية إذ ذاك تتحول إلى مطلبين عزيزين على الشعب المغربي هما الشورى والاستقلال ، ووسائل الكفاح لتحقيق المطلبين تعدد وتكثر ، ففي الداخل يقوي الوطنية شعب تظافرت جهوده واتحد شعوره وعواطفه ، شعب لا يخضع للاضطهادات المتوالية التي تنصب عليه ، ولا يلين أمام تكالب الاستعمار الذي غدا يحس بقرب نهايته ، وبنار الوطنية تلاحقه ، فلا يجد مناصاً من استعمال الوسائل الجنونية لصدّها وهيئات . . ! وفي الخارج قوة كبرى تتمثل في الكتلة العربية الآسيوية وطائفة من كتلة العالم الحر تسند قضية المغرب العادلة وتدافع عنها بأمانة وإخلاص ، وتكتسب القضية كل يوم أنصاراً ، ويشعر خصومها بما لهذه القضية من رجحان في الميزان ، فيزداد الشعب إيماناً بحقه العادل وثقة في مصيره السعيد .

(*) فيما يتعلق بتأسيس عيد العرش انظر مذكرات حياة وجهاد لمحمد حسن الوزاني ،

وطبيعي أن يكون لهذا الانتصار الباهر أثره في تكييف عيد العرش هذه السنة ، وفي أن يكون مناسبة طيبة لإبراز هذا الشعور الشعبي ، وتجاوب آمال الأمة المجمعمة على التخلص من الوضع الحاضر الذي أنهكها وكاد يفنيها .

وقد أبي جلاله الملك إلا أن ي دشن هذا اليوم من كل سنة بخطاب العرش يستعرض فيه أهم أحداث السنة ، ويتقدم فيه إلى الشعب المغربي بالنصح والتوجيه . والعادة في الأمم المستقلة والديموقراطية أن تتولى الحكومات تحرير نص خطاب العرش ، لتحدد فيه سياستها الداخلية والخارجية ، ثم يتولى البرلمان المنبثق عن إرادة الأمة مناقشة الخطاب ، ولكن جلاله الملك في نظامنا الحاضر يتولى - عوضاً عن الحكومة التي لا يزال المغرب محروماً منها - إنشاء وإلقاء خطاب العرش ، الذي يتشوق الشعب المغربي كل سنة لمحتوياته ولما يرد فيه من توجيه ، وما يأتي فيه من تحديد لأهداف الشعب ووسائل الوصول لتلك الأهداف .

وطبيعي أن ينتظر الشعب خطاب هذه السنة بتطلع أشد من كل سنة مضت ، وأن يدفعه ما يعلق من أمل على جلاله ملك البلاد إلى أن ينتظر أن يكون خطاب هذه السنة خطاباً صريحاً للهجة محدد الأهداف واضح التعبير عما يطالب به الشعب المغربي .

وطبيعي كذلك أن ينتظر العالم أجمع محتويات هذا الخطاب في الوقت الذي توجد فيه قضية المغرب مسجلة في هيئة الأمم ، وفي الوقت الذي يصرح فيه وزير خارجية فرنسا في الجمعية العمومية بأن « لجلالة سلطان المغرب أن يصرح بكل حرية وحتى بصفة علنية بوجهة نظره ، ويعرف بموقفه .

أما في الندوة الصحفية التي عقدها الوزير الفرنسي في أروقة هيئة الأمم ، فقد صرح بما يلي :

« إن سلطان المغرب لم يتقدم مطلقاً بأي طلب بموقف فرنسا فيما يخص الشكوى المرفوعة ضدها إلى هيئة الأمم تلك الشكوى التي تتعلق ببلاده وأن جلاله السلطان امتنع في السنة الماضية عن أي تدخل ، وأنه استقبل مبعوثين

عن مختلف الاقطار المنخرطة في هيئة الأمم ، وأن موقفه كان دائماً موقف
الولاء واللياقة نحو فرنسا .

فهذا التصريح من وزير خارجية فرنسا لا يدع شكاً في أن جلالة الملك
سيقول في خطاب العرش هذه السنة ما يعرف العالم بموقفه ووجهة نظره ،
وسوف يقطع دابر هذا التحدي الذي ألقى به المسيو شومان في وجه الأمم
المتحدة .

لقد كان يسود خطب العرش في السنين الماضية بعض الغموض آن
الوقت اليوم لإزاحته . فقد كان جلالة الملك يكتفي في السنوات السابقة بذكر
عبارات المطامح المشروعة للشعب المغربي ، فلم لا تستبدل هذه العبارة في
هذه السنة بكلمة الاستقلال وهي كلمة صريحة يجمع الشعب المغربي على
المطالبة بها ؟ وهي تحدد العبارة التي جاءت في نصوص المذكرة الملكية
حسب البلاغ الأخير الذي صدر من القصر الملكي والتي هي : « تعريف جديد
للعلاقات المغربية الفرنسية » إذ ان هذا التعريف الجديد قد يؤوله الاستعمار
إلى ما يرغب في تحقيقه من قيام العلاقات المغربية الفرنسية على أساس جديد
هو نظام المشاركة ، ولن يقطع دابر هذا الغموض إلا أن يتعرض خطاب العرش
للتنصيص على المطالبة بإلغاء عقد الحماية وإعلان استقلال المغرب .

وقد آن الأوان أيضاً أن يعالج خطاب هذا العرش عرض قضية المغرب
على الأمم المتحدة وتحديد الموقف الرسمي للدولة المغربية من هذا التدخل
الدولي الذي تنازع فيه فرنسا ، ومطالبة هيئة الأمم المتحدة بضرورة مواصلة
نقاشها في القضية المغربية .

وآن الوقت أن يتوجه خطاب العرش بالشكر والتقدير لرجال الكتلة العربية
والآسيوية على موقفهم المحمود الرائع من قضية المغرب ، وتطمينهم بأن
المغرب حكومة يقف مؤيداً لهم كما يقف المغرب شعباً ، فهم في أشد الحاجة
إلى هذا السند الرسمي الذي انتظروه في خطاب العرش من السنة الماضية
عندما عرضت قضية المغرب في قصر شايبوباريس .

وآن الأوان أيضاً أن يعلن خطاب العرش ما انتهى إليه الحوار الثنائي ، وهل يوجد في هذه الظروف حوار ؟ وهل صحيح ما تنشره الإقامة العامة من بلاغات عن مقابلات بين جلالة الملك والمقيم العام تقول عنها إنها تدخل في إطار المحادثات الفرنسية المغربية ؟ وإلى أين انتهت هذه المحادثات ؟ وإذا كان هذا الحوار لم ينقطع بعد ، أفلا تكون مناسبة خطاب العرش فرصة لإعلان قطعه ، إحباطاً للمناورة التي يسعى الاستعمار للتذرع بها لعرقلة سير القضية في الميدان الدولي اعتماداً على وجود ذلك الحوار إذ لا ضمان لنجاح المحادثات الثنائية ما لم تكن تحت إشراف الأمم المتحدة التي توجد قضية المغرب بين يديها اليوم .

هذه هي النقطة الرئيسة التي يتطلع الشعب المغربي إلى الإنصات إليها يوم عيد العرش ، وهي حين ترد في الخطاب الملكي بهذه الصراحة والدقة ستكون عوناً كبيراً لرجحان قضية المغرب وتقدمها في الميدان الدولي ، إذ ما من شك في أن موقف المغرب الرسمي على لسان صاحب الجلالة سيقوي جانب القضية أمام هيئة الأمم وسيزيد العالم اقتناعاً بتضامن الشعب والعرش والتفاف الجميع حول الأهداف والوسائل .

وحين يذكر خطاب العرش هذه النقطة فيكون وثيقة هامة في الملف المغربي الذي تعتمد عليه دول الكتلة العربية الآسيوية في كفاحها ضد الاستعمار الذي يعمل جاهداً على استغلال أية نقطة من نقاط الضعف يظفر بها في ذلك الملف .

وقد حرصنا قبل عيد العرش على أن نلفت نظر القصر الملكي إلى هذه النقطة تطبيقاً للمبدأ الديمقراطي الذي لم يفتأ جلالة الملك يعلنه في خطبه وتصريحاته ، ويشيد بماله من جليل الفوائد والمزايا ، وليس غير الصحافة اليوم وسيلة لإبراز شعور الشعب وما يمازجه من آمال .

وأخيراً فإن رجاءنا أن يتحقق في المستقبل القريب آمال الشعب في الديمقراطية والاستقلال فيلقي خطاب العرش في البرلمان المغربي أمام نواب

الأمة وممثلها ، وقد وقى الله هذه البلاد ما تعانیه من آلام الاستبداد والاستعباد ، وأعاد لها عهداً الجديد تحت ظل جلالة ملك المغرب المعظم .

« الرأي العام »

بعدها ذكر جلالة الملك في خطاب العرش بالمنجزات الفرنسية من عهد الحماية ، التمس فتح عهد جديد في العلاقات بين المغرب وفرنسا ، يكون « مطابقاً لروح العصر وللمبادئ الأساسية للإسلام » وبعدها اعتبر الحماية كالقميص ، أكد أن هذا القميص صار ضيقاً بالنسبة لجسد المغرب ولا ينبغي توسيعه بل إبداله بلباس آخر ملائم ، ثم شجب بشدة النظام القائم في المغرب ولكن لوحظ أنه لم ينطق بكلمة « الاستقلال » .

وفي موضوع السياسة الخارجية ، قال جلالة الملك « إن المغرب الذي يتميز بوضعية جغرافية استراتيجية هامة ، والمتمتع بنظام سياسي كالذي ننادي به ، لجدير بأن يلعب دوراً هاماً في نطاق التعاون الدولي وأن يكون له مقام بين صفوف الأمم الحرة » . وأعرب جلالة الملك في أحد فصول الخطاب عن أمله من « أن تتعاون الدول العربية مع غيرها من الأمم الحرة لنصرة مبادئ العدل والديموقراطية في ظل ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، هذه المنظمة التي تحرص على تدعيم السلم في العالم وعلى رعاية الحرية والعدالة بين الأمم حتى تتمكن الشعوب كلها ، المتمتعة بحقوقها المضمونة ، أن تساهم في سعادة الإنسانية ورفاهيتها » .

ثم أكد العاهل من جهة أخرى أن تطلع المغرب ليصبح بلداً حراً لا يتنافى مع الصداقة الفرنسية - المغربية ، وأشار إلى توقف الحوار بين الجانبين ، لكنه أبدى رغبته الخفية في إعادة فتحه .

اختلفت ردود الفعل بعد السماع إلى خطاب العرش ، فلاحظ الفرنسيون المقيمون في المغرب أن جلالة الملك ، لم يفصح عن الوسائل التي يعرضها

لضمان مصالح وحرّيات الجاليات الأجنبية ، ولكن المغاربة لم يخفوا ارتياحهم ورضاهم . أما ممثلوا الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، فإنهم وجدوا في الخطاب تشجيعاً لتدخلاتهم لصالح القضية المغربية ، واعتبر الوفد المصري في نيويورك من جهته ، أن الخطاب يبيّن بوضوح لا غبار عليه ، عدم وجود أي مفاوضات بين فرنسا والمغرب وأنه اقتصر على الإشارة إلى تبادل مذكرات بين الطرفين ، ذلك ما يكذب تكديماً باتّادعاءات روبرت شومان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 1951 (انظر ما بعد هذا ، ص 325) .



مبحث - 8 -

حوادث طنجة 30 مارس 1952

بمناسبة حلول الذكرى الأربعين على توقيع معاهدة الحماية بفاس (30 مارس 1952) ، قام سكان طنجة بمظاهرات احتجاجية ، عبر شوارع المدينة ، وقد كانت مظاهراتهم سلمية وانطلقت في نظام تام . لكن الشرطة الدولية تدخلت لتفريق المتظاهرين بصورة عنيفة مستعملة السلاح وحتى المصفحات ، الأمر الذي نتج عنه عدد كبير من الجرحى والقتلى في صفوف المواطنين الذين أخذوا يرمون قوات الأمن - أو قل قوات الفوضى - بالحجارة دفاعاً عن أنفسهم . ورأى الناس بعض الأوروبيين واليهود يطلقون النار من نوافذ منازلهم على المتظاهرين .

أمام هذه الأحداث ، احتج حزب الشورى والاستقلال على تدخل الشرطة بأسلحتها النارية وشجب بقوة سكوت المندوب المخزني الذي اكتفى بنداء دعا فيه إلى الهدوء بعدما انتهت عمليات القمع الدامية (انظر الرأي العام ، عدد 238 ، 8 ماي 1952 وعدد 239 ، 15 ماي 1951) .

وفي مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، أشار محمد حسن الوزاني إلى حوادث طنجة فكتب يقول :

« لم يكن 30 مارس 1952 يوم حداد فحسب بالنسبة للشعب المغربي ، ولكنه كان كذلك يوماً مميّزته الحوادث الدامية التي ظلت طنجة مسرحاً لها على إثر الاستفزازات والعمليات القمعية التي مارستها الشرطة والتي أسفرت عما يزيد عن خمسين قتيلاً لم يستطع ذوهم أن يجدوا جثثهم ، وعمّا يفوق مائتي جريح ، كل هذه الضحايا وقعت في صفوف السكان المغاربة الذين تعرّضوا لطلق نارية بواسطة المسدّسات أو الرشاشات ، ويوجد من بين الضحايا نساء وأطفال وشيوخ . بعد هذه المذبحة الشنيعة التي شهدتها طنجة ، قامت الشرطة الدولية بحملة اعتقالات تعسفية بين المغاربة ، فألقت القبض على أكثر من مائة وعشرين مواطناً ومواطنة وقدمتهم إلى المحكمة المختلطة بطنجة التي أصدرت بدورها أحكاماً جائرة أثارت غضب السكان الذين أدّوا الثمن باهظاً بسبب عمليات القمع التي تمارسها الشرطة والتي اختتمتها بمحاكمة صورية هازئة متلاعبة بالعدل ، في جوّ تميّز بانتشار فيالق الشرطة عبر شوارع المدينة وأزقتها يوم 30 مارس ، حيث مضت تلقي القبض على من شاءت ، فامتدت أياديها الأثمة المتعطشة إلى الدم إلى المواطنين الأبرياء سواء كانوا يومئذ في منازلهم أو خارجها . ويوم 16 ماي 1952 ، أصدرت غرفة الاستئناف بمحاكمة طنجة أحكاماً قاسية في حق المواطنين المغاربة المتهمين في أحداث 30 مارس ، وقد استنكرها في قاعة الجلسة نفسها كافة المتهمين و« العديد من الحركات التي حضر ممثلون عنها مهزلة المحاكمة وهم يصيحون في وجه الظلم بينما كان آخرون غيرهم يتلون « اللطيف » وهو صلاة من الصلوات التي يرددنها المؤمنون عند النكبات » (هذا ما كتبه لاديش ماروكين ، الجريدة شبه الرسمية الصادرة بالفرنسيه بطنجة ، في عددها المؤرخ بـ 17 ماي 1952) . إن هذه الأحكام ليست سوى أحكام ذات صبغة عنصرية وانتقامية . ومن جهة أخرى ، فإن الشرطة الدولية المرابطة بطنجة والمسؤولة عن الأحداث الدامية التي امتاز بها يوم 30 مارس 1952 ، تعزّزت بفرق الفرسان التابعة للقوات الاسبانية والقوات المصفّحة الفرنسية . وهكذا فإن مدينة طنجة الهادئة أخذت تتحول تدريجياً إلى معسكر للقوات المسلحة المرابطة » .



سكان بطنجة في موكب جنازي لموااة شهدائهم - مارس 1952



وصول تمزيقات القوات الفرنسية إلى محطة القطار بطنجة ، مارس 1952

مبحث - 9 -

حكم محكمة العدل الدولية

بلاهاي ، 27 غشت 1952

يتعلق الأمر بالحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بلاهاي بتاريخ 27 غشت 1952 على إثر دعوى أقامتها فرنسا ضد الولايات المتحدة الأميركية في موضوع الحرية الاقتصادية بالمغرب . وجاء في الحكم ما يلي :

« إن الأطراف المتنازعة وافقت على أن الوضع القانوني الذي يوجد عليه المغرب حسب مقتضيات وبنود العقد العام للجزيرة الخضراء المؤرخ بـ 17 أبريل 1907 ، يقتضي احترام ثلاثة مبادئ واردة في مدخل العقد المذكور ، ألا وهي : سيادة واستقلال جلالته سلطان المغرب ووحدة تراب مملكته والحرية الاقتصادية التامة دون تمييز » .

وقد أكدت محكمة العدل الدولية على طبيعة العلاقات القائمة بين المغرب وفرنسا ، طبقاً لمعاهدة فاس المؤرخة بـ 30 مارس 1912 ، بما يلي :

« إن إقامة الحماية الفرنسية على المغرب بمقتضى عقد الحماية المؤرخ بـ 30 مارس 1912 ، لا تدخل أي تعديل على مقتضيات عقد الجزيرة الخضراء . . . وإن الحكومة الفرنسية لا تنازع في حفاظ المغرب على شخصيته الدولية ، ولو كان تحت الحماية ، علماً أن عقد 30 مارس 1912 يضمن الحقوق الفرنسية . وبمقتضى هذا العقد، يبقى المغرب دولة ذات سيادة ولكنه أبرم اتفاقية تعاقدية خاصة تلتزم فرنسا بمقتضاها بممارسة بعض سلط السيادة باسم المغرب ولحسابه . وبالتالي فإن العلاقات المغربية الدولية صارت موكولة إلى فرنسا . وفي إطار قيامها بهذه المهام ، تبقى فرنسا ملزمة ليس فحسب بما ينص عليه عقد الحماية ، ولكن كذلك بكل ما ورد في بنود المعاهدات التي أبرمها المغرب قبل هذا التاريخ مع غيره من الدول ، والتي لم ينته العمل بها ولم تعلق بمقتضى عقود بين الأطراف المعنية » .

يستخلص مما سبق ، أن المغرب ، رغم عقد 30 مارس 1912 ، احتفظ

بشخصيته الدولية وبوضعيته كبلد مستقل ذي سيادة ، وأن ما بينه وبين فرنسا من روابط ليس سوى علاقات تعاقدية ، وأن بعض السلط تم تفويضها إلى فرنسا لتمارسها باسم المغرب ولفائدته ، وأن هذه الممارسة تتم في احترام الالتزامات والمعاهدات التي سبقتها ، سواء من طرف المغرب أو من طرف فرنسا .

وقد تعمد الوطنيون المبادئ التي أعلنتها المحكمة الدولية للعدل ، لتقديم مذكرات الدفاع على الضعيد الدولي - الأمم المتحدة والجامعة العربية - عن السيادة المغربية واستقلال البلاد ، وكثيراً ما فتوا يرجعون إلى هذه المبادئ ويشيرون إليها في المحافل الدولية وغيرها .

بتاريخ 9 ماي 1952 ، وجهت الجبهة الوطنية مذكرة إلى المحكمة الدولية للعدل ضمنتها تحفظاتها من كل قرار يمكن اتخاذه بصدد النزاع الفرنسي - الأمريكي ، معلنة بأن المغرب لن يلتزم بأي حكم يصدر في الموضوع .

وفي مقال نشرته الرأي العام بعددها 241 ، تاريخ 24 يوليوز 1952 ، حدد حزب الشورى والاستقلال موقفه من حكم المحكمة الدولية للعدل ، معزراً بالتعليق والشروح ، وفي مقال آخر كذلك صدر بالرأي العام ، عدد 247 ، 4 شتنبر 1952 تحت عنوان : « إلى الانفصال الاقتصادي يضاف الانفصال السياسي » .



مبحث - 10 -

حوادث الدار البيضاء 7 - 8 دجنبر 1952

تضاعف التوتر السياسي في المغرب منذ أسابيع إلا أن أحداً لم يكن يتوقع أن يتطور هذا التوتر إلى درجة كبرى من أعمال العنف والأحداث المؤلمة التي أدى إليها .

وأول سبب لذلك ، ما أخذ ينتشر في الدار البيضاء منذ السبت 6 دجنبر ، من نأ حول الأمر بالإضراب ، وبات من المؤكد أن النقابات المغربية تعتزم تنظيم مظاهرة احتجاج بعد مقتل الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد .

وفي هذا الإطار انعقد بدار النقابات الواقعة بزقة لاصال بالدار البيضاء ، على الساعة العاشرة صباحاً ، اجتماع حضره ما يتراوح بين 1600 و 2000 عامل مغربي ، قرروا خلال اجتماعهم ، شن إضراب يوم 8 دجنبر للتعبير عن تضامنهم مع العمال التونسيين .

يوم الأحد ، لم تشهد الساحة السياسية حوادث تتسم بالخطورة الكبرى ، ما عدا بعض الاعتقالات عشية ذلك اليوم . لكن على الساعة الحادية عشرة إلا الربع ليلاً ، وقع أول حادث خطير بحى الكاربيير سنترال ، على مقربة من مركز للشرطة ، ذلك أن الشرطيين تدخلوا بعنف لتفريق جماعة من المتظاهرين ، فردّ عليهم المتظاهرون بالحجارة . وفي الحين ، التحقت بعين المكان قوات لتعزيز الشرطة ، وتم إجلاء الفرنسيين والأوروبيين القاطنين بالحي ، ولم يبق فيه إلا المواطنون المغاربة في مواجهة مع عناصر الشرطة الذين استعملوا السلاح الحي ، فسقط العشرات من الجرحى والشهداء من المغاربة كما تم اعتقال العديد منهم .

وباتفاق مع الإقامة العامة ، أذاعت وكالة فرانس بريس في برقية لها أن الأحداث كانت مدبّرة من قبل حيث : « أشارت الأوساط الرسمية إلى تواطؤ الوطنيين المغاربة مع العمال المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل (C - G - T) في شنّ الاضراب » .

ويلاحظ بهذا الصدد ، كما عودتنا سلطات الاستعمار على ذلك ، أن الإقامة العامة ووسائل إعلامها، يلجآن في مثل هذه المناسبات، إلى الخلط في التعبير بين « الوطنيين والشيوعيين » لإثارة الشكوك والالتباس . وتجدر الإشارة إلى أن الحوادث المؤلمة التي شهدتها حي الكاربيير سنترال لم تسفر عن جرح أو مقتل أي أوروبي .

وكان يوم الاثنين 8 دجنبر يوماً مشهوداً في المغرب كله ، لأن الإضراب كان عاماً . وقام المواطنون بمظاهرات صاحبة صباح الاثنين بحي الكاريير ستترال وبطريق مديونة ، فتدخل رجال الشرطة إلى جانب الجيش الفرنسي ، فأطلقوا رصاص بنادقهم لقمع وتفريق المتظاهرين ، فكانت مجزرة لم يسبقها مثيل ، وقد قالت الصحافة الفرنسية الصادرة بالمغرب ، « إنها كانت صبيحة دامية » . وأعربت الجرائد الاستعمارية عن ابتهاجها ونوّهت بالأعمال الوحشية التي ارتكبتها قوات القمع .

في خضم هذه الأحداث ، انفجرت بالدار البيضاء ثلاث قنابل ، اثنتان منها بمقر جريدة العزيمة ، فأسفرت عن إصابة ثلاثة أشخاص بجروح ، والثالثة انفجرت في صيدلية .

كانت سلطات الحماية بالدار البيضاء قد أصدرت قراراً بحظر اجتماع العمال بدار النقابات ، لكن الشرطة التي تحاصر مقر الاجتماع ، سمحت للنقابيين بالدخول إليه ، مثيرة بعض الاندهاش .



في هذه الصورة ، نرى الأستاذ عبد القادر بنجلون الأمين العام بالنيابة لحزب الشورى والاستقلال يدافع في محكمة الباشا بالدار البيضاء عن مناصلي الحزب الذين تم اعتقالهم على إثر أحداث دجنبر 1952 . (وقد نشرت هذه الصورة في جريدة « مراك بريس » بتاريخ 53/1/9) .

لكن بعدما فرغ العمال من الاجتماع ، وأخذوا يستعدّون لمبارحة دار النقابات اكتشفوا أنهم وقعوا في فخّ ، إذ تصدى لهم رجال الشرطة الفرنسيون وشرعوا يلقون عليهم القبض وكانهم يقطفون الفواكه . وفي هذا الموضوع ، تحدثت الصحافة الاستعمارية عن « مصيدة الفيран بزنفقة لاصال » التي مكّنت الشرطة من إلقاء القبض على قادة الحركة النقابية . أما المجتمعون الذين لم يلق عليهم القبض في تلك اللحظة ، فإنهم تعرضوا لاعتداءات شنيعة للغاية من طرف الصعاليك الأوروبيين الذين تصدوا لهم في الشارع .

إلى جانب هذه العمليات التطرفية - حسب تعبير الصحافة الفرنسية نفسها - قامت الشرطة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف رجال الحركة الوطنية ، ومنعت صدور الصحافة الوطنية وأقفلت المطابع التي كانت تطبع فيها جرائد حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال ووضعتها تحت الحراسة . زيادة على هذا، امتدت حملة الاعتقالات إلى الوطنيين الموجودين في جميع أنحاء المغرب ، ومارست الشرطة عليهم وعلى ذويهم عمليات الترهيب حيناً ، والتفتيش والتقتيل حيناً آخر .

قام المواطنون بمُواراة موتاهم في صمت رهيب وضمّدوا جراحهم في مواكب الأحزان والآلام ، أما الأوروبيون السبعة الذين لقوا حتفهم خلال الاشتباكات التي شهدتها شوارع الدار البيضاء ، فإنهم دفنوا في موكب جنائزي رسمي نظّمته سلطات الحماية . وفي المقبرة المسيحية حيث دفنوا ، قابل الفرنسيون الذين شاركوا في مراسم الجنازة بالتصفير والسباب النشيد الوطني المغربي . وألقى الجنرال جيوم بالمناسبة ، خطاباً ضمّنه كثيراً من التهديد والوعيد .

وشهدت كل من الرباط وبنو ملال يوم الأربعاء 10 دجنبر ، أحداثاً دامية .

وفي هذا الجو المشحون ، عزم حزب الشورى والأستقلال على إظهار شجاعة المغاربة ، فوزّع نشرات سرية دعا فيها إلى شن إضراب عام يوم

الجمعة 19 دجنبر بمناسبة مناقشة القضية المغربية بالأمم المتحدة ، وجعل من ذلك اليوم « يوم المغرب بالأمم المتحدة ».

وفعلاً ، استجاب الناس للنداء بالإضراب رغم تهديدات الإقامة العامة ، وأقاموا الصلوات في المساجد ترحماً على الشهداء .

وبالدار البيضاء ، استدعى المراقب المدني بونيفاص ، عبد القادر بنجلون الأمين العام بالنيابة لحزب الشورى والاستقلال وطالبه بإلغاء الأمر بالإضراب ، لكن عبد القادر بنجلون أكد موقف حزبه لبونيفاص وأخبره بأن الحزب يتحمّل مسؤولياته كاملة كما يتحمّل مسؤولية النشرات السرية .

بمناسبة هذه الأحداث كلها ، قام وفد حزب الشورى والاستقلال المقيم بالعاصمة المصرية بنشر وتوزيع كتيب عنوانه « مراكش المعدّبة » ضمّنه صوراً عديدة تبرز للقرّاء مدى العمليات القمعية التي تقوم بها السلطات الاستعمارية بالمغرب .

كان محمد حسن الوزاني في هذه الأثناء يتابع بنيويورك مناقشة الأمم المتحدة لقضية المغرب ، فأدلى بتصريح للصحافة أعرب فيه عن تأسفه العميق على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد ، ووجّه نداء إلى الأمم المتحدة لكي تتدخل قصد حمل فرنسا على إيقاف عمليات القمع والقتل التي ترتكبها بتونس . وندرج فيما يلي ترجمة نص التصريح الذي أدلى به باللغة الإنجليزية :

« تعرض فرحات حشاد لتصفية جسدية بطلقات نارية كسرت جمجمته ، ونحن على يقين بأن النظام الاستعماري بتونس هو الذي دبر هذه العملية الشنعاء ، وسوف نتذكر دائماً أن الشهيد كان مناضلاً أوقف حياته للكفاح ومكافحاً من أجل توحيد الحركة الوطنية واستقلال بلاده . كان يحظى باحترام كبير وتقدير لا مثيل له في الأوساط العمالية ، وقد رفض الخضوع إلى السيطرة الأجنبية ، وتزعّم حركة التحرير في تونس . وبعد الأحداث التي شهدتها هذه

البلاد مؤخراً ، نرى أن الحكومة الفرنسية التي تدّعي أنها تهتم باستتباب الأمن واستقرار النظام ، تقوم من جانبها بأعمال استفزازية وتعسّفية ضد الوطنيين التونسيين ، وذلك بالاعتداء على مصالحهم ، وقد امتدت أيادها الأثيمة إلى فرحات حشاد رمز المقاومة التونسية . وبهذه الوقاحة التي ردّت بها فرنسا على نداء السيد ظفر اللّهُ خان ، المتسم بالحكمة والداعي إلى الإخاء والمودة الإنسانية ، كشفت لنا سلطات الاستعمار بتونس عن وجه حقيقتها وعن سوء نيتها بتدبير اغتيال فرحات حشاد . إننا سنقف دائماً بإجلال على روح الشهيد ، شأننا في ذلك شأن كافة الرجال المخلصين للقضايا الوطنية والمكافحين من أجل التحرير من ربة الاستعمار .

« إن حزب الشورى والاستقلال ، بصفته عضواً في الوفد المغربي لدى الأمم المتحدة ، يستنكر بشدة هذا العمل الإرهابي الفظيع ويلتمس من الأمم المتحدة أن تتدخل باسم الضمير العالمي لوقف المجزرة التي يذهب ضحيتها رجال أحرار بتونس . »

نشير إلى أن بعض أوساط الرأي العام الفرنسي شجبوا الحوادث الدامية التي كانت الدار البيضاء مسرحاً لها . وقد أعرب فرنسوا مورياك عن قلقه بهذه المناسبة ، في افتتاحية جريدة الفيغارو بتاريخ 13 يناير 1953 ، كما أن المركز الكاثوليكي للمثقفين الفرنسيين اهتم بالأمر ، وطالب بإجراء بحث في الموضوع لتقصي الحقائق . وفي أحد أعداد كراسات طيموانياج كريتيان ، الصادر تحت عنوان ، المأساة المغربية أمام الضمير الفرنسي ، يشرح المسيحيون الأسباب التي تحتم عليهم رفع أصواتهم لشجب الأحداث الدامية التي شهدتها الدار البيضاء . وقد كتب فرنسوا مورياك في هذا العدد ، ما يلي :

« إننا تدخّلنا في القضية بصفتنا مسيحيين ولأننا لا نستطيع الإمساك عن الكلام وسنواصل دائماً مع هؤلاء الشعوب ، البحث عن فرص الالتقاء والتقارب

مراكش المعذبة ... في

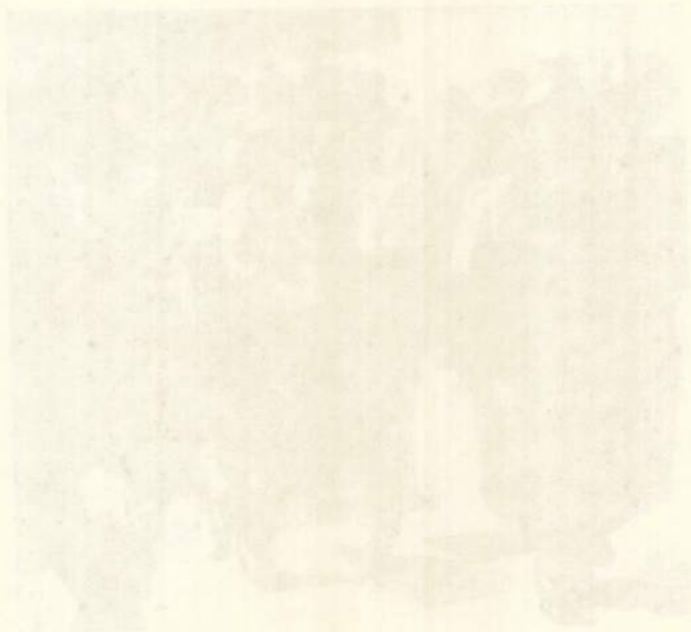
صور

(في سبيل الحرية الغالية : كفاح ، وثبات ، وتضحية)



وفد
حزب الشورى والاستقلال بالشرق
لجنة تحرير المغرب العربي

معهم ، وعلى المسيحية والإسلام ، بعد قرون من الصراع ، أن يخوضا اليوم المعركة ، جنباً إلى جنب ، وقلباً على قلب . إننا نجد أنفسنا في ميدان لا يخضع الى السياسة ولن يبعدنا عنه أي نزاع من ورائه مصالح . إن الذين يعبدون إلهاً واحداً ، يشعرون برابطة ووشائج الأخوة بينهم مهما كانت الظروف . ونؤكد أن ضحايا الدار البيضاء لن تذهب دماً هدرأ .



الأزمة الفرنسية المغربية وحلها

مبحث - 1 -

الأحداث التي سبقت وقائع 13 و 20 غشت 1953

جاء في التصريح الذي أدلى به روني مايير أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بمناسبة تقلده منصب رئيس الحكومة ، فصل يتعلق بشمال إفريقيا .
قال روني مايير :

« إن حكومتي ستواظب على دراسة تطورات الوضع الحالي بحثاً عن الحل الملائم ، مع العاهلين المغربي والتونسي ، وذلك في إطار المعاهدات التي تربطنا بهما إلا أنه ينبغي استئناف المفاوضات بتونس والرباط ، ويجب استتباب الأمن ، طبقاً لواجبات فرنسا ، التي ستعرف كيف تحقق هذه الغاية دون السماح لأي طرف اجنبي بالتدخل في الأمر » .

اغتنم جلالة الملك هذه المناسبة فبعث بمذكرة إلى فانسان أوريول بتاريخ 12 يناير 1952 لكي يسلمها الى الحكومة الفرنسية ، وقد اقترح جلالته استئناف المفاوضات « من أجل التباحث في شأن الحل الرامي إلى إقامة تعاون مثمر بين فرنسا والمغرب » .

إلا أن المناخ السياسي لم يكن ملائماً ، إذ لم تزل انعكاسات أحداث 7 و 8 دجنبر طرية في الأذهان وقد تعرض بعض موظفي المخزن إلى إجراءات عقابية . وبالفعل ، فإن الإقامة العامة أقدمت بقرار مؤرخ ب 19 يناير على خلع باشا خريبيكة وأربعة قواد (من زعير ، والشراردة ورهونة ومولاي ادريس) .

بتاريخ 7 فبراير 1953 ، بعث جورج بيدو وزير خارجية فرنسا رسالة إلى جلالة الملك سلمها إليه المقيم العام يوم 9 فبراير ، وجاء في هذه الرسالة « إن الحكومة الفرنسية مرتاحة للنوايا التي أعرب عنها جلالة السلطان ويقترح الوزير الفرنسي الشروع في أقرب الآجال في دراسة الإصلاحات التي تقدمت بها فرنسا والرامية إلى تطوير تدريجي للمؤسسات الديمقراطية في إطار احترام السيادة المغربية بمشاركة عناصر من الجالية الفرنسية » وأكد عزمه على مواصلة عصرنة الاقتصاد ومؤسسات المغرب السياسية بالتوازي مع إعطاء المزيد من الأهمية إلى القطاعين المجتمعي والثقافي .

أهم عرقلة في الاقتراح الفرنسي يكمن في قضية مشاركة الفرنسيين في تسيير دفة الحكم والتسيير الإداري بالمغرب ، وهو مطلب تمسكت به فرنسا في غير ما مرة ، ورفضه المغاربة كلما اقترح عليهم لأنه ليس سوى انتهاك للسيادة المغربية .

ومرة أخرى تقدم الجنرال جيوم خلال شهر مارس إلى جلالة الملك بمشروع إصلاحات يتضمن مشاركة الفرنسيين في شؤون البلديات . ورغم وجود زعماء الأحزاب السياسية يومئذ في المنفى بالقاهرة فإن هؤلاء بادروا إلى إطلاع الحكومة الفرنسية على موقفهم من الإصلاحات المقترحة على جلالة الملك .

وبتاريخ 5 مارس ، أقدم محمد حسن الوزاني عن حزب الشورى والاستقلال ، وعلال الفاسي عن حزب الاستقلال ، والمكي الناصري عن حزب الوحدة والاستقلال ، على توجيه مذكرة جماعية من القاهرة إلى فانسان أوربول ، أعربوا فيها عن رفضهم القاطع للإصلاحات المقترحة ، ورأى زعماء الحركة الوطنية أن تلك الإصلاحات التي يدّعي أصحابها أنهم يسعون إلى ديمقراطية المؤسسات الحكومية ، تشكل خرقاً لسيادة الحكومة المغربية . وبالفعل ، فإن وضع تلك الإصلاحات حيز التنفيذ يُحوّل بطريقة غير مشروعة للفرنسيين القاطنين بالمغرب حقوقاً لا ينبغي لأحد غير المغاربة أن يتمتع بها ، وقد يزيد هذا الوضع في خطورة نظام الحكم المباشر الذي تمارسه

فرنسا . بالمناسبة ، ذكر الزعماء الوطنيون مرة أخرى ، بالشخصية القانونية الدولية التي يتمتع بها المغرب رغم وجوده تحت الحماية الفرنسية وأن المغرب لا يزال بحكم القانون دولة لها مؤسساتها المتميزة عن الدولة الفرنسية التي تربطه بها معاهدة بكل ما يترتب عنها من آثار . وأكد الزعماء الوطنيون أن القرارات التي يتخذها المقيم العام لنهج سياسة مخالفة للقانون تشكل انتهاكاً للسلطة التشريعية المغربية .

وندرج فيما يلي أهم الفقرات التي وردت في المذكرة التي بعث بها هؤلاء الزعماء إلى فانسان أوريول :

« إن برنامج الإصلاحات المقترح حالياً على الحكومة المغربية ، يتضمن نقطة تعد حجرة الزاوية في المشروع ، ذلك أن الإصلاح المتعلق بالشؤون البلدية ، إذا ما تم تطبيقه ، سيفتح ثلثة لا تسد في السيادة المغربية ويهيء السبيل إلى ما هو أفضح ، أي إلى ما تسميه الإقامة العامة بالشراكة السياسية الفرنسية - المغربية . إن برنامج الإصلاحات أفرزته مخيلة الجنرال جيوم ومخيلة الذين كانت لهم يد في صياغته ، نعتبره خرقاً سافراً وغير مقبول للمعاهدات الدولية التي يبنني عليها وضع المغرب القانوني والدبلوماسي (. . .) .

« إن هذا الإصلاح سيقرب رأساً على عقب مقومات الدولة المغربية وسيكون له من العواقب الأولى ، الزيادة في تفاقم حدة الخلاف المستمر القائم بين مطامح الشعب المغربي وبين سياسة الإدماج التي تمارسها فرنسا باسم التعاون المزعوم الفرنسي - المغربي ، وذلك بطرق ملتوية وبصيغ مقنعة لا تستطيع الكشف عن حقيقتها من البداية » (. . .) .

« يجب على فرنسا أن تجتنب كل ما من شأنه أن يلحق الضرر بالدولة المغربية وذلك طبقاً لمقتضيات المعاهدات الدولية التي تعترف بسيادتها وتضمن كيانها » .

« وباسم الشعب المغربي الواعي حقوقه والمؤمن بمستقبله ، فإننا نعلن عن رفضنا لكل مشروع يهدف إلى تفويض مقومات السيادة الوطنية ، ونحذر

الحكومة الفرنسية من مغبة كل عمل يرمي بكيفية مباشرة أو غير مباشرة إلى فرض بنية سياسية وإدارية جديدة على المغرب تتعارض مع حقوق الشعب والدولة المغربية (. . .) وإذ يفضح المغرب مشروع الإصلاحات البلدية الذي يشكل خرقاً على العموم لنصّ وروح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 19 دجنبر 1952 ، وبما أن المشروع يخرق بالخصوص ميثاق حقوق الإنسان ، فإن المغرب حكومة وشعباً ، يرى أنه لا فائدة ترجى من وراء كل شراكة ، مهما كان مستواها ، للفرنسيين المقيمين بالمملكة الشريفة ، سواء على صعيد المجالس البلدية أو الجهوية أو الوطنية الموجودة أو التي ما تزال سواداً على بياض في مشروعات الإقامة العامة » .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، سلم عبد القادر بنجلون بتاريخ 30 مارس 1953 إلى الجنرال جيوم ، مذكرة باهم حزب الشورى والاستقلال لتنبية المقيم العام إلى المشاعر الوطنية المغربية مؤكدة أن الحزب يفضح الحكم المباشر الذي تمارسه فرنسا بالمغرب ، وأنه يعارض برنامج الإصلاحات الذي تقدمت به الإقامة العامة .

ونُورِد فيما يلي ما كتبه عبد القادر بنجلون في هذا الموضوع :

« لم يعد من الممكن اليوم محاولة إيجاد علاج للداء العميق الذي أصابنا ، باتخاذ سلسلة من الإصلاحات الجزئية ، البلدية منها أو غيرها ، بل ينبغي قبل كل شيء ، تمكين المواطن المغربي من استعادة الإحساس بالكرامة الإنسانية ، تلك الكرامة التي حطّمها نظام قائم على الظلم والطغيان الإداري والاقتصادي والبوليسي ، ولا فائدة في وضع ورقة الانتخاب بين يدي المواطن المغربي ، والكل يعلم أنه لن يستطيع في هذه الظروف أن يدافع عن أبسط الحقوق الضرورية لتأكيد هويّته وصيانة مصالحه » .

وبعدما أكّد عبد القادر بنجلون في مذكرته أن « المغرب أمة صمم أبناؤها العزم على استرجاع السيادة الفعلية » ، اقترح التدابير التالية :

أولاً : إلغاء حالة الحصار ،

ثانياً : تحرير المعتقلين السياسيين والعفو الشامل عن جميع السياسيين
المحكوم عليهم ،

ثالثاً : رفع الرقابة والحظر المفروضين على الصحافة ومطابع صحف
الأحزاب الوطنية ،

رابعاً : حرية الاجتماع والتجول وتأسيس الجمعيات .

خامساً : تأسيس حكومة مغربية تفاوضية تدخل في محادثات مع الحكومة
الفرنسية .

وقد رد جلاله الملك على مشروع الإصلاحات الذي قُدِّم إليه (في شهر
مارس 1953) بالتعبير عن رغبته في طرح ملف النزاعات التي لها صلة بالعلائق
الفرنسية - المغربية ، على بساط الدرس ، في باريس لا في الرباط ، فاغتنمها
جورج بيدو فرصة لإبداء تأييد مبدئي لفكرة ملك المغرب ، لكنه عقَّب كذلك
على الفكرة باعتراضه على نقل الحوار إلى العاصمة الفرنسية .-

وفي هذا الصدد ، جاء في ختام البلاغ الفرنسي الصادر بتاريخ 24 أبريل
1953 ، ما يلي : « وبعاد إلى الأذهان أن الجنرال جيوم الذي يتمتع بكامل
ثقة الحكومة الفرنسية التي انتدبته ليمارس باسمها جميع سلطاتها بالمغرب ،
أهلٌ وكُفءٌ لإضمان إنجاح مشروع الإصلاحات ، في جوٍّ يتميز بالصدقاة
والاطمئنان » .

موقفان متباينان : من جهة تشبَّث الحكومة الفرنسية بمشروع
إصلاحاتها ، ومن جهة أخرى ، تمسك المغاربة برفض تلك الإصلاحات . إنه
المأزق الذي ازداد حدة وتفاقماً مع الأيام .

في نهاية شهر ماي انتشرت إشاعات مفادها أن الجنرال جيوم سلَّم إلى
جورج بيدو لائحة بأسماء القواد والباشاوات الذين عارضوا مواقف جلاله
الملك . على إثر هذه الأخبار ، قدَّم علماء المغرب عريضة إلى القصر الملكي
يؤيدون فيها موقف عاهل البلاد ويعبرون له عن مؤازرتهم له ويحتجون على
سلوك القواد والباشاوات .



مظاهرة نظمها مناضلو حزب الشورى والاستقلال ، وقد كتبوا على اللافتة التي يحملونها : فرع حزب الشورى والاستقلال بالدار البيضاء يحتفل بجنائز الحماية ، وكتبوا على النعش : الحماية .

في هذه الظروف المشحونة بالقلق والتوتر ، كانت الأحزاب المغربية الأعضاء في الجبهة الوطنية ، تقوم بنشاط واسع ومكثف على الصعيد الدولي لفضح التهديدات الخطيرة التي تترصد السيادة المغربية ، في حين شنت جرائد الدول المشرقية حملة كبرى دفاعاً عن القضية المغربية . أما الإخوان المسلمون ، فإنهم بعثوا ببرقية تأييد لجلالة الملك و ببرقية احتجاج إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ؛ وندرج في ما يلي نص البرقية الأولى ثم يعقبها نص البرقية الثانية :

جلالة السلطان - الرباط - المغرب

« إن الإخوان المسلمين الذين هم جنود مخلصون لدعوة الإسلام والذين يؤيدون جميع القائمين بها المتفانين فيها ليحيونكم باحترام ويعلمون لكم كامل تأييدهم لمقاومتكم الوطنية .

« وهم إذا يستنكرون المؤامرة المدبرة من السلطات الفرنسية وصنائعها من الموظفين الخونة يذلون كل ما يستطيعون لشد أزركم في موقفكم كملك مسؤول يشعر شعوراً قوياً بمعنى المسؤوليات العليا التي يحملها كاهل كلّ رئيس مسؤول عن رعيته ، فواصلوا العمل والمسلمون معكم واللّه لكم نعم المولى ونعم النصير » .

حسن الهضيبي

المرشد العام للأخوان المسلمين

رئيس الجمهورية الفرنسية

« إن عدوان الحكام الفرنسيين في شمال إفريقيا ومؤامرتهم الأخيرة ضدّ مراكش وجلالة سلطانها لهو أكبر إساءة إلى نفوذ فرنسا والمصالح الفرنسية في الشرق الإسلامي » .

« والإخوان المسلمون إذ يحتجون لديكم على هذه الأعمال التي تتنافى والإنسانية ومبادئ العدالة والحرية ، ليطالبون من جنابكم أن تتدراكوا الموقف بحكمة قبل أن تنقلب الحالة السيئة هناك إلى معركة أخرى كمعركة الهند الصينية » .

حسن الهضيبي

المرشد العام للإخوان المسلمين

وبمناسبة عيد الفطر ، أصدر القصر الملكي بلاغاً يوم 17 يونيو أعلن فيه أن « الصداقة الفرنسية - المغربية لم تكن كلمة جوفاء إنما هي حقيقة وينبغي الحفاظ عليها وتنميتها - » جريدة لوموند : 18 يونيو 1953 .



مبحث - 2 -

وقائع 13 و 20 غشت 1953

خلال شهر غشت ، اتسعت رقعة الأزمة التي أحدثتها حركة القواد

والباشوات الموالين لفرنسا ، وأعلن المسؤولون بالإقامة العامة والباشا الكلاوي وأصدقاؤه عن عزمهم على خلع جلالة الملك وتنصيب سلطان آخر . وفي هذا الجو ، تجمّع عدد هام من فرسان القبائل بمراكش قصد التحرك نحو فاس .

في ندوة صحفية عقدها بباريس يوم 12 غشت (راجع جريدة لوبوتي ماركان ، 13 غشت) أعلن البكّاي « إن انقلاباً سيحدث في المغرب خلال 24 أو 48 ساعة القادمة ثم أضاف : « إن جلالة الملك مستعدّ لكل مفاوضة مع الحكومة الفرنسية لدفع عجلة بلده في طريق الديمقراطية والملكية الدستورية والاتحاد مع فرنسا . إنه يعلم أن لا مخرج للمغرب من الأزمة الحالية دون الاعتماد على الصداقة والمساعدة والتعاون مع فرنسا » .

في هذه الظروف ، مضى الكلاوي وعبد الحي الكتاني يجوبان المغرب من جنوبه إلى شرقه ، للحصول على المزيد من التأييد لحركتهما في حين بعث جلالة الملك خطاباً إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بواسطة كلو سترمان ، النائب البرلماني الفرنسي ، يوم 11 غشت .

توجّه الكلاوي والكتاني وأنصارهما إلى مولاي ادريس وأقسموا « أنهم لن يفترقوا قبل تحقيق هدفهم ألا وهو إبعاد أعداء الإسلام عن أعتاب العرش ورفع كتاب الله (12 غشت) » .

وقبل أن يرجع الكلاوي إلى مراكش ، أدلى بتصريح لجريدة لوبوتي ماروكان (راجع منه عدد 13 غشت) قال فيه :

« إن الشعب كله يؤيد حركتنا (. . .) أرايتم أننا وصلنا إلى مرحلة حاسمة واتخذنا مواقف لا يمكن التراجع عنها (. . .) ؟ لقد فات الأوان ولا يستطيع أحد أن يوقف عجلة التحرك ولن أراجع عن موقفي مهما حدث » .

جريدة ماروك - بريس نشرت فتوى أصدرها العلماء يكفرون فيها القواد والباشوات ، هذا نصّها : « إن القواد والباشوات المتمرّدين ، ينبغي إلقاء

القبض عليهم والزج بهم في السجون ، اللهم إذا اعترفوا بذنوبهم وندموا على ما قدمت أيديهم .

وكتب روبير بارة في كتابه : إنصاف المغرب (منشورات لوسوي ، ص 197-198) ما وقع من أحداث هامة خلال يوم 13 غشت :

الساعة الواحدة زوالاً : أخبرني الأمير مولاي الحسن هاتفياً أن الجنرال جيوم طلب مقابلة جلالة الملك وحدد موعدها لتتم الساعة الرابعة عشية ، فطلبت من الأمير هل من الممكن أن أراه من بعد ، لأكون على علم بمحادثات الملك وغيوم فأجاب أنه سيزورني حوالي الساعة الخامسة عشية .

الساعة الخامسة عشية : أقبل علي سائق الأمير وهو في حالة مضطربة ، فأخبرني أن مولاي الحسن اتصل به هاتفياً وأعلمه أنه محاصر في القصر ولا يمكنه مغادرته ويعتذر عن عدم اللحاق بي .

في منتصف الليل : علمت من الأمير نفسه ماذا حدث خلال عشية ذلك اليوم من أحداث مؤلمة :

« دخل الجنرال جيوم إلى القصر حوالي الساعة الرابعة زوالاً ، فدامت مقابلته لجلالة الملك زهاء خمس عشرة دقيقة سلم إليه خلالها بروتوكولاً لامضائه عاجلاً ، يتضمّن الظهائر المعلّقة ، وتفويض السلطات التشريعية إلى الصدر الأعظم ، وتشكيل مجلس حكومي يتألف مناصفة من المغاربة والفرنسيين والإدلاء بتصريح ينفي الصلاحية عن أية دولة أجنبية للتدخل في القضية المغربية . »

« اكستى هذا المسعى صيغة الإنذار الأخير ، ذلك ما أكدته عبارة وردت فيما قاله الجنرال جيوم للسي المعمري وهو يرافقه نحو الباب : »

« ينبغي لجلالة السلطان أن يعجل بالإمضاء ، لأن مرآكش تنتظر مني

تعليمات هانفية لكي أوقف حركة القواد والباشوات » .

« ففكر السلطان في الأمر ، وبعد لحظات ، طلب من الإقامة العامة أن تسلمه تأكيداً مكتوباً حول ما إذا كانت الحكومة الفرنسية متفقة مع فحوى البروتوكول أم لا ، فعاد المستشار في الشؤون المخزنية الشريفة إلى القصر وهو يحمل معه التأكيد . وعندما استفسر السلطان ماذا قد يحدث لو رفض الإمضاء ، فتلقى الجواب التالي :

« - مكالمة هانفية من باريس ويتم خلعكم . عندها ، وقع السلطان على محتويات البروتوكول وكانت الساعة حينئذ السادسة وخمساً وخمسين دقيقة » ..

تلقى ابن عرفة استدعاء للحضور إلى مراكش ليتم الإعلان به ملكاً (14 غشت) ، والتحق بالگلاوي كل من دوبليسون وفالاط وبونيفاص ، ويظهر « أن الذين أوقدوا نار الفتنة ، دُعوا لإخمادها ! » .

يوم 15 غشت ، ذهب إلى مراكش الجنرال جيوم رفقة دوفيمون نائب مدير ديوان جورج بيدو وتم الإعلان بابن عرفة إماماً ، أي أمير المؤمنين .

يوم الأحد 16 غشت ، نشرت الصحف نص البروتوكول الذي وقَّعه معاً جلالة الملك والجنرال جيوم ، فكان نشره مدعاة لمظاهرات صاحبة قام بها المواطنون بالدار البيضاء ومراكش والرباط ثم وجدة ، أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى .

وأمام هذه الأحداث ، أصدر جلالة الملك بلاغاً أكد فيه موقفه :

« إن هؤلاء القواد والباشوات الذين وقعوا عريضة يباركون فيها ابن عرفة ، يعدون من الخوارج لأنهم بأدائهم القسم بقلب السلطة الشرعية في البلاد ، يخالفون قواعد الشريعة الإسلامية التي تفرض على كل مسلم طاعة الملك الشرعي المؤمن الوحيد على السلطات الروحية والسلطة الزمنية التي لا يمكن

الفصل بينهما حسب السنة .

« نحن ملك المغرب يدون منازع وسنبقى ملكه وقائده الروحي . إن الرابطة الروحية القائمة بيننا وبين رعايانا والتي تزداد قوة ومتانة مع تعاقب الساعات المؤلمة التي تمر علينا ، لتؤكد شرعيتنا التي يعترف بها العالم بأسره وتضمنها المعاهدات الدولية .

« إننا نأمل أن تستفيق الحكومة الفرنسية من غفلتها وتراجع عن الموقف الذي حملها على اتخاذها جماعة من المَغرضين ، فتعيد الأمور إلى نصابها وتعمل على إصلاح الوضع وتدارك الأحداث التي لا تهدد فحسب بتوجيه ضربة قاضية إلى الصداقة الفرنسية - المغربية ، ولكنها تهدد كذلك بهدر دماء الأبرياء من الفرنسيين والمغاربة في ربوع البلاد .

« ليس من المعقول أن تتوارى هذه الأخوة الفرنسية - المغربية التي انشأناها بالنداء الذي صدر عنا عام 1939 والتي وقع ختمها وتجسيدها في ميادين القتال بفضل التضحيات الجسيمة المشتركة والمشخصة من طرف قدماء المحاربين والمقاومين » .

يوم 17 غشت ، وجه جلالته السلطان نداء الى الشعب يدعو فيه إلى التزام الهدوء وهو النداء الذي أذاعته وكالة فرانس - بريس على الساعة الخامسة مساء :

« ندعو رعايانا الأوفياء الى الحفاظ على رباطة الجأش وإلى اجتناب إراقة الدماء ، فاصبروا وصابروا ، ونؤكد لكم أننا واثقون بالمستقبل ولنا وطيد الأمل أن الأزمة الحالية لن تدوم وأن النصر سيكون في النهاية بجانب العدل والحق والتعقل .

« إن شعبنا الذي التف حول عرشنا أثناء أحلك أيام التاريخ ، عرف كيف يقدم للعالم مثلاً فريداً للهدوء والصفاء ، فليس من المعقول أن تكون اليوم أخطاء البعض سبباً لاغراق هذا البلد في جحيم الفوضى وتفتح في وجه الأجيال

القادمة مستقبلاً يتميز بعدم التفاهم والشقاق . إننا نطلب من الحكومة الفرنسية ألا تدخر وسعاً للبحث وإيجاد الظروف الملائمة لإعادة الطمأنينة إلى العقول وإلى تمكيننا من استئناف علاقات صريحة وودية في إطار احترام المقدرات المغربية وضمنان المصالح المشروعة المغربية والفرنسية .»

أما بمراكش ، فإن الغلاوي فقد صبره ، فوجه إنذاراً إلى فرنسا من خلال تصريح أدلى به إلى جريدة لو بوتتي ماروكان بتاريخ 18 غشت :

« إن الشعب المغربي ينتظر قرارات (. . .) . أصدقاؤنا اليوم يمكنهم أن يصبحوا غداً أعداء لفرنسا (. . .) إننا وصلنا إلى المرحلة الحاسمة ، وكل من لن يساندنا نعدده ضدنا وأن وقت التردد ولى وأدبر . إني صديق لفرنسا منذ أربعين سنة ، وذلك لأنني أعمل خدمة للمغرب . أريد اليوم إنقاذ المغرب من الفوضى والدمار وأريد أن يدرك الفرنسيون حدود وفائي .»

« بصفتي أحد رجالات هذا البلد ، لا أستطيع منع فرنسا من العمل كما تشاء ولكن هذا البلد المغرب ، سأنقذه مهما كان الثمن بدون أي اعتبار ولو أدى بي الأمر إلى التناكّر إلى صداقة كم يعزّ علي جعلها وراء ظهري وقد ضحيت في سبيلها بأموالي وبحياتي وبأحد أبنائي .»

وذهب الجنرال جيوم إلى باريس ولكنه ولى عائداً على جناح السرعة ، وبعدها تقابل مع الغلاوي ، اتصل هاتفياً بالحكومة الفرنسية حوالي الثانية عشرة نهاراً ، يوم 20 غشت 1953 .

وفي الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة زوالاً ذهب جيوم إلى القصر الملكي ليطلب من العاهل التنازل عن العرش ، فرفض جلالته الملك الاستجابة لما ابتغاه المقيم العام فأمر هذا الأخير بخضعه حيناً وبالقوة .

سبق جلالته الملك وأسرتة إلى المنفى (كورسيكا ثم مدغشقر) ولم تعد الأسرة الملكية إلى المغرب إلا في شهر نونبر — 1955

مبحث - 3 -

ردود الفعل السريعة لحزب الشورى والاستقلال

بمجرد ما اخذت الحالة تتفاقم إلى درجة كبرى وتندرب بما لا تحمد عقباه ، بادر حزب الشورى والاستقلال في مستهل شهر يونيو 1953 إلى إرسال مذكرة إلى الجامعة العربية التي أرسلت منها بدورها نسخاً إلى حكومات الدول العربية . وأثار الحزب في هذه الوثيقة انتباه الجامعة العربية إلى خطورة الوضع في المغرب مع إعطاء معلومات دقيقة عن تحرك القواد الذي كان يستهدف خلع جلالة الملك ، ثم طالب بدعوة اللجنة السياسية التابعة للجامعة ، إلى عقد اجتماع لتدارس الوسائل القمينة بإفشال المؤامرة التي تدبرها فرنسا وعملاؤها ضد جلالة الملك وضدّ السيادة المغربية .

وفي شهر يونيو كذلك ، برح محمد حسن الوزاني القاهرة واستقرّ بمدينة سبتة رغبة منه في تتبع تطور الأحداث عن كثب وغير بعيد عن الرباط .

كان محمد حسن الوزاني يتصل باستمرار بعبد القادر برّادة⁽¹⁾ الذي كان يومها مقيماً بطنجة ، وبأصدقائه الموجودين آنذاك في المنطقة الخاضعة للنفوذ الفرنسي وكان محمد الشرقاوي⁽²⁾ يقوم بدور « الرقاص » بين سبتة والدار البيضاء (راجع حرب القلم ، محمد حسن الوزاني ، الجزء 5 ، ص 236 - 244) . وهكذا فإن مواقف الحزب من الأحداث التي جرت بالمغرب كانت تتخذ باجماع المسؤولين بعد التشاور معهم .

بعد الطعنة التي وجهتها الحكومة الفرنسية إلى السيادة المغربية بفرض

(1) عبد القادر برّادة : أحد الوطنيين البارزين ، ناضل في صفوف الحركة الوطنية وكان من بين المسؤولين في حزب الشورى والاستقلال . تعرض إليه خصومه السياسيون فاختطفوه بمعية صهره بوسليخن ، فصارا في عدد المفقودين .

(2) محمد الشرقاوي مناضل ومقاوم في صفوف حزب الشورى والاستقلال ، اغتاله خصومه السياسيون غداة حصول المغرب على الاستقلال .

التوقيع على بروتوكول 13 غشت 1953 ، وجه حزب الشورى والاستقلال نداء إلى الشعب يدعو إلى فتح بصيرته على التهديدات المحدقة بالبلاد ثم أطلعه على الموقف السياسي الذي اتخذته الحزب من تلك الأحداث :

« إنك شاهدت أيها الشعب خلال الأيام الأخيرة أحداثاً جساماً كشفت النقاب مرة أخرى عن أطماع الاستعمار وزادت من سيئاته التاريخية في سلسلة جرائمه » .

« حبك الاستعمار خيوط وفصول مسرحية بكل دقة وإن آخر مشهد لهذه المسرحية هو الحصار الذي ضربته أمس قوات الاحتلال على القصر الملكي والتهديد بخلع جلالة الملك إذا ما تمادى في رفض الإصلاحات المقترحة عليه والتي كانت محور المراسلات المتبادلة بين جلالته وبين السلطات الفرنسية ، وقد شرح أكثر من مرة الأسباب التي تبرر عدم موافقته عليها » .

« ومع ذلك ، فقد تناهى إلى علم أقطار العالم وإلى علم السلطات الفرنسية المسؤولة على سلامة وأمن هذا البلد ، أن المؤامرات ما فتئت تدبر ضد أمن الدولة الشريفة ، والصحافة المحلية تتحدث عن التحضير لتعيين سلطان آخر » .

« وكما أن الفصل الأول من المسرحية الاستعمارية انتهى عام 1951 بموافقة جلالة السلطان مكرهاً على توقيع بروتوكول فبراير ، كذلك ينتهي الفصل الثاني بنفس الأسلوب » .

« وافق جلالة السلطان على الإصلاحات التي ظل يرفضها شهوراً عديدة، والمتعلقة بشؤون البلديات والعدل، وإذا ما صدقنا ما رددته الصحافة من إشاعات ، فإن جلالته ربما وافق تحت الضغط والإكراه على التصريح بأنه لا يحق مستقبلاً لأي طرف أجنبي أن يتدخل في العلاقات القائمة بين فرنسا والمغرب ، وزيادة على هذا ، فإن الدوائر الاستعمارية لن تبخل بجهد لإفشال المساعي التي ستقوم بها مجموعة الدول العربية الآسيوية أثناء الدورة القادمة لهيئة الأمم المتحدة في شأن القضية المغربية » .

« إن الاستعمار سيفرض ، عملاً بمقتضيات هذا البروطوكول ، المجالس البلدية التي اقترح إنشائها كي يمنح حق التصويت إلى الفرنسيين المقيمين بالمغرب ، علماً بأن هذا حق من الحقوق السياسية الموقوفة على المغاربة دون غيرهم ، حسب القانون العام وتمشياً مع وضعية المغرب القانونية التي اعترفت بها فرنسا نفسها » .

« سيحاول الاستعمار بهذه الطريقة استغلال الموافقة الملكية التي انتزعت بالقوة في جو مشحون بالخوف والقلق والإرهاب ، لخلق وضعية جديدة تكتسي صبغة الشرعية » .

« وهكذا فإن الشعب المغربي وجد نفسه أمام الأمر الواقع دون علم مسبق » .

« إن الشعب المغربي الذي لم يطلع على مضمون البروطوكول الجديد كما أنه يجهل لحد الآن مضمون البروطوكول السابق ، سيلجأ إلى جميع الوسائل المشروعة التي يتوفر عليها لإحباط المؤامرة المدبرة ضده » .

« ومن الآن ، فإن الشعب المغربي يعلن عن عدم اعترافه بمشروعية هذا البروطوكول . إن كل وضع ناتج عن استخدام القوة ، يُعدّ وضعاً جائراً وغير شرعي لا يرضخ اليه الشعب إلا وهو غاضب » .

« وأمام الخطر الذي يهدد الوضع الحالي بالانفجار ، بعث حزب الشورى والاستقلال بقرقيات احتجاج إلى السلطات الفرنسية ، سواء بالرباط أو بباريس » .

« ان حزب الشورى والاستقلال نبه من جديد الرأي العام الفرنسي إلى خطورة الحالة الراهنة الناجمة عن المؤامرة الاستعمارية ، ودعا، إلى وضع حد للتوتر القائم الذي لم يترتب عنه إلا اضطرابات يحاول حزب الشورى والاستقلال بكل وسائله الحيلولة دون وقوعها رغبة منه في النهوض بالعلاقات بين الشعبين الفرنسي والمغربي إلى ما هو أذكى وأحسن » .

« إلا أن هذا لن يحصل إلا بفضل سياسة جديدة قائمة على التفاهم المتبادل لا على الإرهاب والاستلاب وباستعمال الوسائل اللاشرعية» .

ومن جهة أخرى ، أستدعي عبد القادر بنجلون إلى مكتب بونيفاص المراقب المدني الحاكم على ناحية الدار البيضاء ، لیسمه أن حزب الشورى والاستقلال سيعتبر مسؤولاً في حالة وقوع أحداث دامية بالدار البيضاء .

بعد هذه المقابلة بعث عبد القادر بنجلون رسالة إلى بونيفاص بتاريخ 16 غشت 1953 ، هذا نصها :

« استدعيتوني صبيحة اليوم لتخبروني بأنه اعتباراً لخطورة الحالة الراهنة ، تحرصون حرصاً شديداً على استمرار الهدوء بالدار البيضاء ، وأنه في حالة ما إذا وقعت أحداث دامية بالمدينة فإن حزب الشورى والاستقلال سيكون مسؤولاً عنها» .

«يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال كلفني لأنقل إليكم القرار الذي اتخذته والذي يلتمس منكم تبليغه إلى السيد الجنرال جيوم المندوب المقيم العام للجمهورية الفرنسية بالمغرب» :

«إن المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال ،

- اعتباراً للخطورة القصوى التي بلغتھا الحالة بالمغرب حيث إن القواد والباشوات المتمردین اجتمعوا بمراكش بعد التشاور مع أعلى سلطة تمثل حكومة الجمهورية الفرنسية بالمغرب ، قصد تعيين من زعموا أنه « أمير للمؤمنين» ، دون تفويض من الشعب المغربي الذي ليست بينه وبينهم سوى علاقات الظلم والقمع .

- واعتباراً كذلك لكون جلالة السلطان وقَّع تحت الضغط والإكراه على ظهائر كَرَّست بالخصوص تقاسم السيادة بالمغرب ، الأمر الذي يعدّ خرقاً للالتزامات التي تعهدت بها فرنسا نفسها .

- واعتباراً لكون هذه الأحداث أثارت في أوساط الشعب المغربي اضطراباً وهيجاناً بلغا من الشدة درجة لا يستطيع معها حزب الشورى والاستقلال - الذي هو حزب نظامي وديموقراطي يدعو إلى الوثام - أن يتدخل للهيمنة عليهما والتحكم فيهما ولا يمكن اعتباره مسؤولاً عن الأمن والنظام بالدار البيضاء ولا بالمغرب ولا يستطيع أن يحول دون إراقة الدماء التي قد تنجم عن اصطدامات بين الشعب وقوات الشرطة .

قرّر تبليغ هذا القرار إلى علم السلطات العمومية .
إضافة إلى هذا بعث عبد القادر بنجلون بتاريخ 17 غشت رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الفرنسية ، يذكره فيها بمراسلته المؤرخة بـ 15 غشت واحتج باسم حزب الشورى والاستقلال على الإجراءات التي اتخذت بالرباط ومراكش ، ووجه نداء إلى الحكومة الفرنسية لكي تعيد النظر في سياستها تجاه المشكلة المغربية .

ومما كتبه عبد القادر بنجلون في رسالة 17 غشت ، نذكر بالخصوص ما يلي :

« يتشرف حزب الشورى والاستقلال فيذكركم بمراسلته المؤرخة بـ 15 غشت 1953 المتعلقة بالأحداث المؤلمة التي هزت أركان المغرب مؤخراً وبموقف الحزب من عصيان القواد والباشوات الذين انساقوا وراء باشا مراكش ، كما يذكركم بالاقترحات العملية التي كان ينبغي لفرنسا أن تتبناها حيناً لاعادة الهدوء والطمأنينة إلى عقوا، المغاربة والفرنسيين » .

« بعد ذلك ، وقعت أحداث لم يسبق لها مثيل في تاريخ المغرب ، من بينها إجبار جلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف ، على إمضاء بروتوكول جديد ، ثم تنصيب أمير للمؤمنين بمراكش من طرف شردمة من الموظفين المنشقين الذين أعلنوا عن عصيانهم السافر بعد اجتماعهم وتشاورهم مع أعلى سلطة تمثل الحكومة الفرنسية ، زيادة على الأحداث الدامية والمؤلمة التي شهدتها الدار البيضاء ومراكش والرباط ومكناس وفاس ووجدة » .

« إن حزب الشورى والاستقلال يعتبر واجباً من واجباته المقدّسة ،
اطلاعكم على مشاعر كافة الشعب المغربي ، نتيجة للأحداث المذكورة
أعلاه . »

« إن الأمة المغربية تعي تمام الوعي أن البروتوكول المفروض عليها بالقوة
والعنف ، ينتهك الوحدة السياسية للبلاد ، ويكرّس تقاسم السيادة المخالف لعقد
1906 وعقد 30 مارس الموقع بفاس ، كما أنها تحتجّ بشدّة وبكل قواها على
الشراكة المفروضة التي يجعلها البروتوكول مؤسسة ، وإنها تدرك إدراكاً تاماً
معنى الاستقلال المبني على التعاون بين الدول ، والذي لا تزيده الأيام الا نمواً
وتطوراً وسيادة . إن الأمة المغربية لا تريد أن تعيش منعزلة عن غيرها من
الأمم ، ولكنها تنبذ كل نوع من الدكتاتورية التي ترمي إلى استعبادها والقضاء
على شخصيتها أو مسخها في صيغة مصطلح « الشراكة » .

« وعلى الصعيد الروحي ، فإن التعيين المنافي للشرع والمخالف
للقوانين الدستورية وللتقاليد التاريخية لبلادنا والذي يُعتبر بدعة من الوجهة
الدينية ، كان له أسوأ الأثر في نفوس سائر المؤمنين . »

« الإسلام اليوم في خطر بالمغرب ، ذلك لأن المسلم أهين في ما هو
أقوم ، في ذاته وحتى في معنى وجوده . »

« إنكم مؤمنون وتقدرون القيم الروحية حق قدرها وتشعرون أكثر من
غيركم بالبلبلّة العنيفة التي تجتاح نفوس المسلمين في هذا البلد بعد تعيين أمير
للمؤمنين دون رضاهم وفي ظروف مرتبكة كما تعلمون . »

« إن فرنسا التي نعرف عنها أن لها تقاليد تاريخية في احترام الديانة
الإسلامية وربط علاقات ودية مع دار الإسلام ، نراها تتغاضى عن تمرّد عصاة
جهال مغرضين وخوارج ، لفظتهم الأمة الإسلامية جمعاء ، بعد إقدامهم بكامل
الحرية وفي أمن تام ، على الإساءة إلى سمعة فرنسا لدى جميع المسلمين في
العالم (. . .) . »

« اجعلوا منا أصدقاء لكم أحراراً ، لا عبيداً تتأجج الضغينة في قلوبهم

ضدكم . ما كان للبسلم والطمأنينة أن يتولدا يوماً عن الحقد والعنف » .

كان هذا جملة ما ورد في رسالة عبد القادر بنجلون إلى وزير خارجية فرنسا . أما محمد حسن الوزاني ، فإنه بعث من سبتة بتاريخ 15 غشت ، برقية الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، وإلى رئيس الكتلة الآسيوية - الإفريقية بنيويورك وإلى عبد الخالق حسونة ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، هذا نصها :

« حضرة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، نيويورك » .

« حضرة رئيس الكتلة الآسيوية الإفريقية نيويورك » .

« حضرة الأستاذ عبد الخالق حسونة جامعة الدول العربية القاهرة » .

« أمام مناورات الإقامة العامة واشتداد حركة الهيجان التي يقوم بها الأشخاص المأجورون العاملون لحسابها ، أمضى السلطان جميع مشروعات الإصلاح المزعوم المقترحة من الحماية ، ومن بينها المشروع الذي يخول للفرنسيين حق التصويت في المجالس البلدية وهذا ما يخل بكيفية خطيرة بالسيادة المغربية المضمونة بالمعاهدات ، كما أن السلطان قبل إعلان عدم اختصاص هيئة الأمم المتحدة في بحث المشكلة المغربية . وكل هذا قد أثار شدة الغضب والاستياء في نفوس الشعب المغربي الذي أصبح أكثر من ذي قبل قوي العزم والتصميم على مواصلة الكفاح في سبيل استرجاع سيادته واستقلاله . وقد كان أول رد فعل لدى الشعب المغربي قيامه باضراب عام احتجاجاً على توقيع البروطوكول الجديد المخالف للقومية ، وأن الأزمة الراهنة تهدد بالانفجار عن أحداث خطيرة ، وإنا لنعبر باسم الشعب المغربي أجمع عن إرادته الصلبة وأمانيه حينما نتقدم إليكم مطالبين بتدخلكم الحازم المجدي ضد الخطط الاستعمارية الفرنسية التي تعرض السلم لأخطار شديدة كما تعد تحدياً لهيئة الأمم المتحدة التي أصبحت اختصاصها مفروضاً أكثر من ذي قبل في الخلاف المغربي الفرنسي الذي يثير مسألة حقوق الإنسان والمبدأ القائم على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها » .

محمد حسن الوزاني الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال

سبته 53/8/15

حضرة الأستاذ عبد الخالق حسونة
الجامعة العربية
القاهرة

حضرة رئيسة الكتلة الأسيوية الإفريقية
الهيئة الأمم المتحدة

حضرة الأمين العام للهيئة الأمم المتحدة
نيويورك

أمام مناورات الإفاعة العارفة وامتداد حركة
البيجان التي تقوم بها الأشغال الملاجورون والاطالون
كسما بها أوضاع السلطنة بجميع مقترحات الإصلاح
التي تقوم المفترضة من الحماية، ومن بينها المقترحات
التي تخول الفريسيين مع التلويحة، والجمالية البلدية،
وهذا ما يدخل في صلب القضية الفلسطينية، بل
عظيمة بالسيادة المغربية الملمونة بالمناظرات.
كما أن السلطنة قبل إعلان عدم وافتقارها من هيئة
الأمم المتحدة، بحسب المسئلة المغربية، وكل هذا
قد أثار غضب الغضب والاستياء في نفوس الشعب
الغربي الذي أصبح أكثر من ذي قبل قوي العز واثق
على مواصلة الكبح في سبيل الشرجاع، سيادته والتمتالة
وقد كان أول رد فعل له من الشعب الثوري فيما مضى
بما احتجنا على توفيق البروكولون الذي يريد
~~السياسة الخارجية التي تتبناها~~ ~~السياسة الخارجية التي تتبناها~~

صورة لنص البرقيات الثلاث التي بعثها محمد حسن الوزاني بتاريخ 15 غشت 1953 من سبتة الى كل من عبد الخالق حسونة ، والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، وإلى رئيس الكتلة الآسيوية الإفريقية بهيئة الأمم المتحدة (ص 1) .

ولىه الكفرمة الاضنة لتمتد ويا نيجار عن أحداث فخرية
 . وانما لنعتبر ~~بالتسليم~~ بالتسليم التقيد المفوض أجموع
 عن ارادته ~~بالتسليم~~ التسليم الكلية وأما زيد
 مينا فتقدم اليك هذا ليس بتدخلك ~~التي~~ الخازم
~~التي~~ التجرد ضد المنظور الاستغناء البرية التي
 تعرف الصالح لاحقا ، ثم عرفت كما تعد تحدياً ايضاً
 الا لم المتحررة التي اصبحت اخذت بها عبرة في الأقران
 ذى قبل من الخلال المغربين الفرنسي الذي يثير مسألة
 صفوة الأفضال والمبدأ الفاتر على هذا التصوب
 بـ تقرير مصر ١٥ بنفسها

سبتة ١٥/٨/٥٣ محرم من الزوايا
 امام عبد العام حزب السور ١٩٥١ الهجرا

تمتة نص البرقيات الثلاث الوارد ذكرها في الصفحة السابقة

ويوم 15 غشت كذلك ، بعث محمد حسن الوزاني بريقة أخرى إلى
 حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين وإلى الشيخ خضر حسين
 رئيس جامعة الأزهر ، هذا نصها :

- فضيلة المرشد العام للإخوان المسلمين
 الاستاذ حسن الهضيبي - القاهرة

- فضيلة الشيخ خضر حسين
 رئيس جامعة الأزهر الشريف - القاهرة

إن الحالة في المغرب بلغت منتهى الارتباك والخطورة نتيجة إمضاء

السلطان للمراسيم المتعلقة بالإصلاحات المفروضة من الفرنسيين ضد السيادة المغربية .

« ولكي يتم إدماج الرعايا الفرنسيين في الجماعة المغربية والزج بالمغرب في نظام الوحدة الفرنسية ، أخذت سلطات الحماية في تجريد الدولة المغربية من كل صفة إسلامية ، فعملت بوسائلها للمناداة - إلى جانب الملك كرئيس للسلطة الدنيوية - بوال جديد يحمل اسم أمير المؤمنين ويتقلد السلطة الروحية رامية بهذا إلى تفریق كلمة الإسلام الذي يرى فيه الاستعمار حجر عثرة في طريق سياسة الاندماج والسيطرة بالمغرب .

« فباسم الشعب المغربي المسلم نطلب منكم أن تشعروا العالم الإسلامي وتهيبوا به للقيام بعمل حاسم من شأنه أن ينقذ الإسلام الذي أصبح مهدداً بشر الأخطار في المغرب ولنصرة القضية الوطنية لهذا القطر الشقيق » .

تلقى محمد حسن الوزاني أجوبة من كل الشخصيات العربية ، التي أكدت له مساندتها وأشعرته باستعدادها الكامل للتدخل لفائدة المغرب . وبعد انقلاب 20 غشت ، غادر إبراهيم الوزاني (وهو مناضل مشهور في صفوف الحركة الوطنية . اعتقل عدة مرات وحكمت عليه سلطات الحماية بالإعدام وبقي في السجن إلى أن حصل المغرب على الاستقلال ، فاختطف ولم يره أحد بعد) سبته حيث كان يقيم بجانب محمد حسن الوزاني ، وتوجه إلى أقطار الشرق الأوسط حيث قام بنشاط كبير للتعريف أكثر بحقيقة الأوضاع في المغرب ، منبهاً القادة العرب والمسلمين إلى الحالة الخطيرة السائدة يومئذ في المغرب الأقصى . وكان يقول لهؤلاء وأولئك : « إن المغرب ينتظر من الجامعة العربية أن تنتقل من الكلام إلى العمل » .

وفي يوم 25 غشت وجه محمد حسن الوزاني خطاباً هاماً إلى فريد زين الدين رئيس الكتلة الإفريقية - الآسيوية بهيئة الأمم المتحدة . (كان محمد حسن الوزاني وفريد زين الدين طالبين بباريس ، فتعرف هناك كل منهما على الآخر عام 1928) .



أحمد الشقيري ، الأمين العام بالنيابة لجامعة الدول العربية (على اليسار)
وابراهيم الوزاني (على اليمين) .



محمد حسن الوزاني (+) وفريد زين الدين (++) وهما طالبان بباريس سنة 1928 .

وفي ما يلي نص الخطاب منقولاً إلى العربية :

فخامة الرئيس الدكتور فريد زين الدين

رئيس الكتلة الإفريقية - الآسيوية للأمم المتحدة - نيويورك .

« الرجاء تبليغ الكتلة ومجلس الأمن ما يلي : الوضعية العامّة في المغرب ما تزال غامضة ومقلقة وتهدد بالانفجار . السلطات الاستعمارية تواصل انتزاع الإمضاءات لمساندة السلطان الجديد وتنشر الرعب والإرهاب في مجموع البلاد بواسطة جيش الاحتلال والشرطة . تلقى المدنيون الفرنسيون والأوروبيون الدعوة للانضمام الى الشرطة المسلحة لتعزيز جهاز القمع المنتشر في كل مكان .

الاعتقالات التعسفية تمارس على نطاق واسع ، والأحكام القاسية تصدر ضد رجال الحركة الوطنية الذين يعذبون في مخافر الشرطة ، وتشهد البلاد عمليات تمشيط في مختلف المناطق كما حدث في تونس ، وعادت الرقابة من جديد لتضرب على وسائل الإعلام . اشتدّ نظام حالة الحصار، حتى إن الصحافة الفرنسية لا تنشر إلا الأخبار الرسمية التي توحى بها الدوائر الفرنسية من أجل استئباب الأمن الاستعماري والقضاء على الحركة الوطنية نهائياً ، واتخذت سلطات الحماية إجراءات زجرية صارمة لفرض إصلاحات سياسية ترمي الى إعادة هيكلة الدولة المغربية . إن بلاغ الإقامة العامة الصادر بتاريخ 15 غشت أشار باختصار الى الإصلاحات المزعومة ويذكر من بينها منح الفرنسيين حق المشاركة في الانتخابات وإنشاء مجالس مختلطة وتأليف حكومة نصف أعضائها فرنسيون ونصفهم مغاربة ، لها السلطة التنفيذية ، ومجلس للحكومة أغلبية أعضائه فرنسيون ولهم السلطة التشريعية » .

ويوم 26 غشت ، اتصل محمد حسن الوزاني كذلك بالأمين العام لجامعة الدول العربية . واحتجّ بصراحة على ما أقدمت عليه فرنسا يوم 20 غشت ، طالباً من الجامعة العربية أن تعلن رسمياً عن فضحها وشجبها للوضعية الجديدة التي أنشأتها فرنسا بالمغرب وأن تعترف باستقلال وسيادة الدولة الشريفة ؛ وطلبها أيضاً بإجراء محادثات مع الدول الموقّعة على عقد الجزيرة الخضراء

عام 1906 وللاحتجاج لديها على انتهاك فرنسا لوحدة وسيادة المغرب ، كما طالب أعضاء الكتلة الإفريقية الآسيوية بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع فرنسا.

وبقي محمد حسن الوزاني بسبته ودام على اتصال بأصدقائه الموجودين بالدار البيضاء ، وهو يتتبع عن كثب تطورات الأزمة المغربية ، ولم يغادر سبته إلا عندما قرر الالتحاق بنيويورك لحضور جلسات الجمع العام لهيئة الأمم المتحدة .



مبحث - 4 -

المقاومة الوطنية والإرهاب الأوربي

بعد الحوادث التي شهدتها طنجة (30 مارس 1952) . وأحداث الدار البيضاء (7 و 8 دجنبر 1952) والحدثين الجسيمين اللذين وقعا يوم 15 غشت و 20 غشت 1953 ، أصبح الشعب المغربي مرغماً على السكوت : توقّف نشاط الأحزاب السياسية، ومُنعت الصحف الوطنية من الصدور ووقع الحظر على مطابع الأحزاب .

ألقت سلطات الحماية القبض على مسؤولي الحركة الوطنية ، رَجّت بعضهم في السجون وحكمت على آخرين بالنفي ، وقد تولد عن سياسة القهر والخنق التي مارستها فرنسا ، حركة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي ، وهي حركة تمثل وتعبّر عن ردود الفعل المشروعة للشعب المغربي ضد القمع والاضطهاد .

أخذت حركة المقاومة تنتظم تلقائياً وشيئاً فشيئاً في استقلال عن الأحزاب ، مع العلم أن رؤساء لجن المقاومة كانوا يناضلون في حظيرة الأحزاب والنقابات ، ولكنهم مضوا يعملون بكامل الحرية وهم يحتفظون على علاقات سرية مع تنظيماتهم الحزبية .

كانت كل فئة من المقاومين تجمع المساعدات المالية الضرورية لأنشطتها وتحصل على الأسلحة إما باقتنائها وإما بالاستيلاء عليها على إثر الغارات التي يشنها رجالها على مراكز الشرطة ، كما أن بعض ضباط الصف المغاربة العاملين في الجيش الفرنسي ، كانوا يساعدون المقاومين على اختلاس الأسلحة من مخازن جيش الاحتلال .

لكن أعضاء خلايا المقاومة ، مع العمل المستقل ، كانوا يتشاورون فيما بينهم بفضل شبكة للمخابرات السرية الخاصة بهم ، وينسقون نشاطهم وعملياتهم التي يوكّلون مهمّة تنفيذها إلى شخصين لا أقل ولا أكثر ، وهكذا كانت الطلقة النارية تصيب الضحية بكل دقة في قارعة الطريق ويتمسك الشهود بالصمت ، شعوراً منهم بالتضامن مع السكان ولعبت المرأة دوراً هاماً في نشاط المقاومة إذ أنها كانت تضمن الاتصالات والممرات بين الخلايا وتنقل السلاح تحت جلابيها . أما المقاومون الذين كانت المباحث الاستعمارية تتوصل إلى اكتشاف هويتهم ، فإنهم راحوا يندمجون في صفوف جيش التحرير ، وكان بعضهم يلتجئون إلى المنطقة الخلفية بالشمال وإلى طنجة حيث ينظم استقبالهم .

تعددت خلايا المقاومة وأمست كل خلية تتألف من عدة أفراد ، يتناوبون بانتظام على تنفيذ العمليات لكي ينفلتوا من الحراسة البوليسية ، ويخبثون من حين لآخر المقاومين المعرضين أكثر للاعتقال ويعيدون التنظيم الداخلي لخليتهم كلما دعت الضرورة إلى ذلك بسبب الاعتقالات .

كان المقاومون يوجهون ضرباتهم إلى عيون الشرطة المسلمين وإلى المتعاونين مع السلطات الاستعمارية وإلى الفرنسيين يرمون بالقنابل في المدينة الأوروبية ويدعون السكان إلى مقاطعة المنتجات الفرنسية (كالسجائر) ويسهرون على احترام الأوامر بالمقاطعة .

أما في البوادي ، فإنهم راحوا يقطعون الأسلاك الهاتفية ويتلفون السكك الحديدية ويحرقون المحصولات الزراعية في أراضي المعمّرين .

إلى جانب حركة المقاومة في المدن والبادي ، كانت كوماندوهات جيش التحرير تهاجم الجيش الفرنسي وكان المقاومون يتلقون التعليمات من قيادة عليا مركزية تقيم بالمنطقة المغربية الخاضعة في الشمال إلى النفوذ الإسباني ، فمضوا يثيرون الخوف والإحساس بعدم الأمن في الأوساط الأوربية بمناطق الريف والأطلس المتوسط وجنوب تازة ويافني ، كما أنهم كانوا يهاجمون باستمرار مراكز الجيش الفرنسي وينصبون الكمائن لجنود الاحتلال ويشوشون على المواصلات بين عناصر الجيش الفرنسي .

سجلت المقاومة تقدماً متواصلاً رغم عمليات الاعتقالات والاضطهاد والأحكام بالإعدام وعجزت السلطات الفرنسية عن الحيلولة دون تطورها ، فأخذ الفرنسيون المتشبعون بالإيديولوجيا الاستعمارية ، المنضوون في حظيرة الاتحاد من أجل الوجود الفرنسي ينظمون الاعتداءات على الوطنيين المغاربة (مصرع الطاهر السبتي وعمر السلاوي وغيرهما) .

يوم 4 فبراير 1954 ، على إثر موجة من الاعتداءات (خمسة قتلى خلال 48 ساعة) فضحت جريدة ماروك بريس في افتتاحيتها ، وجود إرهاب أوروبي منظم وحملة مسؤولة سقوط ثلاث ضحايا أمس ذلك اليوم .

وأول عملية إجرامية قام بها الوجود الفرنسي كانت وضع قبلة بمنزل عبد القادر بنجلون الأمين العام بالنيابة لحزب الشورى والاستقلال .



عبد القادر بنجلون الأمين العام بالنيابة يرافع في المحكمة دفاعاً عن المقاومين ، ونرى الحنصالي (بجانب الدركي الفرنسي) وسميحة واليوسفي (في الصف الثاني) وقد نشرت هذه الصورة في جريدة لوبوتي ماروكان بتاريخ 11 فبراير 1953 .



الحاج أحمد معينو ورفقاؤه المقاومون أمام المحكمة العسكرية بالدار البيضاء وقد نشرت هذه الصورة في جريدة لوبوتي ماروكان بتاريخ 25 ماي 1955 .

في يوم ٢٥ غنشت سنة ١٩٤٣ قامت عمالنا من الجورنت المغربيين
 واجانب بحدون جنسية بمسارعة الى الحكومة من اجل تسيير الجملع
 سيد محمد بن يوسف السلطان الشريف يحيى فلاح الشعب المغربي
 واملنا من الجيني ومنذ ذلك اليوم من الجري بكل اوج الشعب
 بالمغربي من اجل ايشتر جلع بعيدا عن مركز اذنتر المصهوبية
 ونحيا عن ساديتك ندم الاستعمار من فمع وعشبي وسجك
 دماء وبينهم الشعب المغربي بكل اوج وينادى ويستعيت
 شامب بحدون من مع يحيى سيدا سيدا تتبدا وقد بلاش الشعب
 وبلادهم الملك وربي في الجيفت لا تمثل اشعب ولا ملك
 مزود في جفك بنتميلون روينا وملكنا واصنا الشريحي
 والشعب المغربي لا يقبل ايت هبل وفتة تتناجتي مع ملكا صخر
 ومكاتب كما لا يقبل ايتي مقلا وقت متمر ورمتد خل سوا ج حكومة
 موثتمار ومجلس وما يتر ويعتبر الشعب المغربي كل من
 من شر ك في تلك الحكومة وذلك المجلس كيناش للشعب
 والديين والاراضي والاملك الشريف يحيى والشعب المغربي
 بلاش من كالج بلاسهم الا انهم الجراميت من شدة الولوجية وسيدوا
 لك جلع سبيل المغربي وسيدع الذين كملوا ايتي منقلب يتغلسون

ايدج الحشيتة الامكال كالمسود في ايفادك اعلية
 سيدا لمره لجنه لا تتدال الجفد اتي

صورة النشرة السرية التي وقعت عليها
 خمس منظمات للمقاومة .

جيش التحرير للمغرب العربي

بلاغ ولهم ١

" بسم الله الرحمن الرحيم

" ولما دعا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم وما تغفلون من شيء، في سبيل الله يوفى الوكمن وانتم لا تعلمون "

يعتقدون من الله الحق جيش التحرير المكون من مجموع الحركات الوطنية الداعية في جميع اقطار المجال الاثريين بالكرة كقائه بالعصبات المشتركة الاخيرة . والقادة المشتركين لجيش التحرير التي هي من صفوف الكفاحيين والمجاهدين والمعلمين الحقيقيين لانفراد الحركات الوطنية الداعية في داخل البلاد بعد ان فعلت الرجعية الكفاحية لها دعوة واحدة الخطة الشخصية المستحصين وكفانهم من الخوف عن رؤى الحق - تحملن للحاكم اجمع عن اهدافها الالهية :

١ - الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لاقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب العربي الى مرشد السرياط .

٢ - عدم التهادي بأي اتفاقات عقدت او تمقد مستقبلا لا تحقق الهدف الاول بالكاظم .

٣ - اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارج طلي ما اجمعنا عليه البلاد والحركات الوطنية الداعية وان ظل هو لاه لا يمثلون الا انفسهم وكل ما فاسده البلاد من طاسدهم .

وستوالي القادة المشتركين لجيش التحرير اصدار بلاغات دورية من مركز قيادتها السوية في داخل بلادنا المنزهة لتوضيح الحالة للشعب الكاشم واطلاعه على الاساليب الطوية التي يلجأ اليها المنضويين لاستمرار الراج بالفصية في الخلال الاستعمار الفرنسي الابدي .

وسعد الاستعداد الطويل يحلن جيش التحرير للشعب انه بعد الله لديه الاكثريات الكافية للاستمرار في الكفاح حتى يحقق اهدافه الكاملة غير مقنونه . وصيب بالباطنين ان يقوم كل منهم بواجبه نحو وطنه وان يكون روحا يحيي ظهور المجاهدين . كما يحذرهم من الخونة الذين قد يفتنون في صفوفهم ومن المنضويين الانتهازيين وضعاف النفوس يبتغى اليهم .

وتدعو قيادة الجيش للمواطنين ان يكون شعارهم دائما الكفاح النظم وان يتحرروا الحقيقي من اصال الطابوقة وابغبارها من بلاغاتنا الدورية وتحذرهم من الاستماع الى الانشاعات المنفرسة التي ترمى الى التخليل من شان الكفاح

يا أهمل المنسرب

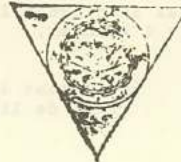
ان جيش التحرير يرمي من بان الطريق الذي سلكه لتحرير بلادنا من ذل الاستعمار الفرنسي هو السبيل الوحيد لتعويض اعدائنا الساجده وان العالم اليوم لم يمد فيه كان للفرقة . ان هدفنا الاكبر هو القضاء على قوات الاستعمار الفرنسي في جميع صوره وفي الوقت نفسه لتسيب بالمواطنين الا يتسهبوا بالمستعمرين في الاهداء طلي الاطفال والنساء والمعززة تشبوا مع جادى . وبننا الختيا .

" يا ايها النبي حزينا لوما منير على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون "

الله اكبر وحسى على الجهاد

جيش التحرير للمغرب العربي

(حركة الطابوقة المغربية - جبهة التحرير الوطنية الجزائرية)



صورة نشرة سرية لجيش تحرير المغرب العربي

PEUPLE NORD AFRICAÏN

L'Armée de Libération Nord Africaine, constituée par l'ensemble des Mouvements de résistance d'Afrique du Nord à engager la lutte historique contre l'envahisseur étranger en déclenchant des opérations armées.

Le Commandement de l'Armée de Libération, véritable émanation des Mouvements de résistance Nord-Africains, tient à proclamer solennellement tant auprès de l'opinion du Peuple Africain qu'auprès de l'opinion mondiale:

- Qu'il mènera la lutte jusqu'à la réalisation de l'Indépendance totale des pays du Maghreb Arabe et du retour du Sultan Sidi Mohamed Ben Youssef sur son Trône est une des réalités intangibles

- Qu'il ne se considérera nullement lié par tout accord passé ou futur ne réalisant pas l'objectif précédent

- Qu'il considérera comme ne représentant qu'elle-même toute personne s'étant mise ou se mettant en contradiction avec les objectifs poursuivis par l'Armée de Libération et qui symbolisent les Aspirations réelles du Peuple Nord-Africain.

PATRIOTES MAGEREBINS

L'Armée de Libération, convaincue que la voie choisie étant la seule susceptible de réaliser nos objectifs sacrés, peut affirmer qu'après une longue préparation, elle possède désormais les moyens nécessaires pour mener une lutte victorieuse.

Le Commandement de l'Armée de Libération

- Publiera périodiquement des communiqués émanant de son Etat-Major installé à l'intérieur du Pays

- Fait appel à tous les Patriotes pour que notre lutte soit une lutte organisée et les met en garde contre les fausses rumeurs que notre ennemi ne manquera certainement pas de faire circuler dans le but évident de discréditer le caractère sacré de notre combat et de créer une confusion propice à l'accomplissement de ses noirs desseins

- Invite les Patriotes tout en cherchant la destruction de toutes les formes du colonialisme, à ne pas imiter les méthodes criminelles, et à épargner les enfants, les femmes et les invalides selon les prescriptions de notre sainte religion

- Demande aux Français résidents en Afrique du Nord d'observer pour le moins la plus stricte neutralité dans le conflit qui nous oppose au colonialisme français.

PATRIOTES MAGHREBINS

L'Armée de Libération, Votre Armée, fière des traditions héroïques de nos grands Combattants Nord-Africains, fidèle à la mémoire de nos dizaines de milliers de martyrs, vous invite au Grand Combat sacré qui doit mener le Peuple Nord-Africain vers une ère de dignité et d'honneur.

ARMÉE DE LIBÉRATION
DU MAGHREB

(Mouvement de Résistance Maghrébine
Front de Libération Nationale Algérien)



صورة لشجرة سرية لجيش تحرير المغرب

**7 MEMBRES DU P.D.I.
arrêtés à Casablanca**

LA LUTTE CONTRE LE TERRORISME

**L'arrestation des membres du bureau local
du P.D.I dont l'un était le chef des tueurs**

Ainsi que nous l'avons annoncé dans notre édition de 16 heures

**19 AGITATEURS
DU P.D.I. DÉFÉRÉS
devant les Tribunaux de Casa**

MAROC-PRESSE
**Les membres du bureau du P.D.I.
ont reçu une lettre de menaces**

**8 SABOTEURS
JUGÉS A CASA**
**ILS AVAIENT SECTIONNÉ
des lignes téléphoniques**

Sur la présidence de M. le conseiller Martini, s'est ouvert hier devant le Tribunal militaire de Casablanca le procès de huit saboteurs, parmi lesquels un membre du Parti Démocratique de l'Indépendance.

Les faits reprochés remontent au mois d'août 1953 : ils se produisirent à Khémouli et à Tiflet. Deux lignes téléphoniques furent sabotées et quatre personnes blessées.

Un nombre des accusés se trouve un membre du bureau politique du P.D.I. ancien directeur d'une école musulmane de Saïd.

(VOIR EN PAGE 2).

**UNE BOMBE
EXPLOSE**
devant la villa de
M^e Benjelloun

**Une dizaine de terroristes
ont été arrêtés par la police**

**Deux ont avoué avoir, à Fédala, tué deux Marocains et blessé le secrétaire
de police Corneille. Ils sont en outre les auteurs d'un sabotage commis en
août 1953 sur la voie ferrée près de l'oued Nefiik**

Tous les individus arrêtés appartiennent au P.D.I.

**ARRESTATION A CASA
DE 14 TERRORISTES**
qui se réclament du Parti Démocratique de l'Indépendance

قصاصات الصحف التي تناولت أعمال المقاومين الشوريين

في شهر دجنبر 1954 ، قدم ألبير فورستتي مفتش شاب يعمل بالشرطة (وسبقاً قديم على الدراجة الهوائية) تقريراً مفصلاً إلى رؤسائه ، وخاصة منهم شوفويي ، مدير الأمن ، عن نتائج بحث قام به لغاية شخصية - بعدما تمكن من التسرب إلى إحدى خلايا الإرهاب الأوروبي - على إثر سلسلة من الاعتداءات استهدفت شخصيات مغربية وكذلك فرنسية ، مثل كلوسترمان وأنطوان مازيلا اللذين كانا يساندان المواقف الوطنية .

بلغ تقرير فورستتي إلى علم العموم سواء بالرباط أو بباريس ، وحتى المجلة الأمريكية تايم أشارت إليه في عددها الصادر بـ 31 يناير .

لكن فورستتي لقي حتفه بعد مرور عشرة أيام على تقديمه التقرير ، وذلك على أثر حادثة سير على متن سيارته في الطريق المؤدية من الدار البيضاء إلى الرباط ، ولم يشك أحد في أن يداً مجرمة كانت وراء الحادثة .

أمرت الإقامة العامة بإجراء بحث لتقصي الحقيقة ، لكن البحث لم يسفر عن أية نتيجة . إن المسؤولين عن الإرهاب الأوروبي معروفون ، وهم جرينوكسي وأصدقائه وكلهم صعاليك. مرتزقة تم استقدامهم إلى المغرب بتواطء مع الإقامة العامة .

يملك جورينوكسي حانات بالدار البيضاء ويتجر في الرقيق الأبيض وله عمارة بفضالة (المحمدية) مخصصة للعاهرة . وإلى جانب هؤلاء ، يوجد أشخاص لم يخفوا انتماءهم إلى الإرهاب الأوروبي ، مثل أفيفال وگومباسيو وبيجول . ولم يكن أحد يجهل المقاهي التي تجتمع فيها عصابات اليد الحمراء (المنظمة الإرهابية الأوروبية) والتي كانت تقرر فيها عمليات الاغتيال ، وكانت لوائح الأشخاص « المحكوم عليهم » تُمرّر في الأوساط الأوروبية .

لم يصدر عن الإقامة العامة أي رد فعل ، بل إنها مضت تغض الطرف وصرخ كلود بورضي صرخة رنانة على صفحات مجلة فرانس أوبسرفاتور (10 مارس 1955) فكتب يقول : « يجب وضع حدّ لهذه الحالة ، ويجب على

إدگار فور وعلى الذين سبقوه والذين سيخلفونه وأصدقائهم أن يتحملوا مسؤولياتهم أمام العالم . فإن كانوا وزراء أحياء البغاء والقتلة ، فليصّرّحو بذلك للملا! .

وانتظر إدگار فور صيف 1955 ليوفد إلى المغرب روجي ويو المدير العام « لمديرية مراقبة التراب الوطني الفرنسي » للقيام بتحريات عن الإرهاب الأوروبي على إثر اغتيال جاك لوميغر - ديروي (11 يونيو 1955) .

صرح روجي ويو أنه يعارض الإرهاب الأوروبي لكنه لم يخف على الحكومة الفرنسية أن أغلبية السكان الأوروبيين بالمغرب يؤيدون العمليات الإرهابية التي ينفذها تنظيم « الوجود الفرنسي » وأن تسعين في المائة من القضاة الفرنسيين العاملين بالمغرب متحيزون للإرهاب الأوروبي وأن الشرطين المستقدمين إلى المغرب من فرنسا يرفضون العمل ضد الفرنسيين .

وحسب تعبير روجي ويو ، « فإنه لمن الصعب جداً إرغام قوات الأمن والجهاز القضائي على القيام بالواجب وبنزاهة ضد الأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية فرنسية » .

وينبغي التذكير كذلك أن قداماء المحاربين من الجيش الفرنسي الذين رابطوا بإيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية ، أسسوا في شهر يونيو 1954 ، « لجنة اليقظة والعمل للحفاظ والدفاع عن المغرب » وقد انضم إلى صفوف هذا التنظيم ، الحركات المتطرفة الفرنسية مثل « الوجود الفرنسي » ، « وفيدرالية الفرنسيين وأصدقاء فرنسا بالمغرب » « والاتحاد بالمغرب » . في شتبر 1955 ، اتخذ المقيم العام قراراً بإنشاء ما يسمى « بالميليشيات المدنية الوقائية » .

إنه لقرار خطير .

لذا ، أصدر حزب الشورى والاستقلال بياناً أعلن فيه « أن إنشاء هذا التنظيم ذي الصبغة الفاشستية يعد عملاً عدوانياً مبيّثاً ضد الشعب المغربي » ثم احتج علناً على هذا العمل الحربي الموجه ضد المغرب والذي يشكل تهديداً

للأمن في المغرب « ونَبَّه الحكومة الفرنسية إلى أن إنشاء هذه الميليشيات من شأنه أن يُحبط الحل المرتقب للأزمة الفرنسية - المغربية » .

كانت عمليات المقاومة المغربية المنبثقة من الطبقات الشعبية تحظى بمآزرة الشعب والأحزاب والنقابات ، إلا أن بعض العناصر المغربية من الطبقة البرجوازية الذين توجد أسماءهم ضمن الوثيقة المنشورة في صفحة من هذا الكتاب ، رفعوا أصواتهم للإعراب عن سخطهم على المقاومة وعدم تضامنهم معها .

كان أول من وقع هذه الوثيقة هو محمد العربي العلمي ، الذي طُرد من حزب الشورى والإستقلال عام 1950 . وبعد استقلال المغرب تقلد مناصب هامة حيث عين سفيراً بتونس ، الأمر الذي أثار احتجاج حزب الشورى والاستقلال (انظر الرأي العام العدد الصادر في 5-7-1956) . ثم صار نائب كاتب للدولة في الخارجية ، وسفيراً بمصر ، ثم سفيراً بالمملكة العربية السعودية . (فيما يتعلق بلائحة أسماء « الأعيان » أصحاب التصريح انظر الهامش 4 في الملاحق ص 407) .

وفعلاً على إثر انفجار قبلة بالسوق المركزي بالدار البيضاء في 24 دجنبر 1953 ، اعتبر بعض البرجوازيين من بين الذين كانوا يُدعون « بأعيان الدار البيضاء » أن المقاومين « إرهابيون » وبلغت بهم الوقاحة إلى إخراجهم عن الإسلام وأعربوا عن استعدادهم لتأييد السلطات الفرنسية « في كل ما تتخذه من إجراءات لمعالجة هذه الوضعية » .

وفيما يلي ، نص التصريح الذي سلّمه « الأعيان » إلى فوكونو ، قائد الناحية العسكرية للدار البيضاء والذي صار خلفاً لبونيفاص ، على رأس ناحية الدار البيضاء . وقد نشرته جريدة « لافيغي ماركين » عدد 27، 15214 ديسمبر 1953 ، وأعدت الرأي العام نشره في عددها الصادر يوم 5 يوليوز 1956 :

رسالة الاستنكار

«نحن الشرفاء والمثقفين والتجار والوطنيين الذين يمثلون رأي أعيان سكان الدار البيضاء ، أبينا إلا أن نأتي عند سيادة رئيس الناحية لنقدم له تعازينا ، ونعبر له عن تأثرنا من حادث الإرهاب الأخير الذي أسقط أرواحاً بريئة ضحايا ننحني أمامها .

تلك الحوادث الإرهابية وتلك الأعمال الوحشية نستنكرها جميعاً ونعرب جميعاً عن استيائنا أمام هذه الأعمال المخالفة للدين الإسلامي وحتى لمبادئ الوطنية ونعتبر القائمين بها خارجين عن دائرة الدين الإسلامي .

ومن ناحية أخرى فقد أتينا لنشكر رئيس الناحية ومساعديه على تبصرهم وورزانتهم أمام مثل هذه الحالة .

إن موقفهم هذا ، هو ضمانه لحفظ الصداقة الفرنسية المغربية التي لا غنى عنها لمستقبل المغرب .

ونطلب منهم متابعة عملهم في هذا السبيل بكيفية يمكن أن تؤثر تأثيراً حسناً على الحالة الفكرية للمغاربة المسلمين .

ونكرر غضبنا أمام هذا الاعتداء السافل .

ومن ناحية أخرى نطلب من هذه السلطات أن تكون ترجماننا الذي عائلات الضحايا لتعبر لهم عن آلامنا وحزننا ، ونحن مستعدون بأن نبذل جميع المساعدات الممكنة في أي عمل يتخذ ضد هذه الحالة .

ومن الآن نتحمل جميع مسؤولياتنا ونضحّي بحياتنا لإنقاذ الصداقة الفرنسية المغربية ومستقبل بلادنا » .

إن تصريح « الأعيان » أذهل الناس جميعاً وجرح حساسية المغاربة وشكّل طعنة مشينة لكل الذين ضحوا بالنفس والنفيس في سبيل المغرب .

UNION POUR LA PRÉSENCE FRANÇAISE

Association franco-marocaine pour la Défense des Intérêts Moraux et Matériels
des Habitants du Maroc

SIEGE CENTRAL
39, rue Gaymonat - CASABLANCA
Téléphone : 686-89
Chèque Postal : Rabat 297.85

DELEGATION GENERALE A PARIS
43, avenue de Wagram
Téléphone : Étoile 26-10

Quitter le Maroc ?... **NON**

Alors aidez-nous : C'EST VOUS AIDER VOUS-MEME

Aidez-nous aujourd'hui

PAS DEMAIN, PAS TROP TARD !

BULLETIN D'ADHESION

Nom et prénom : ZELMAT Ali

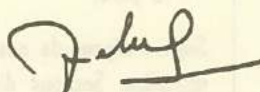
Profession : Interprète au Contrôle Civil de SEFRUJ

Adresse : Boyer Kassane, Ait-Mouner - TIFLET

déclare adhérer à l'« UNION POUR LA PRESENCE FRANÇAISE » en qualité de membre : Bienfaiteur

Somme versée : (1) Six mille Francs

Signature



(1) Membre adhérent : 500 Frs
Membre actif : 1.000 Frs
Membre bienfaiteur : 2.000 Frs

صورة لورقة الإنخراط في الإتحاد من أجل الوجود الفرنسي

Français du Maroc

réveillons-nous!

Notre seconde Patrie est en danger

Ici, à Paris, et dans le Monde, des êtres malfaisants veulent votre départ, veulent la démission de la France

Le Gouvernement hésite, s'interroge et glissera peut-être demain vers des solutions de facilité, voire d'abandon.

LAISSEREZ-VOUS FAIRE ?

Le terrorisme croit de jour en jour, d'heure en heure!

Les populations des villes, saoulées de mensonges, tremblantes de peur, sont prêtes aux pires excès que souhaitent les agitateurs.

Et, pourtant, il n'est question ni du Trône ni de réformes ni du peuple marocain lui-même. Ce ne sont que prétextes qui cachent l'espoir honteux et secret de pouvoir, dès notre départ, détrousser enfin le cadavre "MAROC" entre bandits.

L'immense majorité des Marocains et, parmi eux, les millions de BERBERES, c'est-à-dire LE PAYS REEL, pense comme vous.

Soldats courageux, amis fidèles, les hommes des montagnes et des plaines sont descendus sur les villes pourries pour leur rendre la paix.

Soyons dignes de nos amis, AIDONS-LES par notre calme et notre discipline. Sachons dire et prouver à Paris et au Monde qu'eux, les vrais Marocains, et nous, ne formons QU'UN.

Faisons bloc! Faisons face!

L'Union pour la Prétence Française

صورة نشرة دعائية للاتحاد من أجل الوجود الفرنسي
وقد أُلقيت الآلاف منها بالطائرة على المدن المغربية .

مبحث - 5 -

مجلس دراسة الإصلاحات

في التصريح الذي ألقاه أمام مجلس النواب الفرنسي يوم 16 يونيو 1954 بمناسبة تقلده مهام رئاسة الحكومة ، تعرّض بيير مانديس فرانس للقضيتين التونسية والمغربية قائلاً :

« إن المنجزات الهامة التي تحققت في تونس والمغرب ، والتي عدت لنا قبل قليل ، ينبغي مواصلتها بالتوازي مع إقرار الوثام وتصفية الجو واستتباب الأمن في هذه البلدين اللذين تجري فيها حالياً أحداث مؤلمة محزنة نتيجة التعصب والإرهاب . إني لن أقبل أبداً أن يصبح المغرب وتونس موطنين لعدم الأمن والإضطرابات وهما يجاوران شرقاً وغرباً أقاليمنا الجزائرية . إن فرنسا فتحت لهما طرق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . لكن أضيف بكل صراحة ووضوح أنني لن أسمح أيضاً بالتردد والتماطل في الوفاء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا تجاه شعبيهما اللذين وضعنا فينا ثقتهم الكاملة .

« وعدناهما بأننا سنساعدهما على التمكن من تسيير شؤونهما الخاصة . وسنفي بهذا الوعد ، وإننا مستعدون من هذا المنظور لاستئناف الحوار الذي انقطع مع كل أسف . وفعلاً ، إني واثق من إمكانية التوفيق بين قيام هياكل مشتركة في حظيرة الوحدة الفرنسية وبين الممارسة القابلة للاستكمال مع الدوام ، لِمَا تُحوّله للشعبين من صلاحيات ، مؤسسات سياسية خاصة بهما» .

كان التصويت على الثقة التي حظي بها مانديس فرانس أمام البرلمان الفرنسي ، مدعاة لكثير من الآمال التي نشأت في نفوس الوطنيين المغاربة الذين كانوا على يقين أن رئيس الوزراء الجديد ، المعروف بأفكاره المتحررة ، لن يترك الفرصة تضيع ، فينكبّ على دراسة الملف المغربي لإيجاد حل للأزمة . وفي هذا الصدد ، عبر عبد القادر بنجلون في رسالة بعثها من مدينة

لوزان السويسرية إلى بيير مانديس فرانس تعبر عن مشاعر الشعب المغربي وآماله قال فيها :

« أهنيء في شخصكم أحد الساسة الأكثر حصافة والأكثر تبصراً من رجالات فرنسا وأتمنى لكم بكل صدق وإخلاص التوفيق في المهام الصعبة التي تباشرونها .

« إن الوطنيين المغاربة وخصوصاً منهم أصدقائي في حزب الشورى والاستقلال قرؤوا كتاباتكم وخطبكم وتأملموها وعلقوا عليها ولا سيما منها الخطاب الذي وجهتموه إلى الشبيبة الفرنسية .

« كنا دائماً نتمنى أن تسند رئاسة الحكومة الفرنسية إلى رجل نشيط شجاع نزيه يجرؤ على فضح « العهد الاستعماري » الذي لا يتوافق مع العصر ولا يلائم تطور « الشعوب الخاضعة للاستعمار » ويذكر فرنسا بالتزاماتها .

« بفضلكم ، السيد مانديس فرانس ، ولد أمل هذه الليلة ، لا بالنسبة لشعب فرنسا الذي نحبه ونكنّ له التقدير والإعجاب ، ولكن أيضاً بالنسبة للشعوب التي ترضخ تحت نير الاضطهاد غير الجدير بتقاليد فرنسا » .

« إذا ما أذكيتم في نفس الشعب المغربي بواعث الآمال وإذا ما أمرتم ممثلكم بتنفيذ تعليماتكم بفتح مجال النمو للشخصية المغربية حسب عبقريتها الخاصة ودفعها إلى حب الفرنسيين بدلاً من الحقد عليهم ، وإذا ما أقدمتم على إعادة السيادة المغربية إلى سالف مرتبتها كاملة بدون تشويه ، إذ ذلك لن تكونوا قد خيبتهم الظن ، سيدي الرئيس مانديس فرانس ، في انطلاق الأمل الذي وضعناه فيكم هذه الليلة . أو لم تذكركم هذه الليلة بنداء 18 يونيو 1940 وبغضب الوطنيين الفرنسيين الذين كان العدو يضطهدهم ويقتلهم أو يلاحقهم في كل جهة ، فيسومهم سوء العذاب في السجون ومعسكرات الاعتقال ؟

« في المغرب كله تشتعل النيران وتراق الدماء وقد ازدادت خطورة الأوضاع وتفاقت إلى درجة أصبح معها من الضروري إيجاد حل عاجل . ولي

كامل اليقين أنكم ، سيادة الرئيس ، ستعملون في أسرع الأجال على تدارك
الوضع بما أوتيتم من جرأة وبصيرة ، خدمة لمصالح فرنسا والمغرب معاً .

« وتقبلوا »

لكن مع الأسف ، خاب أمل المغاربة بعدما استمعوا عن طريق الإذاعة
إلى خطاب فرانسيس لاكوست ، في 28 شتنبر 1954 .

اقتصرت المقيم العام الجديد على الإشارة إلى برنامج إصلاححي وإنشاء
مجلس لدراسة الإصلاحات ، يتألف من ممثلي سائر الهيئات التي تتحدث
باسم الرأي العام .

رفض الوطنيون المغاربة كل المقترحات التي تقدمت بها الإقامة العامة .

وفي مدينة لوزان ، تناول محمد حسن الوزاني بخط يده تحليل خطاب
فرانسيس لاكوست في 28 شتنبر 1954 ، ثم اختتمه بما يلي :

« إن الخطاب لم يغير شيئاً من المشكلة المغربية ولم يأت بجديد يستحق
الذكر . لا يمكن للشعب المغربي أن يردّ على هذا الخطاب إلا بكلمة لا » .

ثم علّق محمد حسن الوزاني على سياسة الإصلاحات التي تعمدتها
الحكومة الفرنسية ، كما وردت في خطاب المقيم العام ، فكتب عنها :

« إن الخطاب يُوضع المشكلة برمتها في إطار الحماية ، مشيراً إلى
مبادرة الإصلاحات مع الاعتماد على تعاون المغاربة لتنفيذها . خطاب المقيم
العام يضع الشعب المغربي أمام الأمر الواقع ، أي أمام مخطط يحتوي على
إصلاحات جزئية ، وهو المخطط الذي تمت صياغته بصورة انفرادية من لدن
الحكومة الفرنسية التي سبق لها أن أعلنت على لسان رئيسها أنها لن تقدم على
أية مبادرة فردية في هذا الشأن » .

« إن مجلس دراسة الإصلاحات ليس سوى صيغة جديدة للجنة القديمة
للإصلاحات التي كانت موجودة أو التي بقي مشروعها حبراً على ورق » .

« خطاب فرنسيس لاكوست يولي الأسبقية إلى المشاكل الاقتصادية والمجتمعية ولا يشير أدنى إشارة إلى المشكل السياسي علماً أنه حجر الزاوية بالنسبة للمشاكل الأخرى» .

«الخطاب يعلن عن مواصلة سياسة القمع والاضطهاد بطرق تقدم استعمالها (التمشيط وغيره . . .) وعن انفراج بواسطة تحرير بعض المعتقلين السياسيين» .

«الخطاب يتضمن تناقضاً ، فمن جهة ، يؤكد احترام السيادة المغربية ، ومن جهة أخرى يشير إلى تخويل الفرنسيين حق المشاركة في المؤسسات السياسية المغربية» .

« يؤكد الخطاب بإلحاح على « الضمانات الضرورية » التي ينبغي إعطاؤها للفرنسيين ولا يتحدث إلا عن وعود مبهمه بالنسبة للشعب المغربي » .

« الخطاب يلتزم الصمت في موضوع مسألة العرش » .
« الخطاب لم يُوضَّح موقف فرنسا من الحركة النقابية . فماذا يعنيه المقيم العام بهذا القول : الصيغة المقبولة للسيادة المغربية ؟ » .

إلى جانب ذلك ، نشر حزب الشورى والاستقلال بلاغاً بلوزان للتعبير عن رأيه ، ورد فيه :

« إن التصريحات التي أدلى بها ممثل الحكومة الفرنسية بالمغرب لا تختلف عن تصريحات حكومته ولم تأت بالحلول التي يتطلبها الوضع في هذا الركن من المعمور والتي يطالب بها الشعب المغربي وهي الوحيدة التي يمكنها أن تعمل على إحلال السلم والازدهار بالمغرب وإقامة العلاقات الفرنسية - المغربية على أسس متينة ودائمة » .

ومن جهة أخرى ، اقترح محمد حسن الوزاني في 4 أكتوبر 1954 ، باسم حزبه ، « عقد مؤتمر عاجل بباريس ، يشارك فيه الممثلون الحقيقيون للشعب المغربي وممثلو الحكومة الفرنسية » .

ذهب فرنسيس لاكوست يعقد الاجتماعات مع المخزن ، رغم معارضة الأحزاب السياسية ، لدراسة برنامج الإصلاحات المقترحة . ورغبة منه في التقليل من حدة التوتر ، أمر بإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين ، من بينهم عمر بنعبد الجليل ، وعبد الرحيم بوعبيد ، ومحمد الزيدي ، فاستقبل فرانسيس لاكوست القادة الاستقلاليين المفرج عنهم . ويدلي لنا فليكس نطاف بشهادة في هذا الموضوع ، حيث كتب يقول في كتابه استقلال المغرب : 125-127 .

« في 6 أكتوبر ، استقبلني السيد لاكوست وقد أقبلت لإطلاعه على انطباعاتي عن أول اتصال لي بالقادة الوطنيين الذين تم الإفراج عنهم ولمعرفة استعداداته في شأنهم . ترى هل سيستقبلهم ؟ فكان جوابه صريحاً بقدر ما كان سريعاً : « نعم ، يمكن أن ألتقي بهم أينما يريدون ، هنا ، أو عندهم أو في أي مكان محايد » .

« وذهبت تَوّاً عند السيد الزيدي بمجرد ما برحت الإقامة العامّة ، فوجدت عنده الحاج عمر بنعبد الجليل وبوعبيد ، وعندما نقلت لهم لقائني بالسيد لاكوست ، صرحوا لي بدون تردد أنهم لا يرون ما يمنع من القيام بزيارته بالإقامة » .

« وأخبرت بعد ذلك السيد لاكوست برسالة بتاريخ 7 أكتوبر كتبت فيها :
« اتصلت بأشخاص الرباط الثلاثة الذين تعزمون استدعائهم في الأسبوع المقبل . وأكدوا لي أنهم مستعدون للاستجابة إلى دعوتكم ولا يرون في القضية ما يمنع ذهابهم إلى الإقامة العامة ذاتها . واستسمحكم في الاقتراح عليكم استقبالهم على أفراد ، إنهم سيقترحون عليكم بأنفسهم ، الأشخاص الذي يمكن توجيه الدعوة إليهم ، فيما بعد » .

« لم يماطل المقيم العام في اللقاء بالزعماء السياسيين ، وأخبروني أن اللقاء تم في جو لا يخلو من اللياقة وأنهم واثقون من صدق وحسن نية السيد لاكوست ، وأضافوا أن مقابلتهم الأولى بالمقيم العام يمكنها بحكم الأشياء ،

أن تكتسي أهمية كبرى ، لكن الذي نسجله بارتياح وهو الأهم ، هو أننا توصلنا إلى ربط الاتصال وإقامة الحوار على أعلى مستوى بين « أشخاص لهم مصداقية مقبولة للتحاور » .

« قبل هذه المقابلة التي جرت يوم 8 أكتوبر بالطرق العادية ، كنت قد أشعرت رئيس الحكومة الفرنسية قائلاً : .

« وجدنا ضيوفنا منشرحين للغاية وليست في نفوسهم أية حزازة على مقامهم الطويل بالسجن . وقد صرح لي الحاج عمر بنعبد الجليل أن التعاون الفرنسي المغربي أصبح ممكناً من الآن ، بما أن الفرنسيين اهتدوا إلى الطريق التي نهجه مؤسسو « جمعية الصداقات المغربية » .

« وعلى الصعيد السياسي ، استنتجت من الحديث معهم أنهم أناس على جانب من التعقل والاعتدال ، لبوا بدون تردد دعوة مقابلة المقيم العام بصفة شبه رسمية كما أنهم لم يرفضوا الدخول معه في مفاوضات شبه رسمية كذلك ، ويعلمون أنه لا يمكن في هذه الظروف إثارة مسألة رجوع السلطان السابق ، ويكتفون بالمطالبة بنقله إلى فرنسا ، ويرون أنه نظراً للحالة النفسية السائدة الآن في مختلف أوساط السكان ، لا ينبغي إغلاق باب الأمل في رجوعه إلى المغرب يوماً ما » .

« قد يقبلون إذن تشكيل مجلس للوصاية على العرش الذي يحل محل السلطان الحالي ويترك الباب مفتوحاً لتعيين سلطان آخر في مستقبل بعيد وقد يكون هذا السلطان هو سيدي محمد ، حسب رغبة السكان » .

دعا يوم 23 دجنبر فرانسيس لاکوست إلى مأدبة غداء بالإقامة العامة شخصيات مغربية من مختلف الاتجاهات السياسية ، مروراً من الاستقلاليين المعتدلين مثل الزغاري و ابا حنيني إلى قواد مقربين من الكلاوي .

وقد رفض ممثلو حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال الدعوة التي وجهها إليهم فرانسيس لاکوست لمأدبة بيوم 11 يناير ، ولم يحضرها إلا القواد وحدهم .

بياريس طلب وفد من حزب الشورى والاستقلال لمقابلة مانديس فرانس ، فاستقبله كريستيان فوشي وزير الشؤون التونسية والمغربية . فقدم له الوفد عرضاً عن المشكلة المغربية واقترح الحلول التي من شأنها أن تحدث انفراجاً في المناخ السياسي بالمغرب وفضح تماطل الحكومة الفرنسية وعمليات الاضطهاد التي تزداد خطورة وتفاقماً بالبلاد .

كانت حكومة مانديس فرانس منشغلة بتسوية مشكل الهند الصينية في الأجل الذي قيدت به نفسها ، ومن أجل ذلك ، أغفلت المسألة المغربية . وقد قال مانديس فرانس لخلفه إدغار فور : « أتسألني عن المغرب ؟ إنني لم أجد الوقت لأنظر في قضيته » .

شعر المغاربة بخيبة أمل كبرى من جراء الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة الفرنسية من قضيتهم الأولى ، وذلك ما يعكسه التصريح الذي أدلى به محمد حسن الوزاني الى أحد الصحفيين :

« كل الحكومات الفرنسية - بما فيها حكومة الجبهة الشعبية التي تبرّعت علي شخصياً بالمنفي مدة تسعة أعوام وكذلك حكومة مانديس فرانس التي يقال عنها إنها متحررة - عوّدتنا على ممارسات قمعية وتعسفية وحشية لا تشرف التقاليد التحررية التي تتبجح بها فرنسا وتدّعي أنها تنفرد بها » .

أعربت الأحزاب السياسية عن تدمرها من مانديس فرانس ودعت الشعب بواسطة النشرات السرية إلى شن إضراب عام يوم 18 نونبر .



مبحث - 6 - إيكس - لي - بان مشاورات - الحل الوسط

لما خَلَف إدغار فور مانديس فرانس على رأس الحكومة الفرنسية في

فبراير 1955 ، وعين بيير جيلي وزيراً للشؤون التونسية والمغربية ، بقي فرانسيس لاکوست مقيماً عاماً بالرباط حتى يوم 29 يونيو 1955 حيث تم تعويضه بجلبير گرانفال .

لم يدخل أي تغيير على سياسة الحكومة الفرنسية حتى النصف الأول من شهر غشت ، وقد بقي الموقف كما كان ، والحكومة الفرنسية تُلَوِّح بالإصلاحات ولم تشر إلى مسألة العرش .

احتدّت الأزمة المغربية الفرنسية اذ تصاعدت عمليات القمع التي عانى منها الشعب الكثير ، وتصاعدت معها عمليات المقاومة الوطنية مع ردود فعل الإرهاب الأوروبي أو ما كان يسمى « الإرهاب المضاد » . وقام الوطنيون في المهجر بصيحات إنذارية تنبيهاً للرأي العام الدولي إلى الأوضاع الخطيرة السائدة في المغرب ، ولم تنفك الأحزاب السياسية تذكر بأنها ترفض كل إصلاح وكل حل وسط ، وطالبت بتسوية سياسية للمشكلة المغربية .

وفي بلاغ سلمه إلى الصحافة الفرنسية في باريس بتاريخ 21 مارس 1955 ، أشار كل من البكاي وبوعبيد وبنسودة إلى أن موقف الحكومة الفرنسية المستخلص من خلال تصريحات وزارة الشؤون المغربية التونسية « أثار في الأوساط المغربية قاطبة قلقاً واستياءً عميقاً » ثم أضافوا قائلين :

« إن الحكومة الفرنسية التي تعتبر أن مسألة العرش قضية غير واردة وليست مطروحة الآن رغم ما لهذه المسألة من انعكاس خطير في النفوس وعلى الواقع ، إنما تعبر عن إرادتها في الإبقاء على وضع لا شرعي ناتج عن العمل الشنيع المقترف في غشت 1953 [. . .] .

« إن الحكومة الفرنسية التي أكدت علانية أن إدخال إصلاحات على النظام القائم في المغرب من اختصاصها وحدها ، تبرهن مرة أخرى على مدى تشبثها بالحكم المباشر الذي فضحه الشعب وحتى عدد كبير من الفرنسيين المقيمين بالمغرب اعتبروا أنه لم يعد ملائماً مع العصر . أما مضمون الإصلاحات المزعومة المرتقبة ، فإنه يرمي في الواقع ، أو تحت غطاء لامركزية إدارية مزيفة

وخادعة، إلى تدعيم السلط غير الشرعية التي يمارسها الحكم المباشر [...] .
والتمادي في سياسة الاعتماد على القواد [...] .

أما عن العلاقات الفرنسية - المغربية ، فإن ممثلي الحركات الوطنية الثلاثة أعلنوا عن رفضهم لكل « سياسة إصلاحات » ممنوحة أو مفروضة .
وصرحوا بأن « الحل الوحيد للمشكلة المغربية يكمن في بناء علاقات جديدة تهدف إلى استقلال المغرب في ترابط مع استقلال فرنسا يقبلها الطرفان بكامل الحرية والطوعية ، ثم أكدوا من جديد على ما تكتسيه مسألة العرش من أولوية ، حسب ما تم استنتاجه من المشاورات واستطلاعات الرأي التي قام بها المقيم العام في دجنبر 1954 ويناير 1955 ، وحتى الفرنسيون على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم السياسية والاجتماعية ، متفقون على أن قضية العرش هي القضية الأساسية لحل الأزمة المغربية الفرنسية » .

وفي 13 غشت ، أصدر حزب الشورى والاستقلال البيان التالي :
« يلاحظ حزب الشورى والاستقلال أن « الحل الوسط » الذي تبنته الحكومة الفرنسية يوم 12 غشت لتسوية الأزمة الفرنسية المغربية لا يستجيب للمطامح المشروعة للشعب المغربي ولا يمكن لهذا « الحل الوسط » في أي حال من الأحوال أن يأتي بتسوية الأزمة . ويلاحظ الحزب كذلك أن ما تقترحه الحكومة الفرنسية سيزيد الوضع تأزماً بسبب الأخطاء المرتكبة وبسبب التماطل وتجاهل المعطيات الأساسية للمشكلة المغربية . لذلك ، فإن حزب الشورى والاستقلال يرفض « المحاولة الاختبارية » العديمة الجدوى والتي أسندت مهمتها إلى جليبير گرانفال الذي لن يفلح مهما فعل ، في إنجاح هذه التجربة وقرن اسمه بها .

« إن الشعب المغربي أعرب بكل وضوح وبدون التباس وفي كثير من المناسبات وبشئى الأساليب - وخاصة بمناسبة الاستقبالات التي خصصها للمقيم العام الجديد بالدار البيضاء ومرآكش ومكناس - عن سخطه الكامل وعدم رضاه التام على سياسة القهر المفروضة عليه منذ 30 مارس 1912 والتي

أدت إلى بروتوكول 13 غشت 1953 وتوجتها فرنسا بفعاليتها النكراء يوم 20 غشت 1953 عندما أقدمت على خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف الحامي الشرعي للسيادة المغربية ، وهي أعمال تتنافى كلها مع التقاليد السياسية المغربية ، وتعتبر خرقاً سافراً للأعراف الدبلوماسية والمعاهدات الدولية ، من بينها العهد العام للجزيرة الخضراء الموقع بتاريخ 7 أبريل 1907 وحتى عقد الحماية الموقع بفاس بتاريخ 30 مارس 1912 .

« إن حزب الشورى والاستقلال يصر على تجديد احتجاجاته الشفوية التي نقلها ممثلوه بباريس إلى السيد جليبير غرانفال والتي أبلغت إلى علم الحكومة الفرنسية ، ضد القرار التي اتخذته هذه الأخيرة وضد المسطرة التي أبت إلا أن تتبعها .

« ثم إن حزب الشورى والاستقلال يرفع كذلك صوته احتجاجاً على الانتشار الخارق للعادة لقوات الشرطة والجيش التي تحتل المدن والبوادي ويحمل الحكومة الفرنسية وإدارتها بالمغرب كامل مسؤولية العواقب التي قد تترتب عن هذه الأوضاع .

« وأخيراً ، فإن حزب الشورى والاستقلال يذكر بأن كل سياسة قائمة على عقد يرجع توقيعه إلى ثلاث وأربعين سنة والذي لم تطبق بنوده ولم يأت بإصلاح ، لا يمكنها أن تحظى بموافقة الشعب المغربي ، وأن استرجاع المغرب لسيادته واستقلاله يمكنه أن يشكل قاعدة أساسية لفتح مفاوضات من أجل إبرام عقد جديد يضمن مصالح فرنسا المشروعة ومصالح الفرنسيين والأجانب المقيمين بالمغرب » .

طفق بيير جيلي يبحث عن حل لمشكلة المغرب واقترح على إدغار فور الاستماع إلى آراء كل الشخصيات المغربية ، ففكر رئيس الحكومة في الموضوع ، ثم أخبره هاتفياً أنه يقبل الاقتراح بعدما باركه الجنرال كونيك من جهته .

وقع الاختيار على إيكس - لي - بان التي كان أنطوان بيني يقضي فيها فترة

استجمام لتكون - بدلاً من مدينة نيس التي اقترحها إدغار فور أولاً -، مكاناً للمحادثات .

منح مجلس الوزراء حرية العمل إلى الوفد الفرنسي الذي كان يتألف من إدغار فور وموريس شومان وأنطوان بيني والجنرال كونيك وبيير جولي ، في المشاورات الهادفة إلى إيجاد حل للمشكلة المغربية .

شكلت محادثات إيكس - لي - بان تحولاً هاماً في تاريخ المغرب إذ سجلت أولى المناسبات التي تحدث فيها رسمياً ممثلو الحكومة الفرنسية مع ممثلي الأحزاب السياسية المغربية .

وقبل أن يشرع الجانبان في المحادثات التي تقرر إجراؤها ابتداء من 22 غشت ، اعترفت الحكومة الفرنسية ببعجز ابن عرفة عن تشكيل حكومة تتألف من ممثلي جميع الاتجاهات ، حيث إن كلاً من حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال قد أعلنوا في 16 غشت عن رفضهما المشاركة في حكومة من هذا القبيل .

أوفد إدغار فور مبعوثين إلى لوزان للتباحث مع محمد حسن الوزاني حول الحلول المرتقبة للقضية المغربية .

استقبل الوفد الفرنسي كل الشخصيات التي تلقت الدعوة بالتوجه إلى إيكس - لي - بان ، وهي : الصدر الأعظم وأعضاء سلطة المخزن المركزية ، والقواد والباشوات ، الكلاوي وكذلك شخصيات معروفة بمواقفها المعتدلة وممثل عن الطائفة اليهودية ووفود الأحزاب السياسية ووفد عن العلماء برئاسة عبد الواحد العراقي (*) وممثلون عن الجالية الفرنسية .

استقبل ممثلو الحكومة الفرنسية عبد القادر بنجلون ممثل حزب الشورى والاستقلال في 23 غشت بعد الزوال واستغرق الاجتماع به زهاء ثلاث

(*) عبد الواحد العراقي : احد المسؤولين في حزب الشورى والاستقلال ، اغتاله خصومه السياسيون بفاس ، غداة استقلال المغرب ، يوم 9 ماي 1956 . (راجع كتاب خطب لمحمد حسن الوزاني ، الجزء الأول من ص 179 حتى ص 191 ، ثم الجزء الثاني من ص 219 حتى ص 221) .

ساعات ، تم خلالها عرض وشرح موقف الحزب وإبراز نقط الخلاف بين الطرفين - وقد توقف الاجتماع في الساعة التاسعة ليلاً ثم استؤنف ساعتين من بعد ، لينتهي في الساعة الثالثة بعد منتصف الليل . وخلال الشوط الثاني من الاجتماع ، تناول عبد القادر بنجلون كل مشكل على حدة ، مع إطلاع الحكومة الفرنسية على الحل الذي يراه حزبه صالحاً وأجاب عن الأسئلة العديدة التي طرحها عليه الوزراء الفرنسيون والتي تهم مستقبل العلاقات الفرنسية المغربية ، ثم اقترح في الختام ، القرارات التي ينبغي اتخاذها عاجلاً ، ألا وهي :

- 1 - إلغاء بروتوكول 13 غشت 1953 .
- 2 - إبعاد ابن عرفة .
- 3 - نقل سيدي محمد بن يوسف عاجلاً من منفاه بمدغشقر إلى فرنسا .
- 4 - تشكيل مجلس وصاية للعرش لفترة محددة .
- 5 - تشكيل حكومة مؤقتة للتفاوض مع فرنسا وتحديد الصلاحيات والمهام .

وبالمناسبة احتج وفد حزب الشورى والاستقلال لدى ممثلي الحكومة الفرنسية الذين حضروا إيكس - لي - بان على وحشية الاضطهاد الذي تواصله قوات الاحتلال بالمغرب .

وكتب بيير جيلي عن عبد القادر بنجلون يقول : « قال لنا إن سيدي محمد بن يوسف هو رمز السيادة المغربية . إن تعلقنا بشخصه يعدّ تعبيراً لاحتجاجنا على انتهاك سيادة المملكة الشريفة . إن حزب الشورى والاستقلال يعبر عن مشاعر المقاومة المغربية التي تكافح في سبيل سيادة المغرب واستقلاله . ومن هذا المنظور . يكون السلطان هو الحامي الأمين للدولة المغربية ورمزها » .

(بيير جيلي : جمهورية لمّلك ، ص 188 ، منشورات فايار) .

وفي 25 غشت استقبل الوفد الفرنسي عبد الرحيم بوعبيد الذي عرض

على الوزراء الفرنسيين موقف حزب الاستقلال . وفي هذا الموضوع سجّل بيير جولي ما قاله بوعبيد بكل هدوء :

«في نظر الشبان والنساء ، سيدي محمد بن يوسف يجسّم المغرب ولا أحد منكم يستطيع تغيير ذلك . إن حزب الاستقلال لن يقبل مبدأ تشكيل مجلس للعرش إلا إذا كان مقروناً بموافقة ابن يوسف . ولكن جوهر المشكل ، أيها السادة ، لا يكمن في هذه النقطة بقدر ما يكمن في العلاقات الفرنسية - المغربية . إن الحماية الفرنسية فتحت بصيرتنا على العالم ، وحتى على الإسلام . تأكّدت شخصيتنا بفضل فرنسا ، ولا ترغب هذه الشخصية ، إلا أن تفتح أكثر بفضل فرنسا . نريد أن نصبح دولة حرة ذات سيادة بمساعدة فرنسا ، ولكننا مستعدّون لاحترام سياسة المراحل التي تحتّمها الظروف . لا شك أن الاستقلال لن يتحقق اليوم ولا حتى غداً . إن الهدف السامي الذي يُغذّي كفاحنا هو الاستقلال ، ولئن كان من المستحيل أن نحصل عليه ، فينبغي لفرنسا على الأقل ان تعترف رسمياً بنزوع المغرب نحو هذه الغاية» . (نفس المرجع ص . 189-190) .

استغرب الوزراء الفرنسيون اعتدال موقف حزب الاستقلال . والواقع أن تصريح بوعبيد يذكر بالتصريح الذي أدلى به قبله أحمد بلافريج لمراسل جريدة لوموند في 21 غشت 1954 والذي أعلن فيه أنه يوافق على « الاستقلال المشروط باحترام ورعاية مصالح الفرنسيين » .

فما أبعدنا هنا عن أطروحة « الاستقلال التام والعاجل » وعن المواقف المتطرفة التي اشتهر بها حزب الاستقلال ! إن تعليل هذا التطور يرجع إلى الخلاف العميق الذي كان قائماً يومئذ بين علال الفاسي وأغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال . إن بعض الاستقلاليين مثل اليزيدي وبنبركة وعمر بنعبد الجليل وعبد الرحيم بوعبيد كانوا يميلون إلى التفاوض لحل المشكلة الفرنسية - المغربية وما كان عملهم إلا انعكاساً للضغط الذي مارسه عليهم مناصلو حركتهم ، وكان هؤلاء القادة البارزون في حزب الاستقلال يتصلون

دوماً باعضاء حزبهم بالمغرب ويعرفون موقفهم الرامي إلى إيجاد حلّ للازمة بالطرق السلمية .

وعلى نقيض ذلك كان علال الفاسي يقيم وقتها بالقاهرة ، بعيداً عما يجري في الساحة المغربية ويجهل الموقف الحقيقي للقاعدة الاستقلالية . كان يغضب ويثور ويشعر بنوع من التهميش من طرف أصدقائه ، وذهب يمارس سياسة المزادات ولو أدى به الأمر إلى إحداث انشقاق في الحزب وإفشال المفاوضات الجارية مع فرنسا .

وفي هذا الصدد نشير إلى أن جريدة باريس - بريس نشرت في عددها الصادر بتاريخ 23-24 أكتوبر 1955 تحت عنوان : حزب الاستقلال ليس متفقاً مع علال الفاسي ولكنه لا يريد قطع علاقاته معه ، نص ندوة صحفية عقدها اليزيدي بالرباط نقتبس منها ما يلي :

- «هل تشاطرون علال الفاسي رأيه الداعي إلى تأسيس جيش للتحجير ؟

- لا ، إننا نريد الوصول إلى الحل عن طريق التفاوض .

- وفي هذه الحال ، هل لكم نية قطع العلاقات مع علال الفاسي ؟

- لا رغبة لنا في ذلك ولكننا نأمل أن تستجيب فرنسا إلى مطامحنا ، وعندئذ يمكن أن نقتنع علال الفاسي بموقفنا . إن الاستقلال قضية جدّ هامة تتطلب دراسة عميقة وعلال الفاسي يتمتع بحظوة كبرى ، لذلك فإن إبعاده عن الأحداث أمر غير وارد » .

أما جريدة لورور ، فإنها نشرت يوم 24 أكتوبر ما يلي :

«قال الاستقلاليون : «إننا والفاسي نرمي إلى تحقيق نفس الأهداف ، ونريد الاستقلال كما يريده ، لكننا نختلف معه في الوسائل التي ينبغي استعمالها للوصول إلى هذا الهدف . وعلى كل حال ، فإننا نريد أن نجنب

المغرب انشقاقاً مثل الذي شاهده الساحة السياسية الوطنية بتونس» (*) .

ونشرت جريدة باريس - بريس لانترا نرجان يوم 18 أكتوبر 1955 ، حواراً أجراه مراسلها بالقاهرة مع علال الفاسي :

- «هل يمكن التحدث عن قطع علاقاتكم مع حزب الاستقلال ؟

- إن علاقاتنا لن تصاب أبداً بما يؤدي بنا إلى القطيعة ، وإنما هناك خلافات في الرأي ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم استمرارية الاتصالات بيننا .
طبعاً صار من المؤكد أن نزعتين توجدان داخل الحزب : نزعة سياسية ونزعة ثورية وأنا أساند النزعة الثانية وأنتمي إليها .

- ولم ذلك ؟ ألا يعد هذا الموقف مخالفاً تمام الاختلاف مع اليزيدي ؟

- أختلف عن اليزيدي من حيث المنهج ولا يوجد غير السلاح لاسترجاع ما ترفض فرنسا أن تردّه إلينا عن طيب خاطر .

- هل تعتقدون أن الذين يشاركون اليوم في الحوار مع فرنسا لا يمثلون الحزب ؟

- لا أقول ذلك ، وإنما أقول إنهم ليسوا أحراراً وأؤكد أنهم لا يتمتعون بصلاحيات مطلقة لأنهم يتحركون ويتخذون مواقف أملاها عليهم الخوف والضغط ويبقى انعقاد جمع عام للحزب الوسيلة الوحيدة لتوحيد سياستنا .

ولئن كان الموقف الذي اتخذه علال الفاسي لا يرضي وفد الحزب الذي يتفاوض مع فرنسا ، فإنه مع ذلك لم يكن له أي انعكاس على سير المفاوضات الجارية مع الحكومة الفرنسية ولا على الأحداث .

(*) يتعلق الأمر بالانشقاق الذي ضرب الحركة التونسية الدستورية التي تميزت بانفصال صالح بن يوسف عن بورقيبة ، وقد اعترفت لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة بصالح بن يوسف قائداً لحزب الدستور ، فوجد بورقيبة نفسه مقصياً عن هذا الحزب .

في 28 غشت ، اجتمع من جديد الوفد الفرنسي بوفد حزب الشورى والاستقلال الذي كان يتألف من أربعة اعضاء من المكتب السياسي ومع وفد حزب الاستقلال الذي تألف من ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية ، وتمخض عن هذه المحادثات كلها ما يسمى بأوافق إيكس - لي - بان .

على اثر ذلك ، دعت الحكومة الفرنسية وفدي الحزبين وعدداً من الشخصيات المغربية للتوجه إلى باريس من أجل مواصلة محادثات إيكس - لي - بان .

لم يوافق جليبيرانفال على هذه السياسة ، فقدم استقالته وغادر المغرب في 27 غشت ، فعينت الحكومة الفرنسية يوم 29 غشت الجنرال بوايي دولاتور مقيماً عاماً بالرباط .



مبحث - 7 -

حزب الشورى والاستقلال بأنتسيرابي

انعقد مؤتمر مصغر لحزب الشورى والاستقلال بمدينة لوزان تحت رئاسة محمد حسن الوزاني . وبعدها تدارس المؤتمر ما حققته مفاوضات باريس والجو الذي تجري فيه بين المغاربة والحكومة الفرنسية ، حدّد المؤتمر موقف الحزب من احتمال إفاد بعثة إلى مدغشقر ومن مستقبل المحادثات الفرنسية - المغربية .

عندما رجع الوفد إلى باريس ، اجتمع في 7 شتنبر برئيس الحكومة الفرنسية واثناء هذا اللقاء ، تقرّر إفاد عضوين من المكتب السياسي إلى أنتسيرابي يوم 9 شتنبر ، كما تقرّر إفاد وفد عن حزب الاستقلال إلى نفس المكان .

قبل سفر الوفدين السياسيين إلى مدغشقر ، كانت الحكومة الفرنسية قد أوفدت في مهمة مماثلة إلى أنتسيرابي ، كلاً من الدكتور دييوا روكبير (أكتوبر

1954) والكولونيل أتوييا ، والجنرال كاترو وإيريسو والبكاي وينسليمان وإدريس بن حسن العلوي (شتنبر 1955) .

أطلع الجنرال كاترو جلالة الملك على السياسة الجديدة التي تعتمز فرنسا نهجها مستقبلاً بالمغرب فوافق جلالته عليها ، وتواصل الحوار بينه وبين جلالته عن طريق المراسلات (8 و 9 شتنبر) انظر كتاب بيير جولي ، جمهورية لملك ، ص 197-209) .

وقبل سفره من باريس إلى أنتسرابي صرح عبد القادر بنجلون إلى الصحافة :

«إن وفد حزب الشورى والإستقلال الذي يتألف من عبد القادر بنجلون الأمين العام بالنيابة وعبد الهادي بو طالب عضو المكتب السياسي ، سيسافران إلى مدغشقر لمقابلة جلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف الملك الشرعي للبلاد ورمز السيادة المغربية ، وسيطلعان جلالته على محادثات إيكس - لي - بان وعلى ما وصلت إليه المذاكرات الحالية التي تجري بباريس بين الحكومة الفرنسية والمغاربة ، كما أن وفدنا سينقل إلى جلالته القرارات التي اتخذها حزب الشورى والإستقلال أثناء مؤتمره المصغر الذي انعقد بلوزان وسيطلععه كذلك على موقف الحزب من مختلف المشاكل المطروحة .

« إن حزب الشورى والإستقلال الذي يتأهب وفد عنه للذهاب إلى مدغشقر ، يستنكر المساومات الجارية حالياً بالرباط مع ابن عرفة رغم قرارات الحكومة الفرنسية ، الأمر الذي سيزيد لا محالة في تعكير الجو وتفاسم الأوضاع . إننا نتأسف للأبناء التي ترددت حول تلقي ابن عرفة وحيماً من السماء في هذه الظروف ، وهي أبناء ترمي بدون شك إلى مغالطة الرأي العام الفرنسي .

«إن حزبنا الذي أعرب عن احتجاجه الصارم على أحداث 13 غشت و 20 غشت 1953 ، والذي لم يعترف قط بابن عرفة ، يأمل أن تبقى الحكومة الفرنسية وفيه لمسطرة التصالح التي اتفقنا عليها معاً ، وأن تسرع إلى خلع تلك

الصنيعة التي ترتب عن إجلاسها على العرش عواقب مؤلمة ووخيمة نعتها جريمة نكراء ارتكبت ضد المغرب وضد فرنسا ، ونؤكد مرة أخرى أن تحرير السيادة المغربية - التي تشكل مسألة العرش فيها إحدى الحلقات الأساسية - يبقى أمراً ضرورياً واجباً يلح عليه الشعب المغربي ، لذلك فإن الحزب سيعمل كل ما لديه من وسائل ولن يدخر جهداً للوصول إلى حل مقبول حتى لا تخيب آمال الشعب ولا ينتكس الرأي العام الفرنسي المتطلع إلى ربط علاقات جديدة مع المغرب في إطار الصداقة والمودة .

في 10 شتنبر ، استقبل جلالة الملك الذي كان محاطاً بسمو الأمير مولاي الحسن وسمو الأمير مولاي عبد الله ، وفد حزب الشورى والإستقلال ، واستغرقت جلسة العمل الأولى خمس ساعات ، وتميزت بطابع من التأثر والانفعال ذلك أن المقابلة خلفت في نفس جلالة الملك إحساساً عميقاً لما لمس في الوفد الشوري من إخلاص ووفاء لشخصه وللأسرة الملكية . وكان اللقاء مناسبة نوقشت خلالها الأوضاع السائدة في المغرب وحُدِّدت فيها الخطوط العريضة للسياسة التي ينبغي نهجها مع فرنسا ، وعهد جلالة الملك للأحزاب وللحكومة المغربية المرتقب تشكيلها ، مهمة تسوية مسائل الترتيبات والتفاصيل . وقد أفصح عبد القادر بنجلون عن مضمون هذه المحادثات في تصريح أدلى به إلى الصحافة الفرنسية يوم 16 شتنبر بمجرد عودته إلى باريس حيث قال :

«إننا مسرورون جداً بلقائنا مرة أخرى بباريس بعدما قضينا أياماً مشهودة بآتسيرايبى . انطبعت محادثاتنا مع جلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف بجو كبير من الغبطة والمودة . لاحظنا أن المنفى السحيق لم يؤثر على صحته ولم يزحزح إيمانه في مستقبل بلاده .

«عمرنا الفرح والارتياح لما لمسناه في جلالته من اتفاق مع آراء حزب الشورى والإستقلال ومع برنامجنا الذي يسعى إلى جعل المغرب بلداً عصرياً له نظام ديمقراطي ويتمتع بالحرية ويمارس سيادته كاملة واستقلاله في تداخل مع

استقلال فرنسا حسب أوافق يتم التفاوض في شأنها بكامل الحرية وعلى قدم المساواة ، علماً أن مصالح الفرنسيين المقيمين بالمغرب ستكون مضمونة .

«إن جلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف صادق على الآراء السياسية المستخلصة من محادثات إيكس - لي بان وباريس والتي عازمت فرنسا على وضعها موضع التنفيذ ، جاعلة بذلك حداً لسياسة التماطل والحلول الجزئية التي أساءت إلينا إساءة كبرى .

«أما الشروع في نهج هذه السياسة الجديدة ، فيبقى مرهوناً بتنحية ابن عرفة الذي يعرقلها بوجوده الذي طال كثيراً بالرباط ، كما يبقى مرهوناً بتشكيل مجلس حَفَظَة العرش وتأليف حكومة مغربية ائتلافية مهمتها تسيير شؤون البلاد وإقرار الديمقراطية والتفاوض مع فرنسا في شأن النظام الجديد للعلاقات الفرنسية المغربية .

«إن جلالة سيدي محمد بن يوسف الذي تقرر نقله إلى فرنسا حوالي 20 أكتوبر القادم ، كلفنا بتبليغ عبارات شكره ومودته لكافة المواطنين المغاربة ، مسلمين ويهود .

«وإننا نرجو الدخول قريباً في عهد جديد يسوده الازدهار والوفاق » .

وبمدينة لوزان، عقد المكتب السياسي اجتماعات أطلع خلالها محمد حسن الوزاني على مضمون محادثات أنتسيرايبى وتدارس نتائج محادثات الحزب مع الحكومة الفرنسية .



مبحث - 8 -

رجوع جلالة الملك إلى المغرب

يوم 12 شتنبر ، وجّه محمد حسن الوزاني رسالة إلى إدغار فور ، ذكّر فيها أنه «ينبغي للعلاقات الفرنسية المغربية أن تكون علاقات قائمة بين شعبين

حرين وأمتين صديقتين متضامتين» ، ثم أضاف : « وهنا يوجد مفتاح حل المشكلة الفرنسية المغربية الحالية ، وانفراج الأزمة ونهاية المأساة التي تعيش أدوارها فرنسا والمغرب » ، وطالب الحكومة الفرنسية بحل مشكلة العرش الأولية مع تشكيل حكومة تمثيلية بكل معنى الكلمة ثم احتج على العمليات الحربية والاضطهادية التي تنفذها قوات الاحتلال ضد القبائل والقرى والمدن المغربية : « إننا نطالب بإيقاف هذه العمليات فوراً ونهائياً لأن نجاح الحوار الفرنسي المغربي والحل المرتقب يتوقفان على وضع حد لهذه العمليات » .

وفي 17 شتنبر ، دعا بيير جيلي إلى اجتماع بمنزله ، ممثلي الأحزاب السياسية بمعية البكاي وبنسليمان وبوايي دولاتور لمناقشة مسألة تشكيل مجلس العرش وهو الاقتراح الذي خرجت به محادثات إيكس - لي - بان والذي وافق عليه جلالة الملك .

يوم فاتح أكتوبر، برح ابن عرفة الرباط وذهب إلى طنجة، إلا أنه عهد إلى عبد الله بن حفيظ ، أحد أقاربه ، « بمهمة السهر على الشؤون المتعلقة بالعرش » . التفويض هذا يتناقض مع أوافق إيكس - لي - بان التي قضت فقط بتشكيل مجلس للعرش . أثارت هذه المفاجأة قلقاً في الأوساط المغربية ، الأمر الذي حمل بيير جيلي ، رغبة منه في تهدئة النفوس ، على الإدلاء بتصريح يوم 16 أكتوبر أوضح فيه « أن ابن عرفة لم يكلف قريبه مولاي عبد الله إلا بالسهر على شؤون العائلة الملكية الخاصة ، ولم يفوض له أمر الطابع والإمضاء » .

كان بيير جيلي قد سلم للصحافة يوم فاتح أكتوبر تصريح الحكومة الذي أعلنت فيه عن المبادئ التالية :

- عازمت فرنسا على جعل المغرب دولة ذات سيادة وديموقراطية وإقامة علاقات دائمة مع تداخل استقلالهما بالموافقة المحرة بين الطرفين .
- تأكيد فرنسا احترام السيادة المغربية .

- قبول فرنسا أن تبقى الملكية في نظر المغاربة قاطبة ، رمز اتحادهم وإيمانهم المشترك بمستقبل المملكة الشريفة .

- موافقة فرنسا على تشكيل حكومة مغربية » .

وفي تعليقه على أحداث فاتح أكتوبر هذه ، صرح بوايي دولاتور قائلاً :
« إن التطور كان أمراً لا مفرّ منه » .

وفي 15 أكتوبر ، تشكل مجلس العرش من أربعة أعضاء : البكّاي ، والمقري والصبيحي والطاهر أوعسو . كان المجلس بمثابة « سلطان له أربعة رؤوس وليس له إلا صوت واحد » . إن تعيين العضو الرابع في شخص الطاهر أوعسو أثار الاستغراب لأن أوافق إيكس - لي - بان نصّت على مجلس لا يتألف إلا من ثلاث شخصيات .

أخذت الأوساط الوطنية تتساءل عن سبب ذلك ولم تخف ترددها في مباركة المجلس . وفي هذه الأثناء تلا البكّاي برقية توصّل بها من جلالة سيدي محمد ابن يوسف تتضمن « مصادقته على تشكيلة مجلس العرش وموافقته على عضوية الطاهر أوعسو ومطالبة الأحزاب السياسية بتزكية هذه التشكيلة خدمة للمصالح العام » .

وافق حزب الشورى والإستقلال من جانبه على تشكيلة مجلس العرش بعدما اطلع على برقية جلالته ، معتبراً الأمر حلاً مؤقتاً . لكن حزب الاستقلال أصدر بلاغاً أعلن فيه عن « اعتراضه على تلك التشكيلة التي اعترف بها حزب الشورى والاستقلال كما اعترفت بها الحكومة الفرنسية وبعدها صادق عليها جلالة سيدي محمد بن يوسف » .

الواقع أن الغموض كان يكتنف حزب الاستقلال ، غير أن ذلك الغموض لم يخلف أي انعكاس على تطور الأوضاع ، ويبدو أن علال الفاسي لم يكن على تمام العلم بما حدث في إيكس - لي - بان وأنتسيرايبى وعلى كل ما جرى بالرباط وباريس ، ذلك لأنه مضى يدعو من القاهرة إلى « الجهاد المقدّس

والموحد» لحل المشكلة الفرنسية المغربية . وفي الرباط ، اشترط اليزيدي رجوع سيدي محمد بن يوسف إلى العرش .

بين موقف علال الفاسي وموقف اليزيدي رجحان موقف القادة الاستقلاليين الذين وافقوا على السياسة التي نهجها جلالته في البرقية التي بعث بها إلى البكاي .

كلف مجلس العرش بنسليمان بتشكيل الحكومة ، ففرض الاستقلاليون المشاركة فيها . هل كان هذا مأزقاً ؟

في هذه الظروف حدثت المفاجأة الكبرى ، ذلك أن الغلاوي بعدما استُقبل من طرف أعضاء مجلس العرش يوم 25 أكتوبر ، صرح إلى الصحافة قائلاً :

«إني أعرب عن سروري الذي هو سرور الشعب المغربي قاطبة ، بعدما طلعت علينا أنباء حلول جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف بفرنسا ، وإني أمل كما تأمل الأمة المغربية ، عودة جلالته عاجلاً إلى العرش ، وهذا شرط أساسي لإعادة الطمأنينة والتأليف إلى النفوس والقلوب » .

كان مفعول انضمام الغلاوي إلى مطامح الشعب المغربي كمفعول قبلة ، ذلك لأن الموقف الجديد الذي أعرب عنه باشا مراكش بخصوص إرجاع سيدي محمد بن يوسف إلى العرش عجل بتطور الأحداث وأفقد أوفاق إيكس - لي - بان ومجلس العرش كل صلاحية ، ودفع المغاربة قاطبة إلى التظاهر في الشوارع والمطالبة بعودة سيدي محمد بن يوسف إلى الرباط .

من لوزان ، بعث محمد حسن الوزاني برقية تشجيع إلى الغلاوي لكي يستمر في الموقف الذي اتخذته وطلب منه أن يعلن رسمياً عن حل « حركة القواد » والمطالبة باستقلال المغرب .

رأى محمد حسن الوزاني أن الغلاوي كان في حاجة إلى مآزرة معنوية ، كما خشي أن يتعاس باشا مراكش وينقض أقواله تحت الضغوط الفرنسية .

Après la "bombe" du Glaoui

DE L'ISTIQLAL A "PRÉSENCE FRANÇAISE" UNANIMITÉ POUR DEMANDER LE RETOUR DE BEN YOUSSEF SUR LE TRONE

Boyer de Latour, qui a conféré avec le gouvernement, est reparti pour Rabat



LE LAC.

يعبر هذا الرسم الكاريكاتوري عن مغزى مصير أوفاق إيكس - لي - بان بعد التصريح الذي أدلى
الغلاوي المؤيد لرجوع جلالة السلطان - جريدة فرانك ترور ، 27 أكتوبر 1955

اكتست بادرة محمد حسن الوزاني أهمية سياسية كبرى ، ذلك لأن حزب الاستقلال سعى إلى استغلال الموقف الجديد لنفسه فطلب من الغلاوي أن يعترف بأن حزب الإستقلال كان وراء تغيير موقفه . وفي هذا الإطار ، اتصل المهدي بنبركة بكيفية غير مباشرة بالغلاوي لكن باشا مراكش رفض المشاركة في هذه اللعبة الدنيئة .

حل جلالتة وأسرته بمدينة نيس يوم 31 أكتوبر ، وكان عدد كبير من المغاربة في انتظاره بالمطار . وغادر الموكب الملكي المدينة تحت أمطار غزيرة وتوجه إلى مدينة بوفالون الشاطئية .

اتصل بنمسعود بمحمد حسن الوزاني بمرسيليا حوالي الساعة التاسعة ليلاً وأخبره أن جلالتة يرغب في مقابلته عاجلاً .

استقبل جلالة الملك ، حوالي منتصف الليل ببوفالون ، محمد حسن الوزاني وأعضاء المكتب السياسي الذين رافقوه ، وجرت المقابلة في جو مؤثر انفعَل له الجميع .

على إثر هذه المقابلة ، أدلى محمد حسن الوزاني إلى الصحافة بالتصريح التالي :

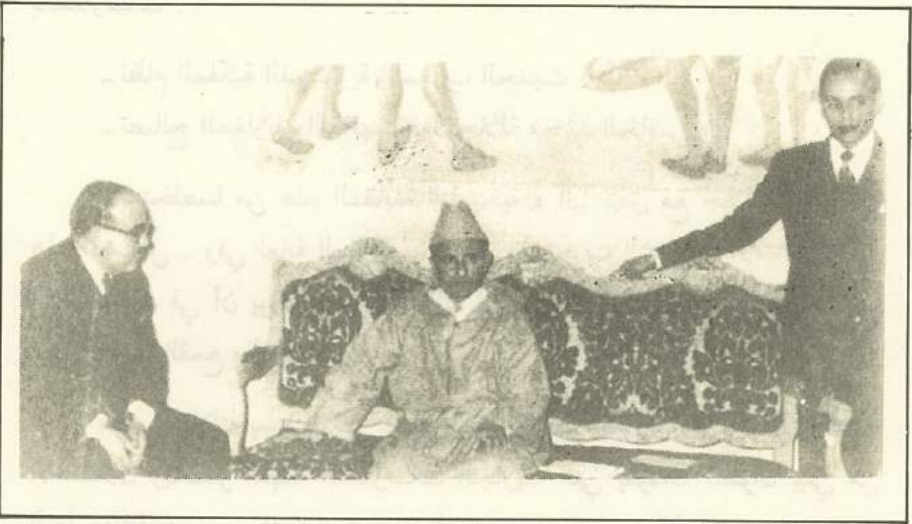
« تشرفت أنا وأصدقائي من المكتب السياسي ومن مختلف فروع حزب الشورى والاستقلال ، بالمقابلة الرسمية التي خصنا بها جلالة سيدي محمد ابن يوسف ودعانا إلى اللحاق به بباريس بمعية أعضاء وفد حزب الشورى والاستقلال الذين شاركوا في مفاوضات إيكس - لي - بان وباريس .

« إن رجوع جلالتة إلى عرشه بالرباط يعد إجراءً حكيماً من شأنه الحيلولة دون كثير من المتاعب » .

يوم فاتح نونبر ، حل جلالتة ببلدة سان - جرمان - آن - لي وأقام بقصر هانري الرابع من فاتح نونبر إلى 16 منه .



محمد حسن الوزاني وعبد الواحد العراقي (على يساره) - لاسيل - سان - كلود : 1955 .



استقبال جلالة سيدي محمد بن يوسف وسمو الأمير مولاي الحسن ، لمحمد حسن الوزاني بقصر
هانري الرابع ، سان - جرمان - آن - لي : 1955 .

يوم 3 نونبر ، بعدما قام أعضاء مجلس العرش بزيارة إلى جلالته ،
اعتبروا أن مهمتهم انتهت وقدموا استقالتهم .

يوم الخميس 3 نونبر ، استقبل جلالته وفداً عن حزب الشورى
والاستقلال ، وعلى إثر هذه المقابلة ، نشر الوفد البلاغ التالي :

«إن وفد حزب الشورى والاستقلال يجدد ولاءه لجلالته ويبلغه تحيات
الشعب المغربي ووفاءه . خلال المقابلة أكد الوفد كذلك لجلالته رغبته الملحة
في عودته إلى العرش قبل 18 نونبر 1955 ، وقد تدارس مع جلالته المسائل
التالية :

«العلاقات المقبلة بين المغرب وفرنسا والتي سيتم التفاوض في شأنها
بكامل الحرية .

- أوافق إيكس - لي بان وأنتسيرايب .
- مجلس العرش .

- تشكيل حكومة مغربية لتدبير شؤون البلاد وإقرار الديمقراطية والقيام
بالمفاوضات .

- نظام الملكية الدستورية بالمغرب الحديث .
- تصالح المغاربة والتفاهم حول جلالة محمد الخامس » .

«استخلصنا من هذه المقابلة التاريخية ، أننا نتفق مع جلالته حول كل
هذه المسائل . وفي نهاية المقابلة ، أعرب وفد حزب الشورى والاستقلال عن
أمله الشديد في أن يوافق رجوع جلالته إلى الرباط الإعلان عن العفو الشامل
لكل ضحايا القمع والاضطهاد » .

مضى جلالته يستقبل كل صباح وفدي حزب الشورى والاستقلال وحزب
الاستقلال ويحضر معهما المفاوضات الجارية التي يقودها أنطوان بيني من
الجانب الفرنسي . وقد توجهت هذه المفاوضات بتصريح لاسيل - سان - كلو
المؤرخ بـ 6 نونبر والذي نعيد نشره فيما يلي :

«التقى جلالة سيدي محمد بن يوسف سلطان المغرب بأنطوان بيني وزير خارجية فرنسا بقصر لاسيل - سان كلود بتاريخ 6 نونبر 1955 . خلال هذا اللقاء ، قام الرئيس بيني بعرض المبادئ العامة للسياسة الفرنسية التي أشار إليها بلاغ مجلس الوزراء الصادر يوم 5 نونبر 1955 .

أكد جلالة السلطان موافقته على هذه المبادئ وفي انتظار عودته إلى الرباط وبتفاهق مع الحكومة الفرنسية ، كلف جلالتة مجلس العرش الذي تشكل يوم 17 أكتوبر 1955 والذي استقال يوم 3 نونبر 1955 ، بمواصلة تدبير الشؤون الجارية للملكة الشريفة .

«وأكد جلالتة إرادته في تشكيل حكومة إئتلافية لتدبير شؤون البلاد وللتفاوض مع فرنسا ، تضم ممثلي جميع اتجاهات ونزعات الرأي العام المغربي ، وتكون مهمتها بالخصوص ، صياغة الإصلاحات الإدارية والسياسية التي ستجعل من المغرب بلداً ديمقراطياً وملكياً دستورية كما أنها تقود مع فرنسا المفاوضات الهادفة إلى الارتقاء بالمغرب من بلد محمي إلى بلد مستقل تربطه بفرنسا علاقات دائمة في إطار الاستقلال المتداخل المتفق عليه والمحدد بكامل الحرية .

واتفق جلالة السلطان والرئيس بيني على التأكيد بأنه يجب على فرنسا والمغرب أن يقوما معاً وبدون تدخل أجنبي ، بتشييد صرح مستقبلهما المشترك في إطار سيادتهما ، مع الضمان المتبادل لحقوقهما وحقوق رعاياهما ومع مراعاة واحترام الوضع الذي تتميز به الدول الأجنبية حسب ما تنص عليه المعاهدات .

هذا وقد رافق أنطوان بيني جلالة سيدي محمد بن يوسف إلى مقر إقامته بقصر هانري الرابع ، بسان - جرمان - آن - لي ، وقبل أن يودع العاهل المغربي ، صرح قائلاً :

«في عشية هذا اليوم التاريخي المشهود ، إنني مقتنع بأن عهداً جديداً بالنسبة للمغرب وفرنسا سيتولد عن الأوفاق بين بلدينا .

استقبل محمد حسن الوزاني خلال إقامته بباريس الحاج علي الهواري مبعوثاً إليه من طرف الغلاوي ، وقد أوفده الباشا إليه ليستشيره في رغبته القيام برحلة إلى باريس للمثول أمام جلاله السلطان ، فأخبره محمد حسن الوزاني أنه ليس مؤهلاً لإبداء رأيه في الموضوع وأن الرأي رأي صاحب الجلالة ، غير أنه سيتدبر الأمر .

أطلع محمد حسن الوزاني جلاله الملك على رغبة الغلاوي ، فأجابه العاهل : « عندما يرجع مسافر إلى بيته ، فإنه لا يطلب من الناس أن يرحبوا به ولكنه يستقبل كل الذين يزورونه عن طواعية ومن تلقاء أنفسهم » .

نقل محمد حسن الوزاني ما قاله الملك في الموضوع إلى الحاج علي الهواري ، فرجع مبعوث الغلاوي حيناً إلى المغرب . وفي 8 نونبر ، استقبل جلاله الملك باشا مراکش الذي قَدِم إلى باريس من أجل طلب العفو وتقديم الولاء والطاعة .

في 11 نونبر ، حل بالرباط أندري لوي ديبوا خلفاً لبوايي دُولاتُور السابق فأمر حيناً بتسريح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الحظر عن الصحافة الوطنية .

في 16 نونبر ، عاد جلاله الملك مظفراً إلى المغرب وبأمر من جلالته ، قامت عناصر من حزب الشورى والاستقلال بالحفاظ على الأمن طوال الطريق المؤدية من مطار سلا الى الرباط ، في حين كان حزب الاستقلال مكلفاً بالأمن من باب توارغة إلى باب القصر الملكي .

على إثر ذلك ، بعث الجنرال ميريك مدير الداخلية بالإقامة العامة إلى محمد حسن الوزاني ، رسالة بتاريخ 19 نونبر جاء فيها :

« اسمحوا لي بالتعبير لكم عن تشكراتي الخاصة إلى جانب التشكرات التي أعرب عنها إليكم كل من جلاله الملك والمقيم العام عن طريق الصحافة على المساهمة القيمة لمنظمتكم في الحفاظ على الأمن والنظام أثناء مظاهرات

الفرح والابتهاج التي لقي بها الشعب المغربي رجوع الملك وكذلك
المهرجانات التي أُقيمت للاحتفال بعيد العرش .

« وتقبّلوا سيدي . . . »

سبحانه سبحان الله سبحان الله سبحان الله

في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م
في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م
في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م

في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م
في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م

في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م
في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م

في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م
في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م

في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م
في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م

في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م
في سنة ١٩٥٢م رحلنا من المغرب إلى فرنسا لطلب العلم في
الجامعة المغربية في باريس . رحلنا من المغرب في سنة ١٩٥٢م

الرحلة الملكية إلى طنجة

بعد أن ساقنا تسلسل الأحداث إلى مختلف التطورات التي أفضت إلى رجوع محمد الخامس الى العرش ، نرجع للحديث عن بعض المعالم الكبرى في مسار النضال الوطني ، وفي مقدمتها الرحلة الملكية إلى طنجة التي كان لها مدى كبير في الداخل والخارج .

عزم جلالة الملك على القيام برحلة إلى طنجة خلال أبريل 1947 ، فلم تستحسن الإقامة العامة ذلك ولم يخف إيريك لابون قلقه منها .

شهدت الدار البيضاء حوادث خطيرة يوم 7 أبريل حيث إن جنوداً سينغاليين من الذين يعملون في جيش الاحتلال بالمغرب ، اطلقوا الرصاص على المواطنين المغاربة ، فقتلوا وجرحوا منهم العديد .

وفي أبريل توجه جلالتة إلى مدينة طنجة وتوقف الموكب الملكي بمدينة أصيلا لتناول طعام الغداء . وقبل أن يبرح الملك هذه المدينة ، استقبل مبعوثي الصحافة العربية الذين كان على رأسهم المراسل الخاص لجريدة المصري الذي جاء إلى المغرب لتغطية وقائع الرحلة المولوية فقال لهم جلالة الملك :

«ها أنتم ترون أن الأمة المغربية واحدة وتشكل أسرة واحدة . إن مطامح الأمة المغربية لا تختلف عن مطامح الشعوب العربية ، فالأمم العربية كلها ما هي في الواقع إلا أمة واحدة .»

وفي 10 أبريل ، استقبل جلالة الملك الهيئة الدبلوماسية وسلطات مدينة طنجة .

في طنجة أعتبر الملك نفسه أنه في مملكته ، فرفض أن يقوم المقيم العام بتقديم أعضاء الهيئة الدبلوماسية إليه وكلف أحد أعضاء حاشيته بهذه المهمة كما رفض جلالته تلبية الدعوة التي وجهها إليه السفراء .

خاطب جلالة الملك أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين بالمدينة ، وذكرهم بمطامح الشعب المغربي قائلاً :

«في هذا الاجتماع الحبي الذي يضم ممثلي الدول الصديقة يسرنا أن نوجه لكم عبارات تشكراتنا الخالصة على ما أبدىتموه لنا في هذه المناسبة التاريخية وعلى ما اظهرتموه من تقدير للشعب المغربي بأجمعه .

ولا عجب في ذلك لأن المحبة التي تربطنا منذ عهد قديم قد بناها أجدادنا المقدسون فلنراجع صفحات التاريخ فإنه يشهد بذلك ، أنتم على علم بأن المغرب شارك في الحرب الأخيرة بأبنائه وجميع ما لديه من الوسائل حتى حصل على النصر النهائي ولما صارت الأمم تطالب بحقوق تناسب الوقت الحاضر فمن الحق أن ينال الشعب المغربي حقوقه الشرعية وأن يقع ما نتمناه ويتمناه الشعب المغربي من المطامح التي يتوق إليها كسائر الأمم » .

وعندما أعلن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن بلاده عينته سفيراً بسوريا ، رد جلالته قائلاً :

«إن البلاد العربية كلها أمة واحدة فسواء كان في طنجة أم في دمشق فالأمر واحد » ، وأضاف جلالته قائلاً : « إنني أحمل بين جنبي كل تقدير واحترام لما تقدمه الجمهورية الأمريكية من الخدمات للبلاد العربية وخصوصاً سعيها الحثيث لتحرير الشعوب ورفع الظلم عن كاهلها » .

ولما تقدّم ممثل أنكلترا لتحيته ، «ذكره جلالة الملك بمشاركته ومساهمته في الحرب الأخيرة وما قدمه المغرب من خدمات وتضحيات في سبيل قضية الحلفاء وفي سبيل القضاء على الاستعباد وما بذله الجندي المغربي بجانب زميله الأنكليزي من جهود في سبيل هذه المبادئ السامية ، مبادئ الحرية والديموقراطية » .

وأعرب جلالته لممثل إسبانيا عن سروره باغتنام فرصة ذهابه إلى طنجة للمرور بالمنطقة التي تحتلها إسبانيا وأضاف قائلاً : « إن هذه الفرصة كانت أسعد فرصة حيث قابلت سمو الخليفة الذي أبدى لنا مع طاعته كامل اتفاقه واستعداده لتنفيذ الرغبات الملكية في سبيل الغاية السامية التي هي هدف الجميع » . وأضاف جلالته « إن المنطقة الخليفة ما هي إلا قطعة من التراب المغربي يهيم جلالته أن يراها هنيئة سعيدة كباقي أجزاء المملكة » .

وقال جلالته لممثل فرنسا :

« إن المغرب قد بذل جهوداً كبيرة في الحرب الأخيرة كانت عظيمة الأثر في نجاح قضية الحلفاء ، وإن المغرب الآن ينتظر جني ثمار تلك الجهود وهي منحصرة في أن ينال حقوقه كاملة مع الصداقة لفرنسا في ظل مبادئ الحرية والديموقراطية » .

بعد ذلك ، ألقى جلالته خطاباً هاماً وطويلاً نقتطف منه أبرز الفقرات :

« [. . .] كان العلم بيننا منبثق الأنوار ، منبلج الأسرار ، فهجرناه حتى اظلمت سبلنا ، وعظمت بالجهل حيرتنا . كان العدل مخيماً في أوطاننا ، منشوراً في عرصاتها مبذولاً للعاكف والباد ، متمتعاً به كل العباد ، فانحرفنا عن سواء سبيله حتى حل الظلم في نادينا واستحالت إلى الإجحاف بالحقوق مبادينا . كان الاحسان إلى البؤساء ضارباً أطنابه في الحواضر والبوادي ، مزداناً بالكرم والإنفاق في سبيل الخير كل نادي ، فتملك الشح الأنفس فاشقاها ، واستولى الإيثار على الهمم حتى بلغت من الخذلان منتهاها ، مهّداً لشقائنا سبياً ، حتى تفرقنا فسلبنا بعظيم غفلتنا ، أشرف الحقوق ، وتمزقت وحدة بلادنا . [. . .] » .

« [. . .] حتى وضعت أسس تلك الجامعة الرشيدة التي تمتت العلاقات بين العرب أينما كانوا ، ومكنت ملوكهم ورؤساءهم في الشرق وفي الغرب من توحيد خططهم ، وتوجيه سيرهم نحو الهداية الدينية والعزة الإسلامية ، والكرامة العربية » .

[...] واستيقظت الأمة منتبهة لحقوقها، ثم إذا كان ضياع الحق في سكوت أهله عنه فما ضاع حق من ورائه طالب ، إن حق الأمة المغربية لا يضيع ولن يضيع . فنحن - بعون الله وفضله - على حفظ كيان البلاد ساهرون ، ولضمان مستقبلها الزاهر المجيد عاملون ، ولتحقيق تلك الأمنية التي تنعش قلب كل مغربي سائرون .

عشية ذات اليوم (10 أبريل) زار سمو الأمير الملكي مولاي الحسن المدارس ومقرّ الكشافة وملحقة معهد مولاي المهدي ، ثم ألقى خطاباً تناول فيه القضايا التي عالجها والده المنعم في خطابه .

ويوم 11 أبريل ، أدى جلالتة فريضة الجمعة بالمسجد وعشية اليوم نفسه ، ترأست سمو الأميرة عائشة حفلاً نظمته نساء طنجة ، وبهذه المناسبة ، ألقى سمو الأميرة خطاباً جاء فيه بالخصوص :

«إن استكمال تكويننا يتطلب منا مضاعفة الجهود والمواظبة عليها فلنحافظ على قيم حضارتنا وعلى أجود عناصر ثقافتنا ، ولنعمل على اكتساب ما هو ضروري لنا من الثقافة العصرية الغربية ولا سيما اللغات الأجنبية التي تشكل أداة هامة وفعالة للعمل .»

يوم السبت 12 أبريل ، وضع جلالتة الحجر الأساسي لبناء المدرسة المحمدية بالمصلى ، وقبل أن يغادر طنجة يوم الأحد 13 أبريل ، أصدر جلالتة البلاغ التالي :

«قبل أن يغادر طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية يسرنا أن نوجه شكرنا لجميع سكانها لما أعربوا عنه من إخلاص وولاء . فلقد كانت طنجة في استقبالها لنا عند حسن الظن بها ، مغربية متمسكة بعرش ملكها متمسكاً متيناً ، وبذلك أقامت الدليل على أن المغرب وحدة رمزها العرش . وعسى أن تكون هذه الرحلة من حوافز التعجيل بالبت في مسألة طنجة [...] وإن المغرب لحريص على أن تكون علاقاته في المستقبل حسنة بجميع الدول التي ناضلت من أجل الحرية ولا تزال تناصرها . وهو شديد الرغبة في نيل حقوقه كاملة .»

«وغني عن البيان ، أن المغرب بلاد عربية صلتها وثيقة بالشرق العربي فمن الطبيعي أن يزداد هذا الاتصال متانة وقوة لا سيما وقد أصبحت الجامعة العربية منظمة تقوم بدور مهم في السياسة العالمية ، وإننا على يقين أن المسألة الثقافية لها مكانتها في تحقيق هذا الاتصال. ولذلك فإننا نسعى في تنوير أذهان المغاربة جاعلين هدفنا الأساسي معاهد للدراسة العليا موحدة البرامج مع كليات مصر وسوريا ولبنان والعراق . كما أننا سعيينا منذ أُلقيت إلينا مقاليد الملك في تمكين جميع رعايانا من الحقوق الديمقراطية وأملنا وطيد أن يتحقق كل ما نصبو إليه .»

ونستعرض فيما يلي الموضوعات الكبرى التي تناولها جلالة الملك خلال إقامته بطنجة :

- التذكير بالمطالب الوطنية : وحدة التراب الوطني ، السيادة ، الاستقلال ، الحرية والديموقراطية .

- إرادة المغرب في الخروج استقبالاً من الإطار الضيق الذي تنحصر فيه علاقاته الخارجية ، وربط علاقات ودية مع جميع الأمم الحرة في العالم .

- انتماء المغرب إلى العالم العربي والإسلامي .

- تكوين المغاربة الفكري .

أثار خطاب جلالته أصداء كبرى في العالم ولم يفت الصحافة الوطنية إبراز أهميته وانعكاسات الرحلة الملكية إلى طنجة .

وفي هذا الصدد ، قالت عنه الصحافة الفرنسية إنه خطاب وطني ، وقالت الصحافة الأنكليزية إنه يكتسي أهمية كبرى دبلوماسياً ، في حين أبرزت الصحافة الأمريكية مشاعر شعب نحو ملكه .

أما إذاعة القاهرة ، فإنها بعدما أثنت على الخطاب الملكي ، خصت بالذكر علاقات المغرب بالجامعة العربية .

لكن رد فعل الأوساط السياسية الفرنسية بالمغرب وفرنسا كان سيئاً ، إلى

درجة أن الحكومة الفرنسية استدعت للتشاور إيريك لابون المقيم العام وأوفدت إلى الرباط وزيراً سابقاً للداخلية اسمه لو تروكير في رحلة استطلاعية حظي خلالها بمقابلة جلالته ، فأدلى على إثرها لوكالة فرانس بريس يوم 16 أبريل بتصريح مفاده « أن جلالة الملك شديد الحرص على التباحث مع فرنسا في شأن الحل الذي يضمن تحقيق حقوق المغاربة المشروعة وهي حقوق لا تتناقض مع المبادئ الفرنسية الكبرى » ثم أضاف لو تروكير « إن جلالة الملك لا يضمّر العداة لأحد ولكنه يرغب فقط أن يصل بالمغرب إلى مرتبة الدول المستقلة وذات السيادة » .

كان مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي بالمغرب منعقداً آنذاك بالقنيطرة ، فوجه اللوم إلى لو تروكير على التصريح الذي أدلى به والذي أثار غضب المعمرين .

وأوفدت الجالية الفرنسية عشرة ممثلين عنها لدى الحكومة الفرنسية لإقناعها بمشروعية الحماية وبضرورة الحفاظ على امتيازات فرنسا بالمغرب . وأمام ردود الفعل هذه ، عينت الحكومة الفرنسية ، خلفاً لإيريك لابون ، الجنرال الفونس جوان مقيماً عاماً بالرباط .

وفي يوم 27 ماي ، حل الجنرال جوان بالدار البيضاء على متن الباخرة الحربية «جورج لايبك» وتميز استقباله باستعراض ضخم للقوات العسكرية . وبذلك ، أصبح المغرب تحت سلطة ضابط عسكري اشتهر بشدته وقسوته .

مذكرة 23 شنبّر 1947

ساد المغرب فترة من الهدوء المراكذ بعدما قدم حزب الاستقلال عريضة الاستقلال (11 يناير 1944) وبعدها قدمت الحركة القومية عريضة مماثلة (15 يناير 1944). وباستثناء رجوع محمد حسن الوزاني وعلال الفاسي من المنفى لم يقع من الأحداث السياسية ما يثير الانتباه وكأن سباتاً شلّ النشاط الوطني ، فانغمس المغاربة في حالة ترقب ، ظانين أن الحلفاء سيفون بوعودهم ، معتقدين أنهم سيغنمون نصيبهم من مشاركتهم المظفرة إلى جانب الحلفاء في خوض غمار الحرب العالمية . كانوا يسمعون أن من النتائج التي أسفرت عنها الحرب بروز عالم تسوده الحرية والعدالة والقانون ، وأن هيئة الأمم المتحدة كفيلة بتحقيق حرية الشعوب ، واعتقد المغاربة أيضاً أن العرب أصبحوا أقوى بعد إنشاء الجامعة العربية وراحوا يؤمنون بأن هذه المؤسسة تشكل أداة فعالة لتحقيق حرية واستقلال جميع الشعوب العربية ، واستقرّ في ذهنهم أن ما حدث في سوريا ولبنان سيحدث كذلك بالمغرب .

وذهب الظن بالسواد الأكبر من قادة الحركة الوطنية إلى أن السماء ستُمطر عليهم استقلال المغرب برداً وسلاماً .

وقد لاحظ محمد حسن الوزاني بأن بعض مواطنيه مقتنعون بأن الاستقلال سيتحقق تلقائياً « متخذين في ذلك الأحلام واقعاً ، والجمود نشاطاً وعملاً ، والانتظار وسيلة والتهريج سلاحاً ، والدعاية هدفاً » .

كانت لمحمد حسن الوزاني رؤية واقعية ، فأمن بأن العالم لم يتغير كثيراً

مباشرة بعد الحرب الكونية ، وأن الدول الأوروبية التي خرجت مستضعفة من الحرب ستتكب على إصلاح شؤونها لاستعادة قوتها وبناء مجتمعها بينما الأقطار الفقيرة والبلدان المستعمرة ستبقى على ما كانت عليه من أحوال .

رأى محمد حسن الوزاني أن السلطة تملكها البلدان القوية التي تتصرف كما تشاء على الصعيد الدولي ، وتأتي بما يناسبها ويتوافق مع مصالحها ولو كانت بلداناً ديموقراطية ، وأن هيئة الأمم المتحدة ليست محكمة تحل المشاكل الدولية من الوجهة القانونية ، وأنها لا توزع الاستقلال والحرية على البلدان المستضعفة المقهورة .

ورأى محمد حسن الوزاني كذلك أن الجامعة العربية ليست سوى منظمة جهوية تجابه كثيراً من المشاكل في الشرق الأوسط .

وأمام هذه اللوحة المتشائمة ، كان محمد حسن الوزاني يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يتعين على المغاربة أن يعتمدوا أساساً على أنفسهم لتحقيق مطامعهم الوطنية ، وأن عليهم أن يخرجوا من سباتهم لاقتحام ميدان الكفاح السياسي .

أشار محمد حسن الوزاني بكل دقة إلى هذه المسائل في الخطاب الذي ألقاه بفاس يوم 30 ماي 1946 ، بمناسبة عودته من المنفى ، ذلكم الخطاب الذي نقتطف منه بعض الجواهر : « نحن رجال العمل ولسنا رجال الصالونات » وبعدها لاحظ الموقف السلبي الذي اتخذته السلطات الاستعمارية تجاه المغرب ، دعا الشعب إلى خوض معركة التحرير ، قائلاً : « لا يمكن تحقيق الحرية والاستقلال إلا ببذل جهود جبارة والإقدام على التضحيات » ثم أعرب عن أسفه العميق ملاحظاً « أننا لحد الآن ، لم نقم بما يجعلنا نستحق هذه الحرية وهذا الاستقلال » .

تلك كانت أقوال محمد حسن الوزاني بعدما قضى تسع سنوات في

المنفى وأضاف كذلك قائلاً : « خرجت من السجن كما دخلت إليه ولم يتغير شيء في المغرب » (انظر مذكرات حياة و جهاد ، 5: 245-251) .

بعدما استرجع محمد حسن الوزاني حريته شرع يخوض المعركة السياسية ، فحوّل الحركة القومية إلى حزب ، هو حزب الشورى والاستقلال (يوليو 1946) وزوده ببرنامج واضح ومدقق ، واغتنم فرصة زيارة فانسان أوريول إلى فاس ، فحرر مذكرة وسلمها إليه وقد عبر فيها عن رأيه حول حالة العلاقات الفرنسية المغربية معرباً عن رفضه لبرنامج الإصلاحات الذي اقترحه إيريك لابون .

أصدر حزب الشورى والاستقلال جريدة الرأي العام في أبريل 1947 وكانت الجريدة مرآة تعبر عن المعارضة البينة ضد نظام الحماية .

أثار الخطاب المولوي بطنجة الذعر في سلطات الحماية الفرنسية ، فما كان من حكومة باريس إلا أن أحلت محل الدبلوماسي إيريك لابون رجلاً عسكرياً ، هو الجنرال جوان (ماي 1947) الذي أناطت به مهمة « محق وسحق » الشعب المغربي ، فاتخذتها الصحافة الفرنسية ، سواء الصادرة بفرنسا أو المغرب ، مناسبة للقيام بحملة دعائية واسعة عن عزم وحزم الجندي الذي نسجت حوله هالة من الإنذار والوعيد قصد إرهاب المغاربة . إلا أن الجنرال فطن لمقاصد الصحافة ، فمضى يتظاهر بما يخالف أقوالها ، رغبة منه في تهدئة النفوس وطمأنة العقول . وتجلى هذا من خلال الاستقبال الذي حظي به لدى جلالة الملك بقاعة العرش بالقصر الملكي بالدار البيضاء ، حيث رد الجنرال على كلمة ترحيب العاهل قائلاً في موضوع مطامح الشعب المغربي : « إنها مطامح مشروعة ، إذ توجد كذلك مطامح غير مشروعة ، إن مطامح الشعب المغربي مشروعة وستلقى لدي تفهماً كبيراً [. . . .] إني أفهم مطامح الشعب المغربي ، لكن لا ينبغي لأحد أن ينسى أن أكبر قوة يتحلى بها الإنسان هي الصبر » . لم تنخدع المعارضة الوطنية بكلام المقيم العام ولم تتأثر بما اشتهر به من قسوة وشدة .

ظلت المعارضة التي قادتها جريدة الرأي العام تطالب بإلغاء عقد الحماية وبالاستقلال المشفوع بدستور ، وقامت بحملة صحفية كبرى لشرح الدستور الذي جعلته مرتبطاً بالاستقلال . في هذه النقطة تجلت أصالة حزب الشورى والاستقلال بالنسبة لحزب الاستقلال الذي لم يكن يطالب إلا بالاستقلال فقط .

قال الجنرال جوان عن هذا النشاط الوطني الهام في الندوة الصحفية التي عقدها بمقر وزارة الخارجية الفرنسية يوم 23 جوان 1948 : « إنني لم ألقِ القبض على أي وطني منهم . إنني أتركهم يصرخون كما يشاؤون » (جريدة ليكوديماروك 24 يناير ، 1948) .

كان هذا واقعاً ملموساً ، ولكن على مستوى العمل السياسي كان الجنرال يزعج الوطنيين كثيراً بتكميم صحافتهم عن طريق الرقابة التعسفية والمفرطة التي كانت تتعرض لها .

أقبل إلى المغرب في هذا المناخ ، صحافي إنجليزي يدعى جورج فرازير كان يقيم بباريس ويراسل من العاصمة الفرنسية عدة صحف أمريكية وأنجليزية وأوروبية . كان له في المغرب عدة أصدقاء ، فالتقى بقيادة حزب الشورى والاستقلال وبقيادة حزب الاستقلال . ورغبة منه في استطلاع آراء جميع الأطراف ، قام بزيارة للجنرال جوان الذي طلب منه بعد المقابلة أن يعد له تقريراً عن اتصالاته بالقادة الوطنيين . ومما أورده الصحافي في تقريره أن حزب الشورى والاستقلال هو الحزب الوحيد الذي له برنامج دقيق وآراء واضحة لحل المشكلة المغربية .

كان الجنرال جوان من جهة أخرى على علم بواسطة مبارك البكاي باشا صفرو ويومئذٍ والذي كان على اتصال مستمر بمحمد حسن الوزاني بسبب الآراء التي يدافع عنها حزب الشورى والإستقلال . وكان البكاي يلتقي في كثير من الأحيان بمحمد حسن الوزاني عند خال هذا الأخير بفاس ، فيتذاكران طويلاً

في موضوع المشكلة المغربية ، وقد تأثر البكاي بالموقف الوطني للأمين العام لحزب الشورى والاستقلال .

وفي أوائل شتنبر تلقى محمد حسن الوزاني وهو مجتمع بفاس مع المكتب السياسي ، مكالمة هاتفية من الإقامة العامة ، فطلب منه المتحدث أن ينادي رقماً هاتفياً بالرباط خلال إقامته المقبلة بالدار البيضاء . بعدما تداول أعضاء المكتب السياسي في الموضوع ، جرى اتصال هاتفي بالإقامة العامة التي أعربت عن رغبة المقيم العام في اللقاء بمحمد حسن الوزاني .

في 10 شتنبر ، استقبل الجنرال جوان بمكتبه بالإقامة العامة محمد حسن الوزاني برفقة بعض أعضاء المكتب السياسي .

كان الجنرال على جانب كبير من اللياقة . ألقى محمد حسن الوزاني خلال المقابلة عرضاً ضافياً تناول فيه بكل صراحة رأي الحزب في الأسباب الحقيقية للأزمة الفرنسية المغربية وأبرز بوضوح ما يطمح إليه الشعب المغربي .

استمع الجنرال باهتمام بالغ إلى العرض وطلب من وفد حزب الشورى والاستقلال تقريراً مفصلاً قصد دراسته وتسليمه إلى الحكومة الفرنسية التي قال عنها إنه ليس سوى مندوبها بالمغرب ، فاحتفظ محمد حسن الوزاني بالرد على الجنرال إلى أن يتخذ المكتب السياسي قراراً في الموضوع .

بعدما غادر وفد حزب الشورى والاستقلال الإقامة العامة ، توجه توّاً إلى القصر الملكي لإطلاع جلالته على المقابلة مع الجنرال جوان . لكن جلالته كان يومئذ غائباً ، فلم يستقبل محمد حسن الوزاني ورفقائه إلا غداة ذلك اليوم وكان بديهياً أنه لا يمكن الإقدام على أي عمل دون الموافقة المولوية . ولم تكن محادثات حزب الشورى والاستقلال ترمي إلّا لتهيء فتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية أو مندوبها، وهي المفاوضات التي سيقودها من الجانب المغربي جلالته أو الأشخاص الذين ينتدبهم لهذه المهمة .

وافق جلالته على أن يسلم حزب الشورى والاستقلال مذكرة إلى الجنرال

جوان . وهكذا حظي الحزب في تحركه بالتزكية والتشجيعات المولوية . ويوم 23 شتبر 1947 سلم حزب الشورى والاستقلال إلى السدة العالية الشريفة ، نسخة من المذكرة ، كما سلم نسخة منها في نفس اليوم إلى الجنرال جوان .

واشتهرت المذكرة في الأوساط السياسية وغيرها بأنها مذكرة 23 شتبر 1947 . وبعد مرور أيام ، سلم الجنرال جوان تلك المذكرة إلى الحكومة الفرنسية خلال رحلة قام بها إلى باريس . وبعد رجوعه من فرنسا ، أنهى إلى علم حزب الشورى والاستقلال أن الحكومة الفرنسية اعتبرت المذكرة قاسية ولكنها سمحت له بمواصلة المحادثات . وفي الحين ، أطلع الحزب جلالته على رد الحكومة الفرنسية .

ولولا الموافقة المولوية لما قبلت الحكومة الفرنسية مواصلة المحادثات بين حزب الشورى والاستقلال وبين ممثلها بالمغرب . فكان الطرفان يلتقيان كل جمعة ابتداءً من الساعة الثالثة بعد الزوال وقد أفتتحت الاجتماعات الأسبوعية بينهما يوم 28 نونبر 1947 وكان محمد حسن الوزاني يترأس وفد الحزب .

أصدر الحزب بلاغاً رسمياً أعلن فيه انطلاق المباحثات وأعقبه بحملة صحافية لشرح أهميتها وأهدافها كما أطلع شخصيات من الشرق الأوسط وكذلك محمد عبد الكريم الخطابي على مضمون مذكرة 23 شتبر وعلى تطور العلاقات بين الحزب والإقامة العامة .

لكن حزب الاستقلال الذي لم يطلع على مضمون المذكرة بسبب قسوة الرقابة المسلطة على الصحافة ، شنها حرباً شعواء ضد حزب الشورى والاستقلال ، من الرباط إلى القاهرة دون إغفال أي شيء من جوانبها .

أعرب مسؤولون من بين المحافظين العاملين بالإقامة العامة عن اعتراضهم لمشروع المحادثات وعبروا عن قلقهم . وهكذا نلاحظ أن حزب الاستقلال وزبانية التطرف الفرنسي ، حاولوا ، كل لأسباب خاصة به ، نفس تلك المحادثات . إلا أن قادة حزب الشورى والاستقلال المقتنعين بشرعية

محاولاتهم وبيداد الآراء التي يدافعون عنها ، لم يتقاعسوا عن مواصلة الكفاح .

خلال الجلسات الدورية ، كان المجتمعون من الجانبين يتناولون بالدرس والتحليل مذكرة 23. شتبر التي كانت تعرف أيضاً ببرنامج العمل المستعجل لحل المشكلة المغربية . وكانت مداوات كل جلسة تسجل في محاضر يوقع عليها الطرفان المغربي والفرنسي .

مضى وفد حزب الشورى والاستقلال يُطلع مباشرة وبكيفية منتظمة جلالة الملك على مداوات كل جلسة وقد أعرب جلالتة عن موافقته لمواصلات المحادثات إلى أن تحقق أهدافها . وكان كلما ظهرت بوادر الخلاف بين وجهتي نظر المغاربة والفرنسيين أرجىء البتُّ فيها إلى وقت آخر حتى لا تنقطع المحادثات . وقد تم الاتفاق على تشكيل المجلس التأسيسي لوضع الدستور . وفي هذا الإطار ، حرر مشروع دستور مستوحى من دستور مصر ووضع للدراسة كما أن حزب الشورى والاستقلال حرر مشروعاً لمعاهدة بين المغرب وفرنسا وكان من المقرر أن يسلمه للجانب الفرنسي لولا توقف المحادثات بين الطرفين .

يستتج من مطالعة محاضر الجلسات أن حزب الشورى والاستقلال بذل جهوداً جبّارة وقطع أشواطاً صعبة لحل المشكلة المغربية مع فرنسا في اتجاه الحرية والاستقلال والديموقراطية .

وعليه فإن الذين نسفوا مشروع حزب الشورى والاستقلال يتحملون مسؤولية جسيمة .

لم تستأنف المفاوضات بسبب الخلاف الخطير الذي يرجع إلى توزيع نشرات سرية كانت وراء توتر حاد في العلاقات بين الإقامة العامة والقصر الملكي ، واغتمت الاستقلاليون هذا الحادث فصعدوا من حملاتهم ضد فرنسا بغية إفسال المحادثات بين حزب الشورى والاستقلال وبين الإقامة العامة ،

فلجأوا إلى الدسائس وإلى تأويلاتهم الخاطئة لتحرك المسؤولين الديموقراطيين وقد ركزوا اهتمامهم على فكرة واحدة ألا وهي نفس مذكرة 23 شتنبر 1947 . ولتحقيق غايتهم تدخلوا لدى القصر الملكي لتعطى الأوامر بتوقيف المحادثات . كل الوسائل التي يستعملها الخصوم يحسبونها جيدة ، فراحوا يرددون ما كان يقوله المعارضون لحزب الوفد أثناء مفاوضات مصر مع الأنجليز :

« إننا ننتظر الاستقلال أربعين سنة أخرى إذا كان سيأتي على يدنا ولا نقبله اليوم إذا كان يأتي على يد غيرنا » .

أثناء آخر جلسة عمل جمعت بين وفد حزب الشورى والاستقلال وبين وفد الإقامة العامة ، رفع أعضاء المكتب السياسي احتجاجاً صارماً ضد توزيع النشرات السرية التي انتهكت حرمة العرش وطالبوا بإنزال العقوبات بأصحاب تلك النشرات قبل الإعلان عن وضع حد للمحادثات .

يمكن أن تكون للقارئ فكرة دقيقة عن مجموع الوثائق ، إذا ما اطلع على الرسائل الموجهة إلى جلالة الملك وإلى المقيم العام وكذلك على مذكرة 23 شتنبر 1947 . ويوجد ضمن هذا الكتاب نص مشروع المعاهدة الجديدة بين المغرب وفرنسا التي كتبها محمد حسن الوزاني بخط يده وهو النص الذي ينشر لأول مرة⁽¹⁾ .

أ - الرسالة التي وجهها محمد حسن الوزاني إلى صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله .

(1) يجد القارئ بعد هذا صوره للصحيفتين الأولى والأخيرة من المشروع ، ص : 236-237 .

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، مولانا أمير المؤمنين ، وحمي
حمى الدين .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
وبعد ،
يتشرف حزب الشورى والاستقلال ، بأن يعرض على أنظار سدّتكم
العالية ما يلي :

يعاني المغرب في الظروف الراهنة أزمة سياسية حادة ، نتيجة عدم الوصول إلى
حل صحيح للمشكلة المغربية ، وتصلب الإدارة الفرنسية في موقفها حيال
الأمني التي تتجسّم في حقه الطبيعي في استرجاع حريته وسيادته .
وإذا أضفنا إلى هذا ما يشاهده الشعب كل يوم من هضم لحقوقه وإهدار
لمصالحه وكبت لحرياته ، فلن يبقى لنا شك في أن عدم الإسراع بإيجاد حل
ملائم لهذه الوضعية الشاذة من شأنه أن يذكي حدة هذه الأزمة ، ويزيدها تفاقمًا
وشدة .

وحزب الشورى والاستقلال الذي برهن على إخلاصه واستعداده لكل
تضحية مهما بلغت من الخطورة ، إزاء هذه الحالة المؤسفة لن يظل واقفًا مكتوف
الأيدي ، وألا يبادر بالإدلاء بوجهة نظره في الحل المستعجل الناجز الذي
تقتضيه الظروف والملابسات المحيطة بالبلاد ، وإن كنا لا نعد هذا الحل سوى
مرحلة لا مناص منها لبلوغ الأهداف الكبرى .

ومما يزيدنا إيماناً وثقة بأننا بالغون بإذن الله هذه الأهداف ، أنّ نهضة هذا
الشعب النبيل ليست وليدة المصادفات وإنما هي ثمرة عمل متصل لم يتطرق
إليه اليأس والقنوط . ومن حسن الطالع لهذه النهضة رعاية جلالتم لها والسير
بها في خطى مثدّة حازمة حتى تصلوا بها إلى تلك الأمنية العزيزة عليها .

ومما لا ريب فيه أن المثقفين هم عماد الأمم في نهضتها ، ولكن سعادتها
لا تتحقق إلا بسعادة السواد الأعظم من أبنائها . وهذا ما يعمل له حزب الشورى
والاستقلال بجميع ما يمكن من الوسائل ، على أن سعادة الأمة إنما تتم في ظل

الحرية والمبادئ الأساسية والاجتماعية والاقتصادية .

وهذا - يا مولاي - ما دعانا الى التفكير في وجوب المطالبة بوضع دستور للبلاد يصون ما للعرش من حقوق تاريخية ثابتة ، ويعيد المطالبة بوضع دستور للبلاد يصون ما للعرش من حقوق تاريخية ثابتة ، ويعيد للدولة سيادتها ، وللشعب حرّيته وحقوقه ، فيجدد أداة الحكم ، ويسط روح الشورى في الأمة .

ومن الواضح ، يا مولاي ، أن الشعوب التي أصيبت بما أصبنا به من اغتصاب لسيادتها ، وتدهور في كيانها ، قد اتخذت من الدستور وسيلة لإصلاح شؤونها الداخلية ، واستعادة مكانتها بين الأمم المتمتعة بحريتها واستقلالها ولن يضيرنا أن نقبس من غيرنا كل ما هو نافع وموصل للغاية .

ولتأذن ، يا مولاي ، أن نضع بين يديكم الكريمتين هذه المذكرة التي طلب منا جناب الجنرال جوان إعدادها وتقديمها ، والتي نعتبرها أساساً للمذاكرة التي يمكن أن تجري لحل المشكلة المغربية . وهي في نفس الوقت ثمرة تفكير متصل في أصول هذه الأزمة وعوارضها ، وما يتبعها من عوامل داخلية وخارجية .

وإن الحلول التي نقترح للخروج من هذه الوضعية الشاذة إنما هي حلول مؤقتة نرجو بواسطتها أن تتمكن البلاد من الوقوف على قدميها ، والسير خطوات سريعة إلى الأمام ، برعايتكم السامية وتوجيهكم الموفق .

وإننا نبتهل إلى الله العليّ القدير أن يحفظ البلاد في جلاله ملكها المُفدّى ، وسمو وليّ العهد المحبوب ، وبقية أشباله الكرام ، ويقرّ عينيه حتى يرى شعبه الوفي رافلاً في حلال السعادة والهناء والسلام .

الدار البيضاء .

في 23 سبتمبر 1947

الإمضاء الأمين العام
محمد بن الحسن الوزاني

ب - الرسالة الموجهة إلى الجنرال جوان :

الدار البيضاء في 23 شتنبر 1947

سيادة المقيم العام

إنكم تفضلتم يوم الثلاثاء 10 من الشهر الجاري فخصصتم لوفد يمثل المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال مقابلة استطاع خلالها أن يعرض أولاً على فخامتكم بكل وضوح وصراحة وجهة نظر الحزب حول الوضع السياسي بالمغرب ويثير انتباهكم إلى القلق العميق الذي يسود الأوساط المغربية ، وثانياً ان يشرح لكم ، فخامة المقيم العام ، مجمل الحلول المستعجلة التي يقترحها حزبنا ليس فحسب لكي يوضع حد في أقرب الأجل للأزمة السياسية والمعنوية التي يعاني منها الشعب المغربي ، ولكن كذلك لنشر معاً وبموافقة جلاله السلطان ، في التباحث لإيجاد الحل الحقيقي للمشكلة المغربية .

لقد أحطنا فخامتكم علماً ، ولا يسعنا إلا أن نؤكد على هذه النقطة ، أن حزبنا مقتنع تمام الاقتناع بأن الإدارة الفرنسية لا يمكنها أن تهتدي وحدها ودون الاعتماد على إرادة الشعب المغربي والتعاون مع الناطقين الأوفياء باسمه إلى إيجاد الحل الذي يرضي الرأي العام المغربي .

إننا ألحنا عليكم خاصة بضرورة الإقدام فوراً وبالاتفاق التام مع جلالته ، للشروع في تشكيل حكومة مغربية وطنية لها برنامج محدد ديموقراطي في إطار الملكية المغربية ، والتسليم أيضاً بأن صلاحية عقد الحماية الذي أبرم بتاريخ 30 مارس 1912 له نهاية وأنه ينبغي استبدال ذلك العقد بعقد جديد .

وفي نهاية هذه المقابلة ، طلبتم من ممثلي حزب الشورى والاستقلال أن يسلموا إلى فخامتكم برنامج العمل المستعجل الذي وضعه حزبنا مع حرصه الدائم على خدمة المصلحة الوطنية العليا وتبهيء الجوار الملائم لإقامة عهد جديد يتسم بالعدل والتفاهم بين المغرب وفرنسا .

إن حزب الشورى والاستقلال يلفت بكفية خاصة انتباه فخامتكم ، بصفتكم ممثل الحكومة الفرنسية ، إلى خطورة الحالة الراهنة وإلى الأهمية التي تكتسيها بالنسبة للمغرب وفرنسا المقترحات العملية التي يتضمنها هذا البرنامج الأدنى ، وإن الحزب كذلك لمقتنع بأن هذه الاقتراحات الموجهة الى الحكومة الفرنسية ، سوف توضع للدراسة سواء بالرباط أو باريس ، بروح واسعة من التفاهم والعدل والتبصر السياسي .

إن الحزب مستعدّ ليوافي فخامتكم بكل الشروح والتوضيحات التي ترغبون حول أية نقطة من البرنامج كما يصرح أنه على استعداد للدفاع عن وجهة نظره أمام الحكومة الفرنسية .

وتفضلوا سيادة الجنرال بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

الأمين العام :

محمد حسن الوزاني

ج - مذكرة 23 شتبر 1947

المشكلة المغربية

مما لا شكّ فيه أن العلاقات المغربية الفرنسية يسودها في الظروف الراهنة القلق والاستياء ، ولا نزاع أيضاً في أن هذه العلاقات المتوترة تزداد تخرجاً يوماً بعد يوم ، وأنها تهدد بإحداث هوة عميقة قد تؤدي إلى انقطاع هذه العلاقات انقطاعاً باتاً بين الفرنسيين والمغاربة .

فالشعب المغربي تغمره الخيبة وعدم الثقة إزاء الفرنسيين والإدارة الفرنسية ، لأن هؤلاء يعيشون في هذه البلاد مترفعين عن المغاربة ولا يعينهم من أمر الشعب المغربي شيء ولا يشعرون بما يكابده من أضرار ، وما تضطرم به نفسه من آلام لأن الإدارة الفرنسية ، من جهتها قد حملت محل المغاربة في تسيير شؤون البلاد ، وانتزعت منهم السيادة انتزاعاً تاماً ، واستبدت بجميع

السلطات ، ونظمت في البلاد باسم النفوذ الفرنسي الذي أُوّل على غير حقيقته ، خطة محكمة من الظلم والتعسف والاختلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

إلى جانب ذلك تتميز العلاقات بين المخزن الشريف والإقامة العامة بتوتر يشتدّ من يوم لآخر بسبب التداخل في السلطات والمطالبة بحقوق لم تحدد ، ولم يحكم نظامها أي دستور . وإذن فلا عجب من حدوث مشادة تتكرّر مرة بعد أخرى بين المخزن والإقامة العامة .

كما نرى الجالية الفرنسية والإدارة تآبين تفهم المشاكل المغربية والألماني المشروعة للشعب المغربي ، في حين أنهما تصران على الدفاع عن مصالحهما وامتيازاتهما ، وتجهزان باستخفاف شعب تعتبرانه دائماً محجوراً وعاجزاً عن التطور وعن تدبير شؤونه بنفسه .

وإذا أضفنا إلى ذلك ما نشعر به من الخيبة المرة الناجمة عما نشعر به من الإخلال بالوعود الجذابة التي بذلت بسخاء في ساعة الشدة ، وضرب بها عرض الحائط بعد الفوز والنصر ، وما نجده من الإهمال المزري للتضحيات المادية والمعنوية التي تكبدها الشعب المغربي في سبيل إحراز النصر من أجل القضية المشتركة ، قضية تحرير الشعوب والأفراد ، وما نراه من سوء النية والقصد اللذين تعالج بهما كثير من الإدارات الفرنسية بالمغرب القضايا الحيوية والمهمة للبلاد . إذا جمعنا كلّ هذا ، فلا نستغرب إذن من استفحال سوء التفاهم بين المغاربة والفرنسيين ، ولا فائدة من التهاون بخطورة هذه الحالة النفسية ، بل يجب محوها والقضاء عليها بأسرع ما يمكن ، وذلك لصالح الشعبين .

إن عدم إيجاد حل جوهري ملائم للمشكلة ، يجعل البلاد في حالة استياء سياسي دائم يضاعف استفحال العلاقات الفرنسية المغربية يوماً عن يوم ، ويعرضها لخطر قد يؤدي في النهاية إلى تطاحن شامل بين الطرفين .

ولا يمكن التفكير في حل المشكلة المغربية بمواصلة العمل بالحماية ،

أو محاولة تطبيق جديد لنظامها الذي هو مصدر الاستياء العظيم ، الذي آل إلى فشل ذريع .

وإننا لنجد الصحافة الفرنسية نفسها تؤيد وجهة النظر هذه وتدافع عنها في المدة الأخيرة . ومن كبريات الصحف التي عالجت هذا الموضوع نذكر جريدة الفيغارو التي نشرت مقالاً بتاريخ 47/7/77 بقلم جورج دوهاميل ، جاء فيه مايلي :

« يجب التقدم بسرعة ، وتناول الأشياء من أصولها . فبالنسبة لتونس والمغرب بالخصوص ، ينبغي الإعلان فوراً عن إنهاء نظام الحماية الذي باد وانقرض وأصبح في حكم التاريخ » .

وإن الجنرال جوان ، المتكلم بلسان الحكومة الفرنسية بالمغرب ، ما فتى يعلن من جهته ، في عبارة صريحة ودقيقة ، أن لعقد الحماية المقرر بعقد 30 مارس 1912 حداً سينتهي إليه .

هدفنا العام :

إن غاية حزب الشورى والاستقلال ، كما يدل عليه اسمه ، هي العمل بجميع ما يستطيع من وسائل في سبيل إقرار ديموقراطية حقيقية ، سياسية واجتماعية واقتصادية ، لفائدة الشعب المغربي كما يعمل لاستعادة السيادة المغربية وممارستها ممارسة تامة ، وتحقيق استقلال الوطن في إطار وحدته الترابية والسياسية ، في ظل ملكية دستورية .

برنامج العمل المستعجل

1 - المنهجية والأساليب :

يعتزم حزب الشورى والاستقلال تحقيق الأهداف الوطنية السالفة الذكر بالوسائل الآتية :

أولاً - عن طريق المفاوضات .

ثانياً - التمسك بالواقعية في تصور الحلول للمشاكل المغربية وفي تطبيقها ، مع مراعاة الظروف الخاصة لحياة الشعب المغربي وتطوره الحالي .

ثالثاً - الدخول في مرحلة انتقالية تسمح للمغرب بتنظيم شؤونه بكامل الحرية وبأسرع الطرق ، في تطلعه إلى مستقبل حافل بالآمال وإلى مصيره الحر ، أي نحو سيادته التامة واستقلاله المضمونين بمعاهدة تحالف وصدافة تبرم عن طواعية وبكامل الحرية بين الجانبين .

رابعاً - توجيه نداء صريح إلى فرنسا ، ومطالبتها بأن تبرهن للشعب المغربي عن روح التفهم وحسن الإرادة والاستعداد، وعلى تشبثها بمبادئ التحرير بالحكمة والتبصر السياسي .

إن النداء الذي نوجهه إلى فرنسا شاهد بما لنا من حسن النية والإرادة كما أنه في الوقت نفسه ، يعبر عن أملنا القوي في إيجاد حل للمشكلة المغربية في المغرب وفي باريس .

ب - الجو السياسي :

يجب بادية ذي بدء خلق جو قابل للانفراج الضروري للانتقال من حالة الاستياء الراهنة إلى حالة تقدم حقيقي ، في الميادين السياسية والمادية والمعنوية ، من شأنه أن يوجه المغرب بحزم ، وفي أقرب وقت ممكن ، نحو رشد السياسي ، وحرية تقرير مصيره .

ويمكن الوصول إلى هذا الجو السياسي الملائم بالوسائل الآتية :
أولاً - أن تعلن فرنسا رسمياً عن حق الشعب المغربي في تدبير شؤونه بنفسه وأن تعترف بأسبعية مصالح المغاربة في بلادهم مع الصيانة التامة لسيادة البلاد واستقلالها الوطني .

ثانياً - أن تلغي جميع القوانين الجائرة والتشريع الاستثنائي الذي ما برح العمل به جازياً في المغرب والذي يطبق على الشعب المغربي بصفة خاصة ويعرقل تطوره العام .

ثالثاً - إصدار عفو يشمل جميع المغاربة ضحايا الاضطهاد .
رابعاً - يمكن للجو السياسي أن يتقدم ويواكب المرحلة الانتقالية التي
ستمكن المغرب من الانتقال بدون عرقلة ولا تعثر من طور الحجر إلى طور
الرشد السياسي ، ومن نظام الوصاية إلى عهد الحرية .

ج - المرحلة الانتقالية :

أصبح من الضروري تمرير المغرب من مرحلة انتقالية تمكنه من اجتياز
النظام السياسي الراهن والذي فقد كل صلاحية وباء بسخط الشعب وغضبه إلى
طور نظام جديد يقوم على الديمقراطية والاستقلال .

ويجب أن يتحقق للمغرب استقلاله الداخلي اثناء المرحلة الانتقالية ،
كما يجب أن يضمن له كامل نموه الدستوري ، الذي بدونه لن يكون تقدم
حقيقي ولن ينعم الشعب بحرية حقيقة .

وتتميز المرحلة الانتقالية بالأمور الأساسية الآتية :

أولاً - تأليف حكومة وطنية مغربية مؤقتة ، لها مسؤولية مقررة ووطيدة
الأركان و متمتعة بثقة الأمة وثقة صاحب الجلالة ، ولها كامل حرية التصرف
بحيث تستطيع أن تؤدي مهمتها الأساسية التي هي الاضطلاع بقيادة المغرب
عن طريق الدستور ، نحو مصيره الجديد كوطن حر مستقل .

ومن بين المهام التي ستضطلع بها الحكومة الوطنية المغربية المؤقتة ،
تلك المهمة الحيوية العظيمة التي تتعلق بنهج سياسة حازمة للإصلاح الأساسي
في جميع ميادين العمل . وعلى سبيل المثال يجب تنظيم التعليم الابتدائي
ليكون اجبارياً مجانياً بالنسبة لجميع المغاربة ذكوراً وإناثاً ، ومنح الفلاحين
والعملة المغربية نظاماً اجتماعياً واقتصادياً يلائم ظروف الحياة المغربية ويحمي
بكيفية فعالة مصالحهم في إطار نظام تعاوني عصري .

ومن مهمتها أيضاً إعداد الرجال الفنيين المغاربة الذين يتوقف عليهم
تدبير شؤون البلاد ، وذلك بفتح المدارس الكبرى لتخريج الإداريين ، والقضاة

المدنيين والشرعيين ، والأساتذة والمدرسين ومهندسي الفلاحة والاشغال العامة
والمعادن ، الخ . . .

ثانياً - إلغاء معاهدة الحماية (30 مارس 1912) واستعاضتها باتفاق
مؤقت « وذلك ريثما يتم إبرام معاهدة صحيحة تقوم على التحالف والمودة بين
المغرب المتمتع بحريته وكامل سيادته وبين فرنسا التي تبرهن على تمسكها
بمبادئ الحرية والديموقراطية . ويمكن إبرام تلك المعاهدة بتوفر الشروط
السالفة الذكر التي تمكّن من إعداد وتنصيب الهيئات الشرعية المشرفة على
تدبير الشؤون العامة للأمة .

ويحتوي هذا الاتفاق على بنود تكفل تنظيم المرحلة الانتقالية ، وتحدّد
مداها وتنسق العلائق المغربية الفرنسية ، ريثما يتم إبرام المعاهدة الجديدة
وتحفظ المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب المقيمين بالمغرب .

ثالثاً - تكليف مجلس وطني يمثل الرأي العام المغربي بوضع دستور
يصبح - في ظل ملكية ديموقراطية - النظام الأساسي لمغرب الغد المتمتع
بحريته واستقلاله .

ويتولّى الدستور المغربي الجديد تنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية ،
على أساس فصل بعضها عن بعض ، وعدم تداخلها ، حفظاً للحرية ، وصوناً
للعادلة في البلاد ، ويضمن لسائر المغاربة المساواة أمام القانون ، والحرية
الفردية وحرمة المراسلة والبيت وملكية الفرد والجماعة ، وحرية الضمير والرأي
والاجتماع والجمعيات وحق التظلم والشكوى في دائرة القانون العادل ، وحرية
الصحافة والنشر ، ويمنع مراقبة المطبوعات قبل صدورها في غير الظروف
الاستثنائية ويكفل الدستور كذلك :

1 - تعاليم الإسلام الذي هو دين الدولة والأمة المغربية ، وجميع الأنظمة
والمؤسسات الإسلامية (القضاء الشرعي والأوقاف وغيرها) .

2 - اللغة العربية ، لغة المغرب الدينية والقومية .

3 - أصول الملكية الدستورية .

رابعاً - إلغاء نظام الحكم المباشر ، ووضع تشريع يمكن من « مغربة » إدارة البلاد بالتدريج وفي سائر المراتب ، وذلك بالعمل على نقل المسؤوليات من يد الموظفين الفرنسيين وإسنادها إلى السلطات المغربية الجديدة كلما تأهل الفنيون المغاربة لشغل مناصبهم .

خامساً - إلغاء المناطق العسكرية المعروفة بمناطق « عدم الأمن » وذلك النظام الشاذ الذي يجعل السلطة فيها استبدادية ، والشعب مسخر لها .

سادساً - تنظيم الجيش الوطني والشرطة المغربية تنظيماً جديداً على أساس استقلالهما وتوليها المحافظة على النظام العام في الداخل وعند الاقتضاء الدفاع العسكري عن التراب الوطني المغربي ، وحماية أمنه ، وضمانة سلامته . ويباشر تنظيم الجيش والشرطة والمغربيين بمساعدة ذوي الكفاءات من الفرنسيين ، وذلك في شكل بعثات فنية خاصة يكون من اختصاصها أيضاً تنسيق الدفاع المشترك .

تلك هي النقاط الأساسية التي يتكون منها البرنامج الأدنى الذي يتقدم به حزب الشورى والاستقلال ، وذلك من أجل تنظيم مرحلة الانتقال من عهد الحماية إلى طور التنظيم الدستوري في سبيل الاستقلال .

إن هذا البرنامج الذي يتبناه حزب الشورى والاستقلال يشكل قاعدة أساسية للعمل المستعجل ويمكن بصفة عامة من تحرير المنهاج العام الذي تقوم عليه الحكومة والإدارة في المغرب تحريراً جوهرياً عميقاً تقتضيه اليوم ضرورات الشعب المغربي في تطوره القومي الشامل كما تتطلبه خطورة الظروف السياسية التي يعيش فيها عالم اليوم .

ولأجل هذا كله يأمل الحزب أن يرى عن قريب حلول ذلك اليوم الذي يتمكن فيه الشعب المغربي - في جو من السلام قائم على العدالة الاجتماعية والسياسية - من الاتجاه بنفسه، في عزم وحزم ، وعن طريق الديمقراطية الصحيحة ، وبمؤازرة نزيهة من الحكومة الفرنسية ، نحو هدفه الأسمى الذي هو الاستقلال التام .

ولا أي مستقبل زاهر للوطن المغربي الذي يعقد العزم ، ويصمم على أن يتولى قيادة تطوره الخاص ، ويعود كما كان صاحب الأمر في بلاده ، والقابض على زمامها ويعمل بنفسه على تشييد صرح مستقبله . وبعبارة أخرى ، يريد المغرب أن يسترّد جميع الوسائل والأدوات التي من شأنها أن تضمن له النمو السياسي والاجتماعي والمادي ، كما يريد أن يتمكن - في جوّ من السلام لا يقوم على قوة السيوف ورؤوس الحراب وأحكام الاضطهاد ، بل على الحرية والعدالة - من استكمال تطوره القومي وتربيته السياسية ، إذ فيهما ضمان المستقبل العظيم الذي أعدته له الأقدار .

وإنه ليجب على فرنسا التي أخذت على عاتقها مهمة في هذه البلاد ، التعجيل بتغيير جذري لسياستها ، وجعلها ملائمة للغايات النبيلة التي يسعى الشعب المغربي لإنجازها بمساعدة الأمة الفرنسية مساعدة نزيهة ليس فيها تحفظ أو احتراز ، ويتحتم على الحكومة الفرنسية أن لا تبقى واقفة موقف التردد والاضطراب من المشكلة المغربية التي نعرضها عليها اليوم مرة أخرى ، بل يجب عليها ، بعكس ذلك ، أن تعي الأخطار التي تنطوي عليها كل سياسة تقوم على التسويات ، والمماطلات ، والحلول العرجاء .

ذلك واجب على فرنسا خصوصاً وأن أسس الحلول الصالحة لفض المشاكل في الأقطار غير المستقلة ، قد وردت في الدستور الفرنسي الذي أعلن من جديد مبدأ حكومة الشعب للشعب وبالشعب (الفصل الثاني من الدستور الفرنسي) .

أما مسألة حرية الشعوب ، فقد اهتم بها ذلك الدستور الذي يؤكد في مقدمته أن الوفاء لرسالة فرنسا التقليدية يقضي عليها بأن تتولى قيادة الشعوب التي تتحمل عبأها نحو حرية تقرير مصيرها وتدبير أمورها وفق المبادئ الديمقراطية .

وأخيراً يلغي الدستور الفرنسي صراحة كل نظام استعماري يؤسس على القوة والاستبداد - كما يضمن في البلاد المرتبطة بفرنسا التمتع الفردي

والجماعي بما للشخصية الإنسانية من حقوق وحرّيات .
هذه هي النظريات الرسمية المثبتة في الدستور والتي نطالب الحكومة
الفرنسية بالعمل لتطبيقها ، وذلك بأن تعهد إلى ممثليها بالحرص على جعل
سياستهم ملائمة للتصريحات المبدئية والخطب الرسمية .
ومن جهة أخرى فإن فرنسا بصفتها موقعة على ميثاق الأمم المتحدة ،
تلتزم باحترام مبدأ حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لجميع الناس ،
كما تتعهد باعتبار مصالح الشعوب غير المستقلة ، ذات الأسبقية والأفضلية في
أوطانها ، و باحترام المساواة في حقوق الشعوب لتقرير مصيرها بنفسها .

د - المسؤوليات

إن حزب الشورى والاستقلال - الذي يحرص على إخراج المغرب عاجلاً
من الحالة الناشئة عن الارتباك والاضطراب الذي يتخبط فيه الآن ، ويدرك
خطورة الحالة السياسية في الداخل والخارج ويعي حلول الساعة التي تمكن
المغرب من أن يعالج مسألة نظام الحكم في إطار دستوري - يعلن عن استعداده
الكامل لتحمل مسؤولياته. والاضطلاع بأعباء إدارة الشؤون العامة ، تحت
إشراف رعاية صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف نصر الله .

وإن ما عليه الحزب من استقلال في الفكر ، ونزاهة في القصد وتفان تام
برهن عليه في سبيل القضية المغربية ، ليؤهله بصفة خاصة لقيادة شؤون
البلاد ، والسير بها في طريق الديمقراطية والتحرير ، وكل ذلك برهان قاطع
على أن الحزب لا يطالب بالحكم لأجل الحكم ، وإنما يطالب به للمصالح
العام - ولخير الأمة فقط .

الخاتمة

إن الشعب المغربي ، الذي يطالب بحقوقه المشروعة الكاملة ، يريد أن
يحيا حياة العزة والحرية ، وحزب الشورى والاستقلال الذي يمثل الرأي العام
المغربي بتقديمه لهذا البرنامج الذي يتضمّن أسس العمل المستعجل ويشتمل
على مقترحات عملية ، يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه بعمله هذا يقدم في هذه
الظروف الحرجة خدمة عظيمة للبلاد .

LE MAROC EN LUTTE POUR SON INDEPENDANCE

Dans un mémorandum remis au Résident général
LE PARTI DEMOCRATE DE L'INDEPENDANCE
 affirme le droit du peuple marocain
 à disposer librement de lui-même

L'Union Marocainne, à laquelle une grande partie de la population du Maroc a adhéré, a été créée le 12 Mars 1947, en vertu de son statut, en vertu de son statut, en vertu de son statut.

LE PROBLEME MAROCAIN

Il ne s'agit pas d'un problème de territoire, mais d'un problème de liberté. Le Maroc a le droit de disposer librement de lui-même.

LE PROBLEME MAROCAIN

Le Maroc a le droit de disposer librement de lui-même. C'est le principe de base de la démocratie.

LE PROBLEME MAROCAIN

Le Maroc a le droit de disposer librement de lui-même. C'est le principe de base de la démocratie.

LE PROBLEME MAROCAIN

Le Maroc a le droit de disposer librement de lui-même. C'est le principe de base de la démocratie.

LE PROBLEME MAROCAIN

Le Maroc a le droit de disposer librement de lui-même. C'est le principe de base de la démocratie.



Mohamed Hassen El OUAZZANI
 Chef du Parti Démocrate de l'Indépendance du Maroc

Dans une lettre adressée au général J. W. de Gaulle le 10 Mars 1948.

Si Mohamed Hassen El Ouazzani confirme la volonté d'indépendance du peuple marocain

Le Maroc a le droit de disposer librement de lui-même. C'est le principe de base de la démocratie.

FLAS FACTES

1) Le Maroc a le droit de disposer librement de lui-même. C'est le principe de base de la démocratie.

Responsabilité

Le Maroc a le droit de disposer librement de lui-même. C'est le principe de base de la démocratie.

FLAS FACTES

1) Le Maroc a le droit de disposer librement de lui-même. C'est le principe de base de la démocratie.

Responsabilité

Le Maroc a le droit de disposer librement de lui-même. C'est le principe de base de la démocratie.

LA DEMOCRATIE SOUVERAINE POPULAIRE EN MARCHÉ DU MOYEN-ORIENT

L'IRAK proteste
 contre les relations établies par la Turquie avec le pseudo-Etat d'Israël

Le gouvernement irakien a exprimé sa vive protestation contre les relations établies par la Turquie avec le pseudo-Etat d'Israël.

Il y a peu de chances pour que l'ONU résolve équitablement le problème palestinien

Le ministre des Affaires étrangères de Transjordanie

Le ministre des Affaires étrangères de Transjordanie a déclaré qu'il n'y a pas de grandes chances pour que l'ONU résolve équitablement le problème palestinien.



A. N. el-Rubaiey, Ministre des Affaires étrangères de Transjordanie

Les dernières déclarations du comte Bernadotte

Le comte Bernadotte a fait de nouvelles déclarations concernant le problème palestinien.

إن المشكلة خطيرة ؛ وحزب الشورى والاستقلال الذي يشعر بما له من رسالة ، وما عليه من مسؤوليات ، يضع المسألة المغربية من جديد على البساط في وضوح وصراحة ، ورائده الوحيد في هذا خير الوطن ، وصالح الأمة .

مشروع معاهدة بين فرنسا والمغرب :

إن جلالة سلطان المغرب وفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية

رغبة منهما :

في الحفاظ على وشائج الوفاق وعلى توطيد أواصر الصداقة القائمة بين البلدين ،

صمما العزم :

على توجيه المغرب نحو تمكينه من الممارسة التامة لسيادته واستقلاله ،

ولتحقيق هذه الغاية :

سيعلنان عن إقرار فترة انتقالية تبتدىء بإلغاء صريح لعقد ما يسمى « بالحماية » وبالإعتراف الرسمي باستقلال المغرب ، تمتد هذه الفترة الانتقالية عامين انطلاقاً من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ . تهدف الفترة الانتقالية إلى تمكين المغرب من الممارسة الفعلية لسيادته واستقلاله المعترف له بهما من الآن . وخلال هذه المدة نفسها، سيحظى الشعب المغربي بنظام ديموقراطي مبني على دستور متحرر ينبغي وضعه في أقرب الآجال من طرف ممثليه الشرعيين الذين ستناط بهم هذه المهمة بطريقة قانونية .

وقرراً أيضاً :

توحيد جهودهما وتظافرها لإنجاز هذه الأهداف .

لذلك ، فإن الحكومتين المغربية والفرنسية تتبنيان هذه المعاهدة المؤقتة في انتظار إبرام معاهدة تحالف وصداقة ، بعد انتهاء الفترة الانتقالية وتشرعان في وضع الترتيبات الأساسية للفترة المذكورة بحكم المقتضيات التي سيأتي ذكرها اعتباراً للهدفين اللذين ترمي إليهما هذه المعاهدة ، وهما :

Avant-projet de traité entre le Maroc et la France.

Sa Majesté le Sultan du Maroc et
Messieur le Président de la République,

Désireux :

de maintenir les relations de bonne
entente et de consolider les liens d'a-
mitié existant entre leurs ^{deux} pays,

Résolus :

à faire accéder le Maroc à sa ^{pleine} pleine
et entière souveraineté et à son indé-
pendance nationale,

Et à ces fins :

à ouvrir une période de transition
à partir de l'abrogation formelle du
traité dit de « protectorat » du 30 mars
1912 et de la reconnaissance ^{officielle} de l'indé-
pendance du Maroc. Cette période de transi-
tion ^{est} sera limitée à deux ^{années} à dater
de ^{l'entrée en vigueur} ~~la signature~~ de la présente conven-
tion et sera destinée à permettre au
Maroc de rendre effectives la souve-
raineté et l'indépendance qui lui
sont, ^{des maintenant} ~~formellement~~ reconnues. ~~Le~~

صورة الصفحة الأولى لمسودة مشروع المعاهدة الجديدة بين المغرب وفرنسا (1947)

بخط محمد حسن الوزاني .

conclure le
~~procès~~ à la ~~cession~~ ~~des~~ ~~présentes~~ ~~disposi-~~
~~tions~~ ~~ou~~ ~~à~~ ~~conclusion~~ ~~un~~ ~~nouveau~~ ~~traité~~
~~projet~~ ~~telle~~ ~~qu'~~ ~~elle~~ ~~sera~~ ~~appropriée~~
aux circonstances alors existantes.

Sans le cas où les Hautes Parties contrac-
tantes se trouveraient en désaccord au sujet
de cette ~~conclusion~~ conclusion, le
différend sera soumis à l'arbitrage interna-
tional en conformité ^{des principes de} la Charte des Nations
Unies.

Article XXIII

La présente convention sera ^{mise de suite à} ~~adoptée~~
enjointure et remplacera le traité de ~~1912~~ ¹⁹¹² dans ~~les~~ ^{les} ~~autres~~ ^{autres} ~~cas~~
~~Les~~ ratifications ^{seront} ~~seront~~ échangées aussitôt
que possible et enregistrées au Secrétariat
général des Nations Unies. ^{Les ratifications} ~~elles~~ auront ^{un} ~~un~~ effet
la présente convention est
redigée en double exemplaire,
en Arabe et en français, les deux textes
considérés comme faisant foi.

En foi de quoi, les plénipotentiaires
respectifs ont signé la présente convention
temporaire et ont apposé leurs sceaux
ci-dessous.

Fait à

en deux exemplaires, le

de l'Égypte qui correspond à de l'ère
chrétienne.

retourne à la date de la
signature des présents.

1 - تحرير المغرب عاجلاً من كل حماية واحتلال عسكري ومراقبة سياسية .

2 - وعلى المدى البعيد :

أ - تمكين المغرب من استرجاع سيادته الكاملة واستقلاله ووحدته الترابية طبقاً للمعاهدات التي تضمن هذه الوحدة وخاصة منها عقد الجزيرة الخضراء .

ب - انضمام المغرب المتمتع بسيادته واستقلاله ، إلى حظيرة الأمم المتحدة وذلك على قدم المساواة مع جميع الدول الأعضاء .

البند الأول - تعترف الحكومة الفرنسية بالمغرب بصفته دولة مستقلة ذات سيادة ، يُسَيَّر شؤونه بنفسه في إطار ملكية دستورية . ويحتّم على فرنسا هذا الاعتراف إلغاء عقد الحماية المبرم بتاريخ 30 مارس 1912 بفاس ، وهو الإلغاء الذي سيصبح نافذ المفعول بمجرد دخول هذه المعاهدة المؤقتة حيز التطبيق .

البند الثاني - تلتزم الحكومة الفرنسية بمدّ الحكومة المغربية بكل المساعدات التي ستحتاج إليها كي يتسنى لها تسيير البلاد وتنظيم الحكم في ربوعها بكيفية مستقلة وديموقراطية . إن الحكومة الفرنسية تتعهد بالقيام بهذه المهمة المقدّسة المتطابقة مع ميثاق الأمم المتحدة .

البند الثالث - يقود شؤون الدولة المغربية ، تحت رعاية جلالته السلطان حكومة وطنية شرعية مسؤولة أمام البرلمان المنبثق عن انتخابات حرّة طبقاً لما ينص عليه دستور ديموقراطي .

تتصرف الدولة المغربية من الآن وبكامل الحرية ، في شؤونها المالية والدبلوماسية ، ولها كامل السلطة على قوات النظام والأمن ، المؤلفة من الشرطة والجيش الوطني .

البند الرابع - ستنقل إلى الدولة المغربية خلال الفترة الانتقالية المحدودة ممارسة جميع السلط ومسؤولية تسيير جميع المصالح العمومية ، وسيتم هذا حسب ما سيتفق عليه من طرق وفي آجال ستحدّد باتفاق بين الحكومتين .

تضمن الحكومة الفرنسية للدولة المغربية تقديم المساعدات التقنية كلما احتاج المغرب إليها ، وسيقتضى التقنيون والخبراء الفرنسيون رواتبهم من ميزانية المغرب مدة تعاونهم مع الدولة المغربية وسيعاملون على قدم المساواة مع زملائهم المغاربة غير أن نفوذهم لن يبلغ إلى الدرجة التي يخشى معها تدخلهم في شؤون المغرب .

إلى جانب ذلك ، تتعهد الحكومة الفرنسية من الآن ، بتيسير تطبيق التقنيات التي ترمي إلى فتح المجال في وجه المواطنين المغاربة لولوج الإدارة العامة وأن تشرع في نقل المهام من أيدي الموظفين والأعوان والتقنيين الفرنسيين العاملين بالمغرب ، إلى أيدي الأطر المغربية كلما تأهلت منها عناصر جديدة لتحل محل الأطر الفرنسية العاملة بالمغرب .

اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع الإدارات العمومية ، وفي بعض الحالات تضاف إليها اللغة الفرنسية بعدما يتخذ قرار بمرسوم مغربي في هذا الشأن .

البند الخامس - تتمتع الحكومة المغربية بكامل حرية العمل في ممارسة سلطتها واختصاصاتها ، سواء في تدبير الشؤون العمومية بصفة عامة أو أثناء مراحل تنظيم المغرب ليصبح دولة ذات سيادة وديموقراطية ومستقلة ، بصفة خاصة .

ولهذه الغاية ، ستنكب الحكومة المغربية على سنّ الإصلاحات الأساسية التي أصبحت ضرورية، من جهة، مع التطور السريع الذي يعرفه سكان الحواضر والبادي، ومن جهة أخرى، مع تجديد المؤسسات السياسية المغربية . وكمثال لذلك ، فإنه يتعين على الحكومة المغربية أن تنظم شؤون التربية الوطنية ليكون التعليم الابتدائي إجبارياً ومجاناً لفائدة جميع الأطفال إناثاً وذكوراً ، وستنشئ المدارس العليا لتكوين الأطر وستنيط بالجمعية التأسيسية المغربية المنتخب أعضاءها بالاقتراع العام ، مهمة وضع دستور في أجل لا يتجاوز سنة منذ بداية العمل بهذه المعاهدة المؤقتة ، وسيصبح هذا الدستور الموضوع في إطار ملكية

دستورية متحررة وديموقراطية ، القانون الأساسي للدولة . وبمقتضاه ستحدد طبيعة وصيغة النظام الملكي الدستوري ، وستضمن كل الحقوق الفردية والحريات العامة وستنظم السلط القائمة على مبدأ الفصل بينها والحفاظ على الإسلام وصيانة مؤسساته بالمغرب وإعطاء الاعتبار إلى اللغة العربية ومبادئ النظام الملكي المغربي المتجدد .

وفي انتظار تطبيق الدستور المرتقب ، سيخضع التسيير الإداري إلى مقتضيات روح هذه المعاهدة .

البند السادس - ستتخذ الحكومة المغربية كل الإجراءات الكفيلة بالتسيير والإسراع بنمو المغرب الحر والموحد ، ذلك ما سيفرض إلغاء كل نوع من أنواع التشريع الاستثنائي ونبذ نظام ما يسمى بالمناطق المنعدمة الأمن .

البند السابع - بمجرد ما تدخل هذه المعاهدة في حيز التطبيق ، ستشرع الحكومة المغربية في تنظيم الشرطة وتأسيس الجيش المغربي المستقلين ، وستناط بهما مهمة الحفاظ على الأمن العام والنظام ، وإذا ما اقتضى الحال الدفاع العسكري عن التراب الوطني . إن إعادة تنظيم شرطة مستقلة وجيش مغربي لا غنى لهما في البداية عن الكفاءات والقدرات الفرنسية التي يمكنها أن تلبي حاجيات المغرب في صيغة مهام خاصة ومؤقتة ، تتمثل مأموريتها كذلك في تنظيم الدفاع المشترك .

وحتى يتمكن الضباط المغاربة من استكمال خبرتهم أو متابعة تداريبهم المهنية ، فإن الحكومة الفرنسية ستفتح لهم أبواب مدارسها العسكرية وتضع معسكراتها تحت تصرفهم .

البند الثامن - يضمن المغرب المصالح المشروعة - الثقافية والاقتصادية الفرنسية ، كما يضمن الدفاع المشترك بموجب أوافق خاصة بين الحكومتين ، وذلك عملاً بنص وروح مقتضيات هذه المعاهدة بكيفية تامة .

البند التاسع - وفي انتظار إعادة إنشاء وتنظيم الجيش المغربي ، ستتكفل فرنسا بالإفناق على قواتها العسكرية الموجودة بالمغرب ولن تحتفظ منها إلى

ذلك الحين إلا بأدنى ما هو ضروري ، وسيمتنع الجنود الفرنسيون المرابطون مؤقتاً بالتراب المغربي ، من التظاهر بمظهر قوات احتلالية . تتعهد الحكومة الفرنسية بجعل وجودهم المؤقت لا يشكل أية عرقلة لعمل الحكومة المغربية أو أي انتهاك لحرمة سيادة الدولة المغربية . سيتم جلاؤهم تدريجياً بالتوازي مع قدرة القوات العسكرية المغربية على الحلول محلهم . أما فيما يتعلق بالدفاع المشترك ، فإن الجيش المغربي سيتعاون مع الجيش الفرنسي حسب أوافق خاصة ستبرم بين الجانبين في أجل لاحق .

البند العاشر - في حالة خطر نشوب حرب محققة ، ستتشاور الحكومتان حول الإجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه الحالة . وإذا ما كان أحد الطرفين المتعاقدين في حرب يخوضها ، فإن الطرف الآخر سيقدم له ما يستطيع من مساعدة حسب إمكانياته ، طبقاً للأوافق التي ستبرم بينهما في هذا الشأن .

البند الحادي عشر - سيكون للمغرب تمثيله الدبلوماسي على جميع المستويات إلا أن فرنسا تتعهد بضمان الحماية الدبلوماسية والقنصلية لمصالح الرعايا المغاربة في البلدان التي يرى المغرب أنه ليس من الضروري أن يكون له فيها ممثلون خاصون به ، وسيتبادل المغرب وفرنسا السفراء المعتمدين .

البند الثاني عشر - تشاور الحكومتان بكيفية صريحة حول أية مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية والتي قد يكون لها تأثير على مصالحهما المشتركة وتلتزمان بعدم اتخاذ أي موقف تجاه البلدان الأخرى ، يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة .

البند الثالث عشر - تعتزم الحكومة المغربية الاحتفاظ الكامل والصريح بحقها في عدم الإعلان عن موقفها من أي عمل تأتي به فرنسا على الصعيد الدولي كلما ظهر للحكومة المغربية أن هذا العمل يتنافى مع الواجبات التي يفرضها عليها التضامن والتعاون مع الدول الإسلامية .

البند الرابع عشر - تتعهد الحكومة الفرنسية بموازرة الحكومة المغربية دبلوماسياً في سعيها إلى تحرير السيادة الوطنية من قيود نظام امتيازات الدول

الأجنبية ، مهما كانت طبيعة هذه الامتيازات .

البند الخامس عشر - في انتظار الإعادة الشاملة للتنظيم القضائي المغربي ، سيعمل بنظام انتقالي خاص بالرعايا الأجانب ، عن طريق محاكم مختلطة يمارس فيها القضاء قضاة مغاربة وفرنسيون يضاف إليهم قضاة من جنسية أجنبية كلما دعت الحاجة إلى النظر قضائياً في شؤون تتعلق بهؤلاء الأجانب . تُعيّن الحكومة المغربية أعضاء الهيئة القضائية في المحاكم المختلطة ولها حق إنهاء مأموريتهم . تصدر الأحكام باسم جلالة سلطان المغرب ، وسينشأ في حظيرة هذه المحاكم قسم للاستئناف .

البند السادس عشر - تضمن الحكومة المغربية احترام قانون الأحوال الشخصية لمختلف الجاليات الأجنبية القاطنة بالمغرب كما تضمن مصالحهم الدينية وسلامة مؤسساتهم التربوية والاجتماعية والخيرية شريطة ألا تشكل أنشطة هذه المؤسسات ما يتعارض مع الحفاظ على الأمن العمومي ومع القانون العام الذي ينظم المراقبة التي تمارسها الدولة .

البند السابع عشر - تتكفل الحكومة المغربية كذلك بضمان المصالح المشروعة الأخرى للأجانب القاطنين بالمغرب على أساس المساواة القانونية والاقتصادية مع الرعايا الفرنسيين . إن حماية حياة وممتلكات الأجانب بمن فيهم الفرنسيون ، تبقى من اختصاص الحكومة المغربية دون غيرها . سيحرص التشريع المغربي حسب المستطاع على تيسير التعاون الاقتصادي بين المواطنين المغاربة ورعايا الدول الأجنبية .

البند الثامن عشر - يجب على المؤسسات التربوية الأجنبية الموجودة بالمغرب ، أن تخضع للتشريعات العامة التي تسنها الحكومة المغربية في ميدان التعليم العمومي .

البند التاسع عشر - إن الحكومة الفرنسية التي تعترف بالمغرب كدولة مستقلة ذات سيادة ، ستساند الطلب الذي سيتقدم به المغرب قصد انضمامه

إلى هيئة الأمم المتحدة . ويمكن للمغرب أن يتقدم بطلبه هذا قبل نهاية الفترة الانتقالية .

البند العشرون - كل المسائل التي عالجتها هذه المعاهدة بطريقة مختصرة أو المسائل التي قد يثيرها تطبيق مقتضياتها ، ستكون موضوع أوافق ملحقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة .

البند الواحد والعشرون - في حالة نشوب خلاف بشأن تطبيق تأويل هذه المعاهدة ، فإن الطرفين الساميين المتعاقدين سيحاولان فضّ الخلاف بينهما عن طريق المفاوضة المباشرة . وفي حالة ما إذا لم يتوصلا إلى حلّ في الموضوع ، فإنهما سينتدبان حكّمين أو أكثر لتشكيل لجنة للتوفيق بينهما ، يعهد إليها بالنظر في كل ما يشمله النزاع . وإذا لم يحصل مع ذلك أي إتفاق ، فإن النزاع سي طرح على أنظار التحكيم الدولي طبقاً لما ينصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة .

البند الثاني والعشرون : بعدما ينتهي العمل بهذه المعاهدة التي حدّدت صلاحيتها لعامين ، سيعوضها عقد تحالف وصدّاقة يضمن الاستمرارية ، مهما كانت الظروف ، للوفاق الودي بين الحكومتين ولعلاقاتهما الطيبة وتعاونهما الصادق . وتحقيقاً لهذه الغاية ، فإن الحكومتين ستشرعان في مفاوضات قبل أجل انتهاء صلاحية هذه المعاهدة ، قصد إبرام العقد الجديد الذي سيكون إذ ذاك متلائماً مع الظروف التي سيصبح عليها المغرب في ذلك الحين .

في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين حول بنود هذا العقد ، فإن الخلاف بينهما سي طرح على أنظار التحكيم الدولي ، طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

البند الثالث والعشرون : سيشرع حالاً في وضع هذه المعاهدة حيز التنفيذ على أنها ستحل محل معاهدة الحماية المبرمة بفاس بتاريخ 30 مارس 1912 دون انتظار المصادقات عليها وسيشرع في تبادل هذه المصادقات في أقرب الأجل وستسجل بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، وسيكون لها مفعول رجعي ابتداء من الإمضاء عليها .

حرر نص هذه المعاهدة في نسختين إحداهما بالعربية والأخرى بالفرنسية
ولكليهما صلاحية في التطبيق والمصادقة .

واعتباراً لذلك ، ذيل المتفاوضون المنتدبون ، هذه المعاهدة المؤقتة
بإمضاءاتهم -

حرر بـ . . . في نسختين بتاريخ للهجرة الموافق
لـ

إنها نصوص في غاية الوضوح ولا أحد يستطيع أن ينكر أن إفشال
المحادثات أدى إلى ضياع فرصة استرجاع المغرب لاستقلاله دون إراقة الدماء
وفي مدة قصيرة . كان استقلال المغرب ممكن التحقيق في سنة 1949 لا في
سنة 1955 ، ويغلب على الظن أن دستور المغرب كان سينجز عام 1947 لا
في عام 1962 .

هناك ثلاثة أفكار تستخلص من الوثائق السالفة الذكر :

1 - حل مشكلة المغرب يمر قبل كل شيء بإلغاء نظام الحماية والاعتراف
باستقلال المغرب عن طريق معاهدة جديدة .

2 - حل مشكلة مثل هذه لا يمكن أن يحصل بواسطة التحكيم الدولي ،
بل يتعين على المغاربة أن يحلوا مشكلتهم بأنفسهم مع إعطاء الأولوية إلى
التفاوض .

3 - ظروف المغرب يومئذ كانت تستلزم مروره بمرحلة انتقالية مدتها
عامان ، وهي المرحلة تبتدىء بفسخ عقد الحماية والاعتراف بالاستقلال .

وخلال هذه الفترة الانتقالية التي تستغرق عامين ، يكون المغرب خلالها
دولة ذات سيادة ، وله :

أ - دستور ينظم شؤون الدولة والسلط العمومية .

ب - مجلس وطني .

ج - حكومة تسيّر دفة الحكم على أساس برنامج واضح ومعيّن . وتجدر

الإشارة بهذه المناسبة إلى ان حزب الشورى والاستقلال طالب بدستور في الرسالة التقديمية التي أرفق بها مذكرة 23 شتنبر 1947 التي رفعها إلى صاحب الجلالة . وكان حزب الشورى والاستقلال أول حزب سياسي مغربي يطالب رسمياً بدستور للبلاد ينظم شؤون الحكم .

ما هي الملاحظات العامة التي يمكن استنتاجها من مذكرة 23 شتنبر

1947 ؟

حدث للمرة الأولى في تاريخ المغرب ، إقدام حزب علي القيام رسمياً بتقديم وثيقة سياسية إلى ممثل الحكومة الفرنسية ، تتضمن حلولاً مستعجلة للمشكلة الفرنسية المغربية على أساس الحرية والسيادة والاستقلال والديموقراطية ، استجابة للمطامح المشروعة للشعب المغربي دون أي تنازل .

- إنه حدث تاريخي هام : ممثل الحكومة الفرنسية يستمع إلى رأي المعارضة الوطنية التي تندد بنظام الحماية .

- بذلك برهن حزب الشورى والاستقلال عن مدى إدراكه للمسؤولية وعن مواقفه الواقعية وعن حنكته السياسية الكبرى لاختبار نوايا الجنرال جوان الذي صرح من قبل أنه لا يعارض مطامح المغرب المشروعة .

- إن الموقف الهجومي والمتصلب الذي تميّز به حزب الشورى والاستقلال لم يمنعه من مقابلة الجنرال جوان في واضحة النهار ليعرض عليه وجهة نظره في محاولة لإيجاد حل للقضية المغربية بالوسائل السلمية .

- برهن الحزب على أنه لم يخطط فحسب برنامجاً مقتصرأ على المطالبة بالاستقلال ، بل برهن أيضاً على أن له آراء مستقبلية لما بعد حصول المغرب على الاستقلال .

- ويعطي الدليل كذلك على أنه لا يعارض من أجل المعارضة أو أنه يمارس النقد للنقد ، بل أنه قادر على اقتراح الحلول الواقعية لفضّ الأزمة الفرنسية المغربية عن طريق التفاوض .

- يجب الانتباه إلى أن حزب الشورى والاستقلال لم يكن يقود مفاوضات مع الحكومة الفرنسية بواسطة ممثلها بالمغرب ، ولكنه شرع فحسب في مباحثات سعى من ورائها الى تهيم المناخ الملائم لفتح مفاوضات رسمية بين المغرب وفرنسا .

وبصدد هذا الموضوع ، كتب محمد حسن الوزاني يقول :

«عندما قدّمنا المذكرة السياسية ، لم ندخل مع الحكومة الفرنسية في مفاوضات ، إلا أننا اعتقدنا أن من شأن هذه المذكرة أن تشكل قاعدة لكل مفاوضة حالية أو قادمة بين حزبنا وبين ممثل الحكومة الفرنسية ، بالموافقة التامة لصاحب الجلالة وتحت مراقبته وبرضاه » .

لا ينازع أي شخص عاقل وناضج سياسياً في ضرورة وفائدة حلّ المشاكل بين الأقطار بالطرق السلمية وبالتفاوض . إن جلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف ظل خلال كفاحه حتى ذهابه إلى المنفى ، يستبعد اللجوء إلى العنف ولم يطلب من شعبه أن يحمل السلاح ، بل مضى يتفاوض من أجل تحقيق أمانى الأمة المغربية ، وتنقل إلى فرنسا أكثر من مرة ليسلم مذكرات إلى حكومتها . وحتى محمد عبد الكريم الخطابي ، وهو الجندي الذي خاض المعارك في ميدان القتال ، كان ينادي بالمفاوضات لحلّ المشاكل .

أدلى محمد عبد الكريم الخطابي إلى الجريدة المصرية الكتلة بتاريخ 19 نونبر 1947 ، في موضوع المباحثات التي يجريها حزب الشورى والاستقلال مع ممثل الحكومة الفرنسية بالمغرب ، بتصريح قال فيه : « أمل أن يحصل المغرب على استقلاله وحرية ووحده ، وأرجو كذلك أن تُقدّم فرنسا وإسبانيا على حلّ المشكلة المغربية بالطرق السلمية وأن تعيدا إلى المغرب الحقوق التي سلبت منه عند إطلالة هذا القرن وكذلك وحدته الترابية . ولئن أجدني اليوم أطالب بالاستجابة لرغائب الشعب المغربي المشروعة بالطرق السلمية ، فلأنني رجوت تجنب أحداث مأسوية للبلدين المستعمرين اللذين يتجاهلان هذه الرغائب المشروعة » .

إن فكرة الفترة الانتقالية كانت وليدة معاينة بسيطة . إذ أن المغاربة ،

والفرنسيين وعلى رأسهم الجنرال جوان ، أجمعوا على أن نظام الحماية انتهى . ألم يقل الجنرال جوان حل بمدينة فضالة (المحمدية) : «إن نظام الحماية ليس أبدياً ، وإني قد صرّحت بذلك رسمياً لأن فرنسا أمضت ميثاق الأمم المتحدة ، وأنها أعطت لنفسها دستوراً خصصت بعض بنوده مكانة هامة إلى تطور الشعوب الرازحة تحت الاستعمار» . (لوبوتي ماروكان ، 21 نوفمبر 1947) .

١٠ مليمات



موت الأهرام سنة ١٧٧٥ : اسلم ويشافة ضللا
الاستراكات | سر: لست ٧٧٠ قريبا - ثلاثة اشهر ٣ قريبا
للاطلاع : رسورمغضنة ههشلنا - رسيور مادية ٧٦
دار الأهرام : ١٤ شيايح مطولور باشا بمصر *

السنة ٧٤ - العدد ٢٢٤٤٢
الإنش ٥ يناير ١٩٤٨
٢٢ ستر ١٢٧٧
٢٦ كجك ١٦٦٤

مطوية جديدة لتوفيق بين فرنسا والمغرب :

الامير عبد الكريم يتحدث ألى « الأهرام »

« اتفاق الفرنسيين معنا خير لهم واطمن لمصالحهم »

تصريحات المشروع الجديد - فرنسا والجامعة العربية - لا خصومة بعد التفاهم

مطوية جديده لتوفيق بين فرنسا والمغرب :
الامير عبد الكريم - لا يتركها على حالها طده
الهيئة السخية الصنة المتسبغ بروج
الورد والسفلة التبرية »

لا وجه في التحكم
وهنا استطلع المغرب رأي الامير في
التحكم العول ، ومدى ثيمته ، فقال :
إن ما راينا من حرص نفسايا مصر
فلسطين واليونيسيا وغيرها على جنس
الامن وحيه الامم ، يجوبى طلق التفتق
بأن هدم الثقة ، في ثيمه الاتجاه الى
حيث التحكم العول ، ان مشكلتنا
لا نحل الا بايدينا ، ول داخل اراضينا
لسنا كان وقت ام حربا - واذا من
الخير لفرنسا - والمصالح الفرنسيين
ايضا ، ان نالي خطرنا اسألنا من جانبهم
هم ، نحن مستعدون لتفاهم ، ولكن من
لسعى الاعتراف الكمن بمرشنا واستقلالنا

وسل المغرب سمو الامير أبو زيد
الراى التقل باجنير مرحلة انتقال
بعد اعلان استقلال البلاد ، لتسيدها
فقد صاعدت جديدة مغل - لانتك في
اتنا زهد الاستقلال مرة واحدة ، لكن
ليس هنالك ماينع من التساهم على
تعدد فتره انتقال الى تحقيق هذا
الاستقلال - وهو مايسكن الوصول اليه
بالحوادث التي اعلم انها تجري الآن
والتي لرجو لها ان توفيق لا فيه
تحقيق اعداننا ولماياتنا
« ولى على بين وقتة من نى بلاى
اليوم هيئات وضية نكرة توجه سياسة
الوطن بوجها صحيحا ، مسترشدة في
البيقة صفحة »

مطوية جديده لتوفيق بين فرنسا والمغرب :
الامير عبد الكريم يتحدث ألى « الأهرام »
« اتفاق الفرنسيين معنا خير لهم واطمن لمصالحهم »

تصريحات المشروع الجديد - فرنسا والجامعة العربية - لا خصومة بعد التفاهم

الى تحقيق سيادته التمه واستقلاله
الضموريين بمساعدة طالب وسدانه
يرم في ظل الحرية والمساواة بين
التحالفين -
ويكن هيئة الجور السياسي الامم
لتحقيق ما تقدم « بأن يملن رسيا

وتشن الحرب ان يرى قريبا الحول
التي يمكن التوجه اليها من اوجه
نحو الاستقلال من طريق الديمقراطية
الصحيحة هو الوزارة العربية من جانب
الحكومة الفرنسية التي يجب الا نفض
موقف التردد من مشكلة الفقرة التي
يرفها الفقرة اليوم مرة اخرى ، ان
يجب ان تكون قوية التصور بالاعتبار
التي لتضرى علينا ان سياسة تفهم على
التسوية والسامنة والحلول المرجحة

مع الامير عبد الكريم
وتد راي محبوب « الأهرام » ان
يستطلع راي الامير عبد الكريم فيما تقدم
وهذا يرمي ان تقوم عليه العلاقات بين
العولن العربية والفرنسية ، فادلى
الامير بجديت استهله يتزله :



مطوية جديده لتوفيق بين فرنسا والمغرب :
الامير عبد الكريم يتحدث ألى « الأهرام »
« اتفاق الفرنسيين معنا خير لهم واطمن لمصالحهم »

جريدة الأهرام ، في حدهما الصادر بتاريخ 48/1/5 تنشر استجواباً أجراه مراسلها مع محمد عبد الكريم الخطاطي بيدي فيه موافقته لمذكرة 23 ستمبر 1947

وعندما حل الجنرال جوان بمدينة صفرو يوم 7 نونبر 1947 ، خاطب الباشا مبارك البكاي قائلاً: «إن هذا البلد يستحق المساعدة وينبغي له أن يتطور بخطى سريعة ليصبح أهلاً لتسيير شؤونه بنفسه [. . .] ، وعليكم أن تنكبوا على تكوين مجموعات لتولي المهام ولتخلف الفرنسيين » . وقال أيضاً في ندوة صحافية بمقر وزارة الخارجية الفرنسية يوم 23 يونيو 1948 ، ما يلي : « يوجد في المغرب وطيون معتدلون [. . .] ولإني أرى أن بعض مطالبهم مشروعة ، ولكن تحقيقها يبقى مسألة خاضعة لعامل الزمن » .

لكن يوجد خلاف بين المغاربة والفرنسيين ، فالأولون يريدون الاستقلال فوراً ، والآخرين يأملون أن يكون لهم متسع من الوقت يمكنهم من تكوين الأطر المغربية على المستوى التقني .

من أجل تقريب وجهات النظر ، اقترح حزب الشورى والاستقلال فترة انتقالية مسبقة بإلغاء نظام الحماية والاعتراف بالاستقلال ويكون للمغرب خلالها شخصية الدولة ذات السيادة ولها نظامها الخاص . وبفضل الحملة التوضيحية التي قام بها حزب الشورى والاستقلال ، قابلت الدوائر الدبلوماسية العربية مبادرة الحزب بعين العطف ، وخصصت صحافة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدداً من المقالات لمذكورة 23 شتنبر . وفي القاهرة ، نشرت جريدة الأهرام (العدد 22426 بتاريخ 5-1-1948) استجواباً لمحمد عبد الكريم الخطابي علق فيه الزعيم المغربي على تلك المذكرة . ولما سأله الصحفي « هل توافقون على فكرة الفترة الانتقالية بعد الاعتراف بالاستقلال وهي الفترة التي تهيء المجال لمعاهدة جديدة؟ » ، أجاب محمد عبد الكريم الخطابي :

« لا شك أننا نريد الاستقلال مرة واحدة ، لكن ليس هناك ما يمنع من التفاهم على تحديد فترة انتقال إلى تحقيق هذا الاستقلال ، وهو ما يمكن الوصول إليه بالمحادثات التي أعلم أنها تجري الآن والتي أرجو لها كل توفيق . . . » (انظر 2470) .

كان لهذا الاستجواب ردود فعل كبيرة في العالم ، ذلك إن جريدة

الفيجارو نشرت ملخصه في عددها الصادر يوم 8 يناير 1948 ، وتناولته جريدة لوبوتي ماروكان في عددها الصادر يوم 6 يناير 1948 ، حيث كتب قلم التحرير ما يلي :

«إن جريدة الأهرام نشرت البرنامج الذي خططه الحزب الوطني المغربي الشورى والاستقلال والذي يدعو فيه إلى تأسيس جمعية وطنية مهمتها وضع دستور ملكية ديموقراطية ويوصي بتشكيل حكومة وطنية مؤقتة يعهد إليها بإرساء قواعد الإصلاح . وفي تعليقه الإجمالي الذي نشرته جريدة الأهرام بهذا الصدد ، أكد عبد الكريم أن فرنسا والمغرب متشبعان بنفس المبادئ الديموقراطية وأنه من الخطأ الاعتقاد بأن المغاربة سيصبحون أعداء للفرنسيين في حالة استرجاعهم حقوقهم . إن الظروف اليوم ملائمة أكثر من أي وقت مضى للوصول إلى حل يعترف لنا بحقوقنا كما يعترف لفرنسا بمصالحها [. . .] وأخيراً صرح عبد الكريم بأنه يقبل مبدأ الفترة الانتقالية لإنجاز هذه المشروعات وأعرب عن ثقته في سلطان المغرب بتسيير هذه المباحثات » .

إلى جانب هذا التصريح ، أبلغ محمد عبد الكريم الخطابي محمد حسن الوزاني أنه يزكي خطوته ويوافق على مذكرة 23 شتنبر 1947 وذلك في رسالة بعثها إليه من القاهرة بتاريخ 5 أبريل 1951 ، هذا مطلعها :

« . . . فقد وصل إلي نبأ خطواتكم المباركة وحملكم الدعوة إلى مواصلة العمل والكفاح في سبيل القضية الوطنية وطالعت نداءكم الأخير بمناسبة ذكرى 30 مارس 1912 ، فأعجبت به وتفاءلت خيراً بروحه إذ كان نداء الحرية وكسر الأغلال ودعوة صريحة رئيسية إلى السيادة والاستقلال وتخطياً للفترة الانتقالية التي وافقناكم عليها منذ سنوات . . . » (انظر صورة الرسالة المؤرخة في 5 أبريل 1951 في صفحة 250) .

إن الموقف الذي اتخذته محمد عبد الكريم الخطابي من تحركات محمد حسن الوزاني كان ضربة قاضية في المغرب وفي الشرق الأوسط للدعاية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأستاذ الزعيم الشرف محمد بن الحسن الوزاني

الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال

السلام عليكم ورحمة الله وبعد ، فقد وصل الي نيا خطواتكم المباركة وحملتم الدعوة الى مواصلة العمل والكفاح في سبيل القضية المغربية وما العتداء كم الاخير بمناسبة ذكرى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ فاجبت به وتفاعلت خيرا بروحه ان كان ندا العرية وكسر الافلال ودعوة سريحة رئيسية الى السيادة والاستقلال وعندئذ للفترة الانتقالية التي واقفتم عليها منذ سنوات حيث تغيرت الاوضاع الان واصبح الحال غير ما كان عليه سنة ١٩٤٧ ان لبت ندا نا برنامسات الدول العربية وايدت متفقا تحريها وحكومتها وشعوب الدول الاسلامية للحرى وعلى رأسها جامعة الدول العربية التي قررت مطالبة فرنسا رسما " بالعمل على تحقيق استقلال المغرب " وحيث اعترف ونهر حارضية سررسما في مجلس النواب المصرى بان المغرب لا تنقصه من مقومات السيادة والاستقلال الا القوة الفاتحة وحدها لذلك ، ولاصرار فرنسا على تجاهل مذكرة ٢٣ سبتمبر التي تقدم بها حزنكم الى المراجع الفرنسية فتحكروا لها ورفضوها . فاني ارجوكم واعضاء حزنكم اجمعين ان تعلقوا تراجمكم فيها وصارحوا المسئولين بانكم لن تقبلوا حل المسئلة المغربية الا على اساس الاعتراف بالاستقلال الفاجز فاننا لانقر اهدا بعد الان الدعوة الى الفترة الانتقالية او قبولها اساسا لحل مسكلتنا مع فرنسا . وسبنا تاله المستعمرين وبدا لهم انهم قابضون على ناصية الامور فان للبال جولة ثم يضمحل * ونريد ان نمن على الذين اسضعفوا في الارض ونجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الارض ونرى فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحضرون * .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

محمد عبد الكريم الخطابي

٢٨ جمادى الاخرة ١٣٧٠

٥ ابريل ١٩٥١

صورة الرسالة التي وجهها محمد عبد الكريم الخطابي إلى محمد حسن الوزاني بتاريخ 5 ابريل 1951

المغرضة والكاذبة التي شنها حزب الاستقلال ضد مذكرة حزب الشورى والاستقلال .

أما محمود عزمي ، الشخصية الذائعة الصيت في العالم العربي ، فإنه أبدى تأييده لحزب الشورى والاستقلال في تصريح لإذاعة باريس (انظر الرأي العام ، عدد 41 في 4 فبراير 1948) .

تجنّد حزب الاستقلال لإفشال المباحثات التي كان يجريها حزب الشورى والاستقلال مع الإقامة العامة ، وبالإضافة إلى صحف حزب الاستقلال ، راح مكتب المغرب العربي الذي كان مقره بالقاهرة والذي كان يهيمن عليه حزب الاستقلال ، يشن حملة مسعورة للتديد بتلك المباحثات والإساءة إلى حزب الشورى والاستقلال .

فماذا يا ترى يواخذه حزب الاستقلال على حزب الشورى والاستقلال ؟ يعترض عليه اعتداله وتفاوضه مع الجنرال جوان حول فسخ عقد الحماية والاعتراف للمغرب باستقلاله واقتراح فترة انتقالية يصح فيها المغرب دولة ذات سيادة .

وماذا يقترحه حزب الاستقلال ؟ زعم قادته أنهم يريدون الاستقلال فوراً وشاملاً . ولكن جزبهم التزم الصمت فيما يتعلق بالوسائل لتحقيق هذه الغاية . هل فكّر في التفاوض ؟ إنه لم يرد تفاوضاً مع ممثل الحكومة الفرنسية ! هل فكّر في استعمال القوة ؟ إنه لم يدع المغاربة إلى حمل السلاح ! هل كان يظن أن الاستقلال سينزل من السماء ؟ ممكن

لم يعبر حزب الاستقلال عن رؤيته حول الدولة المغربية المستقلة ، ولم يرد أن يسمع بالدستور ما دام المغرب غير مستقل . كان الاستقلال الفوري والشامل ، بالنسبة إليه ، اندفاعاً عابراً لا غير ! .

ذلك ما كان حزب الاستقلال يصرح به للمغاربة ، في حين كان يتعامل مع فرنسا برفق ويمارس معها سياسة التناقض ، حيث كان من جهة يلوم قادة حزب الشورى والاستقلال على تفاوضهم الجدي والعلني مع ممثل الحكومة الفرنسية على أساس ما ورد في مذكرة محكمة ، وذهب يستخدم كل الوسائل لنسف المباحثات الجارية ، ومن جهة أخرى ، دخل حزب الاستقلال في لعبة الإقامة العامة بمشاركة أعضائه في انتخابات 1947 التي نظّمها الجنرال جوان ، وجعلهم يشاركون لمدة ثلاثة أعوام في جلسات مجلس الحكومة الذي لم يكن

سوى مجلس مقيمي . ليست هذه هي الطريقة التي كان يجب عليه أن يكافح بها في سبيل الاستقلال الفوري والشامل ! هذا أقل ما يلاحظ عليه .

منذ 1946 ونحن نسجّل التفاوت الكبير الحاصل بين التصريحات المتطرفة والديماغوجية التي يدلي بها القادة الاستقلاليون والتي يخصّصونها للاستهلاك المحلي الموجه للمواطنين المغاربة ، وبين مواقفهم المعتدلة من سلطات الحماية . وفي هذا الاطار ، تدخل مشاركة حزب الاستقلال في مجلس الحكومة (انظر ما يأتي ص 253) وفي شهر أكتوبر 1954 ، وحسب شهادة فليكس نطاف (انظر ما سبق ص 183) كانت الشخصيات الاستقلالية التي استقبلها المقيم العام فرانسيس لاكوست ، « تتحلّى بالتعقل والاعتدال » . في شهر غشت 1954 ، صرّح أحمد بلافريج أنه يوافق على استقلال محدود بما يوجبه احترام المصالح الفرنسية . (راجع تصريح أحمد بلافريج لجريدة لوموند الفرنسية في عددها الصادر يوم 54/8/21 ولجريدة لُوبَارِزِيَان لِيبيري الصادر بـ 46/8/7) .

وفي شهر مارس من سنة 1955 ، خلال اجتماع فرنسي - مغربي بمدينة ليل الفرنسية ، « ادّهش عمر بنعبد الجليل الحاضرين باعتدال لهجته » (انظر ما يأتي ص 358) . أما شهر غشت من سنة 1955 ، وحسب شهادة بيير جولي (انظر ما سبق ، ص 190 ، قال عبد الرحيم بوعبيد بمدينة إيكس - لي - بان للمتفاوضين الفرنسيين : « نريد بمساعدة فرنسا أن نصبح دولة حرة ذات سيادة ولكننا مستعدون لاحترام المراحل الضرورية التي تقتضيها الظروف » .

تنبه : زيادة على المقالات العديدة التي نشرتها الرأي العام حول مذكرة 23 شتنبر 1947 ، خصص محمد حسن الوزاني عدة مقالات للموضوع ، نشرتها جريدة الدستور في الأعداد التالية : 2 ، بتاريخ 12 نونبر 1962 ؛ 9 بتاريخ 3 دجنبر 1962 ؛ 10 بتاريخ 24 دجنبر 1962 ؛ 11 ، بتاريخ 7 يناير 1963 ؛ 12 ، بتاريخ 14 يناير 1963 ؛ 14 ، بتاريخ 28 يناير 1963 ؛ 15 ، بتاريخ 4 فبراير 1963 ؛ 16 ، بتاريخ 11 دجنبر 1963 .

مشاركة حزب الاستقلال في مجلس شوري الحكومة

بعد فشل مباحثات حزب الشورى والاستقلال مع الإقامة العامة على أساس مذكرة 23 شتنبر 1947 الهادفة إلى إلغاء الحماية ، لم تفتأ جريدة الرأي العام توالي حملاتها الواسعة ضد السياسة التي مضى ينفجها الجنرال جوان .

ظل المغاربة يتذكرون مضمون الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة سيدي محمد بن يوسف بطنجة يوم 10 أبريل 1947 ، ولم يزل الشعب المغربي يركن إلى الأمل ، وقد راح يتأهب للطوارئ ويلزم جانب الحذر ، وقد ذهب به الظن إلى أن الاستقلال على الأبواب ، فوجه أنظاره نحو حزب الاستقلال الذي كان ينادي « بالاستقلال الشامل والعاجل » والذي لم يتورع في توجيه اللوم الى حزب الشورى والاستقلال حتى على مبدأ التباحث مع الإقامة العامة من أجل إلغاء عقد 30 مارس 1912 . ولكن كيف يمكن الاهتداء الى حل مشكلة - وهناك مشكلة فرنسية مغربية قائمة - بدون تباحث؟ إن تاريخ العلاقات الفرنسية المغربية حافل بالمحادثات بين الطرفين ، كانت تارة تجري بالرباط وتارة أخرى بباريس .

غير أن سنة 1947 شهدت حدثاً غريباً لم يدرك أحد سره وأبعاده في ذلك الوقت : شخصيات محترمة ومرموقة من حزب الاستقلال تشارك في الانتخابات التي نظمتها الإقامة العامة من أجل الحصول على مقاعد بمجلس الحكومة ، وتقبل على لعبة الإقامة العامة التي اهتمت « بإشراك » المغاربة في تسيير الشؤون العامة « بتهيئتهم وبإثارة اهتمامهم بمسائل الإدارة العامة » .

وكم كان الجنرال جوان مرتاحاً لذلك !

قال أندري دولوباضيير في كتابه : إصلاحات السلطات العمومية بالمغرب ص 41 : « اهتم المنتخبون المغاربة بالانتخابات التي جرت خلال شهر دجنبر 1947 التي فاز فيها ببعض المقاعد أعضاء من الفصائل الوطنية ، فأصبحوا يشاركون في أعمال المجلس بعدما أُسندت لهم مُهمّة التقرير لبعض الميزانيات » .

وقال روبر ريزيط من جانبه في كتابه الأحزاب السياسية المغربية ، ص 45 : « إن الصفة المحدودة لحق المشاركة في الاقتراع الممنوح للمغاربة في إطار الإصلاح لم تكن عقبة لتمثيل حزب الاستقلال في مجلس الحكومة بقدر ما كانت تشكل شرطاً أساسياً لذلك التمثيل . لم يكن هذا الحزب يستمدّ قوته الحقيقية من تأييد الجماهير ولم يعرف القادة الاستقلاليون أنفسهم مدى أهمية هذا التأييد ، بقدر ما كان حزبه يستمدّ قوته من المساندة التي كان يحظى بها من طرف الأرسقراطية الصناعية والتجارية التي كانت ترغب في الانفراد دون غيرها بترتيب نظام اقتصادي لم تكن مراقبته بأيديها في عهد الحماية . إن انتخابات 1948 منحت مقاعد لممثلي هذه الطبقة المتطورة والطموحة ، في العُرف التجارية والصناعية وفي الهيئة الثانية للقسم المغربي بمجلس الحكومة وكان عددهم احد عشر عضواً من حزب الاستقلال وأربعة من المتعاطفين معه ، أغلبهم أغنياء من بين التجار وأرباب الصناعة » .

من هم إذن هؤلاء الاستقلاليون والمتعاطفون معهم الذين اكتسبوا حق العضوية في مجلس الحكومة؟ .

فالأعضاء الاستقلاليون هم : محمد الغزاوي ، أحمد اليزيدي ، الجيلالي ابن محمد بناني ، محمد العراقي ، محمد الزيزي ، محمد بن الحبيب الفيلاي ، عباس بنجلون ، محمد عمّور . المهدي زبير ، الحاج عبد السلام بن محمد كديرة ، عباس القَبّاج .

أما المتعاطفون فهم : الحاج حميد بن الجليل ، محمد بن الحسين ،

بوضاض ، الحاج الغالي بنهيمه ، محمد بن الحاج أحمد الحبابي .



أعضاء حزب الاستقلال في مجلس الحكومة، ويظهر في أقصى اليسار محمد الغزاوي صاحب النظارتين.

وأوضح ريزيط أن 19% من أعضاء القسم المغربي لمجلس الحكومة كانوا استقلاليين ولم تبتهج الإقامة العامة وحدها بهذه المشاركة ، بل صَفَّق لها أيضاً علال الفاسي وافتخر بها ، ويتجلى هذا واضحاً في كتابه الحركة الاستقلالية بالمغرب العربي (ص 370 و ص 371) حيث يلاحظ أن 98% من الهيئة الانتخابية صوتوا لفائدة المرشحين الذين يدافعون عن مذهب حزب الاستقلال . غير أننا نرى أن النسبة التي ذكرها الزعيم الاستقلالي تثير الشك في مصداقية ونزاهة الاقتراع .

ألم تكن للإقامة العامة يد في هذه « المشاركة الانتخابية العارمة ؟ » كان من الصعب أن يفكر الجنرال جوان عام 1947 في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ، ومع ذلك فإن علال الفاسي أعرب عن سروره ببرقية التهاني التي بعثها رئيس

الجمهورية الفرنسية إلى حزب الاستقلال وإلى رجاله وإلى المقررين المغاربة في مجلس الحكومة (انظر كتاب الحركة الاستقلالية بالمغرب العربي).

زعم الاستقلاليون أن مشاركتهم في مجلس الحكومة كانت تهدف إلى تمكينهم من فرصة انتقاد سياسة الإقامة العامة.

لكن ما قيمة هذه الانتقادات التي يعبرون عنها بين أربعة جدران ؟ الصحافة العربية المغربية كانت تعاني المتاعب مع الرقابة ولا تنشر من الأخبار إلا ما كان يرضي الإقامة العامة والانتقادات الطفيفة التي تعتبرها سلطات الحماية دون أهمية . حتى جريدة العلم التي كانت تنشر بالتفصيل جميع مداورات مجلس الحكومة على غرار ما فعله الصحف المقربة إليه ، لم تكن لتتجاوز من الرقابة ، وهكذا كنا نرى في بعض الأحيان فقرات مما كانت تنشره الجريدة الاستقلالية في موضوع جلسات مجلس الحكومة ، تتعرض للرقابة ، في حين كانت هذه الأخيرة تحذف بدون هوادة كل ما تنشره جريدة الرأي العام في موضوع المجلس المذكور .

إننا نتساءل عن فعالية الانتقادات وفائدة المداورات ما دام الرأي العام المغربي لم يطلع عليها . والواقع أن الانتقادات النادرة التي كانت تصدر عن الأعضاء الاستقلاليين لم تكن لتعرض مجلس الحكومة لما يثير الاهتمام . ولم يكن الجنرال جوان من جانبه ليقبل مناقشة السياسة الفرنسية بالمغرب في حظيرة مجلسه من طرف أعضائه وقد أعطى برهان ذلك عام 1950 عندما أمر بطرد المقررين الاستقلاليين الذين سوّلت لهم نفسهما انتقاد عمل فرنسا بالمغرب . وفي هذا الصدد ، نذكر ما كتبه الجنرال جوان في الموضوع (المغرب يحترق Le Maroc en feu ، ص 77) :

«سمح مقرران من الاستقلاليين [الأعضاء في مجلس الحكومة] لنفسهما بإلقاء عروض حول المنجزات الفرنسية بالمغرب ، تحتوي على البهتان والتنكر للحقيقة بكيفية مفرضة ، فكان ردّ فعلي أن طردتهما على الفور من المجلس (. . .) » .

ويعترف علال الفاسي كذلك بهذا الحدث عندما قال : « إن المستشارين المغاربة الذين لم يستطيعوا التكيف بالامتثالية الصارمة المطبقة في جميع المؤسسات التي أنشأتها الحماية ، لم يتعرضوا فحسب خلال القيام بمهامهم (دورة دجنبر 1950) للطرد علانية من المجلس ، ولكنهم تعرّضوا كذلك للتهديدات والمتابعات ، في شخصهم وفي ممتلكاتهم » (*).

إذا حللنا ما قاله علال الفاسي وأكدّه ، نستخلص أن المستشارين الاستقاليين مضوا إلى شهر دجنبر 1950 ، يتكيفون بالامتثالية الصارمة المطبقة في جميع المؤسسات التي أنشأتها الحماية .

وبما أن حزب الشورى والاستقلال كان على علم بحقيقة مجلس الحكومة ومتيقناً من عدم جدواه بالنسبة للمغاربة ، قاطعه ولم يفتأ يتنقد مشاركة حزب الاستقلال فيه . إن حزب الشورى والإستقلال يعتبر أن حضور أعضاء من حزب الاستقلال - وهم أعضاء ليسوا من المستوى العادي - في هذا المجلس ، خطأ فادح (انظر الصفحة التابعة للنشرة السرية التي يذكر فيها حزب الشورى والاستقلال معارضته لكل مشاركة وطنية في مجلس الحكومة والتي سجّل فيها أيضاً فشل مشاركة الاستقاليين فيه) . انزعج حزب الشورى والاستقلال لتعاون حزب وطني مع « مؤسسة مقيمة » . أما دولاباضيير ، فإنه عرف مجلس الحكومة قائلاً : « رغم إصلاح سنة 1947 الذي تقرر بمقتضاه انتخاب أعضاء مغاربة ، بقي مجلس الحكومة مؤسسة مقيمة . إنه بقي مجلس مقيم عام ، أسسه هذا الأخير ليستنير بآراء أعضائه وهو الذي يرأسه وليس بمؤسسة تابعة للدولة المغربية الشريفة » .

بغية اجتناب التجربة المؤلمة التي قام بها حزب الاستقلال عام 1948 ، وجهت الجبهة الوطنية نداء إلى المغاربة لكي يقاطعوا الانتخابات التي نظمت

(*) ورد ذلك في المذكرة التي قدمها علال الفاسي إلى المشاركين في مؤتمر المجالس النيابية الذي انعقد بمدينة بيرن السويسرية من 28 غشت إلى 2 شتنبر 1952 .

بيان

إلى الشعب المغربي

في مساء يوم الخميس 14 > جنبر سنة 1950 اجتمع المكتب السياسي للحزب الشوري والاستقلال لدراسة الموقف اثر الجوانح التي جرت في الدورة الاخيرة لمجلس شورى الحكومة؛ وبعد استعراض الموقف من جميع نواحيه رأى المكتب السياسي ان يتخير على الشعب المغربي البيان التالي:

1) يذكر المكتب السياسي للحزب بالموقف الوكهنى العازم الذي التزمه حزب الشوري والاستقلال منذ ثلاث سنوات من مجلس شورى الحكومة وبقيته المجالس التعلانية؛ ذلك للموقف الصريح الذي يتلخص في رفض المشاركة فيها والتشهير والتنديد بما يتعد ونسبها لكوتهل تقوم على اساس الحماية التي حكمت على نفسها بالبروتست والاختناق.

2) ان المصير الذي انتهى اليه بعض الاعضاء الذين دخلوا مجلس شورى الحكومة - بما نذكره بعض الهيئات - كان متوترا؛ ذلك ان الادارة التي تعودت ان ترى جوار التعاون بهذا المجالس منذ ثلاث سنوات لم يكن منظرها منها ان تملك اعضاها حتى النهاية امام الانتقادات الموجهة الى سياسة الحماية.

3) يسجل المكتب السياسي ان هؤلاء الاعضاء بعد افتتاحهم وتصريحهم مؤخرا بعدم جدوى هذا المجالس التعلانية كلوا مستمرين على مواصلة العمل داخلها وعدم الانتساب منها حتى اجبروا على مغادرتها من لدن الادارة المسيطرة عليها.

4) بالرغم من معارضةنا للمشاركة في هذه المجالس التعاونية وعدم تحملنا للمسؤوليات الناجمة عن هذه العكفة العفمية، يستشكر المكتب السياسي للحزب بالموقف الذي وثفته الادامة العامة في الدورة الاخيرة من مجلس شورى الحكومة ويعتبر كرهذاي عضواه مما لبا لاسك ماذا في الديمقراطية وان الحزب لن يزداد امام توالي الاحداث الا اننا بان السياسة التعاونية ما لهما الاختناق، وان الحكمة الرشيدة هي التي رسمتها منذ كرهذاي 23 بننبر 1947 القائمة على اساس الغاء الحماية وعلان الاستقلال المعزز بالديفرات والديفراتية.

الدار البيضاء في 14 > جنبر 1950
المكتب السياسي
الحزب الشوري والاستقلال

صورة لنشرة سرية بتاريخ 50/12/14 يذكر فيها حزب الشوري والاستقلال بمعارضته لمجلس الحكومة ويندد بمشاركة عناصر وطنية في هذا المجلس .

عام 1951 . « وقررت الأحزاب التي تشكل منها الجبهة ، عدم السماح للمنخرطين فيها بالمشاركة في انتخابات الغرف التجارية والصناعية والفلاحية وغرف الصناعة التقليدية » .

ونذكر قبل اختتام هذا الفصل ، أن الأعضاء الاستقلاليين في مجلس الحكومة مثل أحمد اليزيدي ومحمد الغزاوي والجيلالي بناني كانوا من بين الموقعين على عريضة 11 يناير 1944 المطالبة بالاستقلال .

اليهود المغاربة

لئن كانت الأحزاب السياسية المغربية تعتبر اليهود المقيمين بالمغرب مواطنين مغاربة بكل معنى الكلمة (أنظر ما سبق، ص 69) فإنها مع ذلك لم تقبل بأن يقوموا بأية صفة من الصفات ، بربط علاقات مع الصهيونية العالمية أو أن يمارسوا أنشطة صهيونية في البلاد .

أما حزب الشورى والاستقلال ، فإنه لم يفتأ يدعو اليهود المغاربة إلى المشاركة في العمل الوطني دون نفاق أو خداع وألا ينظموا تهجير اليهود إلى فلسطين بعبورهم سرّياً الحدود المغربية .

لزم اليهود جانب الحياد في عهد الحماية الفرنسية ، ولم يعلنوا عن موقفهم من الأحداث السياسية التي عرفها المغرب وتمسكوا بالصمت .

وفي هذا الصدد ، تحدث مييرطوليدانو عن مشاعر اليهود المغاربة المحتررين في الخيار بين فرنسا والمغرب ، يكتب مقالاً تحت عنوان : رأي اليهود المغاربة في المشاكل الحالية ، قال فيه (جريدة ماروك بريس ، عدد 22 - 7 - 1955) :

« تتبّع اليهود المغاربة بقلق كبير ، منذ عام 1950 ، تطور الأحداث بالمغرب ، إنهم يحبون بلدهم ويتألمون لما يتعرض له من اضطرابات ، ورغم إخلادهم إلى الصمت وتظاهرهم باللامبالاة من النزاع الحالي ، فإنهم في الواقع غير مرتاحين للمآسي اليومية التي تمزق الفرنسيين والمغاربة . هؤلاء

وأولئك يلحون عليهم في اتخاذ موقف صريح وواضح من الأحداث ، لكن مشاعرهم تحدت منذ أمد بعيد » .

وبعدما ذكر صاحب المقال بما حققته فرنسا وبما حققه المغرب من أعمال وخدمات لليهود المغاربة ، أضاف : « إن يهود المغرب يشعرون بعواطف متساوية نحو مواطنيهم المسلمين ونحو فرنسا ويعترفون بالجميل للجانبين معاً » .

« لا شك أن اليهود المغاربة يحبون المغرب ، ولكنهم لا يتصورونه دون وجود فرنسا التي هم متعلقون بها معنوياً وثقافياً . وبهذا الصدد ، يلخص طوليدانوا في مقاله الروابط التي توجد بين اليهود المغاربة وفرنسا : « لكن اليهود المغاربة لا يمكنهم أن يكفروا بالنعمة لفرنسا ، إذ لولا فرنسا لما استطاعوا أن يتطوروا فكرياً ومجتمعياً . لم تعارض فرنسا إرادتهم في التحرير مجتمعياً . وإذا كان تقدمهم وليد جهودهم الشخصية بالدرجة الأولى ، فإن ذلك ما كان ليتأتى لهم وما كان تطورهم الحالي ممكناً لولا التشجيعات والعناية التي خصصتها لهم فرنسا بحسن إرادتها . نعم ، لا أحد ينازع أن فرنسا لم تكن دائماً تهتم بإخراج الديانة اليهودية بالمغرب من قوقعة مؤسساتها التي حرص اليوطي ومن أعقبه من مقيمين عامين ، على إبقائها في وضعها العتيق .

«ولكن ، بات من المؤكد أنه لولا فرنسا لما انفتح المغرب إلى القيم الحضارية الغربية التي تطابق القيم اليهودية ولما مكنت تلك القيم الحياة اليهودية من النمو والتفتح بكل حرية وحسب تطلعاتها » .

قلنا إن اليهود المغاربة يتبعون تطور الأحداث بالقلق والحيرة . فماذا سيكون مصيرهم إذا كتب لفرنسا أن تغادر المغرب ؟ وماذا سيكون موقف القادة المغاربة المسلمين تجاههم ؟

مضوا يخوضون في التساؤلات رغم التطمينات والضمانات التي قدمها لهم المسؤولون عن الحركات السياسية المغربية وذكرهم أن الدولة المغربية لم

تتهاون في حمايتهم من شراسة النازية خلال الحرب العالمية الثانية . يعرفون ذلك ويظنون أنه لم يتم إلا بفضل وجود فرنسا ، وحتى ضعفها خلال الحرب لم يكن له انعكاس سيء عليهم ، ولكن ماذا سيكون حالهم عندما تغيب عنهم فرنسا غداً ، بعدما يصبح المغرب مستقلاً ؟ بأي مصير لهم مع استقلال المغرب ؟ إنها تساؤلات جعلت الطائفة اليهودية تشعر بهاجس الخوف وفقدان الثقة من المستقبل .

حرص بعض العناصر العاملين في الإقامة العامة على إذكاء هذا الإحساس بالخوف والاستمرار في تنميته وهم يرمون من وراء ذلك إلى اختلاق مشكلة بين اليهود والمسلمين في المغرب ، خصوصاً بعدما أخذ يلوح في الأفق انفراج الأزمة الفرنسية المغربية وهو الانفراج الذي لم يستحسنه غلاة الإقامة العامة فراحوا يبثون الذعر في نفوس اليهود بالإشاعات الكاذبة والمغرضة التي كانوا يذيعونها ، فانفعل لها اليهود المغاربة وأخذوا يغادرون المغرب للاستيطان بأوربا وبإسرائيل .

تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية المغربية أغفلت عن غير قصد وإلى أوائل عام 1955 ، الجهر برأيها في موضوع المسائل التي شغلت بال اليهود المغاربة ، فلا حزب الشورى والاستقلال ولا حزب الاستقلال فكّرا في الموضوع بصفة خاصة إذ لم يكن في نظرهما مشكل بالنسبة ليهود المغرب لأنهم مواطنون مغاربة .

لكن في يناير 1955 ، حدث ما يلفت الأنظار ، ذلك أن جريدة كومبا الصادرة بفرنسا نشرت في أواخر الشهر المذكور تصريحاً صادراً عن المؤتمر اليهودي العالمي ، نلخصه فيما يلي :

«إن الوطنيين التونسيين يخصصون مكانة محترمة لليهود لأنهم يعتبرونهم مواطنين يتمتعون بجميع الحقوق، وعلى خلاف ذلك، فإن الوطنيين المغاربة الذين يناضلون من أجل القضاء على الوجود الفرنسي ، لا يشيرون بأي حال

من الأحوال إلى اليهود الذين يعيشون بالمغرب » .

وعلى إثر صدور هذا التصريح دعا البكاي إلى مأدبة غداء بباريس خلال فبراير ، ممثلين عن المؤتمر اليهودي العالمي وهم : جوزيف گولدمان ، موريس برلسويك ، الدكتور جيجارل م . ريجير ، وبعض قادة حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال .

كان الغرض من هذا اللقاء ، هو توضيح وضعية اليهود في المغرب المستقل . وتقرر بعد اللقاء أن يشرع الدكتور جيجارل م . ريجير مدير الشؤون القانونية بالمؤتمر اليهودي العالمي الذي توجد مكاتبه بجنيف ، على رصيف ويلسون ، في مباحثات مع محمد حسن الوزاني الذي توقف في تلك الأثناء بمدينة جنيف .

خلال مذكرات إيكس - لي - بان ، ألحّت الحكومة الفرنسية على وجوب استطلاع رأي الطائفة اليهودية المغربية التي كان عددها يقدر بنحو 250.000 نسمة ، وهذا دليل على أن الحكومة الفرنسية كانت تميز بين المغاربة ، إذ باتت تعتقد أن فيهم اليهود المغاربة والمسلمين المغاربة ، ويتعيّن الاستماع إلى وجهة نظر اليهود المغاربة على حدة . وفي هذا الإطار استقبل الوفد الوزاري الفرنسي بإيكس - لي - بان ، جاك دهان الحاصل على دبلوم في الفلسفة وفقه اللغة ، باعتباره ممثلاً للطائفة اليهودية المغربية .

وبالمناسبة ، غادر إسترمان المدير السياسي للمؤتمر اليهودي العالمي ، لندرة حيث يوجد مكتبه ، وحلّ بإيكس - لي - بان لتتبع المذكرات الفرنسية المغربية . وبعدها رجع إلى العاصمة الإنكليزية أدلى بتصريح طويل أذاعته الإذاعة البريطانية خلال البرنامج المهم الحامل لعنوان « الداخل والخارج »

والذي نلخصه فيما يلي :

« كون الحكومة الفرنسية وجهت الدعوة إلى الأحزاب الوطنية للمذاكرة

مع قادتها ، يعطي الدليل على أنه لا يمكن بناء صرح مستقبل بلادهم دون مشاركتهم في هذه العملية . وعلى كل حال ، فإن عقد اجتماع في هذا الموضوع ، بدد الفكرة المخادعة التي يشيعها أعداء المغرب والتي مفادها أن الأحزاب السياسية ليست سوى تشكيلة من العناصر الفوضوية والبدائية .

«إن الزعماء الوطنيين تركوا في نفسي أثراً حسناً بثقافتهم العصرية الواسعة وبمثابرتهم وصدقهم في السعي نحو تحقيق مبادئهم ومذاهبهم . إنهم يستبعدون القضاء على إشعاع فرنسا ببلادهم ، ويرغبون في إقامة تعاون معها لتساعد المغرب على بناء مجتمع ديموقراطي . » .

لاحظ إيسترمان الجو الودّي الذي تدور فيه أشغال اجتماع إيكس - لي - بان إلا أنه أعرب عن أسفه العميق للأثر السيء الذي خلفته استقالة جليبرغرأنقال المقيم العام .

وبعدما ذكر إيسترمان أن معظم يهود المغرب منحدرين أصلاً من إسبانيا بعد طردهم منها على يد المسيحيين في القرن الخامس عشر وبعدما أشار إلى ظروف حياتهم الحالية ، قال : « إن العديد منهم فقدوا حياتهم وأمتعتهم بسبب الفتنة الحالية وأكد أنه رغم عدم مشاركتهم الفعّالة مع هذا الجانب أو ذلك ، في النزاع القائم بين الطرفين الفرنسي والمغربي ، فإن السواد الأعظم منهم يميلون إلى التضامن مع المغاربة المسلمين في محنتهم » .

وأخيراً ، أعرب مندوب المؤتمر اليهودي العالمي عن أمله في أن تصان مصالح اليهود المغاربة في مغرب الغد وأكد بهذا الصدد أن الأحزاب الوطنية أعطته الضمانات المرجوة .

في غضون سنة 1955 ، غادر المغرب أعداد كبيرة من يهود المغرب (انظر جريدة لوموند ، ع . 15 و 16 شتنبر : إسرائيل بلد يتوسع) ، وأمام هذه الهجرة العارمة ، أصدر حزب الشورى والاستقلال بلاغاً لتهدئة النفوس ، ورد فيه ما يلي :

«وصل إلى علم حزب الشورى والاستقلال من مختلف جهات المغرب أبناء مفادها أن عدداً كبيراً من مواطنينا اليهود يغادرون المغرب أو أعربوا عن رغبتهم في مغادرته للاستيطان بإسرائيل».

«في الظروف الراهنة حيث يستعد المغرب لولوج عهد جديد ، يعتبر حزب الشورى والاستقلال أن هذا الموقف ليس له ما يبرره ويذكر أن برنامجه المتطابق مع السياسة التي كان دائماً يتابعها ، لا يتضمّن أي تمييز بين المواطنين».

«إن حزب الشورى والاستقلال يعتبر المغاربة قاطبة ، مع اختلاف أجناسهم ومعتقداتهم الدينية ، مواطنين يتمتعون بكامل حقوقهم فوق التراب الوطني وعليهم جميعاً نفس الواجبات تجاه الوطن» .

«إن حزب الشورى والاستقلال يوجّه نداءً رسمياً إلى مواطنيه المعتنقين للديانة اليهودية يدعوهم فيه إلى إعادة الثقة إلى نفوسهم وإلى خدمة وطنهم الذي تربطهم به علاقات عريقة في القدم» .

«ويدعو حزب الشورى والاستقلال كافة المغاربة ، مسلمين ويهود ، إلى التعاون في جميع الميادين من أجل تشييد هذه الوحدة التي تعتبر ضرورية لتحقيق رغائبهم المشروعة المشتركة ، ويصرح كذلك أنه مهما كان الموقف الرجعي أو اللاشعري المتخذ من هذه الوحدة قصد عرقلة تشييدها ، فإنه لا يعدو في آخر المطاف إلا أن يكون عملاً ضدّ الوطن» .

إن عبارة «عمل ضد الوطن» الواردة في البلاغ ، أشارت استغراب المسؤولين في المؤتمر اليهودي العالمي ، وأشعروا بذلك عبد القادر بنجلون الذي رد باسم حزب الشورى والاستقلال على اعتراضاتهم برسالة مؤرخة بـ 15 شتنبر 1955 وجهها إلى جزييف گولدمان - گولان ، حيث كتب :

«...» لكن في الوقت الذي تهز المغرب تيارات كبرى نتيجة أزمت مؤلمة ، يبدو لنا أن اتحاد المغاربة في صف واحد لمواجهة هذه الزوبعة

ولإنجاح أفكارنا الوطنية ، واجب حتمي أكثر من أي وقت مضى . إن اليهود المغاربة إخوان لنا في المواطنة وينبغي أن يكون كفاحنا كفاحهم وأن المناخ الحالي مناخ للجميع . وقد تكون هجرة المغاربة المسلمين المفاجئة إلى مصر مثلاً أو غيرها أقل غرابة . لا محالة أن ضعفنا في الكفاح سيتجلى أمام القوات الرجعية .

« هذا هو المدلول الذي ينبغي إعطاؤه إلى عبارة « عمل ضد الوطن » ان هجرة الوطن في واضحة النهار وبإثارة الضجة في وقت ما أحوج الوطن فيه إلى تظافر طاقات رعاياه بدون استثناء للدفاع عن حقوقه والذود عن كرامته ، لعمل يصعب قبوله مع مطامحنا المشروعة » .

إلى جانب هذا الرد ، وفي استجواب أجرته معه جريدة « جويش كرونيكل » اللندنية ، أدلى عبد القادر بنجلون بتصريح نقتطف منه بعض الفقرات التي تحدد وتبين موقف حزب الشورى والاستقلال :

« سؤال : تحدثت الأنباء عن تعيين وزير مغربي يهودي . هل يعني هذا أنه سيكون [في حكومتكم] وزير يهودي مكلف بالشؤون اليهودية أو وزير على رأس وزارة علمانية ، لكونه يهودياً فحسب؟ .

« جواب : كان حزب الشورى والاستقلال أول حزب دعا إلى مشاركة مغربي على الديانة اليهودية في حكومة التفاوض ، وأنه بذلك ، يرغب في تعويد المواطنين في بلدنا على التسليم بأنه لا يوجد بينهم أي تمييز قائم على الاعتبارات الدينية . يجب على المغاربة جميعاً أن يشاركوا في حياة وطنهم السياسية ، وعلى جميع المستويات وحتى على مستوى الحكومة ، كما صرحت بذلك إلى جريدة فرانس اوبسيرفاتور .

« نرجو أن يكون مواطننا اليهودي الذي سيشارك في الحكومة المقبلة ، حراً مستقلاً ، بدون لون سياسي إذا ما تعذر عليه أن يعلن انتماءه إلى أحد التنظيمات السياسية الموجودة حالياً . إن حزبنا يرفض أن يكون في الحكومة المغربية ، وزير يتحمل مسؤولياته بصفة « يهودي مغربي يمثل الطائفة اليهودية

بالمغرب » . مرة أخرى أقول إن هذا المفهوم يخالف آراءنا السياسية التي لا مكانة فيها لأي تمييز بين مواطني هذا البلد كيفما كان دينهم ومهما كان أصلهم . لذلك لن يكون في حكومتنا « وزير مكلف بالشؤون اليهودية » ويمكن إسناد أي منصب وزاري إلى مواطن مغربي يدين باليهودية .

س : إن المعاهدات الفرنسية التونسية تعترف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتضفي عليه صبغة القانون الواجب تطبيقه . هل سيعمل المغرب أيضاً بهذا الإعلان العالمي ؟ .

ج : نعتبر فعلاً أنه ينبغي لقانوننا المقبل أن يعترف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان [. . .] .

س : هل تتمنون أن يكون الأخاء اليهودي - العربي الذي تناشدونه بالنسبة للمغرب ، مثلاً يقتدى به في العالم ؟

ج : نعم . نتمنى ذلك بكل صدق وإخلاص . إننا لا نتصور معاملة طائفة من سكان بلدٍ ما بكيفية يطبعها التمييز أو حرمانهم من بعض حقوقهم . واعتباراً لمعيار المساواة الذي نقرّه ، يجب أن يتّصف مجتمعنا بالوفاق الشامل بين جميع سكانه . إننا بناء هذا الوفاق في بلدنا ونأمل بحرارة أن يكون هذا النموذج مدعاة للتأمل والتطبيق » .

القسم الثالث

- تدويل القضية المغربية
- أنشطة حزب التوري واللاستقلال
- على الصعيد الدولي

الأنشطة الممارسة بالشرق الأوسط

مبحث - 1 -

القاهرة

أ - القضية المغربية أمام الجامعة العربية

لم تنجح المباحثات التي كان يجريها حزب الشورى والاستقلال مع ممثل الحكومة الفرنسية خلال شهر شتنبر 1947 (انظر ما سبق، ص 214)، ورغم رحلة جلالة الملك الى فرنسا في أكتوبر 1950 ، تمادت حكومة باريس في الاصرار على عدم تغيير سياستها الاستعمارية بالمغرب ، ذلك ما حدا بحزب الشورى والاستقلال إلى التفكير في عرض القضية المغربية على المحافل الدولية . قرر الحزب إيفاء بعثة لهذه الغاية الى القاهرة عام 1951 ، تتألف من محمد حسن الوزاني وأحد أعضاء المكتب السياسي للاتصال بالجامعة العربية . لم يكن محمد حسن الوزاني له جواز ، فتحايل على سلطات الحماية ، وبفضل شهادة طبية صادقة تقدم إلى السلطات المحلية بطلب جواز سفر لكي يستطيع الذهاب إلى فرنسا قصد الاستجمام بحامئة مون ضور ، فحصل على جواز وتأشيرة تنتهي صلاحيتها بتاريخ 4 غشت 1951 .

قبل هذا التاريخ ، برح مقر إقامته بفاس ، واتجه نحو طنجة مروراً بالقصر الكبير .

وفي عشية يوم الثلاثاء 31 يوليوز ، حظي بمقابلة جلالة الملك (الرأي

العام ، عدد 202 ، 4 غشت 1951) فأطلعه على المقصود من سفره إلى الخارج .

بطنجة ، اجتمع محمد حسن الوزاني بممثلي الأحزاب السياسية الذين وقَّعوا ميثاق طنجة يوم 9 ابريل 1951 وبصفتهم كذلك أعضاء في الجبهة الوطنية (انظر ما سبق ، ص 76) فاتفق معهم على الخطة التي ينبغي نهجها للتعريف بالمطالب المغربية لدى المنظمات الدولية ولفضح السياسة الاستعمارية الفرنسية .

وصل محمد حسن الوزاني إلى القاهرة يوم الجمعة 10 غشت ، فوجد في استقباله في المطار ، أبو رقيق ممثل الجامعة العربية ، وممثلاً عن مفتي فلسطين أمين الحسيني ، وعلال الفاسي وهرون المجددي الكاتب الأول بسفارة أفغانستان . وبنفس اليوم ، أقام أمين الحسيني مأدبة غداء على شرفه .

زار محمد عبد الكريم الخطابي بمنزله ، فكان ذلك أول لقاء بينهما ، وشكلت المقابلة حدثاً عظيماً بالنسبة لمحمد حسن الوزاني الذي كان كثير الإعجاب ببطل الريف الذي أعرب له بهذه المناسبة عن عطفه وتقديره واهتمامه بأنشطة حزب الشورى والاستقلال التي كان يتتبعها عن كثب .

لم يمكث محمد حسن الوزاني إلا قليلاً بالقاهرة حتى توجه إلى الإسكندرية المقر الصيفي للحكومة المصرية والجامعة العربية .

وفي تصريح أدلى به لوكالة فرانس بريس الإخبارية ، قال إن هدفه الأول هو إقناع الحكومات العربية بضرورة عرض القضية المغربية على أنظار هيئة الأمم المتحدة (الرأي العام ، عدد 204 ، 18 غشت 1951) .

لكن بالقاهرة ، نشرت الصحف المصرية ، وفي طليعتها جريدة الأهرام ، خبراً مفاده أن الجامعة العربية لن تدرس القضية المغربية أثناء دورتها القادمة ولن تنفذ قرارها الصادر بـ 17 مارس ولن تعرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة .



يقف عبد الرحمن عزّام الأمين العام للجامعة العربية ،
لتحية محمد حسن الوزاني - القاهرة ، شتبر 1951

أقلق هذا النبأ محمد حسن الوزاني لا سيما وأنه كان على علم أن الملك فاروق لا يزكي القضية المغربية (انظر كتاب محمد حسن الوزاني ، تصريحات صحفية ، 1:88-95) .

في 12 غشت ، تقابل محمد حسن الوزاني لمدة طويلة مع عبد الرحمن عزّام ، الأمين العام للجامعة العربية ، ثم سلّم إليه ملفاً كاملاً عن المشكلة المغربية مع إلحاحه على ضرورة تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فوعده عبد الرحمن عزّام بذلك .

وتقابل أيضاً مع أحمد الشقيري ، الأمين العام بالنيابة لجامعة الدولة العربية ، ومحمد صلاح الدين ، الوزير المصري للشؤون الخارجية . وينبغي التذكير بهذه المناسبة ، أن محمد حسن الوزاني ومحمد صلاح الدين كانا صديقين في الدراسة بباريس خلال الثلاثينات ، وقد ناضلا معاً في جمعية

الوحدة العربية التي كان محمد صلاح الدين يترأسها . كانت إذن بين الرجلين صداقة متينة ، ذلك ما ساهم في إزالة العقبات من طريق القضية المغربية .

اقتنع صلاح الدين بوجهة نظر محمد حسن الوزاني لكنه لم يكن يستطيع التحرك في سبيل القضية المغربية دون تعليمات مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية ، غير أنه توفّق في تنظيم اجتماع بين النحاس ومحمد حسن الوزاني .

كانت المقابلة فرصة أخرى سمحت لمحمد حسن الوزاني بالمزيد من التعريف بالقضية المغربية والدفاع عن المغرب ، ففهم محمد صلاح الدين أطروحة محمد حسن الوزاني ، بل تبناها ، واقتنع مصطفى النحاس بمشروعيتها وطلب من وزيره في الخارجية أن يتخذ الإجراءات العاجلة لتقديم القضية المغربية إلى الجامعة العربية لتدرسها قصد عرضها على هيئة الأمم المتحدة . وابتداء من هذه اللحظة ، أخذ محمد صلاح الدين بزمام القضية المغربية وأصبح المدافع عنها والمتحمّس لها أمام الجامعة العربية وأمام هيئة الأمم المتحدة .

كان محمد حسن الوزاني على يقين من أن المسألة المغربية ستأخذ منعطفاً حاسماً بفضل المساعي التي قام بها لدى النحاس وبفضل المساندة اللامحدودة التي لقيتها بجانب صديقه محمد صلاح الدين ، ولم يساوره شك في أن القضية تسير نحو التدويل .

ويوم 25 غشت ، سلّم إلى عبد الرحمن عزّام مذكرة طويلة موجهة إلى اللجنة السياسية يلحّ فيها على الجامعة العربية أن لا تتراجع عن قرارها الذي اتخذته بتاريخ 17 مارس والذي نصّ على طلب تسجيل القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة (الرأي العام ، عدد 208 ، 13 شتنبر 1951) .

وقبل أن يوجّه هذه المذكرة الى الجامعة العربية ، التقى محمد حسن الوزاني بمحمد عبد الكريم الخطابي وأطلعه على مضمونها ، فوافق عليها بطل

الريف . وتتضمن المذكرة ملخصاً للعرض الذي ألقاه محمد حسن الوزاني أمام المسؤولين عن الجامعة العربية ، أثناء اجتماع إخباري بدون جدول أعمال .

وفي يوم 27 غشت 1951 أرسل محمد حسن الوزاني وعلال الفاسي ، باسم الجبهة الوطنية ، برقية (نصها في الرأي العام ، عدد 51.9.8,207) إلى أعضاء اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية ، هذا نصها :

« حضرة صاحب المعالي عبد الرحمن عزام باشا ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، قصر انطونيد بالأسكندرية .

« يطيب لنا أن نحبي الوفود العربية بمناسبة انعقاد اللجنة السياسية ، وننتهز هذه الفرصة لنرجو من معاليكم أن تؤكدوا لممثلي العرب المحترمين رغبة الشعب المراكشي الملتف حول ملكه المعظم في أن تتخذ اللجنة قراراً بعرض قضية مراكش على هيئة الأمم المتحدة في دورتها المقبلة طبقاً للمرحلة الثالثة التي قررت اللجنة اتخاذها عند اجتماعها لدراسة القضية المراكشية في شهر مارس الماضي .

محمد حسن الوزاني وعلال الفاسي
الأسكندرية ، في 1951/8/28

قبل اجتماع لجنة الشؤون السياسية غادر محمد حسن الوزاني الأسكندرية وحلّ بالقاهرة للالتقاء مرة أخرى بمحمد عبد الكريم الخطابي ، كي يطلعه على تطور القضية المغربية وعلى كل الاتصالات والمسايع التي قام بها لدى الحكومة المصرية والجامعة العربية . على اثر تلك المقابلة ، أكد له محمد عبد الكريم الخطابي أنه يساند نشاطه وطلب منه اشعار الجامعة العربية بذلك . عندها ، عاد محمد حسن الوزاني على الفور إلى الاسكندرية على متن السيارة الخاصة لمحمد عبد الكريم الخطابي .

ويوم فاتح شتنبر 1951 ، قدّم محمد حسن الوزاني عرضاً حول الملف

المغربي إلى اللجنة السياسية خلال دورتها الصيفية بالأسكندرية وطالب من الجامعة العربية أن تتبنى القضية المغربية كإحدى قضاياها الخاصة وأن تعرضها على الجمع القادم لهيئة الأمم المتحدة (انظر الرأي العام ، عدد 209 ، 22 شتنبر 1951 . وخطب م . ح . الوزاني ، 55:1 وما بعدها) وخلال هذا الاجتماع ، قدّم علال الفاسي عرضاً عن نشاط حزبه وقال إنه في حالة عدم حلّ المشكلة المغربية ، فإن ذلك سيكون سبباً في اندلاع حرب عالمية ثالثة .

بتاريخ 2 شتنبر ، قررت الجامعة العربية طلب تسجيل القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وعيّنت يوم 27 منه ، الدولة العربية التي ستتكلّف بهذه المهمة لدى الأمين العام للأمم المتحدة . وكانت مصر التي يمثلها وزير خارجيتها في هذه الدورة الأُمّية ، هي التي تكلفت بهذه المهمة .

أضحى قرار الجامعة العربية انطلاقة لتدويل القضية المغربية ، وشكل فتحاً مبيناً بالنسبة للوطنيين وصدمة عنيفة بالنسبة لفرنسا ، وانعكاساً لتضامن الدول العربية مع الوطنيين المغاربة .

بهذه المناسبة ، وجّه محمد حسن الوزاني البرقية التالية إلى صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

الرباط

«أشرف بأن أحيي جلالتم بـكل إخلاص واحترام وأن أوكد لمقامكم القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية للجامعة العربية برفع قضية استقلال بلادنا إلى هيئة الأمم المتحدة وإني لأتمنى أن يحقق الله للوطن أمانيه الغالية في عهدكم المجيد حفظكم الله » .

محمد حسن الوزاني

وبعث محمد حسن الوزاني من جهة أخرى ببرقيات إلى رؤساء الدول

العربية يشكرهم على مساندتهم للقضية المغربية ، ثم اجتمع برئيس حكومة سوريا ورئيس حكومة لبنان .

على هامش أشغال اللجنة السياسية ، أقام محمد صلاح الدين حفلاً تكريمياً لأعضاء اللجنة هنأ خلاله محمد حسن الوزاني على العرض الذي ألقاه .

وأثناء مأدبة غداء أقامها محمد حسن الوزاني على شرف رجال الصحافة ورجال السياسة العرب ، صرّح قائلاً :

« [. . .] وحتى الأتراك الذين سيطروا مدة طويلة على آسيا وأوروبا وعلى شمال إفريقيا لم يستطيعوا اختراق الحدود الشرقية المغربية خلال حكمهم بالجزائر .

« كان المغرب دوماً دولة قوية وعظيمة حتى عام 1912 حيث تمكنت فرنسا وإسبانيا من الحصول على حرية التصرف بتواطؤ مع الدول المعنية بالشؤون المغربية - باستثناء روسيا والولايات المتحدة الأمريكية - لفرض حمايتهما على المغرب ، ولم تقبل الحكومة الشريفة القديمة ولا الشعب المغربي السيطرة الفرنسية الإسبانية التي حاربتها بالسلاح إلى عام 1934 .

« إن حرب الريف التي قادها الأمير محمد عبد الكريم الخطابي ما هي الا فصل من الفصول الكبرى للكفاح الوطني المسلح الذي خاضه شعبنا والذي لم يتوقف إلا عام 1934 ، وحلّ محله الكفاح السياسي ضد الغزاة وقد بدأ هذا الكفاح فعلاً عام 1930 في بلادنا .

« أخذ كفاحنا يتطور مع الأعوام ، وأصبحت الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الأجنبي وازعاً لتوسيع رقعة المقاومة السياسية بالمغرب الذي هبّ شعبه في يناير 1944 يطالب بصوت واحد بالاستقلال الذي يبقى المطمح الوطني الذي تتبلور حوله كل جهوده بقيادة ملكه والجهة الوطنية التي تأسست على قاعدة ميثاق طنجة بـ 9 ابريل 1951 .

«إن الشعب المغربي المكافح من أجل استقلاله يحظى بتأييد العالم العربي والإسلامي الذي برهن عن تضامنه الفعلي معنا اثناء الشهور الماضية .

«وبهذا الصدد ، أذكر بموقف الجامعة العربية بشهر مارس 1951 حيث اتخذ مجلسها قرارات هامة مؤيدة استقلال المغرب ومن بينها قرار طرح القضية المغربية على أنظار الجمع العام القادم لهيئة الأمم المتحدة .

«جئت إلى القاهرة منذ أيام للاتصال بقيادة الجامعة العربية وبالحكومة المصرية وكذلك بالدول العربية الأخرى في موضوع استقلال المغرب ، وأؤكد علانية أن جميع الشخصيات السياسية العربية الذين اجتمع بهم بالقاهرة وبالإسكندرية يساندون القضية المغربية مساندة تامة ويعتبرونها مسألة لا تنفصل عن القضية العربية الكبرى . إن أصدق دليل على ذلك نراه في الدعوة التي وجهتها اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية إلى كافة رؤساء الحركة الوطنية المغاربية الموجودين بمصر ، وعلى رأسهم الأمير عبد الكريم وشقيقه الأمير محمد - المريض حالياً - لحضور جلساتها . لكن الأمير عبد الكريم لم يستطع حضور الجلسة المخصصة للقضية المغربية وقد أبرق إلى اللجنة السياسية ليدعوها إلى مواصلة عملها المساند لاستقلال المغرب .

«وأنا شخصياً ألقى عرضاً طويلاً أمام اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية عالجت فيه بتفصيل وجهة نظر الحركة الوطنية المغربية ، وبعدما أشرت إلى الجهود التي بذلها منذ 1930 جلالة السلطان والحركة الوطنية لحمل فرنسا على إلغاء حمايتها والاعتراف باستقلالنا ، تناولت بالذكر الأسباب العشرة الكبرى التي تبرر في نظري طرح مسألة استقلال المغرب أمام الجمع العام المقبل لهيئة الأمم المتحدة . واختتمت عرضي وأنا ألح على اللجنة السياسية أن تعمل على إحباط المناورات الأخيرة التي تقوم بها الدول التي تحتل المغرب وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية للتعجيل بتقديم القضية المغربية إلى أنظار المنتظم الأممي .

«وأؤكد أن المغرب ، ولئن توجه إلى الجامعة العربية ، فإنه لا يطلب منها

سوى الدعم الدبلوماسي والدولي ولا يخطر ببالنا أنها يمكنها أن تحل محلّه ليسترّد استقلاله .

« وبالفعل ، فإن الاستقلال بالنسبة لنا مسألة مغربية محضّة ولا يمكن استرداده إلا بفضل جهود المغرب خاصّة ، ولا سيما عن طريق الكفاح الداخلي الذي يجب على الشعب أن يخوضه . إن شعبنا الذي ظل مستقلاً عبر تاريخه إلى سنة 1912 والذي قام بكفاح مسلح بطولي إلى سنة 1934 سينهج طريق التضحية مرّة أخرى لانتزاع اسقلاله » .

وبمناسبة انعقاد اجتماع مجلس الجامعة يوم 29 شتنبر ، قدّم محمد حسن الوزاني إلى الجامعة العربية تقريراً (الرأي العام ، عدد 212 ، في 10-13-51 والأعداد التالية) من ثماني عشرة صفحة عالج فيه الوضع السائد بالمغرب وأتى بمعلومات عن الوسائل التي مضت تستعملها سلطات الحماية لتكريس سياستها الاستعمارية وقدّم اقتراحات لتهيء الملف المغربي .

قام محمد حسن الوزاني بنشاط مكثف على نطاق واسع خلال إقامته الطويلة بالقاهرة التي كان منها يذهب إلى باريس ونيويورك وجنيف ولوزان وباندونغ وكراشي وسبته ، وكان دائماً يطلع الجامعة العربية على الأحداث التي تشهدها الساحة المغربية ويفضح سياسة فرنسا وإسبانيا ، وقد توفّق إلى حدّ كبير في تحسيس القادة العرب بالمشكلة المغربية وأعرّب عن مطالب الشعب المغربي من خلال كفاحه ، عارضاً وجهة نظر الوطنيين على المستوى الداخلي والدولي .

وفي شتنبر 1952 ، سلم إلى مجلس الجامعة العربية تقريراً عن الحالة بالمغرب بمناسبة قرب انعقاد الجمع العام للمنتظم الدولي ، واجتمع بفاصل الجمالي وزير خارجية العراق وبظافر الرفاعي وزير خارجية سوريا (الرأي العام ، عدد 249 ، في 18-9-52 ؛ وعدد 251 ، في 2-10-52) وفي أوائل أبريل 1953 استمعت اللجنة السياسية لتقارير إضافية ألقاها كل من محمد حسن

الوزاني باسم الأحزاب المغربية وصالح بن يوسف باسم الأحزاب التونسية والشيخ محمد البشير الإبراهيمي باسم علماء الجزائر .

طلب محمد حسن الوزاني في تدخله :

1- أن تجتمع اللجنة العربية الآسيوية التابعة للأمم المتحدة وذلك قصد دراسة المسألة المغربية .

2- أن يمثل المغرب في حظيرة الجامعة العربية مندوبو الأحزاب المغربية الأربعة [حزب الشورى والاستقلال ، حزب الاستقلال ، حزب الوحدة والاستقلال ، حزب الإصلاح الوطني] .

3- أن تعلن الجامعة العربية في تصريح رسمي عن اعترافها بوحدة المغرب الترابية ، وباستقلاله وسيادته .

الزعيم الوزاني يطالب الجامعة العربية : (١) بالاعتراف باستقلال المغرب (٢) بالحاقه عضوا بالجامعة [٣] بالسعى لدى الدول الآسيوية بالاعتراف بهذا الاستقلال [٤] بأن تتقدم الكتلة العربية والآسيوية بطلب انخراط المغرب في هيئة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة

الرأي القام



لحق حزب الشورى والاستقلال

الجلسة 27 من الجلسة 1371 براتيل 18 محرم 1952 - العدد 261 سنة ثلثا - من العدد 90 أبريل

برنامج خطير نحو حرية المغرب واستقلاله

مشروع هام يعرضه

من المجلس العربي بالقاهرة

منذ الاجتماع الذي بدأه الزعيم الوزاني في القاهرة يوم 18 أبريل 1952، وقد أعلنت على التتابع خطة جديدة في السياسة العربية تنبئ على شروع حرب من أجل الحرية والسيادة والاعتراف بالحق في تقرير المصير في كل بلد عربي، وذلك في إطار خطة الخمسة عشر سنة التي أعلنها الزعيم الوزاني في 18 أبريل 1952، والتي تنص على أن تكون أهدافها هي: تحرير فلسطين، تحرير الجزائر، تحرير تونس، تحرير ليبيا، تحرير السودان، تحرير اليمن، تحرير العراق، تحرير المغرب، وتحرير كل بلد عربي.

في هذا الصدد، فإننا نرى أن خطة الخمسة عشر سنة التي أعلنها الزعيم الوزاني في 18 أبريل 1952، والتي تنص على أن تكون أهدافها هي: تحرير فلسطين، تحرير الجزائر، تحرير تونس، تحرير ليبيا، تحرير السودان، تحرير اليمن، تحرير العراق، تحرير المغرب، وتحرير كل بلد عربي.

الذي أعلنه الزعيم الوزاني في 18 أبريل 1952، والتي تنص على أن تكون أهدافها هي: تحرير فلسطين، تحرير الجزائر، تحرير تونس، تحرير ليبيا، تحرير السودان، تحرير اليمن، تحرير العراق، تحرير المغرب، وتحرير كل بلد عربي.

في هذا الصدد، فإننا نرى أن خطة الخمسة عشر سنة التي أعلنها الزعيم الوزاني في 18 أبريل 1952، والتي تنص على أن تكون أهدافها هي: تحرير فلسطين، تحرير الجزائر، تحرير تونس، تحرير ليبيا، تحرير السودان، تحرير اليمن، تحرير العراق، تحرير المغرب، وتحرير كل بلد عربي.

جريدة الرأي العام تنشر أبناء عن نشاط محمد حسن الوزاني بالقاهرة - شتبر 1952 .

في شهر ماي 1953 ، قدم محمد حسن الوزاني مذكرة ضافية إلى وزير خارجية مصر ، ضمنها عرضاً عن الوضع بالمغرب وكذلك المطالب التالية :
أن تستنكر الحكومات العربية علانية وبكل صراحة السياسة الفرنسية بالمغرب .

- أن تتدخل الحكومات العربية لدى الدول الموقعة على عقد الجزيرة الخضراء - الذي يضمن للمغرب وحدته الترابية واستقلاله - وذلك لكي يوضع حد للسياسة التي تمارسها فرنسا بالمغرب .

- إيفاد بعثات من الدبلوماسيين العرب إلى المغرب لتقصي الحقائق . زيادة على هذا ، كان محمد حسن الوزاني يحرص كل سنة على أن تتقدم الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة بطلب تسجيل القضية المغربية في جدول أعمالها ، وظل يشارك ، إلى جانب المسؤولين العرب ، في تحضير الملف المغربي ، ويتصل باستمرار بالصحافيين فيدلي لهم بتصريحات واستجابات ترمي إلى تنوير الرأي العام العربي في موضوع القضية المغربية (تصريحات صحفية ، ج 1) وللمزيد من التعريف بهذه القضية ، كان ينشر كراسات باسم حزب الشورى والاستقلال ، يوزعها عبر العالم العربي .

ب - مؤتمر المغرب العربي

كان الطلبة المغاربة بالقاهرة يقومون بنشاط كبير ويتصلون دائماً برجالات السياسة وبالصحافيين والمسؤولين في الجامعة العربية ، فقرروا تنظيم مؤتمر من 15 الى 22 فبراير تحت رئاسة الأمين العام للجامعة العربية :
بعث محمد حسن الوزاني إلى المؤتمر البرقية التالية :

« يتمنى حزب الشورى والاستقلال نجاحاً تاماً للمؤتمر ويعبر عن تضامنه مع المؤتمرين للمطالبة باستقلال المغرب وجريته وإلغاء الحماية التي أخفقت في مهمتها » .

أما توصيات المؤتمر ، فإنها نشرت في كُنَّاش صغير . وقد تضمنت

إحداها تحية المؤتمر لقادة الحركات السياسية بشمال إفريقيا وهم : الحبيب بورقيبة ، مصالي الحاج ، محمد حسن الوزاني ، علال الفاسي ، عبد الخالق الطريس ، الشيخ محمد بن مراد ، صالح بن يوسف لعروسي وصالح فرحات ، وحيي المؤتمر كذلك تضحياتهم وما يبذلونه من جهود في سبيل استقلال شمال إفريقيا وطلب منهم أن يعملوا لفائدة توحيد الحركات السياسية في كل قطر من أقطار شمال إفريقيا .

ج - لجنة تحرير المغرب العربي

عبرت قنال السويس السفينة التي كانت تقل محمد عبد الكريم الخطابي وأسرته من منفاه بجزيرة لارينيون إلى فرنسا، فتوقفت بأحد الموانئ المصرية .

وتمكن محمد عبد الكريم الخطابي وأسرته من النزول من السفينة وطلب اللجوء إلى مصر ، فاستضافته الحكومة المصرية للإقامة مع أسرته فوق ترابها .

أول عمل سياسي قام به محمد عبد الكريم الخطابي في بلاد الكنانة هو سعيه إلى توحيد الحركات الوطنية بشمال إفريقيا حتى تتمكن من تحسين ظروف كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي .

استحسنت الحكومة المصرية والجامعة العربية فكرة بطل الريف فأنشأ عام 1947 لجنة تحرير المغرب العربي وراسل الأحزاب الوطنية بشمال إفريقيا يدعوهما إلى الانضمام إلى اللجنة . لكن علال الفاسي الذي كان وقتها بالقاهرة يخاصم محمد حسن الوزاني ويزمجر ضده ، عارض انضمام حزب الشورى والاستقلال إلى لجنة تحرير المغرب العربي وأراد أن يكون له حق الاعتراض لفائدته ولفائدة كل من الحبيب بورقيبة والجزائري الشاذلي المكي . غير أن محمد عبد الكريم الخطابي لم يقف عند معارضة علال الفاسي ، فبعث رسالة بتاريخ 5 دجنبر 1947 إلى حزب الشورى والاستقلال يدعوه إلى الانضمام إلى لجنة تحرير المغرب العربي ، وأرفق الرسالة بنسخ من قانونها الأساسي وقانونها الداخلي .

الحمد لله وحده

القاهرة في ١٢ ديسمبر ١٩٤٧

حمزة الاخ المحترم الامتداح محمد بن الحسن الوزاني الامين العام لحزب الثورة والاستقلال
المركشي تيمية فالصهيمد فتبعنا لخدايتك الرئيس سمو الامير محمد عبد الكريم الخطابي الواصل
لكم مع هذا اعرفكم ان لجنة تحرير المصرب المنبري قررت - عملا بالفقرة
الاولى من المادة ١٤ من القانون الاساسي - ان يكون رسم دخول كل حزب في
اللجنة المذكورة مائة جنيه مصرياً ومعلوم الاشتراك خمسين جنيهاً كل
شهر ابتداءً من غرة يناير ١٩٤٧ .
بناءً على ذلك فالرجاء من ولئيتكم المساهمة بتسديد تلك القادير في اقرب
وقت ممكن حتى يتسنى للجنة الاضطلاع بمسهم الكساح على اكمل وجه ومثلكم
لا يخفى عليه ان المال قوام الاعمال .
وفي الختام اعزتكم ان اللجنة قررت مراعاة للظروف الراضية في الشرة العربي
تأجيل الاعلان بتأسيسها الى يوم ٥ يناير ١٩٤٨ . ويستحسن ان تقربوا
بالاعلان عنها عندكم في نفس التاريخ المذكور

والسلام من اخيكم
الامين العام

الحبيب الحبيب

١٠ شارع ضريح سعد الفاهو مصر
10 St. Saïd & Co. Cairo

صورة الرسالة التي بعثها الحبيب بورقيبة الى محمد حسن الوزاني يدعو فيها انضمام حزب
الثوري والاستقلال الى لجنة تحرير المغرب العربي .

وفيما يلي نص جوابي الأمين العام لحزب الثوري والاستقلال لبطل
الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله
حضرة أخينا بطل المجاهدين المغوار وزعيم المغرب الأكبر سمو الأمير
الجليل سيدي محمد بن عبد الكريم الخطابي . آمنه الله ووفقه .

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته . وبعد ، فقد توصلت بكتابكم

الكريم مرفوقاً بكتاب من الأخ المجاهد الكبير السيد الحبيب بورقيبة وبميثاق لجنة تحرير المغرب العربي .

وقد أطلع المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال على جميع الوثائق المهمة اطلاع تفهم وتدبر وعناية واهتمام . فأكبر همتمكم البعيدة العالية . وابتهج كل الابتهاج بالثمرة الأولى لسعيكم المحمود في الشرق العربي . وارتاح عظيم الارتياح لما كلل الله به جهودهم المشكورة من التوفيق والنجاح لخير الأمة وصالح الوطن المفدى .

إننا لنرحب كامل الترحيب بالهيئة الجديدة التي يرجع الفضل في تأسيسها اليكم والتي تشرف برئاستكم الحازمة وزعامتكم المطبوعة الواجبة على الجميع . ولا شك في أنها ستمكنكم - بحول الله وقوته - من العمل لجمع الكلمة ، وضم الشتات ، وتأليف القلوب ، وتوحيد الجهود ، وتوجيه المساعي في سبيل الهدف القومي الأسمى ، حرية الأوطان ، وسيادة الشعوب واستقلال الدول في مغربنا العربي العزيز .

هذا ونظراً لأهمية ما تضمنته المكاتيب الواردة منكم في شأن الهيئة الجديدة فإن المكتب السياسي قد ارتأى - وفق قوانين الحزب الأساسية - أن يعجل باستدعاء المجلس الوطني لأخذ رأيه عملاً بمبدأ الشورى الذي يرتكز عليه نظامنا وتقيده به في جهادنا السياسي العام .

وبما أنكم استعجلتموني في رد الجواب فقد بادرت بتحرير هذه الكلمة الموجزة تطميناً لكم على وصول الوثائق الخاصة بالهيئة الناشئة .

وفي الختام اسمحوا لنا بأن نهنتكم من صميم القلب بما وفقتم اليه لخير البلاد والعباد كما نهنىء أنفسنا وجميع العاملين الملتفين حولكم والمنضوين تحت لوائكم وإنا لندعوا الله تعالى أن يزيدكم وإيانا توفيقاً على توفيق ويحقق بجهودنا أجمعين ما يصبو اليه مغربنا من أسباب العز والسيادة في ظل الحرية والاستقلال .

وتفضلوا بقبول فائق التجلة والاحترام وعظيم التقدير والإعجاب
المخلص

البيضاء المغرب الأقصى 14 صفر عام 1367
27 دجنبر 1947 . الأمين العام لحزب الشورى واستقلال
محمد حسن الوزاني

بسم الله الرحمن الرحيم

في 15 فبراير 1948

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل بطل المغرب السيد محمد بن عبد
كريم الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب العربي .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد : قد من الله على بلدان المغرب العربي بعودتكم من تلك الجزيرة
النائية التي اختارها الاستعمار الظالم مقراً لكم ولأسرتكم الكريمة طوال عشرين
عاماً . وهذه البلاد تتحفز للقيام بعمل سيكون له أثره في مجرى الحوادث في
تاريخ المسلمين والعرب .

وما من شك أن هذه العودة المباركة كانت توفيقاً من الله جلت قدرته
وأمرأ له ما بعده . فإن جهادكم المستمر لتحرير الوطن العزيز لم يذهب سدى
بل أثمر ثمراته الأولى . ونعني بها بعث الروح الوطنية في نفوس مواطنيكم بعد
أن أوشك اليأس أن يتسرب إلى قلوبهم وينطفئ ضياء الرجاء في نفوسهم
فليس خفياً أننا نعاني منذ مطلع هذا القرن موجة طاغية من الاستعمار الفرنسي
والتسلط الكاثوليكي على ربوع أوطاننا وأرواح بنيينا .

وما هذه الأحزاب الوطنية المكافحة التي تستعد ليوم الخلاص إلا أثر
لحرب التحرير الوطني التي أذكيتم لظاها في وجه الاستعمار الغاشم .

وحزب الشورى والاستقلال يرى في تكوين لجنة التحرير التي تشرفت برئاستكم ووكالة شقيقكم المجاهد الكبير سمو الأمير سيدي محمد ، ويعتقد اعتقاداً جازماً أن هذه اللجنة المباركة ستكون عاملاً قوياً الأثر في تحرير أوطاننا العزيزة وهو واثق من أن هذا الاتحاد الوطني الذي انضوى تحت لوائكم في القاهرة سيثمر ويؤدي في نهاية الأمر إلى تكوين اتحاد مماثل في كل قطر من المغرب العربي ، وبالتالي إلى تكوين اتحاد يضم أحزاب الشمال الإفريقي على خطة محكمة للنضال الداخلي حتى يساير ما تضطلع به لجنة التحرير من أعباء النضال القومي في الخارج .

وقد اجتمع المجلس الوطني لحزب الشورى والاستقلال وقرر بالاجماع المصادقة على ميثاق التحرير وهو يعاهدكم الله على القيام بكل ما يتطلبه الكفاح في سبيل تحرير البلاد من جهود مادية وأدبية ولن يبخل بالنفس ولا بالمال في سبيل تحقيق هذه الغاية النبيلة . وقد عهد إلي المجلس الوطني أن أبلغ سموكم ثقته التامة المطلقة كما كلفني أن أبلغ رفعتكم أن ممثلي الحزب لدى اللجنة هم الإخوان الأساتذة محمد العربي العلمي وناصر الكتاني ، ومحمد بن عبد الله .

وفقكم الله وسدد خطاكم وأعانكم في جهادكم المبرور . وعلى خالص المحبة والتقدير والإجلال .

الدار البيضاء
الأمين العام
محمد حسن الوزاني



أهدى محمد عبد الكريم الخطابي صورته هذه إلى
محمد حسن الوزاني (القاهرة 1952)

أصبح حزب الشورى والاستقلال عضوا في لجنة تحرير المغرب العربي رغم معارضة علال الفاسي العدائية .

أعرب بعض الوطنيين الشمال الإفريقيين - ومن بينهم عناصر من حزب الاستقلال - عن رفضهم البات التعاون مع أعضاء لجنة تحرير المغرب العربي التي يترأسها محمد عبد الكريم الخطابي ، ورُكِّزوا أنشطتهم كلها في هيئة اسمها مكتب المغرب العربي ، فنشبت خلافات حادة بين الهيئتين المنتميتين لبلاد المغرب العربي ، أساءت كثيراً إلى قضية بلدان شمال إفريقيا واستقلالها وجمّدت نشاط لجنة تحرير المغرب العربي وبالتالي اغرقتها في النوم .

في بداية سنة 1953 ، حاول محمد حسن الوزاني إيقاظ لجنة تحرير المغرب العربي ، فبعث برسائل في الموضوع إلى قادة الحركات الوطنية بالشمال الإفريقي وأرفق تلك الرسائل بمشروع إعادة ترتيب وتنظيم اللجنة . ووجه رسائل مماثلة إلى شخصيات مصرية .

أما المشروع فإنه يتألف من عشر نقط :

أولاً - توسيع دائرة لجنة التحرير بحيث تصبح هيئة تمثل أصدق تمثيل لجميع الحركات الوطنية في شمال إفريقيا وتعمل في الشرق لصالح الشعوب المغربية المكافحة في سبيل حريتها واستقلالها .

ثانياً - يعاد تنظيم اللجنة لا على أساس التمثيل الحزبي ، بل على أساس انضمام وتعاون الشخصيات الوطنية المغربية الموجودة بمصر سواء المنتمية منها إلى الأحزاب أو الهيئات أو المحايدة التي ترغب في العمل لصالح قضية البلاد الكبرى .

ثالثاً - يمكن للجنة التحرير أن تضم إليها بعض الشخصيات المصرية الحرة وذلك للتعاون معها لصالح المغرب ونفياً لكل صبغة حزبية عن اللجنة في طورها الجديد .

رابعاً - تتخذ لجنة التحرير مكتباً تتمركز فيه أشغالها ويكون مقرّاً عاماً لها وتتولى اللجنة تنظيم نفسها ومكتبها على أساس اللائحة وضمان الانسجام التام والتعاون المثمر بين العاملين .

خامساً - تلغى سائر المكاتب الحزبية القائمة ويحل محلها المكتب الجديد للجنة التحرير .

سادساً - يتعاون أعضاء لجنة التحرير على أساس المساواة التامة بينهم في كل الواجبات والحقوق .

سابعاً - يمنع نظام لجنة التحرير كل رئاسة أو زعامة ويلتزم أعضاؤها بالعمل لصالح قضية البلاد المغربية وفق المبادئ والأهداف المقررة وعلى أساس التجرد ونكران الذات .

ثامناً - تضع لجنة التحرير نظاماً محكماً لماليتها بحيث لا يصرف منها شيء إلا بقرار اللجنة وتحت رقابتها (ولا يمكن صرف مال إلا باتفاقها ويعهد إلى جمعية الهلال الأحمر يتولّى صرف ما قد يدخل من مال الإعانات إلى المنكوبين في شمال إفريقيا) .

تاسعاً - لا يتحدث ولا يعمل أحدٌ باسم لجنة التحرير إلا إذا انتدبه لذلك بقرار وتصدر أحاديث وبيانات وأعمال اللجنة باسمها لا غير .

عاشراً - كل النشرات التي تصدر باسم اللجنة يجب أن تكون بموافقتها التامة وتحت مسؤوليتها .

قابل كل الأشخاص الذين يهتمون بالقضية المغربية بعين الرضا مشروع محمد حسن الوزاني ، لكنه بقي حبراً على ورق .
وفيما يلي نص الرسالة التي وجهها محمد حسن الوزاني إلى الشخصيات العربية المهمة بقضية تحرير المغرب العربي :

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فغير خاف على جنابكم الكريم ما تعانيه بلاد شمال إفريقيا (تونس الجزائر مراكش) من ظروف سياسية شاذة نتيجة للسيطرة الاستعمارية القاسية التي ما تزال مفروضة بالقوة الغاشمة والسياسة الماكرة على شعوب المغرب التواقّة إلى الحرية والاستقلال .

وفي الوقت الذي نرى فيه آخر المجموعات البشرية أملاً في السيادة والاستقلال قد ظفرت بحظها منهما يؤلمنا اشد الألم أن يكون شمال إفريقيا منكوباً بأفظع استعمار إذ تتمثل فيه كل ألوان العبودية والاضطهاد والاستغلال ، ويتنافى مع أبسط المثل الإنسانية في الرحمة والحرية والحكم الصالح .

والاستعمار بوجه عام ، والفرنسي منه بوجه خاص ، كان ولا يزال يعتمد في إحكام سيطرته ، وتدعيم باطله ، وإطالة حكمه ، على سياسة التفرقة والتخاذل في صفوف الشعوب المنكوبة به ، هذه السياسة التي تتلخص في كلمتين : « فرق تسد » .

فكل شعب يطمح إلى تحرير نفسه ووطنه من عبودية الاستعمار لا مناص له من جمع كلمته ، وضم جهوده ، وتنظيم صفوفه على أساس من الاتحاد متين ، إذ بقوة الاتحاد ، وتماسك الصفوف ، وتظافر الهمم توفق الشعوب التواقّة إلى الحرية في سعيها للعتق والخلاص .

وإن لشعوب شمال إفريقيا وحركتها الوطنية التحريرية في مصر العزيزة - زعيمة العروبة والإسلام وقائدة نهضة التحرير السياسي والاجتماعي في ربوع الشرق - الأسوة الحسنة والقدوة الصالحة ، لا سيما ونحن - أبناء المغرب - إن صرفنا النظر عما يجمعنا بمصر الشقيقة من روابط الأخوة فضيوف في رحابها

الكريمة، ومصر بحمد الله تتمتع باستقلال وسيادة واسعين، ومع هذا قد حزمت أمرها على جمع الكلمة وتوحيد الصفوف وتعبئة قوى الشعب - على اختلاف عناصره وامكانياته - في سبيل مساندة تلك السيادة وذلك الاستقلال القائمين بالفعل. أما نحن - أبناء المغرب العربي - فلا نزال حتى الآن في عراك من أجل السيادة والاستقلال، فما أحرانا قبل غيرنا بأن نحقق اتحاد كلمتنا وتماسك صفوفنا وتساند قوانا في سبيل الأهداف العليا ولن يتم شيء من هذا إلا إذا ضحينا بالأشخاص والحظوظ والأثانية في سبيل العمل للإفلات من عبودية الشيطان والاستعمار. وكل نفس مخلصمة صادقة صالحة لا يمكن أن ترضى عن رجس الشيطان ورق الاستعمار، ولا يرضى عنهما إلا عريق في العبودية أو من مرد على النفاق والنفعية والعياذ بالله تعالى .

ورغبة في الاتحاد الوطني المنشود بين صفوف العاملين المخلصين من أبناء الشمال الإفريقي رأينا أن نسارع بوضع إمكانيات حزبنا في ذلك السبيل الذي هو سبيل الله والوطنية والحرية، والقيام بالدعوة بكل ما نستطيع إلى تحقيق ذلك الاتحاد على أسس متينة واضحة، وقواعد نزيهة عادلة تضمن التماسك التام في صفوف العاملين لخير البلاد، ومواصلة العمل النافع الذي تتطلبه قضية الوطن الكبير : المغرب بأقطاره الثلاثة .

وإنا لندعو سائر إخواننا المغاربة إلى الاعتصام بحبل الله المتين في كفاحهم المرير ويقيننا أن في هذا من القوة ما يساعدنا على النجاح وما يجعلنا نستحق كل عطف وعون خصوصاً من إخواننا أهل المشرق، ونصبح معه محل هيبة عند سائر الخصوم في الداخل والخارج .

هذا وبعد التأمل الطويل والدراسة الواسعة وتبادل الرأي مع عدد من إخواننا المخلصين وضعنا مشروعاً يتضمن قواعد أساسية للاتحاد والتعاون في الشرق أرفقنا نسخة منه لجنابكم مع هذا الكتاب وذلك لما نعهد فيكم من غيرة قوية على قضية المغرب العربي واستعداد للصالحات ومساهمة في الزكاة على ما أنعم الله عليكم من وسائل وإمكانيات ورجاؤنا في أن ينال مشروعنا من

عنايتكم ما يستحقه الموضوع نفسه وأن تتكرموا بإرسال ملاحظاتكم عليه في أسرع وقت ممكن لتكون مع ملاحظات الآخرين محل الاعتبار في المؤتمر الذي ننوي عقده لإنجاز المشروع بعون الله . وتفضلوا بقبول وافر الشكر والاحترام .

القاهرة في 21 فبراير سنة 1953

محمد حسن الوزاني

الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال المراكشي

وبالأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة وقَّع يوم 4 أبريل 1954 ، ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي ، كل من ممثل الجامعة العربية ، وحزب الشورى والاستقلال ، وحزب الاستقلال ، وحزب الإصلاح [تطوان] وحزب الوحدة والاستقلال [طنجة] والحزب الدستوري القديم والحزب الحر الدستوري الجديد، والبعثة السياسية [التونسية] وحزب الشعب الجزائري وحزب البيان الجزائري .

يتضمن الميثاق ديباجة وعشر نقاط ، أهمها :

- ينضوي ممثلو الأحزاب والبعثات السياسية لشمال إفريقيا الموجودة بالشرق ، في هيئة تسمى « لجنة تحرير المغرب العربي » التي يجوز لها إنشاء فروع خارج أقطار شمال إفريقيا .

- غاية اللجنة العمل على نيل المغرب والجزائر وتونس الاستقلال التام والانضمام إلى الجامعة العربية مع رفض فكرة الدخول في الوحدة الفرنسية بأي شكل من أشكاله ورفض فكرة السيادة المزدوجة .

- سيكون للأحزاب والبعثات السياسية وفد موحد للتعاون على تنفيذ ما هو موكول إليها من مهام ، خدمة للصالح العام ولقضية الأقطار الثلاثة .

وقد سبق توقيع هذا الميثاق ، توقيع بروطوكول 17 مارس 1954 حول اتفاق الأحزاب المغربية الأربعة على تشكيل وفد موحد والتعاون فيما بينها خدمة للمصلحة الوطنية ، كما أعربت عن إرادتها للتعاون مع الوفدين التونسي والجزائري وبتوزيع المهام بين الوفود الثلاثة .

كان من شأن بروطوكول 17 مارس أن يهيء السبيل للمصادقة على ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي (النسخ المصورة للبروطوكول وللميثاق في ص 295 إلى 298) لكن الميثاق لم يدخل حيز التطبيق وأمست الخلافات تحول دون اتفاق الأحزاب المغربية . من ذلك أن ممثل حزب الاستقلال وممثل حزب الإصلاح رفضا الاجتماع بإبراهيم الوزاني بصفته ممثلاً لحزب الشورى والاستقلال . أما أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الاستقلال ، فإنه أدلى إلى جريدة لوموند (غشت 1954) بتصريح يتناقض بكيفية سافرة مع المادة الثالثة للميثاق .

وبالفعل ، اتخذ أحمد بلافريج موقفاً مخالفاً لما التزم به حزبه وأعرب عن موافقته لحصول المغرب على استقلال محدود بما تقتضيه رعاية مصالح فرنسا بالمغرب ، ولم يستبعد إمكانية مشاركة المغرب فيما يسمى « بالوحدة الفرنسية » (انظر ما سبق ، ص 104) لذلك ، بعث محمد حسن الوزاني رسالة بتاريخ 7 شتنبر 1954 إلى الأمانة العامة للجامعة العربية يناشدها السهر على التنفيذ بالحرف لبنود ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي والعمل على تبديد الغيوم التي تحلق في سماء الأحزاب السياسية ، وأعرب عن احتجاجه واستنكاره لموقف كل من ممثل حزب الاستقلال وحزب الإصلاح من إبراهيم الوزاني كما احتج على تصريح أحمد بلافريج بجريدة لوموند .

د - محمد حسن الوزاني يفضح أمام الجامعة العربية أهداف السياسة الإسبانية بالمغرب

أعلنت الإقامة العامة الإسبانية بتطوان في أوائل شهر يناير 1954 خلال تظاهرة كبرى ، أن منطقة شمال المغرب تترقب حدثاً هاماً للغاية ، وغداة ذلك اليوم ، بدأت عريضة تنتقل بين القواد والباشوات .

قاهرة في

بشأن

ملك رقم

مرفقت

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

ديباجة

مشطو الاحزاب والبعثات السياسية السورية في الشرق العربي .
تقدمهم الرغبة الصادقة الملحة في جمع شملهم . وتوحيد جهودهم وتوجيهها
الى مانه خير بلادهم قاطبة وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها ، والقرارا بشرورة الفاسق
في الكناح والاستولية المشتركة الواثمة عليهم . لادراك اهدافهم ولاسيما في هذه
الظروف الخطيرة التي يتحول فيها مجرى التاريخ .
قد قرروا عقد ميثاق ولجده النهاية اجتمع بدار الامانة العامة لجامعة الدول العربية
السادة المذكورون فيما بعد :

اسم الحزب أو البعثة السياسية

اسماء الحاضرين

عن تونس

الحزب الحر الدستوري الجديد
الحزب الحر الدستوري القديم
البعثة السياسية

علي البليحان
محمد صالح

عن الجزائر

حزب الشعب الجزائري
حزب البيان الجزائري

محمد خيضر
احمد بيوض

عن مراکش

حزب الاستقلال المرآكتي
حزب الاملاح بتطوان
حزب الوحدة والاستقلال
حزب الشورى والاستقلال

عبد المجيد بن جلون
احمد بن السليح
الكي التامصري
م.د. حسن السيزاني

وانظفوا على ماياتي :


صورة ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي : الصفحة الأولى

اتفق ممثلو الاحزاب المراكشبة بالقاهرة على أن يكونوا معهم وفداً موحداً للتعاون على تنفيذ ما هو
موكول اليهم من خدمة للقضية المراكشبية في الشرق العربي * وذلك ضمن ائتلاف مع وفدى تونس
والجزائر .

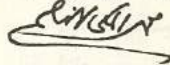
- يتندب كل حزب من الاحزاب المراكشبية عدداً واحداً على الاقل للعمل داخل الوفد المراكشبي .
- يوزع الصندوق بين الاعمال المنوطة بالوفد عليهم مع التساوي في المسؤوليات والواجبات .
- المهام القارة للوفد هي امانة الصندوق والدعاية والنشر * والحالة الدنيئة للمراكشبيين * والاتصال .
- تكسبون كل من احزاب تونس والجزائر وفداً صائغلاً .
- تربط الوفود الثلاثة داخل المكتب المشترك رابطة تقوم على أساس ائتداب ثلاثة من الوفد ومهلهة .
- واحد من كل وفد * ويتولى هولاء الثلاثة تعيين مدير وأمين صندوق عام ووكل للدير لعدة سنة
من بينهم .
- يختص المدير بالاشراف على المسائل المشتركة بين الوفود * ويقوم بتسييل المكتب * ويوقع ما يحرره
عليه كل وفد من المكاتبات .
- يقوم وكول المدير بمساعدته والنهاية منه في حالة غيابيه .
- يتولى أمين الصندوق استلام الاشتراكات والمساعدات برصد ها في دفتر حسابات خاص *
والاشراف على المصروفات العامة * وتوزيع مخصصات الوفود حسب المثلق عليه * وسحابة الاضامه
الخاصين بكل وفد .
- يدفع كل وفد قيمة اشتراك تدرهاً لأمين الصندوق فرة كل شهر * وتتكون مدأخيل
المكتب من هذه الاشتراكات ومن المساعدات التي يمكن الحصول عليها .
- تخصص الوفود الثلاثة قدر في الميزانية العامة للمصروفات المشتركة بنسبة نس
توزع ثلاثة أخماس الباقى على الوفود بنسبة خمس لكل وفد لنشاطه الخاص بقطره * ثم يسوزع
الخمسان الباقيان على جميع الاحزاب العضوية بالتساوي * ولاى حزب أن يتخلل عن نصيبه
لصندوق وفده الخاص .

القاهرة نسي ١٧ مارس ١٩٥٤

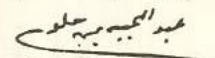
من وفد حزب الشورى والاستقلال



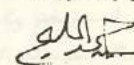
من وفد حزب الوحدة والاستقلال



من وفد حزب الاستقلال



من وفد حزب الاصلاح



صورة بروطوكول 17 مارس 1954 الذي وقعه ممثلو الأحزاب المغربية .

المادة الأولى

يلتزم ممثلو الأحزاب والهيئات السياسية المغربية في الشرق العربي في هيئة
تسمى " لجنة تحرير المغرب العربي " .

المادة الثانية

يكون المركز الرئيسي لهذه اللجنة مدينة القاهرة وجزء انشاء فرع لها خارج
بلاد المغرب حسب ما تقتضيه الحاجة .

المادة الثالثة

خاية اللجنة العمل على توحيد أقطار المغرب العربي الثلاثة لاستقلالها التام والانضمام
الى الجامعة العربية مع رفض فكرة الدخول في الاتحاد الفرنسي بأى شكل من أشكاله
وكثرة السيادة مزدوجة أيضا باننا .

المادة الرابعة

اتفق ممثلو الأحزاب والهيئات السياسية المغربية على ان تكون احزاب وحديات
كل قطر وندا موحدا للتعاون على تنفيذ ما هو محكوم اليهم من خدمة للفضية المغربية .

المادة الخامسة

يقتدب كل حزب وكل هيئة سياسية سندوا واحدا على الاقل للعمل داخل الوحدة
الممثل لبلاد .

المادة السادسة

يوزع الصندوق الاسال المنوط بكل وفد عليهم مع التماهي في الشؤون
والواجبات والخطوط .

المادة السابعة

الهام الدائمة لكل وفد هي امانة الصندوق والذخيرة والنشر ووضعية الوطنيين المغاربة
والانصال .

المادة الثامنة

يتكون داخل لجنة التحرير مكتب مشترك يربط الوجود الثلاثة . يقوم هذا المكتب
على أساس انتداب ثلاثة من الصندوقين لمدة سنة . واحد من كل وفد . يتولى
هو : ٧٠ الثلاثة يحمين مدير وامين صندوق عام . ووكيل للمدير - لمدة سنة - من بينهم .

صورة الصفحة الثانية لميثاق لجنة تحرير المغرب العربي

القاهرة في

بشأن

- ٢ -

مردود
مرفق

المادة التاسعة

يخص المدير بالأمر على المسائل المشتركة بين الوفود ويقوم بتفعيل المكتب لمسي دائرة الخطة الإدارية و يوثق ما يجره عليه كل وفد من المكاتبات ويقوم ويكلف المدير بمساعدته في أعماله والنهاية منه في حالة غيابها .

ويتولى أمين الصندوق استلام الاشتراكات والإعطائات وصددها لمي دفتر خصصت له. والإشراف على الحروفات العامة وتوزيع مخصصات الوفود حسب ما يوافق الاطلسالي عليه . وحاسبة ائحة الوفود .

المادة العاشرة

يدفع كل وفد قيمة اشتراكه لأمين الصندوق مرة كل شهر . وتحدد قيمة الاشتراك في اللائحة الداخلية وتكون إيرادات المكتب من هذه الاشتراكات ومن الإعطائات التي يمكن الحصول عليها .

وأشياء لما تقدم . قد وقعوا هذا الميثاق ويعمل به من تاريخ توقيعه .

اسم الحزب أو الهيئة السياسية

الحزب الحر الدستوري الجديد

الحزب الحر الدستوري القديم

الهيئة السياسية

حزب الشعب الجزائري

حزب البيان الجزائري

حزب الاستقلال المرابطي

حزب الإصلاح بتونس

حزب الوحدة والاتحاد

حزب الشورى والاعتدال

اسم الحزب

عن تونس

عبد الحليم بلخاس

محمد طابا دقا

عبد الحليم بلخاس

بالنيابة

عن الجزائر

محمد بوعزيز

عن مراكش

عبد الحليم بلخاس

عبد الحليم بلخاس

عبد الحليم بلخاس

عبد الحليم بلخاس

عبد الحليم بلخاس

القاهرة في غرة شعبان ١٣٧٢

١٩٥٤ ٤ ابريل

مدير الإدارة العامة لجامعة ليبيا منذ انشائها بجمعية

عبد الحليم بلخاس

يوم 21 يناير ، نظمت السلطات الإسبانية بتطوان حفلاً ضخماً برئاسة المقيم العام الجنرال غارسيا فالينو ، تسلم خلاله هذا الأخير العريضة التي وجهها إليه القواد والباشوات ، وهي تحمل توقيعاتهم . فشرع في قرائتها أمام الحاضرين ، وقد لوحظ بكيفية مدهشة ، غياب الخليفة مولاي الحسن بن المهدي .

وفيما يلي أهم محتويات عريضة القواد والباشوات :

أولاً - استنكار السياسة الفرنسية والمؤامرات المدبرة باتفاق مع عناصر أهلية موالية للفرنسيين وإعلان أن كل هذا الاستخفاف برأي الشعب المغربي خرق للمعاهدات التي أقرت الحماية .

ثانياً - « نُعبر عن تأييدنا المطلق وشكرنا وشكر الشعب المغربي عن بكرة أبيه للسياسة المتبعة في منطقة حماية إسبانيا والتي يشرف عليها مجادتكم (الخطاب موجه للمقيم العام الإسباني) من على منصبه كمفوض سام » .

ثم - عملاً بهذا التأييد - كما تقول العريضة ، يعلن أصحابها عدم الاعتراف بابن عرفة ويقدمون خضوعهم وطاعتهم للخليفة ، ثم تواصل العريضة قائلة .

« وإننا تأييداً للفكرة الأساسية التي طالما دافعت عنها إسبانيا وهي فكرة الوحدة ، وحدة المملكة المغربية ، نطالب بفصل المنطقة الخليفة مؤقتاً ما لم تتبدل الأوضاع السياسية الراهنة في هذه المنطقة الفرنسية وأن يكون صاحب السمو الخليفة مطلق السيادة في هذه المنطقة مستقلاً تمام الاستقلال عن مولاي ابن عرفة » .

ثالثاً - نعترف بصدق وإخلاص بما تبذله إسبانيا من تضحيات في منطقتنا هذه ونعبر عن ولائنا التام لها ولزعيمها الأوحدهم الخرناليسيمو القائد المحنك والمظفر .

يذهب بنا الظن أن الخليفة أراد باحتجابه ، الإعراب عن عدم موافقته على ما يجري في المنطقة .

لم تتاون الحكومة الفرنسية والحكومة الإنكليزية والحكومة الأمريكية عن إعلان معارضتها الصارمة للمبادرة الإسبانية .

ورغم ذلك ، فإن وفداً يتألف من القواد والباشوات حلّ بمديرهم المقيم العام إلى الجنرال فرانكو رئيس الدولة الإسبانية في حفل تلا خلاله خطاباً نقطف منه بعض الفقرات :

« يشرفني أن أقدم لكم ممثلي هذا الشعب المغربي الذي أعرب عن استعداده لخدمة فخامة الكوديو وإلى الامتثال إلى الأوامر التي قد يعطيها لهم [. . .] وإنني أعتبر هذا العمل ، تنويجاً للمرحلة الأولى من مهام القيادة التي أسندتموها إلي بالمغرب » .

لكن ردود الفعل القوية الفرنسية والإنكليزية والأمريكية حملت إسبانيا على العدول عن مظامعها ، ذلك ما يستشف من جواب فرانكو إلى المقيم العام : « إن حقوق وحرريات وشخصية الشعب المغربي مضمونة بحكم المعاهدات الدولية وبروح الفروسية والإحساس بالشرف اللذين تتميز بهما الدولتان الحاميتان [لهذا الشعب] . إن الوجود المزدوج لإسبانيا وفرنسا ، كل في منطقة نفوذه ، يشكل ضماناً في حد ذاته » .

« إن المنطقة المغربية التي أنيطت بنا مهمة حمايتها ستظل تحت سيادة سمو الأمير مولاي المهدي الذي يساعده مندوبنا السامي وسلطات المخزن (الحكومة الأهلية) من قواد وباشوات ، بالمنطقة حسب ما يقتضيه جوهر الحماية الصرف » .

يستخلص من هذا الخطاب أن فرانكو كان يشعر بنوع من المرارة والحزارة في نفسه تجاه الخليفة ، ذلك أن رئيس الدولة الإسبانية لم ينطق بكلمة الخليفة وإنما اقتصر على ذكره « بسمو الأمير » .

أخطأ فرانكو حتى في ذكر اسم الخليفة ونسي أنه يسمى مولاي الحسن ابن المهدي لا مولاي المهدي وهو اسم والده .

لم تكن الأوساط العربية بالقاهرة على علم بالنوايا الحقيقية لإسبانيا . وهكذا صادقت الجامعة العربية على توصية بتاريخ 27 يناير في موضوع المنطقة الشمالية ، دون استشارة الأحزاب المغربية ، وذهبت صحف القاهرة من جهتها تسمي القواد والباشوات الموقعين على العريضة بزعماء مراكش .

عندئذ ، تدخل محمد حسن الوزاني لدى الأمانة العامة للجامعة العربية لتوضيح الأمور ، ثم قدّم لها مذكرة في أبريل 1954 يعرض فيها حقيقة الوضع في منطقة شمال المغرب ويكشف عما تبيّته إسبانية (الوثيقة أ في الملاحق ص 409) .

وبعدما ذُكر بالمقومات القانونية التي ينبنى عليها وجود إسبانيا بالمغرب (معاهدة 3 أكتوبر 1904 ، عقد الجزيرة الخضراء ، 7 أبريل 1906 ، عقد 27 نونبر 1912) أوضح محمد حسن الوزاني أنه ليس لإسبانيا بالمغرب إلا منطقة تحت نفوذها وليست لها حماية حقيقية . إنها في وضع يشبه وضع « من اكترى من مكترى » ، لأن عقد 27 نونبر 1912 أبرم بين فرنسا وإسبانيا وليس بين إسبانيا والمغرب . ومنذ ذلك الحين وإسبانيا تحاول التغلب على الصعوبة بتعزيز وجودها بالمغرب وتحويل منطقة الشمال من منطقة تحت النفوذ إلى حماية وتسعى إلى إنهاء حالة الوضع الراهن - التي ترجع إلى معاهدة 3 أكتوبر 1904 - لتكون لها اليد المطلقة بالمغرب .

وأعاد محمد حسن الوزاني إلى الأذهان أن المعاهدات الدولية تضمّن للمغرب وحدته تحت سيادة السلطان دون غيره وأن الخليفة ليس سوى ممثل السلطان في منطقة الشمال .

فالأمر إذن يتعلق بخدعة سياسية تحت غطاء تمكين المغرب من الحفاظ على وحدته .

وبيّن محمد حسن الوزاني أيضاً أن إسبانيا لم تجتنب الاعتراف بابن عرفة تضامناً مع الشعب المغربي ، ولكن لأن فرنسا لم تأخذ برأيها عندما أقدمت على نفي جلالة سيدي محمد بن يوسف . إن إسبانيا اعتبرت فعلة فرنسا خرقاً لالتزاماتها لأنها لم تستشرها ، ولذلك فإن إسبانيا تتجاهل التغيير الذي حدث بالرباط .

استنكر الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال بشدة حركة القواد والباشوات والسياسة الإسبانية بالمغرب ، وبيّن بكل وضوح أن إسبانيا سعت من وراء ذلك إلى اقتطاع جزء من المغرب لتفرض عليه بالقوة سيطرتها ، وهو ما يعد انتهاكاً سافراً لسيادته ووحدته الترابية .

واختتم محمد حسن الوزاني مذكرته بما يلي :

« فالمطالبة بالسيادة المطلقة للخليفة وباستقلاله التام عن السلطان ، إنما يقصد بها فصل المنطقة فصلاً تاماً بقطع تلك الرابطة التقليدية الرسمية التي كانت وما زالت تربط بين مناطق مراكش باعتبار أنها مملكة موحدة تحت عرش واحد ، ولهذا كان السلطان وما يزال (أي محمد بن يوسف) رمز الوحدة والسيادة في عهد الحماية الأجنبية وهذه شبهة سياسية » .

وطلب محمد حسن الوزاني من الجامعة العربية أن تعيد النظر في موقفها من إسبانيا مؤكداً أن الهدف الحقيقي الذي يسعى المغاربة إلى تحقيقه هو استقلال كل أطراف المغرب .

لم تستحسن إسبانيا موقف محمد حسن الوزاني ، فراحت تضطهد بكيفية عمياء مناضلي حزب الشورى والإستقلال بالمنطقة الواقعة تحت نفوذها ، وألقت القبض على إبراهيم الوزاني ومحمد العربي الخطابي وحسن أحمد المصمودي وعبد السلام التادلوي ، وصارت تلاحق المقاومين الشوريين الذين لجأوا إلى تطوان قادمين من المنطقة الفرنسية . وساوتمهم في الاختيار بين الطرد أو الانضمام إلى حزب الإصلاح الذي يقوده عبد الخالق الطريس .

وفي موضوع هذه الاعتقالات والإجراءات ، كتبت جريدة ماروك بريس في عددها الصادر في 17 يونيو 1954 ، ما يلي : « يشاع في طنجة أن إسبانيا اتخذت هذه الإجراءات انتقاماً من حزب الشورى والاستقلال بعد الموقف الذي اتخذته بالقاهرة محمد حسن الوزاني الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال والذي ربما رفض الانضمام إلى المخطط الذي وضعته الجامعة العربية بالاتفاق مع السلطات الإسبانية والقاضي بإمكانية فصل المنطقتين » .

لم يقتصر محمد حسن الوزاني على مذكرة فاتح أبريل 1954 ، بل زاد عليها بمطالبة ممثلي الأحزاب السياسية المغربية المنضوية في لجنة تحرير المغرب العربي للتدخل المشترك لدى الجامعة العربية بغية التعريف بموقفهم تجاه إسبانيا ، وهكذا سلّم ممثلو الأحزاب المغربية الأربعة بتاريخ 19 أبريل مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية بمناسبة زيارته لإسبانيا .

طلب ممثلو الأحزاب المغربية من إسبانيا في تلك المذكرة ، احترام وحدة التراب المغربي وأعربوا عن معارضتهم لكل سياسة تهدف إلى تقسيم المغرب ، ثم شجبوا حركة القواد والباشوات ، مؤكدين أن الشعب المغربي وحده له السيادة على مجموع البلاد . « إن الحركة الوطنية المغربية المناضلة تكافح من أجل استقلال كل أطراف المغرب ، من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه وتناشد إسبانيا أن تعترف بمبدأ الاستقلال وتطبّقه على المنطقة التي تحتلها » .

إلى جانب ذلك ، أعلنت الأحزاب المغربية عمّا سمّته بالمطالب المستعجلة وهي : « التخلّي عن الحكم المباشر ومغربة الإدارة ، منح المغاربة الحريات العامة ، احترام الديانة الإسلامية ، حرية تنقل المناضلين الوطنيين بين منطقتي الشمال والجنوب ومنطقة طنجة الدولية ، العفو الشامل عن كل المعتقلين السياسيين » .

في هذه الظروف ، مضى علال الفاسي يثني على إسبانيا وحكّامها وذلك يتجلّى في الاستجواب الذي خصّ به زعيم حزب الاستقلال الجريدة الإسبانية

الجزائر (القصص) والذي عالجه جريدة لوموند الفرنسية في عددها الصادر في 21 غشت 1954 حيث قالت : « . . . وأخيراً تحدث السيد علال الفاسي عن الموقف النبيل الذي اتخذته إسبانيا من النزاع القائم في المغرب الفرنسي » (. . .) وأضاف الزعيم المغربي قائلاً : « إن إخواني المغاربة كلهم يعترفون بالجميل لإسبانيا وبالأخص الى الجنرال غارسيا فالينو على ما أظهره من مهارة وعلى نباهة وحذق رئيس الدولة الجنراليسمو فرانكو » .

ما هو الموقف الحقيقي لحزب الاستقلال تجاه السياسة الإسبانية بالمغرب ؟ هل هو الموقف الذي يستخلص من مذكرة 19 أبريل 1954 التي أمضاها ممثل استقلالي أم الموقف المستخلص من تصريح علال الفاسي لجريدة الكزار ؟

وعلى كل حال ، فإن ردّ فعل محمد حسن الوزاني يختلف عما كان عليه الأمر بالنسبة لعالل الفاسي فيما يتعلق بالسياسة الإسبانية بالمغرب والتي تخفي تحت مظاهر التعاطف مع القضية المغربية ، نزعة استعمارية انجلت أهدافها لزعيم حزب الشورى والاستقلال .

أما عبد الخالق الطريس ، فإنه لم يجد أحسن من الحضور إلى مهرجان 21 يناير الذي ترأسه المقيم العام الإسباني والذي تخلف عنه الخليفة . غداة المهرجان ، وزعت نشرات تحمل صورة عبد الخالق الطريس وهو يعانق بحرارة غارسيا فالينو ، وتندد بموقف حزب الإصلاح المغربي انظرها ص 305(*)

ينبغي التذكير بأن محمد حسن الوزاني استقبل عام 1953 من طرف غارسيا فالينو الذي قال له إن إسبانيا تساند الوطنيين، واقترح عليه تحالف الحركات الوطنية مع إسبانيا لمحاربة السياسة الفرنسية بالمغرب، وأجابه محمد حسن الوزاني أنه يتعذر على الوطنيين أن يتحالفوا مع إسبانيا في أي شكل من

(*) في موضوع العلاقات بين حكومة مدريد الفرانكوية وعبد الخالق الطريس ، انظر الهامش 5 في الملاحق ص 408 .

عبد الخالق الطريس يعانق المقيم العام الاسباني



في حفلة 21 يناير ويقول له
ان خطابك نفذ الى اعماق قلبي

الاشكال لأن إسبانيا ، كما هو حال فرنسا ، تحتل المغرب ، وفي ذلك ، جوهر الخلاف بين الوطنيين والدولتين المستعمرتين ، ثم قدم إلى غارسيا فالينو اقتراحاً مضاداً : « إذا كانت إسبانيا تؤيد فعلاً وإخلاص الوطنيين المغاربة ، فعليها أن ترد للمنطقة الشمالية استقلالها لتمكّنهم من تشكيل حكومة ومن القدرة على محاربة الوجود الفرنسي في بلدهم » .

لم يستحسن غارسيا فالينو رأي محمد حسن الوزاني ولم يخف غضبه منه ، فأمر بدون لباقة محمد حسن الوزاني ورفيقه بالانسحاب . ولا شك أن غارسيا فالينو تذكّر في تلك اللحظة مؤازرة الزعيم المغربي للجمهوريين الإسبان عام 1936 .

ينبغي التذكير أيضاً بأنه عندما أقدمت فرنسا على الاعتراف باستقلال المغرب عام 1955 ، حاولت إسبانيا مرة أخرى بمناوراتها فصل المنطقة الشمالية المغربية عن باقي البلاد ولم تجل عنها بمحض إرادتها (انظر مذكرات حياة وجهاد ، 4:237-239) .



مبحث — 2 —

مؤتمر مكة ، 9 غشت 1954

انعقد بمكة المكرمة يوم 9 غشت 1954 برئاسة الملك سعود ، مؤتمر حضره ممثلون من أقطار إسلامية . وكان من المقرر أن ينعقد بالقدس بطلب من باكستان ، للنظر في القضية الفلسطينية .

كان المؤتمر يهدف إلى توحيد الصفوف العربية وجمع شمل الأسرة الإسلامية الكبرى كما أنه أراد الدفاع عن كل القضايا العربية بما فيها قضيتا تونس والمغرب .

وفعلاً ، تدارس المؤتمر الأوضاع في كل من المغرب وتونس وقرروا البحث عن السبل الكفيلة بمساعدة البلدين في كفاحهما من أجل الحرية والاستقلال ، كما أوصوا بالتدخل لدى المملكة العربية السعودية ولدى جمهورية مصر التي كان يومئذ على رأسها جمال عبد الناصر لأخذ رأيها في تحديد معالم تلك السبل .

ولأسباب قاهرة ، لم يتمكن محمد حسن الوزاني من حضور المؤتمر ،

فبعث خطاباً إلى الملك سعود وآخر إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، وقد حيا في خطابه الأول رئيس المؤتمر والمؤتمرين باسم الشعب المغربي وأبلغهم « تضامن الحركة الوطنية وتأييدها لنصرة الإسلام والدفاع عن حقوق المسلمين » ، والتمس من الملك سعود أن يكون الناطق باسم الشعب المغربي والمعبر عن آماله وتطلعاته وأن يستعمل نفوذه لدعوة المؤتمرين إلى توجيه نداء رسمي إلى فرنسا لتتخلى عن سياسة القمع والاضطهاد التي تمارسها بالمغرب وتمكين هذا البلد من استرداد استقلاله وسيادته وعودة جلالته الملك إلى عرشه .

والتمس محمد حسن الوزاني من جمال عبد الناصر في الخطاب الموجّه إليه أن يثير انتباه المؤتمرين إلى خطورة الحالة بالمغرب كما التمس منه دعوة المؤتمر إلى اتخاذ قرار حازم في موضوع القضية المغربية .

لكن المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بمكة المكرمة لم يتبنّ مقترحات محمد حسن الوزاني واكتفى بتوصية لا أهمية لها .

القضية المغربية بين الولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة

مبحث - 1 -

القضية المغربية والولايات المتحدة

أ - المؤتمر الأمريكي بطنجة : 2 أكتوبر 1950

افتتح مؤتمر الدبلوماسيين الأمريكيين المعتمدين بشمال إفريقيا - المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا - أعماله بطنجة يوم الاثنين 2 أكتوبر 1950 برئاسة ماك غي نائب كاتب الدولة في الشؤون الخارجية الأمريكية .

رافق ماك غي في هذا المؤتمر ، لويس آكلارك ممثل الولايات المتحدة في المجلس الاستشاري الأمريكي الخاص بليبيا ، وريشارد بوتريك المدير بوزارة الخارجية، وإلمير بير جوري نائب مدير قسم الشؤون الإفريقية، وصاموي ك - س كويبر نائب مدير شؤون الشرق الأوسط .

حضر المؤتمر ما يقرب من خمسين دبلوماسياً تم اختيارهم من بين أعضاء الهيئة القنصلية ، وكان موضوع اجتماعهم دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والقنصلية التي تربط الولايات المتحدة بأقطار شمال إفريقيا .

أحاط الكتمان التام أعمال المؤتمر ولم يطلع الرأي العام على نتائجه . ومع ذلك فإنه بث كثيراً من الآمال في نفوس شعوب المنطقة ، إذ تبَّعه قادة الحركات الوطنية باهتمام كبير ، فأطلعوا الشخصيات الأمريكية التي حلت بطنجة بهذه المناسبة على حقيقة الأوضاع بشمال إفريقيا ، واغتنمها محمد

عبد الكريع الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب العربي فرصة فقدم مذكرة إلى ماك غي .

أما محمد حسن الوزاني ، فإنه وجه رسالة طويلة إلى رئيس الوفد الأمريكي (نشرها حزب الشورى والاستقلال في كراسات مغربية ، العدد 3 ، ص.9-15) .

عقد ماك غي قبل مغادرته طنجة ندوة صحافية يوم 3 أكتوبر بفندق المنزه . وبعدما ذكر أن محادثاته مع جلالة الملك كانت « ودية للغاية » صرح بأن أشغال المؤتمر كان لها طابع جهوي وأنه يتعذر عليه كشف الموضوعات التي عالجتها ، ورفض الإجابة عن أسئلة العديد من الصحفيين وخصوصاً منها ما تعلق بالسياسة الفرنسية والإسبانية بالمغرب .

ب - الدعوة إلى وساطة أمريكية

صادق مجلس الجامعة العربية في اجتماعه المنعقد يوم 17 مارس 1951 على القرارات التي اتخذتها اللجنة السياسية في شأن القضية المغربية وهي :

1 - أن ترسل جميع الدول العربية إلى الحكومة الفرنسية مذكرة تطالبها فيها بتسوية المشكلة المغربية .

2 - مطالبة حكومات الدول الإسلامية والشرقية للانضمام إلى هذا المسعى .

3 - تنوي الجامعة العربية في حالة إخفاق هذه الجهود ، تقديم القضية المغربية برمتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

4 - ابتداء من الآن ، ستطلب الجامعة العربية من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، تسجيل القضية المغربية أمام الجمع المصغر مع احتمال تداولها أمام الجمعية العامة .

5 - ستعمل الأمانة العامة على رصد كل المعلومات حول القضية المغربية وستقوم بدراسة كاملة للملف المغربي .

6 - ستجتمع اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية قبل افتتاح الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك لدراسة الموقف الذي ستتخذه فرنسا من المساعي المذكورة أعلاه .

عملت الدول العربية كلها بقرارات الجامعة العربية ، فأرسلت كل واحدة منها مذكرة إلى الحكومة الفرنسية حول القضية المغربية ، لكن فرنسا التزمت الصمت . وأمام هذا الموقف ، بدأت الجامعة العربية تفكر في وساطة دولة عظمى للتدخل لدى فرنسا قصد إيجاد تسوية للمشكلة المغربية .

وعلى هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي احتضنها قصر شايبوباريس ، عقد عبد الرحمن عزّام الأمين العام لجامعة الدول العربية ، في دجنبر 1951 ، ندوة صحافية كشف فيها عن الجهود المبذولة في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل لمطالبتهما بالقيام بمساعيها الحميدة لدى فرنسا من أجل حل المشكلة المغربية ، وقال بالخصوص :

« كان ينبغي تسوية المشكلة المغربية منذ سنوات ، وقد اعترف بذلك الرئيس روزفيلت أواخر عام 1942 بالدار البيضاء ، عندما وعد جلالة السلطان باستقلال المغرب مقابل تعاون شعبه مع الحلفاء . وخلال السنوات الخمس الأخيرة ، كانت الجامعة العربية تبحث عن تسوية سلمية لهذه المشكلة ، فلجأت الى سبل كثيرة من بينها طلب تدخل طرف آخر ، فأرْتَأِينَا أن نسعى لدى الولايات المتحدة والبرازيل للتوسط في القضية ، ولكن مساعينا ذهبت سدى وصعدت السلطات الاستعمارية إهانة الشعب المغربي واضطهاده وقمعه ، وهدد الجنرال جوان في الشتاء الأخيرة بخلع السلطان [. . .] » .

أدلى عبد الرحمن الى جريدة ليبراميون الفرنسية ، يوم 6 دجنبر 1951 بتوضيح في الموضوع ، إذ ردّ على الصحفي الذي طرح عليه هذا السؤال :

« ألم تفكروا في حلول أخرى قبل اللجوء إلى الأمم المتحدة ؟ »

« - فاتحت الأمريكيين في هذا الموضوع [. . .] فأجابوني بأن الوقت

غير مناسب لإثارته . وحاولت إقناع الولايات المتحدة والبرازيل بالقيام بوساطتهما ، لكنهما اعتذرا عن ذلك . والآن ، يتعين على الحكومة الفرنسية أن تتحمل مسؤولياتها . في هذه الظروف ، سنطرق أبواب الأمم المتحدة وسنعمل كل ما في وسعنا للحيلولة دون تملص المنتظم الدولي من النظر في القضية » .

أما محمد حسن الوزاني فقد سبق له أن التمس الوساطة الأمريكية في الرسالة التي وجهها في بداية أكتوبر 1950 إلى ماك غي نائب كاتب الدولة الأمريكي في الشؤون الخارجية ورئيس مؤتمر طنجة (انظر ما سبق ، ص 309) وذكر في هذه الرسالة بتعاون المغرب مع الحلفاء ومشاركته إلى جانبهم في الحرب العالمية الثانية كما ذُكر بتصريحات العديد من الشخصيات السياسية الأمريكية المؤيدة لتحرير الشعوب من السيطرة الأجنبية . واستلقت الانتباه إلى الدور الذي قامت به المقاومة المغربية ضد الغزو الفرنسي ، ومساعي الحركة الوطنية « لإنهاء الحماية الفرنسية واستعادة المغرب حقوقه المشروعة » . ولاحظ مع كل أسف أن الولايات المتحدة لا تهتم بالمغرب إلا من ناحية موقعه الاستراتيجي .

بعدها طالب بنظام جديد - يشمل كافة الأمم صغيرها وكبيرها - قائم على المثل الإنسانية والديموقراطية وعلى العدالة والسلم التي التزمت الولايات المتحدة بإقرارها يوم كانت تخوض الحرب ، طرح محمد حسن الوزاني في رسالته هذا السؤال :

« فيما يتعلق بالمغرب خاصة ، يحقّ لنا أن نتساءل : هل لم تدق بعد ساعة قيام الولايات المتحدة بوساطتها لتسوية المشكلة المغربية ؟ .

« لا شك أن الدبلوماسية الأمريكية سترد بالإيجاب على السؤال المطروح عليها بكل وضوح ، ومن أجل ذلك ستنهج السياسة التي يقتضيها إقرار السلم والنظام الجديد الذي يتعين إنشاؤه لفائدة كافة الأمم .

« إن علاقات الصداقة والتضامن التي تتميز بها الروابط القائمة بين بلدنا

من جهة، والمشاعر النبيلة التي يعرف بها الشعب الأمريكي عبر العالم، هذا الشعب المحب للحرية والديموقراطية والمناصر للشعوب المهضومة حقوقها، من جهة أخرى، تجعلنا نأمل أن خطابنا هذا سيلقى عناية فائقة لدى الحكومة الأمريكية» .

وجد الأمريكيون أنفسهم في حيرة إذ كانوا على نزعتين متباينتين : نزعة تميل إلى تشجيع الحركات الوطنية التحريرية، وتمثل هذه النزعة وزارة الخارجية، ونزعة تدعو إلى إعطاء الأولوية إلى المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية التي تضمن فرنسا سلامتها بوجودها ويُعَرِّضُها الوطنيون إلى الخطر لأن أعمالهم تهدف إلى القضاء على امتيازات كافة الدول الغربية ويمثل هذه النزعة المتطرفة وزارة الحربية وأوساط أرباب الأعمال .

وانتهى الأمر بفوز هذه النزعة المتطرفة، ذلك ما يستخلص من موقف الولايات المتحدة أثناء مناقشة القضية المغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (13 أكتوبر 1951) .

ج - القضية المغربية والولايات المتحدة

تعود العلاقات السياسية والاقتصادية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى عهد قديم .

شارك المغاربة إلى جانب الحلفاء في مجهود الحرب ووعدهم القادة الأمريكيون الشعب المغربي بمساعدته على استرجاع استقلاله بمجرد ما تضع الحرب العالمية أوزارها .

وبعد انتهاء الحرب والتوقيع على السلام، استرجعت الأقطار الغربية حريتها، ووضعية المغرب لم يطرأ عليها تغيير، بل إنها ازدادت تفاقماً، إذ أن الضغط الاستعماري تصاعد بعنف على المغاربة الذين انطلقوا يذكرون عبثاً أبطال الحرية بوعودهم ولكن آذان هؤلاء الأبطال أصابها الصمم . عندها أدرك المغاربة وجوب الاعتماد على النفس وعلى كفاحهم السياسي الخاص .

لذلك ، مضوا ، على الصعيد الدولي ، يطلبون المساندة الدبلوماسية من بعض البلدان عساهم يحققون الفوز . وتوجد الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الأقطار التسعة التي بدت لهم أن مساندة لقضيتهم تكتسي ضرورة أساسية .

وبمناسبة حلول الذكرى المشؤومة الخامسة والثلاثين لعقد الحماية ، وجه محمد حسن الوزاني إلى القنصل العام الأمريكي بالمغرب وكذلك إلى أعضاء الهيئة الدبلوماسية الأجانب المعتمدين بالمغرب ، رسالة (كراسات مغربية ، من إصدار حزب الشورى والاستقلال ، العدد 3 ، ص . 5-8) ، ذكّر فيها بموقف المغرب من الحماية ، حيث كتب يقول :

« يتغافل البعض عن إرادة الشعب المغربي الذي ما فتىء يطالب ، بتأييد تام من الجامعة العربية ، بحقه الكامل في تقرير مصيره بنفسه .

« سيكون الفشل مآل كل محاولة ترمي إلى صدّ المغاربة عن المطالبة بتقرير المصير وستفشل مناورات التهديد والمساومة ضد شعبنا . إن المغرب يؤمن بحقوقه وله كامل الثقة في انتصار القضية الوطنية ، لأن المستقبل ليس للأمبريالية الاستعمارية التي حكمت عليها الأخلاق الدولية والضمير العالمي حكماً لا رجعة فيه ، ولكن المستقبل سيكون لحقوق الأمم - كبيرها وصغيرها - لتقرير المصير في إطار التضامن والتعاون العالميين من أجل إقرار العدالة والسلم » .

وفي أكتوبر 1950 ، كتب محمد حسن الوزاني رسالة إلى ماك غي ، رئيس مؤتمر طنجة الأمريكي يطالب الولايات المتحدة بالعمل على إقرار نظم جديدة واقتراح وساطتها بين المغرب وفرنسا .

في شتنبر 1951 ، انعقد بواشنطن مؤتمر ثلاثي بين فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة ، وقد سجلت القضية المغربية في جدول الأعمال بطلب من فرنسا التي كانت تريد إقناع حليفيتها بما يبرر سياستها المغربية .

يوم 9 شتنبر ، بعث محمد حسن الوزاني برقية إلى المستر داي أنشيسون كاتب الدولة الأمريكي في الشؤون الخارجية هذا نصها :

سعادة مستر أتشيسون
وزارة الخارجية . واشنطن

« بمناسبة انعقاد المؤتمر الثلاثي أشرف بأن أحبيكم باحترام كبير وكذلك زملائكم الموقرون وأن أذكركم بمعارضة الشعب المراكشي لنظام الحماية وبيادته المجمع على أن يظفر - بمساعدة الأمم المتحدة - بسيادته القومية واستقلاله الوطني » .

الإمضاء : محمد حسن الوزاني
الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال بمراكش

لم يعلن عن قرارات المؤتمر الثلاثي ، لكن جريدة الفيغارو أفادت في عددها الصادر بـ 14 شتنبر 1951 ، أن فرنسا حصلت على مساندة الولايات المتحدة وإنجلترا لسياستها بالمغرب .

بمناسبة انعقاد الدورة السادسة لهيئة الأمم المتحدة بباريس ، تقابل ممثلو حزب الشورى والاستقلال بباريس ، بالوفد الأمريكي لدى المنتظم الأممي وسلموا إليه خلال المقابلة ، ملفاً كاملاً عن القضية المغربية ومذكرة تثبت صلاحية الجمع العام لهيئة الأمم المتحدة لمناقشة القضية المغربية .

وفي رسالة تقديمية وجهها محمد حسن الوزاني بتاريخ 11 دجنبر 1951 إلى داني أتشيسون ، رئيس الوفد الأمريكي لدى الجمعية العامة للمنتظم الأممي (نشرت هذه الرسالة في كراسات مغربية ، من إصدار حزب الشورى والاستقلال ، العدد 3 ، ص . 16- 22) وبعد دياجة عن الروابط التاريخية التي تجمع بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، فضح الزعيم المغربي «الموقف المبهم الذي اتخذته الوفد الأمريكي خلال اجتماع اللجنة المكلفة بوضع جدول أعمال الجمع العام لهيئة الأمم المتحدة ، وهو اجتماع اللجنة الذي رفض فيه ، خلافاً لعاداته ومبادئه ، قبول الشكوى التي تقدمت بها الدول العربية بشأن المغرب قصد تسجيلها في جدول أعمال الجمع العام الحالي .

وإذ يعبر الوفد الأمريكي بذلك عن تضامنه مع الحكومة الفرنسية، لا يكون عمله هذا إلا مظهرًا من مظاهر التغير السياسي الأمريكي تجاه المغرب .
وعلاوة على هذا التغير، كشف محمد حسن الوزاني بئر التام لسياسة الإدارة الأمريكية تجاه المغرب وذلك من خلال حديثين :

أ - الدعوة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي والتي لم يبت فيها بعد .

ب - إقامة قواعد عسكرية جوية أمريكية عبر التراب المغربي الأمر الذي يدمج بلدنا في نظام الدفاع الأطلسي .

« إننا نلاحظ باندهاش كون الحكومة الأمريكية تركت حرية العمل إلى فرنسا في هذين الميدانين وكأنها تتمتع بحق التصرف بالمغرب كما لو كان هذا البلد ملكاً فرنسياً ، أو مستعمرة ، وليس بدولة لا زالت تحتفظ بسيادتها حسب القانون الدولي » .

وبما أن الأمر يتعلّق ببلد ذي سيادة ، « فلا يحق للمقيم العام ولا للحكومة الفرنسية أن يحلّا محلّ الدولة المغربية لإبرام معاهدات باسم جلالة السلطان . إن كل عقد دولي يلزم مستقبل المغرب يجب أن يبرم بالضرورة من طرف حكومة صاحب الجلالة » .

« اعتباراً لما سبق ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتلّ اليوم بدون سند ولا قانون مساحات هامة من بلدنا » .

وفي الختام ، تساءل محمد حسن الوزاني « هل لهذا السبب تنطع الوفد الأمريكي لدى الجمع العام للأمم المتحدة عندما علم أن القضية المغربية ستطرح للمناقشة ؟ » .

ذكر حزب الشورى والاستقلال الوفد الأمريكي عزم الشعب المغربي على الكفاح إلى أن يحقق مطامحه الوطنية « وألح عليه بوجوب مراجعة موقفه ليجعله مطابقاً لمصالحه وكذلك لتطلعات الشعب المغربي » .

Le Dossier Marocain

Parti Démocrate de l'Indépendance

(Hizb Choura - Istiqlal)



LES CAHIERS DU MAROC

en lutte pour

La Démocratie et l'Indépendance

(DESTOUR)

(ISTIQLAL)



MÉMOIRE

SUR LA

COMPÉTENCE

DE L'O. N. U.

Dans l'Affaire Marocaine

N° 1

Bureau d'Édition du P. D. I.

Edition Française

Novembre 1951

صورة لوجه غلاف كراسات المغرب المتعلق بمذكرة حزب الشورى والإستقلال
في شأن اختصاص هيئة الأمم المتحدة في القضية المغربية .

وبمناسبة حلول دجون فوستر دولس كاتب الدولة الأمريكي في الشؤون الخارجية بالقاهرة يوم 11 ماي 1953 ، كتب إليه محمد حسن الوزاني رسالة طويلة ضمّنها التذكير بالمراسلات السابقة التي وجهها حزبه إلى المسؤولين الأمريكيين وبكفاح الشعب المغربي في سبيل الاستقلال . ثم اختتم رسالته قائلاً :

« إن المغرب الذي يرغب في استقطاب أكثر ما يمكن من مظاهر التأييد لقضيته المشروعة ، فكر بطبيعة الحال في الولايات المتحدة التي له معها ذكريات تاريخية هامة ترجع نشأتها إلى حصول الولايات المتحدة على استقلالها الذي كان المغرب أول دولة اعترف به وقاد في سياقه دول شمال إفريقيا . إن الخطابات التي تبادلها جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة والسلطان سيدي محمد بن عبد الله عاهل المغرب في ذلك الوقت ، عملت على تمتين الروابط بين شعبينا وتدعيم صداقتهما التي حافظت عليها تقاليدهما عبر التاريخ إلى اليوم الذي أقبل فيه الرئيس الراحل فرانكلان روزفيلت إلى المغرب أثناء الحرب العالمية ، وجدّد العهد بأواصر هذه الصداقة .

« إن هذه الصداقة التي نشأت مع استقلال الولايات المتحدة ، تفرض على بلدكم أن يكون بجانب المغرب في هذا اليوم الذي طرح فيه مشكل استقلاله .

« وكذلك فإن المصلحة العليا للعدل والسلم والتعاون الدولي تفرض على الولايات المتحدة بصفتها دولة عظمى ضامنة للوضع الدبلوماسي الذي يوجد عليه المغرب وكذا للنظام الجديد الدولي الذي أوصى به ميثاق الأمم المتحدة ، أن تتدخل فتستخدم نفوذها لجعل حدّ للاستعمار الذي لا ينتج عنه بالنسبة لضحاياه إلا الفقر والتقهقر والاستغلال . وبصفتها أداة للتفرقة ، فإن الاستعمار يدفع الشعوب المقهورة والمظلومة إلى اليأس والمغامرات . [. . .]



تمثل الصورة من اليسار إلى اليمين : محمد حسن الوزاني - محمد صلاح الدين - أحمد الشقيري وفارس الخوري - باريس 1951 .



صورة أخذت خلال حفل استقبال أقامه بباريس عام 1951 ، عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية تكريماً لبعض الزعماء الوطنيين الشمال إفريقيين - في الصورة ، جلس من اليمين إلى اليسار : محمود عزمي ، صلاح بدرة (تونس) محمد حسن الوزاني ، حرم عبد الرحمن عزام ، صالح بن يوسف ، عبد الرحمن عزام وممثل حزب الدستور الجديد : محمد المصمودي -



محمد حسن الوزاني في أحد أجنحة قصر شايو الذي احتضن الدورة السادسة لهيئة الأمم المتحدة ،
باريس 1951 .

« وهكذا فإن فرنسا فقدت بسبب عدم تفهمها للقضايا الوطنية سوريا ولبنان . ولنفس السبب ، دفعت بالهند الصينية إلى مغامرة الحرب وربما سيكون هذا مصير بلدان أخرى .

« فرنسا شرعت كذلك بعنادها وتعنتها ، تدفع المغرب وتونس إلى اليأس هل تنتظر الدول أن يتحول شمال إفريقيا إلى هند صينية جديدة في وجه أوروبا وأميركا بسبب الأخطاء العديدة التي ارتكبتها الفرنسيون ؟ » .

رغم هذه المساعي كلها ، تحيّزت الولايات المتحدة إلى المعسكر الفرنسي وذلك لاعتبارات استراتيجية . وهكذا تجلّى موقف الأمريكيين من القضية المغربية بكل وضوح أثناء تدخل ممثلهم يوم 13 دجنبر 1951 ، أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة .

وبالفعل فإن المندوب الأمريكي صرّح أن بلده تؤيد إجراء مفاوضات مباشرة بين السلطان والحكومة الفرنسية « في شأن تطبيق بعض الإصلاحات الديمقراطية » . ومع تحيّزه إلى الجانب الفرنسي ، برّر وجهة نظر حكومته بحرصها على حماية سلطات ومسؤوليات الجمع العام مع اعتبار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومع ما للحكومة الأمريكية من رغبة في الدفاع عن المصالح العليا للشعب المغربي .

ومع اعتراضهم على مناقشة المشكلة المغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تظاهر الأمريكيون أنهم أكثر مغربية من المغاربة أنفسهم ! .

لكن عندما تناول المندوب التشيكي الكلمة بعد المندوب الأمريكي ، كشف النقاب عن الدوافع الحقيقية للموقف الأمريكي حيث قال : « إن المغرب يلعب دوراً هاماً في الاستراتيجية الأمريكية ، ذلك لأن الحكومة الفرنسية سمحت للولايات المتحدة بإقامة قواعد جوية فوق التراب المغربي ، فحوّلت هذا البلد بتواطؤ مع فرنسا إلى قاعدة عدوانية هامة أخرى [. . .] إن السلم العالمي مهدد في المغرب لأسباب من بينها وجود القواعد العسكرية فوق أرضه بدون إرادة الشعب المغربي » .

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتبار مصالحها الاستراتيجية بالمغرب ، ولعب ميكائزم التضامن الأطلنتي دوره في تصويتها لفائدة إرجاء مناقشة القضية المغربية .

وقبل تصويت 13 دجنبر 1951 ، ناشدت الصحافة الفرنسية الولايات المتحدة بأن تعتبر مصالحها الاستراتيجية . ونذكر من بين الصحف التي عالجت هذا الموضوع جريدة لوموند التي كتبت تحت عنوان : « القضية المغربية تشكل اختباراً هاماً للتضامن الأطلنتي » في عددها الصادر بـ 25 أكتوبر 1951 ، ما يلي :

« [. . . .] هل يشكّ أحد في القاهرة أن هذه المناورة الرامية إلى فك التحالف تشكّل اختباراً هاماً للتضامن الأطلنتي ؟ لقد اتفقت حكومتا باريس ولندن على تبادل المساعدة المعنوية بينهما . لكننا نريد أن نعلم ما ستفعله حكومة واشنطن . فإذا ما امتنعت عن التصويت اثناء تسجيل الشكوى المصرية في جدول أعمال الجمع العام للأمم المتحدة ، فإن هذا الامتناع قد يفسّر على أنه تعبير ملموس للمصادقة عليه . إن مواصلة سياسة التعاون التي تمارسها فرنسا مع السلطات المخزنية المغربية في جوّ من الهدوء والعدل مرهونة أساساً بموقف الولايات المتحدة . وقد يكفي أن تتبنّى حكومة واشنطن أطروحة عدم اختصاص الأمم المتحدة للنظر في القضية المغربية ، للحيلولة دون نشوب خلاف مصطنع وخيالي بين الحلفاء . لكن هل سيتخذ الوفد الأمريكي موقفاً واضحاً في هذه المسألة ؟ وعلى كل حال ، فإن الفرصة مواتية ولا أفضل منها في هذه الأيام لكي تظهر حقيقة التضامن الأطلنتي الذي ما فتئت حكومة واشنطن تحثّ اصداقها على تقديم البرهان في شأنه . »

ولم تخف على الصحافة العالمية الدوافع التي أملت على الولايات المتحدة ما اتخذته من موقف في شأن القضية المغربية وفي هذا الصدد ، شرحت الجريدة الانجليزية إيكونوميست (كراسات مغربية ، العدد 3) التضامن الغربي قائلة :

« [...] وعلى الجملة فإن الأطروحة الفرنسية في موضوع المغرب ، تحظى من الناحية الدبلوماسية بتأييد بريطانيا العظمى مقابل التضامن الفرنسي - الأنجليزي بشأن مصر والسودان ، ولا يخفى أن كلا من الدولتين الأوربيتين تحظيان بمساندة الولايات المتحدة في كل ما يمس أمن التحالف من جهة ، وفي كل ما يتعلق بمبدأ عدم خرق المعاهدات ، من جهة أخرى . »

وكتبت الجريدة السويسرية لاترييبين دولوزان في عددها الصادر في 16 دجنبر 1951 :

« لم تتخلّ الولايات المتحدة وأنكلترا عن شريكهما الرئيسي في الحلف الأطلنطي ، كما لم تتخلّ عن الدول الاستعمارية أو التي كانت استعمارية إلى الأمس القريب مثل هولاندا وبلجيكا . »

واجه انداركس باشا ، مندوب مصر ، بالنقد الشديد موقف الدول الغربية من مناقشة القضية المغربية في هيئة الأمم ، فقال :

« إن الأسلوب المستعمل للتهرّب من المناقشة يخلف آثاراً سلبية [عن مصداقية هذا المنتظم] وأذكر هنا مثلاً فرنسياً يقول : « ليس على حق من يدافع عن الحق » . إن الأشخاص الذين يتذرّعون بما للمسطرة من استثناءات ، هم أولئك الذين يخشون النظر في عمق المشكل . »

ولما تناول الكلمة ظفر الله خان وزير خارجية باكستان وممثل دولته في دورة هيئة الأمم ، كذب الأقاويل الأمريكية ونبه الأمريكيين إلى العواقب الوخيمة التي تنتج عن تصويت سلبي في الجمع العام ومن جملة ما قال :

« أتانا المندوب الأمريكي المحنك بدلائل لا تخلو من دقة ومراوغة ، ذلك ما جعلني اقتنع أن حكمه لا يبنني على أي قانون ولا يقبله المنطق . لقد سبق لي أن أجريت معه عدة مباحثات الهمتني احتراماً كبيراً لتفكيره ، وإني على يقين أنه عندما يريد أن يدافع عن رأي صائب فإنه لا يلجأ إلى أسلوب من هذا القبيل . »

« واسمحوا لي أن أقول إن التجربة التي اكتسبناها في أحضان هذا المنتظم

بينت لنا أن الحديث يدور هنا كثيراً حول الحرية والديموقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها . وكثيراً ما يدور هذا على لسان الدول الغربية . لكن كلما عالجتنا حالة دقيقة يطعمها الحديث عن الحرية والاستقلال أو حق شعب من الشعوب في تقرير مصيره ، نرى الدول الغربية تتهرب من القيام بدورها . وفي هذه الحالة ، ألاحظ أن دول أوروبا الشرقية توجد معنا في نفس المعسكر ، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها [. . .] .

« جاء من قال لنا إنه في حالة ما إذا ناقشت الجمعية العامة القضية المغربية فإن الوضع سينقلب إلى توتر بالغ . الغريب في الأمر أيها السادة ، أن نفس التبرير يلقي به في اتجاهات معاكسة عندما يرى ذوو النفوذ ولأسباب لا يستطيعون ذكرها ، أنه ليس من الملائم مناقشة مسألة ما . . . »

«يعتقد ممثل الولايات المتحدة أن الشعب المغربي لا يعرف أين توجد مصالحه ، وفي نظره كذلك ، لا يمكن للدول العربية أن تعرف أين توجد مصلحة الشعب المغربي ، وهذا راجع في نظره إلى أن الشعوب العربية مرت بهذه المرحلة ، أنهم ينتمون فعلاً إلى عرق واحد . يجب إذن على ممثل الولايات المتحدة أن يدلنا على الجهة التي توجد فيها المصلحة الحقيقية للشعب المغربي . هذا يذكرنا بأسطورة شائعة في البانجاب [بالهند] مفادها أن « امرأة ادّعت أنها تكنّ لصبي عطفاً يفوق عطف أمه عليه » . إن في الأمر ما يدعو إلى الخيبة .

« [. . .] لكننا الآن أمام محاولة لرفض قضية هامة تتعلق بحرية تسعة ملايين نسمة ، فماذا سيحدث إذا لم تسجل هذه القضية في جدول الأعمال ؟ إننا نعرف الطبيعة البشرية ، فعندما يكافح الناس لكي يسمع صوتهم على الأقل ، يمكنهم أن يخطئوا . لكن عندما نرفض الإنصات إليهم ، ماذا يحدث ؟ إن ما يحدث ليس قطعاً هو انخفاض التوتر . فإذا كان هذا ما ترجون ، فهنيئاً لكم به . غير أنه عندما يتضاعف التوتر ، فإن الذين كانوا هم سببه ، سيتحملون مسؤولية عواقبه مثل الاعتقالات والاغتيالات . قد يراق الدم الفرنسي وقد يراق الدم المغربي . فمن يكون المسؤول عن ذلك ؟ سيكون هو

ممثّل الولايات المتحدة الذي صرّح بأنه إذا كان الوضع المحلي متوتراً ، لا ينبغي مناقشة القضية .»

«إن الأمل الذي يخيب يضر بالقلب . وإذا لم نعالج القلب المريض في الوقت اللازم ، فقد يتحوّل الداء إلى جنون هالك . وهذا هو الخطر الذي نجري وراءه إذا عدلنا عن مناقشة قضية من الأهمية بمكان ، ألا وهي القضية المغربية.»

وفي عام 1952 ، اتخذت الولايات المتحدة خلال الجمع العام للمنتظم الأممي موقفاً أقل شدة من موقفها لسنة 1951 ، وذلك ما مكّن من التصويت على القرار المتعلق بالمغرب (انظر ما سيأتي ، ص 328) .

لكن لا ينبغي الاعتقاد أن الولايات المتحدة غيرت من سياستها بشأن القضية المغربية ، فلا يعدو الأمر أن يكون سوء تفاهم حسب ما أكّده للحكومة الفرنسية سفير الولايات المتحدة بباريس .

إن الأمريكيين يساندون سياسة الإقامة العامة مساندة مطلقة ، ووقع أن غيروا جميع الأعوان الأمريكيين العاملين بمفوضيتهم الدبلوماسية بالرباط على إثر طلب تقدم به المقيم العام الجنرال جيوم (انظر مذكرات الجنرال جيوم بعنوان : رجال الحرب ، ص . 250-253) .

في عام 1954 ، بعد تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تأجيل مناقشة القضية المغربية بسبب المفاوضات الجارية بين فرنسا والمغرب (انظر ما يأتي ، ص 333) ، أعرب ممثل الولايات المتحدة عن ارتياحه قائلاً :

«إن وفد الولايات المتحدة يهنئ مختلف الوفود على موقفها التوافقي الذي ترجمه هذا التأييد الضخم للقرار الذي اتخذ في شأن القضية المغربية .

«إن حكومة الولايات المتحدة ووفدها يشعران بالغبطة والسرور بالتحاقها

بالوفود العربية في هذا التصويت المعبر عن ثقتنا وأملنا في التوصل إلى تسوية مرضية للخلاف القائم بين طرفي النزاع» .

هذه كانت في الجملة نظرة عن الموقف الأمريكي من الخلاف بين فرنسا والمغرب .



مبحث - 2 -

القضية المغربية والأمم المتحدة

أ - الأمم المتحدة : دجنبر 1951

لم تجب فرنسا على مذكرات الدول العربية بشأن المشكلة المغربية . وامتنع الأمريكيون عن القيام بالوساطة التي طلبت منهم في الخلاف القائم بين المغرب وفرنسا (انظر ما سبق ، ص 309) .

لذا قررت الجامعة العربية طرح القضية على أنظار هيئة الأمم المتحدة بطلب من الوطنيين المغاربة ، فبعث محمد صلاح الدين ، وزير خارجية مصر ، بتاريخ 14 أكتوبر 1951 . برقية من الأسكندرية إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة يطلب فيها تسجيل القضية المغربية في جدول أعمال الدورة السادسة العادية للمنتظم الأممي التي تقرر عقدها بباريس ، بقصر شايبو وكتب في برقيته ما يلي :

«بأمر من حكومة مصر أطلب منكم أن تسجلوا في جدول أعمال الجمع العام القادم ، المسألة التالية : قيام فرنسا بخرق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان بالمغرب .

« وإليك فيما يلي مذكرة تفسيرية : إن النزاع الفرنسي المغربي ، المترتب عن المطالب الوطنية التي تقدمت بها حكومة المغرب وشعبه ، دخل من جديد مرحلة من أخرج المراحل كما تثبت ذلك الأحداث المؤلمة التي تشهدها بلاد المغرب منذ بداية هذه السنة .

« واعتباراً لما للشعب المغربي من روابط مع الشعوب العربية الأخرى ، لا يمكن لحكومتني أن تقف موقف المتفرج من هذه الأمور التي لا تشكّل فحسب خرقاً لعقد 1911 (بل بعقد 1912) الذي يتناقض بنفسه مع ميثاق الأمم المتحدة ولكنها تخالف كذلك بنود هذا الميثاق وبنود التصريح العالمي لحقوق الانسان .

« إن المساعي الودية التي قامت بها الدول الأعضاء في الجامعة العربية لدى الحكومة الفرنسية باءت بالفشل . لذلك فإن حكومتني لم تجد بداً من رفع هذه القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قصد الاستجابة إلى المطامح العادلة للشعب المغربي وبغية اجتناب التطورات الخطيرة التي قد يؤول اليها التوتر القائم حالياً بين الطرفين والذي يهدد السلم في المنطقة (A./1894) . »

ثم بعثت في هذا الشأن ، وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ، رسائل إلى الأمين العام للمنتظم الأممي ، بتاريخ 8 و 9 و 10 أكتوبر .

ويوم 9 نونبر ، درست اللجنة السياسية الطلب المصري ، وأوصى مكتب الجمعية العامة بارجاء تسجيل القضية المغربية في جدول أعمال الدورة الجارية بصورة نهائية .

وبعد التصريح الذي ألقاه روبير شومان ، وزير خارجية فرنسا ، يوم 13 نونبر الذي اعلن فيه عن عدم اختصاص هيئة الأمم المتحدة للنظر في القضية المغربية ، وبعدهما زعم أن في الوقت ذاته تجري مفاوضات بين القصر الملكي والحكومة الفرنسية ، قررت الجمعية العامة بطلب من الوفد المصري تأجيل مناقشة القضية المغربية لعدة أيام .

وفي 26 نونبر ، طلب محمد صلاح الدين من الجمعية العامة أن تستأنف مناقشة القضية المغربية (A/1980) .

ويوم 13 دجنبر ، خصصت الجمعية العامة جلستها الرابعة والخمسين

بعد الثلاثمائة إلى القضية المغربية . وتدخل العديد من وفود الدول العربية والآسيوية والجنوب - أمريكية للرد على ادعاءات روبير شومان . وبينما عزز الموقف العربي كل من الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلافيا أعلنت الولايات المتحدة أنها تفضّل تأجيل النظر في الموضوع . وقبل اختتام هذه الجلسة الطويلة ، أوصى المكتب بالتصويت .

صوّت لفائدة الإرجاء :

هولاندة ، زيلاندة الجديدة ، النيكاراگوا ، النرويج ، البراگوي ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة البريطانية ، الأورگواي ، الفينزويلا ، استراليا ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، كندا ، كولومبيا ، كوسطا - ريكا ، كوبا ، الدانمارك ، جمهورية الدومنيك ، فرنسا ، هايتي ، الهندوراس ، ايرلاندا ، اسرئيل ، اللكسمبورغ ، الولايات المتحدة .

وصوّت ضدّ الإرجاء :

الباكستان ، الفيليين ، بولونيا ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، جمهورية اوكرانيا السوفياتية الاشتراكية ، الاتحاد السوفياتي ، اليمن ، يوغوسلافيا ، أفغانستان ، بيرمانيا ، جمهورية بيلوروسيا السفياتية الاشتراكية ، تشيكوسلوفاكيا ، الاكواتور ، مصر ، الحبشة ، الكواتيمالا ، الهند ، أندونيسيا ، إيران ، العراق ، لبنان ، الميكسيك .

وامتنع عن التصويت :

الطايلاند ، الأرجنتين ، الشيلي ، السالفدور ، اليونان ، ليبريا .
وهكذا تبنت الجمعية توصية المكتب بـ 28 صوتاً ضد 23 و 7 أعضاء امتنعوا عن التصويت .

وتأجلت مناقشة القضية المغربية .

سَلَّم محمد حسن الوزاني الذي حضر مداوات هذه الجلسة المخصّصة للقضية المغربية ، إلى الوفود التي حضرت الى قصر شايو ، مذكرة بالفرنسية والانجليزية أكد فيها اختصاص هيئة الأمم فيما يتعلّق بالقضية المغربية وقد ترجمت هذه المذكرة فيما بعد إلى اللغة العربية ونشرت على صفحات الرأي العام ، عدد 225 بتاريخ 30 أكتوبر 1952 والأعداد التابعة(*) .

ب - الأمم المتحدة . دجنبر 1952

طلب القائم مقام ممثل العراق بالأمم المتحدة في رسالة مؤرخة بـ 7 غشت 1952 (A/ 2153) تسجيل القضية المغربية في جدول أعمال الدورة السابعة للمنتظم الدولي المنعقد بنيويورك .

وتقدم بنفس الطلب في رسالة مشتركة بتاريخ 3 شتنبر ، ممثلو أفغانستان والعربية السعودية وبيرومانيا ومصر والهند وأندونيسيا ، والعراق وإيران ولبنان والباكستان والفليبين وسوريا واليمن .

ويوم 8 شتنبر (A/2153/Add. 1) صرّح القائم مقام ممثل العراق أن الطلب الذي تقدّمت به المجموعة الإفريقية - الآسيوية المؤلفة من ثلاثة عشر عضواً ، يلغي الطلب الأول الذي تقدم به العراق .

بتاريخ 15 شتنبر (A/2175/Add.1) وجّه الممثلون الثلاثة عشر للمجموعة الإفريقية - الآسيوية مذكرة إلى الأمين العام لشرح موقفهم كما وجّهوا إليه بتاريخ 15 أكتوبر (A/2175/Add. 2) البيان الذي أصدره جلالة ملك المغرب يوم 8 أكتوبر 1952 .

ووجه الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة بتاريخ 11 دجنبر (A/C/1/736) إلى الأمين العام نسخة من خطاب العرش الذي ألقاه جلالة

(*) راجع كل ما يتعلق بالمداوات المخصّصة للقضية المغربية وما يتعلق كذلك بنشاط محمد حسن الوزاني بباريس عام 1951 في الأعداد التالية من جريدة الرأي العام : 220. 51-12-1 : 219 : 225. 52-1-5 : 224 . 51-12-24 : 222 . 51-12-15 : 221. 51-12-8

Moroccan Delegation
60 Sutton Place South
New York 22, N.Y.

December 4, 1952

H.E. Sir Mohammed Zafarullah Khan
Minister of Foreign Affairs of Pakistan
Pakistan House
12 East 65 Street
New York, N. Y.

Dear Sirs:

The Moroccan Delegation, consisting of the representatives of the Moroccan National Front, has the honor to present to Your Excellency the memorandum herewith attached.

This memorandum gives a summary of the situation in Morocco and the precise demands of our people.

We request your Excellency to present the attached document to the Secretary-General of the United Nations either in the name of the Pakistan Delegation or of the Arab-Asian group.

Reiterating the gratitude of the Moroccan people for your great efforts in the liberation of Morocco, we beg Your Excellency to accept our thanks.

Yours very faithfully,

Ahmed Balafrej, for the Istiqlal Party

Mohammed Hassan Wassani, for the Democratic Party for Independence

Mohammed Mekki Maeri, for the Unity and Independence Party

Mehdi Bennouna, for the National Reformist Party

Ahmed Balafrej

Mohammed Hassan Wassani

Mohammed Mekki Maeri

Mehdi Bennouna

صورة للرسالة التي تم بها تقديم مذكرة الجبهة الوطنية الموجهة إلى ظفر الله خان - نيويورك
1952 .

الملك يوم 18 نونبر 1952 ، مشفوعاً بمذكرة عن الوضع السائد بالمغرب
حررتها الأحزاب السياسية وتحمل توقعات محمد حسن الوزاني ، أحمد
بلافريج ، المكي الناصري والمهدي بنونة .

يوم 15 أكتوبر ، صرّح هانري هوبونو ممثل فرنسا الدائم بهيئة الأمم أمام مكتب الجمعية العامة ، أن الحكومة الفرنسية لا تقبل تدخل منظمة الأمم المتحدة في شؤونها الخاصة المتعلقة بتونس والمغرب .

يوم 16 أكتوبر قرّرت الجمعية العامة تسجيل القضية المغربية في جدول أعمالها .

يوم 17 أكتوبر ، أحالت الجمعية العامة هذه القضية على اللجنة الأولى للبت فيها وتقديم تقرير في شأنها .

يوم 10 نونبر ، عرض رويبر شومان على الجمعية العامة خلال اجتماعها العادي وجهة نظر الحكومة الفرنسية وحذّر الجمعية من مغبة كل تدخل في شؤون بلده .

يوم 4 دجنبر ، أعلن ممثل فرنسا لرئيس اللجنة الأولى أن الوفد الفرنسي سيقاطع المداولات الخاصة بالقضية المغربية .

على إثر الدراسة التي قامت بها اللجنة الأولى لهذه القضية والتي دامت من 13 إلى 17 دجنبر ، طرّحت على أنظار الجمعية العامة عدة مشروعات قرارات وفي 19 دجنبر 1952 ، صادقت الجمعية العامة بـ 45 صوتاً ضد 3 أصوات و 11 امتناعاً عن التصويت على مشروع القرار الذي تقدّمت به اللجنة الأولى .

وفيما يلي نص المشروع المذكور :

« إن الجمعية العامة :

التي ناقشت « القضية المغربية » تطبيقاً للاقتراح الذي تقدمت به ثلاث عشرة دولة حسب ما ورد في الوثيقة A/2175 .

ووعياً منها بضرورة تنمية علاقات للمودة بين الأمم ، قائمة على مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

وحيث إن منظمة الأمم المتحدة ، باعتبارها المكان اللائق والمؤهل

لتنسيق جهود الأمم الراغبة في تحقيق غايات مشتركة مطابقة للميثاق [ميثاق الأمم المتحدة] .

ترى من واجبها أن تعمل من أجل القضاء على كل البواعث والدواعي التي تسبب في إثارة الخلافات وسوء التفاهم بين الدول الأعضاء وأنها لتؤكد تمسكها بالمبادئ العامة الداعية إلى التعاون الدولي للحفاظ على السلم والأمن في العالم .

«وتعرب عن ثقتها في أن الحكومة الفرنسية تطبيقاً للسياسة التي أعلنت عنها ، ستبذل الجهود لمنح الشعب المغربي حقوقه الأساسية ، وذلك تنفيذاً للأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

«وتعرب عن أملها في أن الطرفين المعنيين سيواصلان بدون تماطل ولا تأخير مفاوضاتهما قصد تمكين المغاربة من الحكم الذاتي ، في إطار ميثاق الأمم المتحدة .

«وتناشد الطرفين ليطورا علاقاتهما في جو يتسم بالإرادة الحسنة والثقة المتبادلة واحترام الميثاق وأن يمتنعا عن القيام بكل عمل أو إجراء من شأنه أن يزيد الوضع الراهن توتراً وتأزماً ، » .

بعد التصويت على قرار الجمعية العامة ، صرح الناطق بلسان الحكومة الفرنسية أن بلده التي لم تشارك في المناقشة لأنها تنفي عن الأمم المتحدة أي اختصاص في الموضوع ، ولن تعترف بالقرار الذي اتخذ بشأن المغرب ولا بالذي اتخذ بشأن تونس .

أما محمد حسن الوزاني فإنه أعرب إلى الصحافة (لانسورماسيون ، باريس ، 52.12.19) عن أسفه لكون القرار الذي صودق عليه لم يتسم بدرجة الحزم التي كان يتمناها ، وأضاف قائلاً « أعتبر أن المغرب نال فوزاً معنوياً ولكن يجدر بحلفاء فرنسا أن يدعوها إلى مواصلة المفاوضات سواء مع تونس أو مع المغرب » .

ج - الأمم المتحدة : دجنبر 1953

في 9 يوليوز 1953 ، طالبت المجموعة الإفريقية - الآسيوية بتسجيل القضية المغربية في جدول أعمال الدورة الثامنة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة .

في 21 غشت ، أشفعت طلبها الأول بشكاية تقدمت بها إلى مجلس الأمن .

في 23 غشت أعلن كل من الاتحاد السوفياتي والصين الوطنية عن تأييدهما لتلك الشكاية التي عارضتها الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد يوم 27 منه .

في 3 شتنبر ، رفض مجلس الأمن تسجيل شكاية المجموعة الإفريقية الآسيوية .

في جلسة 17 شتنبر 1953 ، قرّرت الجمعية العامة تسجيل القضية المغربية في جدول أعمالها وكلفت اللجنة الأولى بالبتّ فيها وتقديم تقرير عنها فتدارستها اللجنة السياسية في المدة المتراوحة بين 7 و 19 أكتوبر .

في 7 أكتوبر ، (A/11/L. 58) أعلن ممثل الحكومة الفرنسية أنه لن يشارك في المداولات المخصصة للقضية المغربية .

رفضت اللجنة الأولى مشروع القرار الذي تقدّمت به المجموعة الإفريقية الآسيوية ، لكنها أوصت الجمعية العامة بقبول مشروع القرار الذي تقدّمت به بوليفيا والذي عدّله بيرمانيا والهند وأندوليسا .

يذكرنا هذا المشروع بمشروع 19 دجنبر 1952 الذي وافقت عليه الجمعية العامة ، والذي جاء فيه « أنه اعتباراً لهذه الأسباب ولهذه الأهداف ، يتميز هذا القرار بكونه يعترف بضرورة تطوير المؤسسات السياسية المغربية تطويراً حرّاً » . ويضيف مشروع القرار « بأنه نظراً لكون هذه الأهداف لم

تتحقق ، أصبح من الضروري الاحتفاظ بهذه القضية مسجلة في جدول أعمال الدورة الثامنة » .

لم ينل الفصل السادس الذي كان يشكل بيت القصيد في مشروع القرار ، أغلبية ثلثي الأصوات الضرورية للمصادقة عليه ، إذ لم يحصل إلا على 32 صوتاً مقابل 22 صوتاً ضده و 5 امتناعات عن التصويت . وقد ورد الفصل السادس على هذه الصيغة : « يجدد نداءه من أجل تهدئة التوتر السائد بالمغرب ويطلب بإلحاح ضمان حق الشعب المغربي في مؤسسات حرة سياسية » .

على إثر هذه النتيجة ، لاحظ محمد ظفر الله خان الممثل الدائم لباكستان « إنه مع رفض هذا الفصل الذي يشكل جوهر مشروع القرار ، لم تبق أي فائدة في التصويت على المشروع الإجمالي من طرف الجمعية العامة » .

د - هيئة الأمم المتحدة : دجنبر 1954

تقدمت المجموعة الإفريقية - الآسيوية مرة أخرى ، وذلك يوم 28 يوليوز 1954 ، بطلب تسجيل القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة .

يوم 8 أكتوبر ، صادقت اللجنة السياسية على جدول الأعمال الذي تضمّن القضية المغربية من بين النقط التي ستعرض للدراسة . وقد تدارست فعلاً اللجنة السياسية القضية المغربية خلال الفترة المتراوحة بين 9 و 17 أكتوبر 1954 . وقد أعرب جميع أعضاء الوفود الإفريقية الآسيوية الذي تدخلوا في النقاش عن الثقة التي يضعونها في حكومة مانديس فرانس لتجد تسوية عادلة للمشكلة المغربية .

صادقت اللجنة السياسية يوم 13 دجنبر على مشروع قرار اقترحه الدول الإفريقية - الآسيوية وأوصت الجمعية العامة بتبنيه ، فاستجابت الجمعية العامة لذلك يوم 17 دجنبر 1954 (55 نعم ، 4 امتناعات عن التصويت) .

«إن الجمعية العامة بعد تدارسها للقضية المغربية وبعدها سجّلت بارتياح تصريحات بعض الوفود التي بشرت بقرب فتح مفاوضات بين فرنسا والمغرب تعرب عن أملها وثقتها في إيجاد تسوية مرضية في أجل قريب للقضية المطروحة على أظنارها ، ولذلك فإنها قررت تأجيل متابعة النظر في هذه المسألة » .

أصيب محمد حسن الوزاني خلال إقامته بنيويورك بعارض صحي ، حيث كان يعاني من حصى في كليته اليمنى ، فتلقى العلاج بمستشفى پارك إيست ، من 14 نونبر حتى 22 دجنبر 1954 .

هـ - هيئة الأمم المتحدة : دجنبر 1955

يوم 25 يوليوز 1955 ، طلبت المجموعة الإفريقية - الآسيوية من الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تسجيل القضية المغربية في جدول أعمال الجمع العام كما طلبت منه تدخله لدى فرنسا لكي تكفّ عن أعمال العنف الذي يضرب أطنابه بالمغرب ، ثم نبّهت مجلس الأمن « إلى الحالة الخطيرة السائدة بالمغرب التي تهدّد السلم والأمن على المستوى الدولي » .

وفي نونبر 1955 انفرجت الأزمة الفرنسية المغربية .

وفي 3 دجنبر 1955 ، طوت الجمعية العامة الملف المغربي بصورة نهائية نظراً للحل الذي آلت إليه المشكلة الفرنسية المغربية .

و - معاناة محمد حسن الوزاني على هامش الدورة السابعة لهيئة الأمم المتحدة (1952)

1 - صعوبات الحصول على التأشيرة الأمريكية

كان محمد حسن الوزاني يحضر منذ 1951 كل المداولات التي تخصصها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة للقضية المغربية .

في باريس ، كان وفد حزب الشورى والاستقلال الذي ترأسه هو الوفد الوطني المغربي الوحيد الذي حضر الدورة التي احتضنها قصر شايبو .

كان محمد حسن الوزاني يقوم بنشاط كبير ، ذلك ما لم يكن يرضي خصومه السياسيين الذين راحوا يتمنون أن ينفردوا دون سواهم ، بتتبع القضية المغربية في هيئة الأمم المتحدة ، فتضايقوا من وجوده ومضوا يلجأون إلى الدسائس ويقومون بالمناورات الدنيئة لمنعه من الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا فإن أعضاء وفد حزب الشورى والاستقلال لا قوا صعوبات جمّة للحصول على التأشيرة الأمريكية للدخول إلى الولايات المتحدة قصد حضور جلسات الجمعية العامة الأممية ، وقد بذلت من أجل ذلك عدة مساعي بالمغرب وبالقاهرة حيث كان يقيم محمد حسن الوزاني .

وتفيد بعض الأنباء الصادرة من القاهرة أن بعض المسؤولين في حزب الاستقلال تدخلوا لدى وزارة الخارجية المصرية ولدى السفارة الأمريكية بعاصمة الكنانة للحيلولة دون حصول أعضاء وفد حزب الشورى والاستقلال على التأشيرة الأمريكية .

سعى محمد عبد الكريم الخطّابي إلى حلّ هذه المشكلة ، فبعث يوم 24 أكتوبر 1952 رسالة إلى وزير خارجية مصر يلتمس فيها تدخله لدى سفارة الولايات المتحدة ، وضمّنّها كذلك انتقاداً شديداً لعلال الفاسي . (انظر ص 337) .

وفيما يلي نص الرسالة :

«حضرة السيد عبد الرحمن حقّي ، وكيل وزارة الخارجية المصرية
القاهرة
«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

«وبعد ، فقد ترامى إلينا أن دسائس حزبية تمليها شهوات رخيصة ضارة بالقضية المراكشية دبّرت من بعض المراكشيين مع الأسف ، حاولوا وضع

العراقيل في طريق سفر السيد محمد حسن الوزاني ، زعيم حزب الشورى والاستقلال المراكشي إلى أميركا ، وقاموا بها لدى وزارتك الموقرة ولدى بعض الدوائر الأجنبية لمنع كريم وساطتكم لديها .

ويهمني أن تعلموا حضرتكم أن حضرة الاستاذ الوزاني رئيس لحزب وطني كبير في مراكش ، وأنه الحزب الذي يتمتع بثقتنا وتقديرنا ، وفي مراكش نفسها بثقة الشعب وتأييده وذلك لما عرف به رجاله ، منذ نشأة الحركة الوطنية ، من خدمات جلية ، وتضحيات جسيمة ، فعرفوا - ولا يزالون - السجون ، والمنافي ، وأنواع العذاب الأليم .

ويسوؤني ، كما يسوء الشعب المراكشي ، أن تحاك لهؤلاء المخلصين المؤامرات والدسائس بغية إرضاء أغراض شخصية ، ومطامع حزبية ، كما يسوءنا أكثر من ذلك أن يكون لهذه الدسائس الأثيمة أي أثر لدى وزارتك أو لدى الدوائر العربية الأخرى تجاه هذا الحزب المجاهد ، المشهود له بالإخلاص والتفاني في قضية مراكش .

وقد سبق أن تقدمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمذكرة إلى القنصلية الأمريكية ترجوها منح الأستاذ الوزاني تأشيرة الدخول إلى أميركا كما قدمت الأمانة العامة نفسها مذكرة أخرى في نفس الموضوع إلى وزارتك الجلية ترجو كريم وساطتها بمناسبة عرض قضية مراكش على هيئة الأمم وذلك ليعمل الأستاذ الوزاني وزملاؤه الوطنيون مع بقية ممثلي الأحزاب المراكشية الأخرى التي تتألف منها الجبهة الوطنية المراكشية وهؤلاء قد سافروا فعلاً منذ قريب إلى أميركا لنفس الغرض ، ولذلك لا نرى في تلك المناورات إلا خطة مدبرة ضد شخص الأستاذ الوزاني الذي حضر هو وزملاؤه ، أعضاء الوفد المراكشي الدورة السابقة لهيئة الأمم في باريس إلى جانب الوفود العربية والآسيوية ، وقام الوفد اذ ذاك في سبيل القضية المراكشية بنشاط كان له أثر محمود في أوساط هيئة الأمم المتحدة .

حضرة السيد عبد الرحمن حلي وكيل وزارة الخارجية المصرية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد تراسى البنائين من دسائس حزبته نعليها
شبهات رخيصة ضارة بالقضية المراكشيه دبرت من بعض المراكشيين مع الأسف حاولوا وضع
الصراويل في طريق سفر السيد محمد حسن الوزاني زعيم حزب الشورى والاستقلال المراكشي
الى امريكا وقاموا لدى وزارتك الموقرة ولدى بعض الدوائر الاجنبية لمنع كرم وساطتكم لديها
وهنئى ان تصلوا حضرتكم ان حضرة الاستاذ الوزاني رئيس لحزب وطنى كبير
في مراكش وانه الحزب الذى يتخضع بثقتنا وتقديرنا وفي مراكش نفسها بثقة الشعب وتأييده
وذلك لما عرف به رجاله منذ نشأة الحركة الوطنية من خدمات جليلة وتضحيات جسيمة فصرفوا
- ولا يزالون- المسجون والمنافى وأنواع المذاب الأليم .

وهوئى كما يسمون الشعب المراكشي ان تحال لهؤلاء المخلصين الموقر
والدسائس بجهة ارضا افراس شخصية وطابع حزبية كما يسموننا اكثر من ذلك ان يكون لهذه
الدسائس الأثيمة أى أثر لدى وزارتك أولد في الدوائر المصرية الأخرى تجاه هذا الحزب
المجاهد المشهود له بالاخلاص والنظام في قضية مراكش .

ولقد سبق ان تقدمت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بمذكرة الى القنصلية
الامريكية ترحبها منع الاستاذ الوزاني تأشيرة الدخول الى امريكا كما قامت الامانة العامة
نفسها بمذكرة اخرى في نفس الموضوع الى وزارتك الجليلية ترحم كرم وساطتها بمناسبة
عرض قضية مراكش على هيئة الامم وذلك ليعمل الاستاذ الوزاني وزملائه الوطنيون مع بقية
مطلقى الاحزاب المراكشيه الاخرى التى تتألف منها الجبهة الوطنية المراكشيه وهو لا قد
حائروا فعلا منذ قهرى الى امريكا لنفس القرض ولذلك لا تروى في تلك المناورات الا خطبة
مدبرة ضد شخص الاستاذ الوزاني الذى يحضر هو وزملائه ايضا الوفد المراكشي الدورة
السابقة لهيئة الامم في باريس الى جانب الوفود المصرية والاممية وقام الوفد ان ذاك نفس
سبيل القضية المراكشيه بنشاط كان له أثر محمود في اوساط هيئة الامم المتحدة .

ونحن لا نستبعد ان يكون ملال الفاس هو محرر ما لا يكون وصل الى وزارة
الخارجية المصرية من دس في شأن الاستاذ الوزاني أو سفره الى امريكا ولكن الفاس إنما
يستهدف من ذلك اذا قام به الاستعداد بالسمة والشهرة الرخيصة لشخصه على حساب
الأكفاء الوطنيين من المراكشيين بل على حساب الشعب المراكشي نفسه وما تعلم لهكذا
الشخص سابقه صادقة في الجهاد الشريف أو من كلف في سبيل شئ الا سبيل نفسه وظلمات
نفسه ليس غير .

وحرصا على الا يكون لتلك المناورات اذا صحت أى أثر في وزارتك الجيرة نرحم
كهم وساطتكم لدى سلطنة امريكا بالقاهرة واستعمال منه تأشيرة الدخول الى امريكا .
وتفضلوا بقبول فائق احترامنا

محمد عبد الكريم
الخطاطي

القاهرة في ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٢

نسخة مصورة للرسالة التي بعثها محمد عبد الكريم الخطاطي الى وزارة خارجية مصر في موضوع
سفر حسن الوزاني الى نيويورك بتاريخ 24 أكتوبر 1952 .

ونحن لا نستبعد أن يكون علال الفاسي هو محرر ما قد يكون وصل إلى وزارة الخارجية المصرية من دس في شأن الأستاذ الوزاني أو سفره إلى أمريكا ، ولكن الفاسي إنما يستهدف من ذلك إذا قام به استبداداً بالسمعة والشهرة الرخيصة لشخصه على حساب الأكفاء الوطنيين من المراكشيين ، بل على حساب الشعب المراكشي نفسه، وما نعلم لهذا الشخص سابقة صادقة في الجهاد الشريف أو من كفاح في سبيل شيء إلا في سبيل نفسه وغايات نفسه ليس غير .
وحرصاً على ألا يكون لتلك المناورات إذا صحت أي أثر في وزارتك الموقرة نرجو كريم وساطتكم لدى سفارة أمريكا بالقاهرة واستعجال منحه تأشيرة الدخول إلى أمريكا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا

القاهرة في 1952/10/24

محمد عبد الكريم الخطابي

بعد الرسالة التي كتبها بطل الريف ، وجهت الجامعة العربية من جانبها خطاباً في الموضوع إلى القنصلية الأمريكية بالقاهرة . بتاريخ 23 أكتوبر 1952 (انظر ص 339) .

أما محمد حسن الوزاني فإنه بعث بالرسالة التالية إلى سفير الولايات المتحدة .

القاهرة ، 17 أكتوبر 1952

إلى فخامة سفير الولايات المتحدة الأمريكية

القاهرة

سعادة السفير

يشرفني أن أنهي إلى علمكم أنني تقدّمت إلى قنصلية بلدكم بطلب التأشيرة ، يوم 24 شتنبر الفارط ولم يكن بوسعي أن أقدم طلبي قبل هذا التاريخ ذلك لأن الحكومة المصرية لم تمنحني جواز السفر إلا بتاريخ 23 شتنبر ولم أستلمه إلا يوم 24 شتنبر .

NOTE

The Secretariate-General of the League of Arab States presents its compliments to the Consular Section of the American Embassy and has the honour to state, with further reference to its note, dated 16th September, 1952, requesting the issuance of a visa to Al-Sayyed Mohammed Al-Quazzany, President of the Moroccan Independent Democratic Party, to enable him to visit the United States, and the Consular Section's letter in reply thereto, dated 24th September, that the required visa has not as yet been issued.

The Secretariate-General of the League of Arab States, while fully appreciating the assurances expressed by the Consular Section in their afore-mentioned letter that Al-Sayyed Al-Quazzany will be given every consideration consistent with the existing immigration laws and regulations, draws attention to the fact that the United Nations General Assembly which will discuss the Moroccan Question is already in session, and would welcome and highly value any step kindly taken by the Consular Section to expedite the issuance of the required visa to enable Al-Sayyed Al-Quazzany to follow the General Assembly's proceedings.

The Secretariate-General of the League of Arab States avails itself of this opportunity to renew to the Consular Section of the American Embassy the assurances of its very high consideration.



The Consular Section,
Embassy of United States of America,
Garden City,
Cairo.

NGB/AA.

نسخة مصورة للرسالة التي وجهتها الجامعة العربية إلى سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة في شأن سفر محمد حسن الوزاني إلى نيويورك . أكتوبر 1952 .

وقد بينت في طلب التأشيرة الغاية من سفري إلى الولايات المتحدة ، حيث إنني مكلف باسم الحركة الوطنية لاستقلال المغرب بمهمة لدى وفود مجموعة الدول الإفريقية - الآسيوية ولدى الوفود المنتدبة بالأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، أحيطكم علماً انه تقدم للأمانة العامة للجامعة العربية أن وجهت مذكرة إلى القنصلية بتاريخ 15 شتنبر تطلب فيها منحي التأشيرة في أقرب الأجل .

وتدخلت وزارة الخارجية المصرية بعد ذلك عدة مرات لدى المصالح المختصة بالقنصلية الأمريكية .

وإذ لاحظ أن كل هذه المساعي لم تؤت أكلها لحد الآن ، أخبركم أنني حصلت على تأشيرة المرور في ظرف وجيز من قنصليتي إيطاليا وإسبانيا .

لا يغيب عني أن التشريع الأمريكي يتطلب عدة إجراءات لمنح التأشيرة وأنا أول من يحترم هذا التشريع ، وسمحوا لي سعادة السفير أن أقول لكم إن كل تشريع ، مهما كانت درجة احترامه ، يمكن أن يقبل تأويلًا واسعاً في بعض الحالات الاستثنائية أي ما يسمى بالظروف القاهرة والمستعجلة للغاية ، كما هو الحال بالنسبة إلي ، إذ ليس بخاف عليكم ، سعادة السفير ، أنني بصفتي مكلفاً بمهمة في خدمة القضية المغربية لدى هيئة الأمم المتحدة وأن القضية المغربية قد حظيت بتأييد الحكومة الأمريكية قصد تسجيلها في جدول أعمال الجمعية العامة وأنها شكّلت موضوع تدخل عدد من الوفود بتاريخ 16 من الجاري في الجمع العام ، فإن حضوري إلى نيويورك أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى . إنني لن أفصح سراً إذا قلت لكم إن حضوري ضروري للمشاركة في أول اجتماع يعقده بنيويورك أعضاء وفود الدول العربية والذين يتطلعون إلى الاستماع رسمياً إلى العرض الذي سألقيه عليهم وعلى وفود المجموعة العربية الآسيوية حول القضية المغربية ، قبل أن تناولها في جوهرها الجمعية العامة .

كل هذا يفسّر ، سعادة السفير ، الأسباب التي تدفعني إلى الإلحاح في

الحصول على التأشيرة عاجلاً بعد ما مر على وضع طلبي وقت طويل في حد ذاته . وأستسمحكم فأضيف أن كل تماطل في منحى التأشيرة المطلوبة ، يسيء كثيراً إلى القضية المغربية وإلى المهمة التي أنيط بي القيام بها لدى هيئة الأمم المتحدة في سبيل هذه القضية النبيلة ، التي أنتم تعلمون أنها لا تنفصل عن قضية الحرية والعدالة .

وتفضلوا فخامة السفير بقبول فائق عبارات الاحترام

محمد حسن الوزاني

رئيس حزب الشورى والاستقلال المغربي

إضافة إلى تلك الرسالة ، طلب محمد حسن الوزاني من فريد زين الدين رئيس الوفد السوري ورئيس الكتلة العربية - الآسيوية بالأمم المتحدة أن يتدخل لدى الأمين العام الأممي ولدى وزارة الخارجية الأمريكية . وقد توجت هذه التدخلات بمنح التأشيرة الأمريكية إلى محمد حسن الوزاني وأعضاء وفد حزب الشورى والاستقلال الذين كانوا بالمغرب . وفي 4 نونبر 1952 ، أخبرت القنصلية الأمريكية رسمياً الحاج أحمد معنينو بذلك .

سافر محمد حسن الوزاني إلى نيويورك يوم 24 نونبر ، ولدى وصوله أدلى للصحافة بالتصريح التالي :

« قدمت من القاهرة حيث تركت شعباً في شغل شاغل وهو يتهيأ ويتطلع إلى التطورات الكبيرة التي انفتحت له أبوابها تحت قيادة رجل عظيم هو الجنرال نجيب الذي يخطط لإقرار نظام في وادي النيل قوامه العمل النافع والديموقراطية المجتمعة والطهارة المعنوية وكل الفضائل التي يتميز بها الإسلام الحق .

« وإنني أصر باسم الشعب المغربي ، على تحية الشعب الأمريكي الذي هو رمز العمل المتقن والنظام والفعالية والذي يحمل عالياً مشعل الحرية والعدالة والديموقراطية ، أي كل الآراء والمثل التي نكافح من أجلها بضراوة .

وإنه ليسرني أن أذكر بهذه المناسبة ، بالعلاقات الودية العريقة التي ربطت بلدنا عبر التاريخ ، كما أذكر بأن سلطان المغرب كان أول رئيس دولة اعترف عام 1784 باستقلال شعوب أمريكا الشمالية التي كانت يومئذ تحارب من أجل تحريرها من السيطرة الاستعمارية .

إنني أحيي بكل احترام الجندي العظيم الذي خطط لتحرير شمال إفريقيا وأوروبا من براثن النازية وإننا نحيي اعتلاء الجنرال إيزنهاور كرسي رئاسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ونرى فيه ضماناً لتحقيق آمال الشعوب المضطهدة التي تتطلع إلى استقلالها وإلى حياة أفضل ، وأتمس منه أن لا ينسى الجنود المغاربة الذين استبسلوا تحت قيادته في المعارك الطاحنة التي دارت رحاها ضد النازية على أرض تونس وكورسيكا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا من أجل انتصار العدالة والديموقراطية .

«إنني أؤكد إيماني بقوى الخير التي تعمل في حظيرة الأمم المتحدة، هذه الهيئة المحترمة التي ما فتئت تجسّم آمال الإنسانية في استتباب السلم وتحقيق مثلها العليا ، وأقول إن من المشاكل الكبيرة التي يتعيّن عليها حلّها ، تصفية ما بقي من مظاهر الاستعمار التي ما زالت تسمم الجو الدولي . لم تُنشأ هذه المنظمة فقط للحفاظ على السلم في العالم ولكن كذلك لضمان المساواة والعدالة بين الأمم ، صغراها وكبرها . غير أن أحد شروط المساواة والعدالة بين هذه الأمم ، يكمن بالضبط في حرية واستقلال كل واحدة منها . لا يمكن أن يسود في العالم سلم ولا هدوء ولا عدل ما دامت أمم تظلم أخرى وتفرض عليها هيمنتها فتسيّرهما وتدير شؤونها ضد إرادتها ورغبتها .

« فكيف يمكن المس بحرمة سلطة لها هذه القيمة الدولية العالية بالضرب على الطاولة والتهديد بتقديم الاستقالة؟ إننا نستغرب أساليب م . شومان وزير الخارجية في الحكومة الفرنسية التي تذكرنا بالأساليب الغالبة على الدكتاتوريات البائدة . إننا نتأسف كذلك على سلوك فرنسا الذي ليس جديراً بالبلد الذي أصدر بيان حقوق الإنسان والمواطن وبلد ثورة 1789 العظيمة .



محمد حسن الوزاني والجنرال محمد نجيب - القاهرة 1952

لكن يظهر أن فرنسا الحالية لم تعد هي فرنسا الحقيقية . الشعب المغربي مصرّ كل الإصرار على استرداد حريته واستقلاله وسيستردهما لا محالة . إن هذا حق [من الحقوق الطبيعية] لا يستطيع أحد القضاء عليه ومحوه من الوجود بالضرب على الطاولة « واستقالة فرنسا » من هيئة الأمم المتحدة ، فالشعب المغربي يلجأ اليوم إلى الأمم المتحدة لفضح النظام الاستعماري الذي يعيش تحت ثقله ولكنه يعلم أن تحريره بين يديه ولذلك فإنه يكافح في سبيله .

« إن الشعب المغربي يعبر عن تشكراته الحارة لجميع الأمم التي تريد أن تساعد وتسانده ويقدم للكتلة العربية - الآسيوية تحياته الأخوية ويهنئ أعضائها على المبادئ السامية والمثل العليا التي يناشدونها ويدعون إلى التحلي بها في حظيرة هيئة الأمم المتحدة » .

2 - متاعب بجبل طارق

بعد انتهاء أشغال الدورة السابعة لاجتماع الأمم المتحدة ، لعام 1952 ، علم محمد حسن الوزاني وأعضاء وفد حزبه في أوائل يناير 1953 بنيويورك أن الإدارة الدولية بطنجة منعتهم من الحلول بهذه المدينة .

Paris
 Air Mail
 53/1/16

عزيزاتي آمنة
 السلام عليكم وبعد فبعد ولينا
 اربا ، حيران مدينة جنوة
 الى ايطاليا ، ووصلنا اليها بلاع
 وشتوب منها الى ارومة Rome
 باصتة ايطاليا ومن هناك نسافر
 الى بونيه ، اخيرا سنفر عليكم بها بحول الله
 والبركة ان تكونوا جميعا وكذلك ابي
 بناردينا ، وانتم انتم جميعا بسلامة
 واشتاقكم اليكم ، سلموا الى اهل درة
 بل حاج جميعا وانتم بسلامة ويعينكم
 ودورها لوالداتكم في كل وقت
 Vers Fotografien "Fotocolor" Hsp. Vietnam

عزيز العرب وسعاد وحرية
 M. El Ouazzani
 29 Rue Lory
 Tjs V.N.
 (Morocco)

صورة مصورة لبطاقة بريدية بعث بها محمد حسن الوزاني إلى ابنته يخبرهم فيها بوصوله إلى مدينة جين الإيطالية - يناير 1953 .

S.S. INDEPENDENCE
 AMERICAN EXPORT LINES

Air Mail

PLACE
STAMP
HERE

1000 passengers — 25 knots — completely
 air-conditioned. Newest, most modern,
 smartest transatlantic passenger vessel. One
 of the fastest in American merchant marine.
 Sister-ship of S.S. Constitution. NEW YORK-
 ITALY-FRANCE express service.

POST CARD
 Mououin Zizelarab El
 Ouazzani
 29 Rue Lory
 Tjs - V. N.
 (Morocco)

"S.S. INDEPENDENCE" AMERICAN EXPORT LINES

عزيزاتي - السلام عليكم ورحمة
 الله - وبعد جلدت أختي اليكم
 جميعا بسلامة واشتوا من وخب
 على صفتي من سلككم فرنسا
 حيث تغيب الاباخرة قليلا من ربي
 Cannes بفرنسا اكنو ببيت في جنوة
 ان ايطاليا لينا . وقد كنا مستنزا الى بديل
 كما ان اولكم بوليسها هنعنا هو اولنا
 (سفر) ارجوا ان تكونوا بخير وسلام
 53/1/15

ظهر البطاقة البريدية التي بعث بها داخل غلاف ، محمد حسن الوزاني إلى ابنته عز العرب يخبره بأن الشرطة منعت من النزول بجبل طارق - 15 يناير 1953 .

وأشعرت شرطة طنجة شركات النقل الجوي والبحري أن محمد حسن الوزاني ورفاقه لا يمكنهم النزول بمدينة البوغاز . فتعذر بذلك على محمد حسن الوزاني اقتناء تذكرة السفر على متن الباخرة الأمريكية « الاستقلال » التي تتوقف بطنجة .

بعدما حصل على تأشيرة بريطانية للنزول بجبل طارق ، أبحر على متن السفينة المذكورة . وفي ميناء جبل طارق ، منعت الشرطة المحلية من مغادرة السفينة بدعوى أنها « تلقت في هذا الشأن تعليمات من سلطات عليا » . عندئذٍ شعر محمد حسن الوزاني بالخوف على حرّيته لا سيما وأنّ السفينة التي تقلّه ستوقف بميناء كان الفرنسي قبل مواصلة طريقها نحو مدينة جينوة الإيطالية ، فطلب من أدوين بليت حق اللجوء السياسي على ظهر السفينة الأمريكية . من أجل ذلك كتب رسالة بتاريخ 13 يناير إلى ربّان سفينة « الاستقلال » ، عرض فيها وضعه مؤكداً أنه بوصفه مهاجراً سياسياً متابعاً من أجل آرائه ، يريد الاستفادة من حماية العلم الأمريكي وحماية الربّان المواطن الأمريكي الذي يمثل حكومة الولايات المتحدة على ظهر السفينة .

كان عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية يوجد أيضاً على متن تلك السفينة فسعى إلى ضمان وقاية محمد حسن الوزاني خلال توقف السفينة بكان .

عند ذلك اتصل ربّان السفينة بسفارة بلاده وبالسلطات الفرنسية ، فسمح لمحمد حسن الوزاني ورفاقه بمواصلة طريقهم نحو جينوة .

القضية المغربية أمام الرأي العام الفرنسي

مبحث - 1 -

عصبة الدفاع عن المغرب الحر ، جوان 1946

تأسست عصبة الدفاع عن المغرب الحر بباريس يوم 25 يونيو وكان عنوان مقرها 10 ، زنقة الأهرام .

كانت هذه العصبة تهدف إلى « توعية الشعب الفرنسي بالمطامح الوطنية المغربية وتأييدها » ، حسب ما ورد في بيان العصبة .

وقد تألف المكتب التنفيذي على الشكل التالي :

الرئيس الشرفي : أندري ريبار

الرئيس : روبير جان لانغي

نائباً الرئيس : مارك ويلمان وجيل مارتيني

الأمين العام : غاي - فرانسوا صيب

أمين المال : فليكس كونزليص

العضوان المستشاران : فرانسيس جوردان وبيير صافبي

الملاحظون المنتدبون المغاربة : أحمد العلوي وأحمد الشرفي ومحمد الخلطي

أعضاء اللجنة الشرفية : شارل بيطلهيس - جان رشارد بلوك . الدكتور هزمان ،

الدكتور جان لاكابير . ف . لوديك ، الدكتور هـ . موني ، ليون موسيناك ،

دافيد روسي ، شارل سيبوط ، بول دوستويكلان ، هانري فالون .

نشرت عصبة الدفاع عن المغرب الحر ، البيان التالي :
« تأسست جمعية اسمها « عصبة الدفاع عن المغرب الحر » هدفها :
استحداث علاقات ضرورية بين كل الشخصيات الفرنسية والمغربية ، للتعريف
بالمطامح الوطنية للشعب المغربي .

« فإلى هذا اليوم ، لم تطرح المشكلة المغربية بالصيغة اللائقة . إن
الأساليب الاستعمارية الجارية لا تتوافق مع ما يصبو إليه الشعب المغربي ولا
تتطابق مع الفكر الفرنسي كما حددته مبادئ ثورة 1789 وكما دافعنا عنه خلال
كفاحنا ضدّ الغزاة الظالمين .

« أضحي من الصعب والمستحيل الانسحاق وراء نظام يتسم بالظلم
والاضطهاد والعنصرية ، شبيه في كثير من النقط بالنظام الذي قاومناه جنباً إلى
جنب ، نحن الشعوب المتعطشة إلى الحرية .

« إن فرنسا والمغرب كافحا معاً من أجل نفس المثل السامي ، وقد
تخلّص بلدنا [من الجور والطغيان] .

« إن المغرب . باسم أبنائه الذين استبسلوا وأحاط بهم المجد في ميادين
الوغي والذين قدموا بسخاء دمائهم لتخليص العالم من الفاشية ، يطالب بنصيبه
من العدل والحرية لأن هذه الحرب التي خضنا غمارها معاً ، كانت حرب تحرير
بالنسبة لجميع الشعوب .

« يمر المغرب الآن بأزمة سياسية خطيرة تهدد بالتحوّل إلى كارثة عالمية لا
ترجع إلى عواقب ما بعد الحرب ولا إلى الأزمة الاقتصادية الدولية ولكنها تعود
أساساً إلى نظام الجور المتجسم في الحماية المفروضة على الشعب المغربي
منذ 1912 .

« إن الشعب المغربي الذي ظل مستقلاً خلال ثلاثة عشر قرناً والذي كان
يمارس جميع اختصاصات السيادة الوطنية التي جعلت منه أمة تشكّل عنصراً
للسلم والازدهار والتقدم والحضارة على ضفاف البحر المتوسط ، أمسى يعاني
من حماية لم يطلبها ولم يقبلها .

«ومضى الشعب يقاوم بالسلاح مع قلة وسائله ووفرة وسائل خصمه ، من عام 1912 ، إلى عام 1934 .

«ابتداءً من 1930 ، قرّرت النخبة المثقفة أن تخوض معركة التحرير في الميدان السياسي . ولهذه الغاية ، قام شبّان مغاربة لهم ثقافة مزدوجة عربية وفرنسية ، بتأسيس « كتلة العمل الوطني » التي وضعوها تحت رعاية شخصيات سياسية سامية وكتاب فرنسيين مرموقين ، ووضعوا دفتراً للمطالب سمّوه برنامج الإصلاحات المغربية قدموه يوم فاتح دجنبر 1934 إلى جلالة سلطان المغرب وإلى المقيم العام وإلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية .

«لم تستجب الحكومة الفرنسية إلى هذه المطالب البسيطة والمعتدلة في حد ذاتها . وأسوأ من ذلك ، فإن الحكومة الفرنسية ذهبت لتلقي القبض خلال أكتوبر 1937 على العديد من الزعماء السياسيين ، منهم من أطلقت سراحهم عام 1940 ومنهم من لم يفرج عنهم إلا سنة 1946 .

«وأمام إفلاس سياسة الحماية ، أصدر الشعب المغربي على لسان ممثليه الحقيقيين ، يوم 11 يناير 1944 ، بياناً يطالب فيه حقّه في الحرّية والاستقلال ، فكان رد الفعل الفرنسي عنيفاً إذ تمّ اعتقال عدد كبير من الوطنيين ، وأصدِرَت في حقهم أحكام قاسية تختلف ما بين السجن والإعدام والمنفى .

«لبثت المشكلة المغربية مطروحة في كل جسامتها وخطورتها منذ 11 يناير 1944 . لذلك لا بد من إيجاد حل لها . وفي الوقت الراهن ، لا يمكن فرض أي حل على الشعب المغربي في إطار نظام الحماية ولا يمكن لحل مثل هذا أن يسوي المشكلة . إن الشعب المغربي الذي تعلم الكثير من خلال تجربة دامت أربعاً وثلاثين سنة ، فقد كل ثقة في نظام الحماية الذي قال عنه الأستاذ الكبير فرانز ديسباني المختص في القانون الدولي « إنه يشكل حالة غير عادية وبالضرورة مؤقتة » (مقالات في موضوع أنظمة الحماية) .

«إن الحل الذي لا محيد عنه هو الإلغاء الكلي لهذا النظام الذي فقد قيمته وصلاحيته ولم يعد يستجيب للمطامح الوطنية للشعب المغربي

المتعّش للحرية . وقد أصبح من الضروري استبداله بمعاهدة مبرمة ومقبولة بطواعية وقائمة على المساواة والحرية الغاية منها تحديد العلاقات المتبادلة المقبلة بين المغرب وفرنسا .

«ولتحقيق هذه الأهداف ، نقترح :

- 1 - اعتراف الحكومة الفرنسية بفقدان عقد الحماية صلاحيته .
- 2 - إعادة إقرار سيادة الأمة المغربية والاعتراف بحقها في الحرية .
- 3 - إعادة إقرار الوحدة الترابية والسياسية المغربية .
- 4 - تأسيس حكومة وطنية مغربية ديموقراطية مؤقتة ، تتألف من جميع الوزارات الضرورية لتسيير شؤون البلاد ، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة سلطان المغرب سيدي محمد بن يوسف .
- 5 - انتخاب جمعية وطنية تأسيسية مغربية تمثل جميع طبقات السكان ويعهد إليها بوضع دستور للدولة المغربية قصد إقرار ملكية برلمانية .

«علاوة على هذا يتعيّن على الجمعية الوطنية التأسيسية أن تخطط لبرنامج واسع يتضمّن إصلاحات إدارية ومالية وقضائية واقتصادية ومدرسية ومجتمعية وفلاحية ونقائية تزيل عن المغرب صبغة الدولة الفيودالية التي أصبحت مخالفة للعصر ، وتحوّله إلى نظام ديموقراطي .

«وستعيّن الجمعية التأسيسية بعثة تحلّ بباريس للتفاوض مع وفد حكومي فرنسي حول صياغة المعاهدة المقبلة بين فرنسا والمغرب ، تتحدّد بمقتضاها سياسة مثمرة للاتحاد والتعاون وقائمة على الحرية والمساواة بين الشعبين المغربي والفرنسي .

- 6 - الإقرار بحقوق كافة المغاربة ، مثل حق الملكية وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الفكر وحرية تأسيس الجمعيات والحرية النقابية وحق الإضراب ، إلخ . . .

«إن المثل السامية الفرنسية في موضوع الحرية والعدل والإخاء والمساواة ، من جهة ، والتضحيات بالنفس والحياة والدم التي قدمها الشعب

المغربي عن طواعية خلال الحربين العالميتين السالفتين 1914-1918 و1939-1945 من جهة أخرى، تحتم بكيفية لا مثيل لها من الوضوح والجلء، إقرار سياسة مستوحاة من المثالية الإنسانية التي تتحلّى بها فرنسا الجديدة التي تمخضت عن المقاومة وعن المصلحة المشتركة حاضراً ومستقبلاً للشعبين الفرنسي والمغربي .

«إن الاستقلال الذي نطالب به لفائدة المغرب ليس استقلالاً عن الشعب الفرنسي بقدر ما هو استقلال عن النظام الاستعماري الذي ولّى عهده وأدبر، بدون رجعة .

«إن المغرب المستقل سيكون أحسن ضماناً للصدقة بين الشعبين المغربي والفرنسي ، فالشعوب المستعمرة تشعر باندفاع قوي نحو التطور والحرية ، ويجب على فرنسا التي كافحت ضد الفاشية والاضطهاد باسم الديمقراطية والحرية ، والتي وقعت كذلك على ميثاق الحلف الأطلسي وميثاق الأمم المتحدة الذي يعلن رسمياً عن حرية الشعوب وحقها في تقرير المصير ، أن تستجيب لمطامح الشعب المغربي الراغب في الحرية والاستقلال وذلك ما تقتضيه مصلحتها الخاصة وقبل أن يفوت الأوان . وبهذا فإنها ستكتسب التقدير وتحظى بالاعتراف بالجميل وبصدقة الشعب المغربي زيادة على كون رصيدها من السمعة والحظوة سيتضاعف في الدول العربية والإسلامية وفي العالم بأسره .

هذا ويحمل البيان توقعات الشخصيات التالية :

فرانيسيس جوردان :	كاتب
ليون موسيتياك :	مدير متحف الفنون الزخرفية
بول دوترويكلان :	كاتب
اندرى ريبار :	مؤرخ
فكتور لوديك :	مدير « العمل »
هانري قالون :	ممثل برلماني سابق ، استاذ بكوليج دوفرانس

- جان رشارد بلوك : مدير صحيفة « هذا المساء »
 بيير ناڤيل : باحث مساعد في المجلس الوطني للبحث العلمي
 جيل مارتيني : رئيس التحرير بوكالة فرانس بريس للأخبار
 شارل بيتلهاهيم : مدير بوزارة الشغل .
 الدكتور هزمان : ملحق بوزارة الصحة العمومية
 شارل سيبوط : نائب مدير بوزارة التعمير
 الدكتور جان لاكابير : من معهد فيرن
 الدكتور هيك موني : من معهد فيرن
 مدام لاهي - هولبيك : استاذة شرفية بالجامعة
 مارك فيلمان : مدير مجلة « 18 جوان »
 روبر جان لونكي : محام ، مدير مجلة « المغرب »
 دافيد روسي : كاتب ، حاصل على جائزة طيوفراست رونوضو 1946 .
 جي فرانسوا سيب : صحفي
 فليكس گونزاليس : كاتب تحرير مجلة « 18 جوان »

بعث محمد حسن الوزاني برسالة إلى روبر لونكي بتاريخ 22 غشت 1946 للتعبير عن مشاعر ارتياح حزب الشورى والاستقلال على إثر إنشاء هذه الجمعية التي وضعت فيها آمال الوطنيين . وهذا نص الرسالة :

« يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن حزب الشورى والاستقلال أن أعرب لكم عن تهانينا الخالصة وعن تشكر الشعب المغربي قاطبة على العمل الجميل والمأثور الذي قتم به في باريس ، ألا وهو إنشاء « عصبة الدفاع عن حقوق المغرب الحر » .

« لقد جاءت هذه الحركة في وقتها المناسب بفرنسا ، وتأسيسها ضروري وقد تم بكيفية رائعة بفضل جهود الشخصيات الفرنسية الواعية للمصلحة العليا لشعبنا الصديقين والتي أبت إلا أن تقدّم العون لأصدقائنا المغاربة الموجودين بفرنسا ومساندة تطلّعهم إلى استقلال بلدهم ، هذا « الاستقلال الذي يعتبر

أحسن ضماناً لتوطيد عرى الصداقة بين المغرب وفرنسا .

«سيحالف العصبة الفتية المزيد من النجاح في مسيرتها للدفاع عن المشاعر الوطنية للشعب المغربي وتأييدها خصوصاً وأنها تستند على شخصيات فرنسية من ذوي الإرادة الحسنة تنتمي إلى جميع النزعات السياسية لم تحد عن وفائها و إخلاصها للمبادئ الإنسانية العليا والتقاليد الرائعة التي تتحلى بها فرنسا المتحررة والديموقراطية والمتعاطفة بكل إخلاص وصدق مع شعبنا الذي مايزال يحيى تحت القهر الاستعماري الغاشم المتستر وراء قناع « الحماية » المزورة منذ 1912 .

LIGUE DE DÉFENSE DU MAROC LIBRE

Siège Social : 10, rue des Pyramides, PARIS (1^{re})
Tél. : OPÉra 84-90

DEMANDE D'ADHESION

Je soussigné (1)

demande à adhérer à la Ligue de Défense du Maroc Libre, en qualité de (2)

Ci-joint un mandat-carte de la somme de (3)

(..... Francs)

représentant le montant de ma cotisation annuelle pour l'année 1946-1947.

Le 19

(4)

1) Nom, prénoms, profession, adresse.

2) Cotisations annuelles.

2.000 fr. au minimum pour les membres Fondateurs et Honoraires.

200 fr. — — Actifs.

100 fr. — — Adhérents

3) en lettres.

4) Signature.

صورة لاستمارة الانخراط في عصبة الدفاع عن المغرب الحر - باريس ، 1946

«إن التعاون المثمر بين الفرنسيين والمغاربة المنضوين في العصبة يرمز إلى الصداقة الكبرى ويترجم التحالف الحر الذي نناشد إقامته بين المغرب

المستقل وفرنسا المتحررة والديموقراطية ، أي فرنسا صاحبة الثورة العظمى عام 1789 وصاحبة المقاومة ضد قوى الظلم والطغيان .

«وكما ورد في بيان العصبة ، فإن المشكلة المغربية لم تطرح لحدّ الآن بالصيغة اللائقة . وهي كذلك اليوم رغم الفشل الذريع والكامل الذي أصاب الاستعمار والذي يحمل قناع نظام الحماية ، ورغم التطور العام الذي حققه الشعب المغربي ورغم التضحيات بالدم وغيرها التي بذلها بلدنا بكل سخاء اثناء الحريين العالميتين وهو يخوض بجانب فرنسا وحُلفائها معركة بطولية ضد أعداء الحرية والديموقراطية وحقوق الأمم التي تتشكّل منها الأسرة الإنسانية الكبرى .

«لكن العصبة تضع اليوم المشكلة بالأسلوب الصحيح إذ صرّحت في بيانها أن المغرب يجتاز أزمة سياسية خطيرة يمكنها إذا طالت ، أن تؤدي إلى كارثة عالمية .

«ولم تعد هذه الأزمة من مخلفات الحرب ونتيجة عن الأزمة الاقتصادية الدولية ولكنها ترجع إلى نظام الحماية الجائر المفروض على المغرب منذ 1912 ، ضد إرادته ومصالحه الوطنية .

«ذلكم هو الداء الذي يعاني منه المغرب ويعاني منه معنوباً الشعب الفرنسي الذي أعرب عن تفهمه لمشكلتنا وأعرب عن تعاطفه مع القضية المغربية بواسطة الأعضاء الفرنسيين في العصبة والذين عبّروا كذلك عن تضامنهم الفعّال ومساندتهم الصادقة التي ستعود على فرنسا بالنفع المعنوي والمادي بالقدر الذي سيستفيد منه مغرب الغد ، الحرّ والمستقلّ .

«بعدما فضحت العصبة موطن الداء ووضعت المشكلة المغربية بطريقة واقعية ، وصفت العلاج الناجع والحل السليم اللذين لا مناص منهما : الإلغاء القطعي والتّام لنظام الحماية الذي تشجبه الأخلاق الدولية ويندّد به الرأي العام بكونه جريمة تمس بكرامة الأّمة .

«لا يخامرنا شك في أن فرنسا ، بفضل المعركة التي تعتزم العصبة

خوضها بجميع الوسائل المشروعة قصد مساندة المغرب في تحريره وتحقيق استقلاله ، ستعترف بمشروعية المطامح الوطنية المغربية وبالضرورة الملحة والمستعجلة للاستجابة لهذه المطامح ، خدمة للسلم في حوض البحر المتوسط وحفاظاً على مصلحتها الخاصة .

«وهكذا وبهذا فحسب ، سيكون للمغرب الحر دين نحو فرنسا وستضعف لا محالة سمعتها وحظوتها وسيتقوى مركزها في العالم العربي - الآسيوي الذي أخذ بفضل مساعي وجهود الجامعة العربية ، يؤكد يوماً بعد يوم تضامنه الفعلي مع قضية جميع الشعوب العربية في مشارق الأرض ومغاربها .

«وإذ أجدد لكم تهاني وتشكرات حزب الشورى والاستقلال ، أرجوكم أن ...» .

كان كل من أحمد العلوي وأحمد الشرفي ومحمد الخلطي ومحمد عزيز الحبابي يقومون بنشاط كبير في العصبة .

لكن هذه العصبة أخفقت في مهمتها ولم تحقق أهدافها ، بسبب خلافات الطلبة المغاربة .

أحس أحمد العلوي بخيبة أمل وهو الذي بذل جهوداً جبارة لتأسيس العصبة ورغم أنه كان عضواً في حزب الاستقلال ، حمل الاستقلاليين مسؤولية تلك الخلافات ويتجلى موقفه هذا من خلال الرسالة التي بعث بها بتاريخ 29 يونيو 1946 إلى محمد حسن الوزاني ليطلععه على انسحابه من حزب الاستقلال ، وأرفق مراسلته بنسخة من رسالة الاستقالة التي وجهها إلى الأمين العام لحزب الاستقلال(*) .

وفي الرسالتين ، انتقد أحمد العلوي حزب الاستقلال انتقاداً شديداً .

(*) لم يلبث أحمد العلوي إلا أياماً قلائل حتى تراجع عن استقالته واستعاد عضويته في حزب الاستقلال .

مبحث - 2 -

الندوة الصحفية التي انعقدت بباريس

يوم 19 أكتوبر 1954

أرسل حزب الشورى والاستقلال وفداً هاماً إلى باريس خلال أكتوبر 1954 قصد الاتصال بشخصيات فرنسية وبالصحافيين . وبهذا أراد أن يعرض على الرأي العام الفرنسي الأزمة الفرنسية - المغربية والحلول التي يقترحها لها .

بدأ الوفد الشوري نشاطه بعقد ندوة صحافية يوم 19 أكتوبر 1954 بفندق لوتيسيا ، ترددت أصداؤها في فرنسا وفي المغرب وعلقت عليها الصحف .

في بداية الاجتماع بممثلي الصحافة ، تلا الناطق باسم الوفد تصريحاً تمهيدياً تم تحضيره بمدينة لوزان مع محمد حسن الوزاني .

وبعدما قدم المتحدث لمحة تاريخية عن العلاقات الفرنسية المغربية وعن الصراع الذي يخوضه حزب الشورى والاستقلال في سبيل الاستقلال والديموقراطية أضاف قائلاً :

« يجب إبرام معاهدة جديدة بين المغرب وفرنسا يؤخذ فيها بعين الاعتبار إرادة الشعب المغربي في استرجاع استقلاله ، مع تقديم الضمانات المتعلقة بالمصالح الفرنسية المشروعة ومصالح رعاياها المقيمين بالمغرب . خارج هذا الحل ، فالسلم مستحيل بالمغرب .

« إن حزب الشورى والاستقلال ألح أكثر من مرة على رعاية وضمانة المصالح الفرنسية مقابل إرضاء مطامح الشعب المغربي التواق إلى السيادة والاستقلال . إن المصالح الأجنبية ستمتع هي الأخرى بالضمانة ، وإن الحركة المغربية للتحرير لصداقة فيما تقول وتحرص على تنفيذه . فالتضامن المقبل بين المصالح الفرنسية والمغربية ، سيُسكّل في نظرنا أحسن الضمانات والوقايات من أي نظام غير عادل ، ذلك لأن العلاقات المستقبلية بين بلدينا ستكون قائمة على الثقة والتضامن والتعاون على جميع المستويات ، سواء منها

العمومية أو الخاصة . إن تحقيق هدف مثل هذا لجدير بتنازلات من طرف فرنسا والفرنسيين المقيمين بالمغرب ، وهي تنازلات ليست بما يسمى بالبند والتخلي ، بل ستكون لها قيمة تساوي قيمة الأعمال الحكيمة السياسية ، في حالة ما إذا أقدم عليها في الوقت المناسب من يهمهم الأمر .

«إن حزب الشورى والاستقلال المتمسك دوماً بخطته السياسية ، نادى في البيانين الصادرين يومي 3 و 24 غشت 1954 بتدابير تمهيدية تهدف إلى خلق مناخ ملائم لفتح مفاوضات فرنسية - مغربية ترمي ، من بين ما ترمي إليه ، إلى رجوع السلطان سيدي محمد بن يوسف وإلغاء بروتوكول 13 غشت 1953 ومنح الحريات العامة ، من ضمنها حرية الصحافة .

«نذكر بهذا الصدد ، أن جريدة الرأي العام ، لسان حال حزب الشورى والاستقلال متوقفة وأن مكاتبها توجد تحت الحظر من دجنبر 1952 بمقتضى قرار صدر عن الجنرال القائد العام لقوات الاحتلال بالمغرب .

«ينبغي إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين الذين ألقى عليهم القبض منذ دجنبر 1952 . لكن لن يكون لهذه التدابير المفعول المرجو إذا لم يلغ النظام البوليسي بصفة نهائية وإذا لم يسترجع المواطن المغربي كرامته الإنسانية التي انتهكت وما لم يأمن على حياته وممتلكاته من كل ممارسة تعسفية .

«وفي بيان له بتاريخ 28 شتنبر 1954 ، أعلن حزب الشورى والاستقلال عن رفضه لاقتراح المقيم العام لأكوسط بإنشاء « لجنة دراسة الإصلاحات » . وبالفعل يجدر التذكير بهذه المناسبة أن كلاً من المقيمين العامين بيولاوبون ، حاولوا عبثاً عام 1944 و عام 1946 إنشاء لجن من هذا الصنف . فبقيت مشروعاتهما وقراراتهما حبراً على ورق .

«إنه لمن العقم السياسي الإقدام عام 1954 ، على استخدام أساليب برهنت بوضوح قبل عشر سنوات خلت ، عن عجزها على تسوية المشكلة الفرنسية - المغربية .

«إن المشكلة المغربية مشكلة سياسية أساساً ، وليست المشاكل المجتمعية والاقتصادية إلا أحد جوانبها . إنه من العيب إذن ، محاولة حل هذه المشكلة بالبحث لها عن المسكنات . إنه كذلك من العيب إعطاء الأولوية إلى حلول مجتمعية واقتصادية ، في حين أن هذه المسائل مرهونة بالمشكل الكبير ذي الطبيعة السياسية والذي يتعلق بإقرار نظام جديد في المغرب بالاتفاق مع فرنسا .

«إن السياسة الواقعية التي يנהجها مانديس فرانس ، دفعت قادة حزبنا لممارسة مسؤولياتهم مرة أخرى من أجل المساهمة في حل الأزمة الراهنة .

«يذكر حزب الشورى والاستقلال بهذه المناسبة ببيانه الأخير الصادر بتاريخ 4 أكتوبر حيث نادى باجتماع فرنسي - مغربي عاجل يعقد في باريس لدراسة المشكلة برمتها وذلك تطبيقاً لمطامح الشعب المغربي . إن الحل العادل لمشكلة العرش يبقى أحد اهتماماتنا الكبرى . وينبغي أن تتفاوض في هذه الشؤون مع فرنسا ، حكومة وطنية مغربية تتألف ممن يحظون بثقة الشعب . وهذه الحكومة هي الوحيدة التي قد تستطيع إيجاد تسوية للمشكلة المغربية مع ممثلي الحكومة الفرنسية ، وعلى أساس الاستجابة لمطامح الشعب المغربي في الاستقلال والسيادة مع ضمان مصالح فرنسا المشروعة ومصالح رعاياها بالمغرب .

«يعمل حزب الشورى والاستقلال لتحقيق هدفين : الديمقراطية والاستقلال . يكافح في سبيل الديمقراطية بمعناها الغربي الشامل ، لهذا يحرص على أن يكون النظام المرتقب بالمغرب نظاماً عصرياً يجد السكان كلهم في ظله حياة هادئة ومزدهرة تقي النفس والنفس والمصالح والمعتقدات . ومن البديهي أن هذا النظام العصري ينفي الخوف والقمع .

«يناشد حزب الشورى والاستقلال الرأي العام والضمير الفرنسي لكي تضع الحكومة الفرنسية على وجه السرعة حداً للحالة المزعجة المرعبة السائدة حالياً بالمغرب .

«إن مواصلة ارتكاب الأخطاء والتخاضي عنها حالياً لن يزيد إلا في تصعيد الصراع وتفاقم الأزمة .

«يأمل حزب الشورى والاستقلال أملاً قوياً أن حكومة مانديس - فرانس ، رغم مشاغلها الأوروبية والأطلنتية ، لن تضيع وقتاً نفيساً وأنها ستتكبّ بكيفية جدية على دراسة ملف « المغرب » . إن الأمر يتعلق بمستقبل العلاقات بين بلدين يتحتم عليهما أن يتفاهما » .

وضع الصحفيون الفرنسيون عدّة أسئلة على أعضاء الشورى والاستقلال (انظر كراسات مغربية ، من إصدار حزب الشورى والإستقلال، عدد 4) . منذ انعقاد هذه الندوة الصحافية ، ظل حزب الشورى والاستقلال يوجد بباريس ، ويقوم ممثلوه في العاصمة الفرنسية بنشاط كبير واتصالات عديدة بالصحافيين ورجالات السياسة ويطلعونهم باستمرار على حقيقة الأوضاع بالمغرب ، في محاولة منه لكسب المزيد من العطف والتأييد للقضية المغربية .



مبحث — 3 —

اجتماع مدينة ليل : 18-19 مارس 1955

نظمت لجنة الاتحاد الفرنسي التابعة لفيدرالية شمال فرنسا ، مساء الجمعة 18 مارس وبعده السبت 19 ، اجتماعاً خصصته للعلاقات الفرنسية المغربية ، تحت رئاسة السيكتور والكبير . وقد تناول الكلمة في هذا الاجتماع ، أحمد بن سودة ، عن حزب الشورى والاستقلال ، وعمر بنعبد الجليل عن حزب الاستقلال ، وييسر دورن نائب عمدة مدينة فيرساي والأب كاتريس ومحمد صعب .

كان عدد الحاضرين مهماً إذا اعتبرنا أن المدينة صغيرة وإقليمية . وكان الجمهور يتألف من الأسر البرجوازية والعمال الشبان والطلبة الذين توافدوا على مقر الاجتماع للتعبير عن تضامنهم مع أصدقائهم الجزائريين بالخصوص .

وقد تناولت جل الصحف الصادرة بشمال فرنسا موضوع الاجتماع وخصصت له مقالات مستفيضة تعرفنا من خلالها على تدخلات ممثلي الحزبين الوطنيين المغربيين .

وفي هذا الصدد ، كتبت جريدة لأكرواه دينورد پادوكالي في عدد 20 مارس 1955 :

«يوم السبت ، انعقد بمدينة ليل الفرنسية بمقرّ دار التجارة والصناعة الواقعة بـ 77 ، زنقة ناسيونال اجتماع خاص بالبرلمانيين والمستشارين العامّين .

« خلال الاجتماع ، أكّد السيد بنعبد الجليل من جديد على ضرورة مواصلة العمل لتحقيق الاتحاد بين المغرب وفرنسا : « لا للمغرب دون فرنسا ولا لفرنسا دون المغرب » .

«ردد المتحدث هذه العبارة عدة مرات في عرضه الذي كان كله تنويهاً بالمنجزات الفرنسية ولئن كانت غير كافية في نظر ممثل حزب الاستقلال الذي أدهش المستمعين باعتدال كلامه . وبالفعل ، فإنه أكّد على الضرورة المستعجلة لنهج سياسة إصلاحية تهدف إلى حل المشكلة الملكية وإعادة تنظيم الشؤون المخزنية مستنكراً بدون هوادة أعمال الإرهاب ملحاً على ضرورة الشروع في تطبيق الإصلاحات المرجوة في جو من الهدوء . ومما لا شك فيه أن من يستمع إلى الزعيم الاستقلالي يتحدث يمكنه أن يتساءل : لم الإرهاب إذن ؟ .

« وعلى عكس بنعبد الجليل ، فإن أحمد بن سودة عضو حزب الشورى والاستقلال ، الحزب المعروف باعتداله ، ألقى عرضاً هياً له أحد أصدقائه ، انتقد فيه السياسة الفرنسية الحالية بالمغرب » .

وكتبت جريدة صوت الشمال ، في عدد 20 مارس 1955 أيضاً :

«أكّد بنعبد الجليل العضو السابق في حزب الاستقلال ، على أولوية حل

جانب المسألة الملكية في المشكلة المغربية . وقال : « إن خلع السلطان كان بمثابة القفل الذي أغلق باب المفاوضات » ، وأضاف أن السلطان هو المتحدث الوحيد المؤهل للتفاوض مع فرنسا ، لذلك ينبغي إرجاعه إلى العرش . لكن عبد الجليل الإنسان المثقف الذي له خبرة سياسية ، قبل ضرورة إيجاد حلّ انتقالي يلائم الظروف الحالية .

« أعرب المتحدث كذلك عن استيائه من هزال ما أنجزته فرنسا خصوصاً في ميدان التعليم .

« وفي موضوع العمليات الإرهابية التي ترتكب في بلاده ، صرّح بأنه يتبرأ منها ويستنكرها كما يشجب كل أعمال العنف . ثم اختتم عرضه بالإعراب عن موافقته على التعاون مع فرنسا لتحقيق رغائب وأمانى سكان المغرب ، وأبدى ارتياحه لظاهرة وجود فئات من بين الفرنسيين المقيمين في المغرب ، يهتم أفرادها بمشاكل المغاربة ويتفهمون مطامحهم .

« أما أحمد ابن سودة عضو المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال ، فإنه يلوم على الفرنسيين كونهم لم يحترموا روح نص عقد الحماية ويتهمهم بممارسات تعسفية في القطاعين السياسي والمجتمعي وأعرب عن أمله في ابدال العقد الذي فقد كل صلاحية بسبب التعسفات البوليسية التي يتميز بها ، بنظام قائم على الثقة ينبغي تدشينه بإصدار عفو شامل عن المعتقلين السياسيين » .

لاكرواه دي نور ، 19 مارس 1955 :

« لا يمكن للمغرب أن يكون له وجود بدون فرنسا ولا وجود لفرنسا بدون المغرب » .

« ذلك ما أكده بنعبد الجليل « عضو سابق » في حزب الاستقلال والذي قدم تحليلاً لمنجزات فرنسا بالمغرب وعبر عن إعجابه بما حققه بلدنا هناك .

« نعم ، إن فرنسا أنجزت أعمالاً تستحق التنويه والإعجاب ولكن ، هناك

أزمة وما أخطرها أزمة ! وتساءل بنعبد الجليل لماذا هذه الأزمة . فيجيب بنفسه عن السؤال قائلاً بأن الهياكل الإدارية التي نصبها ليوطي لتمارس مؤقتاً الحكم المباشر - لأن المغرب لم تكن له أطره الخاصة - بقيت تحتل مناصبها إلى الآن . ولاحظ أن المغرب يتوفر اليوم على أطر تكوّنت في فرنسا أو تخرّجت من المدارس التي أنشأتها فرنسا بالمغرب ، ويأمل أن يفسح المجال للشباب كي يشاركوا في الإدارة المغربية ويساهموا في تنظيم شؤون بلدهم .

« بعد ذلك صرّح السيد بنعبد الجليل أنه منشغل بعمليات العنف السائدة حالياً في بلاده كما أعرب عن قلقه العميق من اندفاع بعض الأشخاص وراء غرائزهم الوحشية وأكد مرة أخرى أن التفاهم مع فرنسا في ظروف أحسن سيمكن من انتعاش العلاقات بين البلدين وتمتينها ، وذلك هو الهدف الذي يسعى المتحدث إلى تحقيقه . »

« أما السيد ابن سودة ، فإنه وكل إلى أحد أصدقائه أمر إلقاء كلمته نيابة عنه ، فجاء العرض حافلاً بسلسلة من التهجمات العنيفة والحقودة على فرنسا ، فكان بمثابة الضرب على الطاولة بعد اليد الممدودة للتفاهم والتعاون . . . » .

لم يستحسن عمر بن عبد الجليل ولا منظمو اجتماع ليل الكلمة التي ألقاها ممثل حزب الشورى والاستقلال .

تعارضت وجهة نظر حزب الشورى والاستقلال التي اعتبرت حقودة مع اليد الممدودة التي قدمها حزب الاستقلال .

أما موقف المشاركين الفرنسيين في هذا اللقاء ، فإنه يتلخّص فيما يلي : « ضرورة وجوب تجاوز الوطنية الضيقة - سواء في فرنسا أو في المغرب - وإقرار نظام للاتحاد الفيدرالي وهو النظام الذي يضمن للطرفين المعنيين ، مع احترام شخصية كلّ منهما ، الانسجام والقوة الضرورية » .

وبهذه المناسبة ، استشهد بيير دورن بقوله أندري مالرو : « إن التعمّق فيما يجمعنا خير من العمل على ما يفرّقنا » .

لم يخرج اجتماع ليل بأي توصية لتسوية الخلاف الفرنسي المغربي ولم يكن هذا اللقاء سوى فرصة استعرض خلالها المجتمعون وجهات نظرهم بشأن العلاقات الفرنسية المغربية .



مبحث - 4 -

المؤتمر الوطني لتسوية المشكلة الفرنسية - المغربية : 7-8 ماي 1955

اتخذ بعض الفرنسيين مبادرة خاصة ، فنظموا بباريس مؤتمراً وطنياً لتسوية المشكلة الفرنسية المغربية ، يومي 7 و 8 ماي 1955 ، برئاسة ليون مارشال ، سفير فرنسي سابق والكاتب العام للمجلس الأوروبي يومئذ ومدير سابق لقسم إفريقيا والشرق بوزارة الخارجية الفرنسية .

وافق العديد من الشخصيات الفرنسية على وضع المؤتمر تحت رعايتهم ، وهم : الجنرال بيطوار ، روني كابطان ، كلود بوردي ، الرئيس دَلاذبي ، ميشيل دوبري ، جورج ديهاميل ، الرئيس هيريو ، فرانسوا ميتيران ، أندري دونيس ، روبرت فيردي ، ألان صافاري ، ايدوار ميشيل ، وغيرهم .

استمع الحاضرون إلى تقارير قدمها كل من پول بيتان ، جان فيردين وأندري بريتي ، أعقبتها مناقشات مستفيضة تناول الكلمة خلالها عدد كبير من المشاركين الفرنسيين والمغاربة ، فأعربوا عن وجهة نظرهم بشأن تسوية المشكلة الفرنسية المغربية . وأصدرت اللجنة الوطنية لتسوية المشكلة الفرنسية المغربية ، كتيباً يحتوي على كل تدخلات الشخصيات التي شاركت في المؤتمر .

أما حزب الشورى والإستقلال ، فإنه أوفد عضوين لتمثيله في هذا المؤتمر ، وفيما يلي نص عرض ممثل حزب الشورى والإستقلال :

«يسعدني أن أستهلّ تدخلتي بتقديم تحيات حزب الشورى والإستقلال

إلى السادة الكرام الذين بذلوا قصارى الجهود لتنظيم هذه الأيام الدراسية
ويطيب لي أن أشكرهم على عملهم الرامي إلى التعريف بالأسباب التي تُخِلُّ
بالعلاقات الفرنسية المغربية .

«ألاحظ أن أشغال هذا اللقاء تتواصل في جو يسوده الهدوء ويتسم بالجديّة
وكأننا في ندوة أكاديمية . لكن ، إذا أمعنا النظر قليلاً في المادة البشرية التي
نتداول في شأنها ، في هذه الكتلة الإنسانية التي تتخبط حالياً في صعوبات
جمّة غير عادية ، في الشعب المغربي الذي يعاني كثيراً من المتاعب ، نتأكد أن
الوقت حان لحمل الحكومة الفرنسية على اتخاذ إجراءات عاجلة لتلافي
الكارثة . إن المغرب لا يعرف الآن إلى أي قبلة يولي وجهه ، شعبه فقد الثقة في
كل شيء . لذلك ، يجب القيام بالعمل الكفيل باسترجاع الثقة إليه . لم يعد
الوقت اليوم قابلاً للانتظار أو التفكير ، فلا بدّ من التحرك .

«لا يخفى علي أن كلامي قد يفاجيء بعض المشاركين في هذه الندوة ،
فألتمس منهم العفو إن سمعوا مني ما لا يرضيهم . أعرف أن كلامي ربما تجاوز
في نظرهم حدود الهدوء الذي يتحلّى به الخطاب الأكاديمي في جمع موقر
كجمعنا هذا . غير أنني أرى من الواجب أن أعلن لكم أن الوقت لا يرحم .
انتظر المغاربة كثيراً ووضعوا ثقتهم في حكومة مانديس فرانس ، وقيل لهم :
« سنجد لكم الحلول ؛ إن الفرج قريب ؛ وسترون أن الفرنسيين سيحاولون
فهم معاناتكم وسيقومون بدور التحكيم في الخلافات القائمة بين الجالية
الفرنسية بالمغرب والمغاربة . فخاب أملنا إذ أن شيئاً من هذا لم يحدث وأن
البرلمان الفرنسي لم يوافق على المشروع الذي تقدم به مانديس فرانس لتسوية
الأزمة المغربية . ونحن اليوم في عهد حكومة إدغار فور، وقد سمعنا عن هذه
الحكومة أنها قد تستطيع تسوية هذه الأزمة لكن الوقت لا يرحم . فإذا كانت
لكم رغبة في صيانة العلاقات بين فرنسا والمغرب وفي استمرارية علاقاتنا
القديمة وتدعيمها بما ينبغي لتدوم أكثر، عليكم أن تتحركوا، وبدون تماطل .
أظن أن كلّ الوسائل صالحة ومتوفّرة لهذا التحرك . ينبغي طرق كل الأبواب
وإقناع الناس كلهم وأن تؤذّنوا فيهم بصوت عال أن الحريق شب في البيت . لم

يفتأ حزب الشورى والاستقلال يقترح بكل نزاهة وإخلاص حلولاً للمشكلة المغربية . إن الحركة الوطنية المغربية لم تفتأ ترشد إلى الطريق التي ينبغي السير فيها لإيجاد الحلول الناجعة للخروج من الوضع الحالي . إنني أؤمن بوجود نقط للقاء بين المغرب وفرنسا يمكن الاتفاق بشأنها وينبغي اتخاذها نبراساً يقود خطواتنا إذا أردنا أن نخرج منتصرين من المعركة التي تدور أطوارها الآن . لذلك ، ألتمس منكم معالجة الموضوع بالحكمة والتبصر وأدعوكم مرة أخرى لتلافي ضياع الوقت ، لأنكم كممثل التقنيين الذين يعملون في المخابر ، والمريض المعروض اليوم على المخبر ، لا يمكنه أن ينتظر .

لم يتخذ المؤتمر أي قرار واكتفى باستخلاص بعض الآراء مع تحديد أربعة أهداف :

- 1 - إحصاء مصالح فرنسا والفرنسيين بالمغرب .
- 2 - البحث عن أفضل الوسائل وأكثرها نزاهة لتأمينها وتنميتها .
- 3 - معرفة ما يريده المغاربة أنفسهم على مستوى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها .
- 4 - التقريب بين علية القوم من بين المغاربة والفرنسيين قصد التقريب بين أفكارهم .

وتشكّلت سكرتارية لتنسيق الأعمال وتحقيق هذه الأهداف وتقديم حلول إيجابية للرأي العام ولحكومتي البلدين ، لكن ، بما أن الأزمة المغربية تطوّرت بكيفية سريعة نحو التسوية لم تبق صلاحية للسكرتارية .



مبحث - 5 -

ندوة نادي اليعاقبة : 15-16 يونيو 1955

نظم نادي اليعاقبة تحت الرئاسة الشرفية للرئيس ادوارد هيريو ندوة

صحافية بباريس يومي 15 و 16 يونيو بقاعة واغرام ، بغية دراسة المشكلة المغربية والخروج على ضوء هذه الدراسة باقتراح حلول للأزمة القائمة بين البلدين ، وقد شارك في هذه الندوة عدد من الشخصيات المغربية والفرنسية .

في البداية التزم الحاضرون دقيقة صمت ترحماً على روح لوميغر ديروي الذي اغتاله الإرهابيون الفرنسيون بالدار البيضاء يوم 12 يوليوز 1955 ، ثم تناول الكلمة حسب الترتيب التالي ، كل من :

امبارك البكائي (دون انتماء سياسي) عبد الرحيم بو عبيد (حزب الاستقلال) أحمد بن سودة (حزب الشورى والاستقلال) ، محجوب بن الصديق (الاتحاد المغربي للشغل) يوليثير (وزير فرنسي سابق) ، كومونت (كاتب فريق الجمهوريين الاجتماعيين بالبرلمان) المحامي إيزار (نائب رئيس جمعية « فرنسا - المغرب ») اشنايدر (الكاتب العام للجنة العمل من أجل حل المشكلة المغربية) .

كانت هذه الندوة ، الأولى من نوعها التي تنظم بفرنسا ، اعتباراً لأهمية وعدد الشخصيات المشاركة فيها . وخلال التدخلات ، طالب الفرنسيون الحاضرون بفتح مفاوضات مع ممثلي الشعب المغربي الحقيقيين ، كما أن المشاركين المغاربة عرضوا بدورهم وجهة نظر الأحزاب الوطنية .

عندما تناول أحمد بن سودة الكلمة حيى الحاضرين وتلا خطاباً موجهاً من محمد حسن الوزاني إلى رئيس الجلسة ، هذا نصه :

«بعد تقديم التحيات إلى الحاضرين ، أقول : إنني أسمع من يردد بصوت عال بأنه يجب انقاذ الصداقة الفرنسية المغربية . وأما أنا فأقول بأنه ينبغي أن نعمل يداً في يد لجعل هذه الصداقة واقعاً ملموساً . إن الأزمة الراهنة تزداد تفاقماً مع مرور الأيام ، لذلك يتحتم على المسؤولين الفرنسيين اتخاذ قرارات عاجلة للتسوية الشاملة للمشكلة الأساسية التي تتعرض من أجلها العلاقات بين فرنسا والمغرب .

«إن حزب الشورى والإستقلال يرفض كل حلّ تتخذه فرنسا على انفراد وقائم على إصلاحات وتدابير جزئية ومحاولات تجبيرية أو إجراءات قابلة لحل كل المشاكل .

« فلا حل ولا ضمانة للصداقة الفرنسية المغربية التي يعرضها الوضع الراهن إلى الأخطار إلا في إطار الوفاق والتعاون والتضامن بين الجانبين . ومن الخطأ الفادح الاعتقاد أن تحقيقها ممكن خارج هذا الإطار .

«ورغبة منا في العمل من أجل المصلحة العامة ، فإننا نلفت نظر الرأي العام الفرنسي إلى الأخطار العجيبة التي تشكّلها المأساة الدموية الحالية والتي يرجع سببها إلى الصراع السياسي الذي يقلقنا إلى حد كبير .

«وأخيراً أتوجّه بالشكر مرّة أخرى إلى الذين نظّموا هذا اللقاء وأتمنى لهم كامل التوفيق» .

بعد ذلك صعد إلى المنصة عبد اللطيف الحريقي وتلا تصريح حزب الشورى والإستقلال (يوجد التصريح في النص الفرنسي لكتابنا هذا : حدثني والذي : الوثيقة رقم 3 في الملاحق) .

مُقام مُحَمَّد حَسَن الوِزاني بِسَويسرا

لم يكن محمد حسن الوزاني يشعر بالغرابة في الديار السويسرية إذ سبق له أن أقام بجنيف عام 1932 ، وربط فيها علاقات تعاون مع الأمير شكيب أرسلان ، ثم إنه كان يكتب في جريدة الأمة العربية مقالات عن الوضع في المغرب ، بإمضاء « لجنة العمل المغربي في أوروبا » (أعداد مارس ، أبريل ، ماي 1932) وكانت له روابط متينة مع المفوضية السورية الفلسطينية وكان يلقي دروساً للطلبة العرب بجامعة جنيف .

إلا أنه أخذ يتردد كثيراً على سويسرا ابتداءً من عام 1951 سواء للقاء بأسرته ، أو للاجتماع بالمقاومين المغاربة وبأصدقائه السياسيين . وكان في جنيف يلتقي كذلك بالصحافيين . ومضت السلطات السويسرية تراقب أنشطته السياسية عن كثب .

استقر محمد حسن الوزاني بمدينة لوزان في شهر غشت 1955 حتى يتمكن من تتبّع مباحثات إيكس - لي - بان والمفاوضات الفرنسية المغربية من قريب . وفي أواخر شهر شتنبر ترأس اجتماعاً للمكتب السياسي صدر بلاغ في أعقابهِ .

وتحت عنوان « لوزان ، قاعدة استراتيجية أوروبية للاتفاضة الوطنية بشمال إفريقيا »، نشرت إحدى الصحف الصادرة بنو شاتل يوم 15 أكتوبر 1955 استجواباً مع محمد حسن الوزاني ، أثار انتباه مصالح الأمن السويسرية فتلقى استدعاء من وزارة العدل والشرطة فسلمته إنذاراً ، ثم أصدرت البيان التالي :



محمد حسن الوزاني
وأبناؤه عند باب
إحدى عربات القطار -
لوزان : 1954



محمد حسن الوزاني
وأبناؤه أمام تمثال
الكاتب الفرنسي
جان جاك روسو
جنيف : 1955

«في 27 شتبر 1955 ، نشر وفد عن حزب الشورى والإستقلال المغربي بالصحافة عدة قرارات في أعقاب محادثات أجريت بلوزان في موضوع النزاع القائم بين فرنسا والمغرب . وقد تضمّن البلاغ انتقادات شديدة اللهجة ضد الحكومة الفرنسية . إن الحكومة الفيدرالية لا يمكنها أن تسمح للأجانب بتحويل التراب السويسري المحايد إلى قاعدة لأنشطة سياسية قد تسيء إلى العلاقات الدولية للكنفدرالية السويسرية . ولهذا فإن أنشطة الوطنيين المغاربة بسويسرا والقرارات التي أعلنوا عنها ، تمسّ بالحياد السويسري .

«واعتباراً لذلك ، فإن المجلس الفيدرالي قرّر توجيه إنذار إلى محمد حسن الوزاني المقيم حالياً بلوزان ، الأمين العام لحزب سياسي أجنبي ، تحت طائلة الطرد ، بمقتضى الفصل 70 من الدستور ، في حالة ما إذا واصل أنشطته السياسية بسويسرا » .

Canton de Vaud
DÉPARTEMENT DE JUSTICE ET POLICE
SÉCRÉTARIAT GÉNÉRAL

N° S/
CONVOCAATION RECOMMANDÉE

Lausanne, le 30 septembre 1955

Monsieur Mohamed WAZZANI
Rue Marterey 9

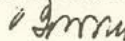
Lausanne

Monsieur,

Nous vous prions de vouloir bien vous présenter personnellement au Secrétariat général, 12, rue Cité Devant, 1^{er} étage, lundi 3 octobre 1955 à 9 heures du matin, sans faute, pour une communication vous concernant.

Recevez, Monsieur , nos salutations empressées.

SÉCRÉTARIAT GÉNÉRAL :



N. B. & F. - 4.88 - 2000

استدعاء من وزارة العدل والشرطة موجّه إلى محمد حسن الوزاني ، خلال إقامته بسويسرا .

على إثر ذلك ، أدلى محمد حسن الوزاني إلى الصحافة بالتصريح التالي :

«إن الإنذار الذي وجّهه إلي المجلس الفيدرالي يرغمني بالطبع على مغادرة بلدكم ، إذ ليس في نيتي أن أسوء إلى أحد . فعندما أصدرتُ بيان 27 شتبر لم أكن أقصد بأي صفة من الصفات ، انتهاك الحياد السويسري . ويمكن أن أقول لكم بكل صدق وأمانة ، أنني لم أسئ إلى البلد الكريم الذي استضافني إذ بمجرد ما صدر البلاغ ، قصدت السلطات المحلية بلوزان لأستفسرها عن شروط إقامة رجل سياسي له وضعية مماثلة لوضعيتي » .

اعتبر بعض الصحافيين أن الإنذار الذي وجّهته السلطات السويسرية إلى محمد حسن الوزاني كان قاسياً . وبهذا الصدد خصصت جريدة لاغازيط دو لازان افتتاحيتها إلى الموضوع ، بتاريخ 14 أكتوبر 1955 . (يوجد نص الافتتاحية في النص الفرنسي لكتابنا هذا : حدثني والدي : وثيقة رقم 4 في الملاحق) .

مؤتمر بانډونك 18 - 24 ابريل 1955

يشكل مؤتمر بانډونك « الحدث » في تاريخ الاستعمار . ويرى الأندونيسيون الذين بادروا إلى تنظيم هذا المؤتمر ، أن له سوابق ، مثل المؤتمر الأوربي الذين انعقد عام 1926 بمدينة بيريثيل ومؤتمر بروكسيل الذي انعقد عام 1927 .

أخذت المجموعة الإفريقية الآسيوية الأمية التي كانت وقتها تتألف من اثني عشرة دولة ، تعبير اهتماماً كبيراً للدول الخاضعة للاستعمار وبالأخص للمغرب والجزائر وتونس .

اجتمع الوزراء الأولون في حكومات برومانيا وسيلان والهند والباكستان ، بـكولومبو أيام 28 و 29 و 30 أبريل ، ثم عقدوا اجتماعاً آخر بكاندي ، يومي 1 و 2 ماي 1954 للتشاور وتبادل الآراء حول القضايا المشتركة التي تهّم بلدانهم .

يستخلص من البيان الذي أذاعوه يوم 2 ماي 1954 ، في أعقاب اجتماعاتهم ، أنهم تدارسوا قضية حرب الهند الصينية ، وتطور الأسلحة النووية ومسألة تمثيل الصين في هيئة الأمم المتحدة . أكد البيان من جهة أخرى أنهم « ناقشوا قضايا الاستعمار وأعربوا عن أسفهم لكون كثير من البلدان في مختلف جهات العالم ما تزال مستعمرة ، واعتبروا أن استمرار هذه الحالة تعدّ خرقاً سافراً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلام في العالم ، ثم أبدوا اهتماماً خاصاً بالمغرب وتونس ، مؤكدين على وجوب إعادة السيادة الوطنية لهذين البلدين

مع الاستجابة إلى مطالبهما المشروعة والاعتراف لهما بحقوقهما في تقرير مصيرهما وفي حرية واستقلال شعبيهما» . .

انعقد اجتماع بمدينة بوكور يوم 28 دجنبر 1954 لوضع لائحة الأقطار التي ستدعى للمشاركة في مؤتمر باندونك ، وهو المؤتمر الإفريقي الآسيوي . كان الأمر يتعلق بالدول المستقلة ، وبصفة استثنائية ببلدان لم تحصل بعد على استقلالها . وجاء في البلاغ الصادر بعد أعقاب اجتماع بوكور « أن من بين المحاور التي سنتكب عليها أشغال المؤتمر ، المشكلة التي تهّم الشعوب الآسيوية والإفريقية مثل التي لها علاقة بالسيادة الوطنية والميز العنصري والاستعمار» .

وبالطبع ، فإن الحركات الوطنية الشمال إفريقية التي كانت على اتصال بالمجموعة الإفريقية الآسيوية ، مضت تتابع عن كثب أشغال مؤتمر كولومبو وبوكور . وأضحى حضور تلك الحركات الوطنية بباندونك أمراً ضرورياً .

انعقد مؤتمر باندونك كما كان مقرراً ، من 18 أبريل 1955 إلى 24 منه . كشأن سائر ممثلي الحركات الوطنية الشمال إفريقية ، استعد محمد حسن الوزاني - الذي كان يقيم بالقاهرة - لحضور أشغال المؤتمر الذي وصفه الصحافيون بأنه « مؤتمر آخر الدنيا » ، وكان يعلم مدى أهمية القرارات التي سيتخذها المؤتمر .

بهذه المناسبة ، أشعر رسلان عبد الغني ، الكاتب العام لوزارة خارجية أندونيسيا ، وكاتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، لجنة تحرير المغرب العربي ، بأن الوطنيين الشمال إفريقيين لن يمكنهم حضور المؤتمر إلا بصفة ملاحظين لأن المشاركة الفعلية مقصورة على الدول المستقلة .

على إثر ذلك ، تدخل بعض أعضاء « مكتب المغرب العربي » من حزب الاستقلال لدى سفارة اندونيسيا بالقاهرة لكي لا تمنح التأشرة إلى محمد حسن الوزاني بدعوى أن علال الفاسي هو الممثل الوحيد للحركة الوطنية المغربية .

احتج محمد حسن الوزاني بكيفية صارمة على ذلك مؤكداً أن زعيم حزب الاستقلال لا يمثل إلاّ حزبه .



في مؤتمر باندونك ، محمد حسن الوزاني وعلى يساره الشادلي المكي ، المسؤول الجزائري ، ويحيط بهما أعضاء وفد آسيوي لدى نفس المؤتمر (1955)

وبفضل تدخلات لجنة تحرير المغرب العربي والجامعة العربية ، حصل محمد حسن الوزاني في آخر لحظة على التأشيرة ولم يستطع أن يلتحق بباندونك إلا بعد حفل افتتاح المؤتمر ، وقد أمسى غير متأكد من سفره إلى باندونك . لذلك أعد مذكرة باسم حزب الشورى والاستقلال (انظر نصها في الملاحق - وثيقة ب ، ص 431) 7 أبريل 1955 ، إلى محمود فوزي وزير خارجية مصر ، وإلى الحاج رضي عبد القادر سفير أندونيسيا بالقاهرة وإلى عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية ، والتمس منهم تسليمها إلى المؤتمر مع السهر على تسجيل القضية المغربية بجدول أعماله ووُزعت المذكرة كذلك على سفراء الدول المشاركة في المؤتمر .

أرفق محمد حسن الوزاني المذكرة برسالة نقتطف منها هذه الفقرة :

« كان يودّنا أن نسلم لكم المذكرة بعد إمضاءها من طرف كافة ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية الموحدة . لكن رغبتنا لم تجد أي صدى لديهم فافتضى نظرنا أن نوجهها إليكم بدون تأخير . . . » .

عندما وصل محمد حسن الوزاني إلى باندونك رفقة الجزائري الشادلي مكّي ، وجد في استقباله بالمطار ممثلاً عن الحكومة الأندونيسية ، ونزل بنفس الفندق الذي كان يقيم به وفد المملكة العربية السعودية . وتحادث مع أعضاء الوفود الإفريقية الآسيوية - المشاركة في المؤتمر الذي انعقد بقصر المريدكة (قصر الحرية) - في شأن القضية المغربية وطلب منهم التدخل لدى المؤتمر ليتخذ قراراً في الموضوع على أساس المذكرة التي قدمها لهم .

تناول المؤتمر قضية شمال إفريقيا من الجانب الثقافي أولاً ، حيث أدان الاستعمار لكونه لا يعاكس فحسب النشاط الثقافي ولكنه يهدف كذلك إلى القضاء على التقاليد الجهوية « وأكد المؤتمر أن هذا ينطبق بالخصوص على شمال إفريقيا حيث إن الاستعمار لا يسمح للسكان بدراسة لغتهم القومية » .

وعلى الصعيد السياسي ، أكد البيان أنه فيما « يتعلق بالوضع المضطرب حالياً بشمال إفريقيا والرفض البات لمنح شعوبها حقهم في تقرير المصير ، يعلن المؤتمر الإفريقي الآسيوي عن مسانده لهقوق شعوب الجزائر وتونس والمغرب في الحكم الذاتي وفي الحرية والاستقلال ويطالب الحكومة الفرنسية بالتعجيل بتسوية مشكلة المنطقة بطريقة سلمية » .

بعد انتهاء أشغال المؤتمر استضافت الحكومة الأندونيسية محمد حسن الوزاني لمدة ثلاثة أيام قضاها بجاكرتا وحظي خلالها بمقابلة الرئيس أحمد سوكارنو وأعضاء الحكومة .

وفي طريق عودته إلى القاهرة ، عرّج على كراتشي ، فاستضافته سفارة سوريا ووضعت سيارة تحت تصرفه ، وقام الطلبة السوريون بمهام الكتابة والترجمة أثناء ندوة صحافية عقدها بالعاصمة الباكستانية في 2 ماي 1955 (انظرها في كتاب خطب وتصريحات صحفية ، 2:216-221) .

ملاحق

1 - موجز حياة محمد حسن الوزاني

- ولد بفاس (المغرب) في يناير 1910 .
- دراسته الابتدائية والثانوية :
- دخل وهو صغير الكتاب القرآني سيدي خيار (ساقية الدمناتي بفاس) .
- سجل بمدرسة اللمطين ليتلقى تكويناً عصرياً ويتعلم اللغة الفرنسية .
- بعد نجاحه في الشهادة الابتدائية دخل ثانوية مولاي إدريس بفاس حيث بقي أربع سنوات .
- كان يتابع دروساً عربية خاصة نمت معلوماته الدينية والعقدية .
- بعد إنهاء دراسته بثانوية فاس التحق بليسي كورو بالرباط ومكث به عامين كان يقيم أثناءهما بداخلة الفرنسيين .
- قبل إنهاء دراسته الثانوية سافر إلى باريس حيث هيا البكالوريا في ليسي شارلمان .
- دراسته العليا :
- انخرط سنة 1927 في المدرسة الحرة للعلوم السياسية التي كان أول خريج مغربي منها .
- كما درس في :
- كولييج دو فرانس

- وبمعهد الصحافة .
- وبمدرسة اللغات الشرقية .
- في أثناء مقامه بباريز عمق معلوماته في السياسة الدولية بإقباله على دروس التاريخ الدبلوماسية والقانون الدولي التي كانت تنظمها مؤسسة « كارنيجي للسلام » .

نشاطاته الثقافية والسياسية :

1927 - شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ، وهو عضو في مكتب هذه الجمعية .

1928 - انتخبه الجمع العام لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين المنعقد بباريس في 16 ديسمبر 1928 أميناً عاماً للجمعية . ومحضر المداولات مكتوب وموقع بخط يده . وقد قام خلال هذا الجمع بمداخلة هامة دعا فيها شباب أقطار المغرب الثلاثة إلى التآزر والاتحاد .

1928 - نظم بالتعاون مع بعض الطلبة العرب بباريس إرسال أول بعثة من الشبان المغربية لمتابعة دراستهم بمدرسة النجاح في فلسطين .

1929 - شارك مشاركة فعالة في تأسيس جمعية الاتحاد العربي بباريس التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا بمصر . وانخرط عضواً في جمعية « كوكب الشمال الأفريقي » التي أسسها مصالي الحاج سنة 1926 .

1929 - (شتنبر) علم أثناء مقامه بفاس بهدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين من طرف القوات الإنجليزية بالتعاون مع الصهانية ، فنظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهرت بألاف التوقيعات ووجهت إلى الوزير الأول البريطاني . وقد تعرض بصفته المحرك لهذه العريضة إلى حملة من طرف الصحافة الاستعمارية .

1929 - (نونبر) بعد أن أقام مدة ببرشلونة ، غادر هذه المدينة متوجهاً إلى باريز لإتمام دراسته .

- 1930 - أنهى دراسته العليا بباريز ورجع إلى المغرب .
- نظم قراءة « اللطيف » بعد صلاة الجمعة بالقرويين بفاس ، وخرج على رأس مظاهرة شعبية في الشوارع احتجاجاً على صدور الظهير البربري (16 ماي 1930) .
- على إثر هذه المظاهرة جلده الباشا ابن البغدادي ، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر قضاها في تازا .
- وبعد خروجه من السجن ألزم بالإقامة الإجبارية بفاس .
- ولم يتمكن بسبب السجن والإقامة الإجبارية من حضور المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين المنعقد بتونس يوم 20 غشت 1930 .
- 1931 - غادر المغرب متوجهاً إلى فرنسا بعد أن حصل على جواز سفر لا تتجاوز مدة صلاحيته شهرين .
- نشر بتعاون مع أصدقائه بباريز كتاباً بعنوان : « عاصفة على المغرب ، أو أخطاء سياسية بربرية » بتأييد من الأوساط الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية للحكومة .
- 1932 - (14 مارس) ألقى محاضرة بباريز عن « مولاي الحسن (الأول) أبي النهضة المغربية » .
- 1932 - أقام في جنيف حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان ، ونشر مقالات في مجلة « الأمة العربية » « La Nation Arabe » .
- اضطر إلى مغادرة سويسرا بسبب نشاطاته السياسية .
- توجه إلى مدريد حيث شارك في تأسيس « الجمعية العربية - الإسلامية » (جوان 1932) .
- أقام في سبتة وتطوان (سبتمبر ، أكتوبر ، نونبر 1932) حيث اتصل بالوطنيين المغاربة في الشمال ونسق معهم برنامجاً للعمل .
- 1932 - (جوي) شارك في باريز مع روبير جان لونغي في تأسيس مجلة « مغرب » وكتب فيها بانتظام مقالات مهمة .

- 1932 - (ديسمبر) توجه إلى مدريد حيث تحدث حول العلاقات السياسية والثقافية مع القادة الجدد للجمهورية الإسبانية .
- 1933 - (يناير) رجع إلى فاس ماراً بطنجة . فقام برحلة عبر المغرب نظم خلالها اجتماعات ومظاهرات في فاس ، والخميسات ، والدار البيضاء .
- 1933 - (4 غشت) أصدر في فاس الجريدة الشهيرة « عمل الشعب » بالفرنسية .
- 1933 - (19-23 شتنبر) قام في فاس بتهيء المؤتمر الثالث لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين الذي منع في آخر لحظة .
- 1933 - (8 ديسمبر) بعد أن حجزت المحكمة العدد 18 من عمل الشعب ، أصدر محمد حسن الوزاني جريدة « إرادة الشعب » وقد أعطى محمد حسن الوزاني بتأسيس جريدة « عمل الشعب » و« إرادة الشعب » الحركة الوطنية المغربية سلاحاً خطيراً وفعالاً في نفس الوقت لتحقيق المطامح المغربية . بفضل هذه الجرائد تمكن المغاربة من اكتشاف حقوقهم إزاء الحماية ، وبعض الحقائق لمبرراتها .
- 1934 - (مارس) حضر محمد حسن الوزاني بفاس في مؤتمر الاتحاد المغربي لجامعة حقوق الإنسان والمواطن .
- 1934 - (ماي) اتهام (عمل الشعب) بالتحريض على الشغب ومنعها من الصدور فكان ذلك رجوعاً إلى سياسة الخنق والقمع .
- 1934 - حضر محمد حسن الوزاني مؤتمر الحزب الاشتراكي الإسباني ، ووجه إلى أصدقائه الفرنسيين تقريراً كاملاً عن أشغال هذا المؤتمر .
- 1934 - (18 شتنبر) حضر محمد حسن الوزاني الجمع الكبير الذي أقامته الرابطة ضد الإمبريالية للتشهير بالضغوط الواقع في تونس .
- 1934 - (فاتح ديسمبر) كان محمد حسن الوزاني ثاني اثنين قدما

« برنامج الإصلاحات المغربية » إلى الحكومة الفرنسية في باريز . وهو أحد المحررين الرئيسيين لهذا البرنامج .

1934 - (28-30 ديسمبر) حضر محمد حسن الوزاني في بروكسيل المؤتمر العالمي للرابطة ضد الإمبريالية .

1935 - (11 يناير) حضر محمد حسن الوزاني تجمعاً هاماً لعمال شمال إفريقيا نظمته « الإغاثة الحمراء » في مقرها بشارع ماتيران - موروبياريز .

1935 - (مارس) أصبح محمد حسن الوزاني ، إلى جانب عدد من الصحفيين من بينهم جان لُونَكِي ، عضواً في اللجنة المؤقتة لجامعة الشعوب المستعمرة ، برئاسة أندري بيرطون .

1935 - (2 ماي) حضر محمد حسن الوزاني في باريز ، إلى جانب جزائريين وتونسيين وسوريين ، وهند صينيين ، وملغاشيين ، اجتماعاً نظمته لجنة الشباب ضد الحرب والفاشية ، حيث درست مسألة مقاطعة المنتجات الفرنسية وبخاصة في شمال إفريقيا .

1936 - (31 ماي) حضر محمد حسن الوزاني المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي (S.F.I.O) فوزع على المؤتمرين والصحفيين المطالب المغربي في منشورين بعنوان : « نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية » و« إلى الشعب الفرنسي » .

1936 - (غشت) استقبل محمد حسن الوزاني بفاس على التوالي دافيد روسي ، وروبير جان لُونَكِي ، وَأَنِير ، وروبير لُونُو (نقابي ثوري) الذين جاؤوا لبحثوا معه إمكانية إعانة الحركة الوطنية المغربية للجمهورية الإسبانية ضد فرانكو . فهياً الوزاني مع أصدقائه برنامجاً للمساعدة وتوجه صحبة عمر بن عبد الجليل إلى برشلونة حيث قدم بنجاح إلى الحكومة الجمهورية أطروحات الوطنيين المغاربة . وهياً مع « الفيدرالية الثورية الدولية » (Fédération Anarchiste internationale) مخططاً للتعاون .

لم ترد الحكومة الجمهورية أن تطبق الاتفاقات المبرمة إلا بموافقة

الحكومة الفرنسية للجهة الشعبية ، لكن للأسف عارض ذلك ليون بلوم .
وبعد أن أقام محمد حسن الوزاني مدة بإسبانيا توجه إلى باريس في محاولة
لإقناع الحكومة الفرنسية لكن بدون جدوى .
1936 - (25 أكتوبر) عقدت كتلة العمل الوطني أول مؤتمر لها
بالرباط .

1936 - (2 نونبر) رجع محمد حسن الوزاني من فرنسا وألقى خطاباً
في مؤتمر كتلة العمل الوطني بفاس استعرض فيه نتيجة سفره إلى فرنسا
ومساعيه لدى حكومة الجهة الشعبية . ولم يخف خيبة أمله الكبرى على أثر
موقف الحكومة ، وفكر في العمل المباشر بالمغرب بعدما اقتنع بأن على
المغاربة ألا يعتمدوا إلا على أنفسهم . وهيئت حينئذ عدة مظاهرات من طرف
كتلة العمل الوطني .

1936 - (14 نونبر) مُنع تجمع في الدار البيضاء حول حرية
الصحافة ، وأوقف محمد حسن الوزاني بتهمة كونه المحرض على الإضطراب
المستوحى من روبرت جان لونكي . وقد وقعت حركات احتجاج في عدة مدن
بالمغرب ، تلتها عمليات اعتقال عدد من المناضلين . ولأجل تطيف الجو
عمدت سلطات الحماية إلى إطلاق سراح محمد حسن الوزاني ورفاقه ورفع
الإجراءات القمعية عن الصحافة الوطنية .

1937 - وقع في هذه السنة انشقاق في حظيرة كتلة العمل الوطني على إثر
خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي وبالبنيات المكونة للمنظمة . وانبثق عن هذا
الخلاف حركتان : « الحزب الوطني » و « الحركة القومية » ذات الاتجاه
العصري الديمقراطي بزعامة محمد حسن الوزاني ، التي كان لها من
الصحف : « عمل الشعب » باللغة الفرنسية ، و « الدفاع » باللغة العربية .

ساندت الحركة القومية بصحيفتيها الملتزمتين أعمال الاحتجاج المترتبة
عن حوادث مكناس (2 شتنبر 1937) بسبب تحويل مياه وادي بوفكران ،

وحوادث مراكش (24 شتنبر 1937) التي أثارها البياز أثناء زيارة رمادي والجنرال نوكيس إلى هذه المدينة .

وقد وقع حجز العددين 51 و 52 من «عمل الشعب» المخصصين لهذين الحداث . وفي خضم موجة من القمع والاعتقالات أُلقي القبض على محمد حسن الوزاني ، ونُفي بظهير نوفمبر 1937 حيث طال نفيه تسع سنوات .

1937-1946 - نُفي محمد حسن الوزاني الذي ابتدأ في مستهل نونبر 1937 وانتهى في متم ماي 1946 .

1946 - أسس محمد حسن الوزاني « حزب الشورى والاستقلال » بزعامة كأمين عام للحزب . ووضع لحزبه أهدافاً يمكن تلخيصها فيما يلي :

« إن حزب الشورى والاستقلال ، كما يدل على اسمه ، هو الحزب الديموقراطي المغربي الحق ، وهو بطل إقامة ديموقراطية بالمغرب لفائدة الشعب المغربي . إن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال في نظر الحزب ، كان وما زال مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالكفاح من أجل إقامة ديموقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية . لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد وجعلها من جديد مالكة زمام أمر مستقبلها ، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر ديموقراطي . وهكذا فإن الديموقراطية تظهر كالمحتوى لكل سيادة الأمة واستقلالها .

«ومنذ الاستقلال تأكدت رسالة الحزب الديموقراطية كعملية خلاص وطني ، وكعمل ملح أساسي وحاسم لحياة البلاد ومصير شعبها .

« ولكي يقوم الحزب بمهمته جند جميع العناصر الحية في الأمة ، هذا التجنيد الضروري لقيادة النضال الديموقراطي للشعب المغربي . إن القوى المحركة الأساسية في هذا النضال لهي طبقات الكادحين والفلاحين ، وأهل الفكر ، والمثقفين ، والبرجوازية الصغيرة ، وعلى العموم جميع الأفراد

والجماعات المقتنعين بالمثل العليا والأهداف القومية ، الذين يضعون مصلحة الأمة فوق كل شيء .

«إن خصومنا الأساسيين ، فضلاً عن الاستعمار وعملائه في البلاد ، لهي الإقطاعية والديكتاتورية بجميع أشكالها . وإن المهمة الرئيسية والأولى لحزبنا لتمثل في تنسيق النضال الديمقراطي على المستوى الوطني بكيفية مباشرة أو غير مباشرة ، مع كفاح العمال والفلاحين والمثقفين والشبان والنساء وجميع أفراد الشعب على جميع الواجهات الضرورية ، وبالأساس على الواجهة الإيديولوجية ، والواجهة الاجتماعية ، والواجهة الاقتصادية .»

«إن المنطلق العام للحزب هو أن يحوّل المغرب المضطهد سياسياً والمُسْتَغَلَّ اقتصادياً إلى مغرب حر في سياسته مزدهر في اقتصاده . كما يجب كذلك أن يتحول المغرب الجاهل والمتأخر إلى مغرب عالم متقدم ، ولتحقيق كل ذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادئ الثلاثة التالية : الاستقلال ، الديمقراطية ، سعادة الشعب .»

لم ينقطع محمد حسن الوزاني منذ رجوعه من المنفى عن الكفاح لتحقيق الأهداف التي رسمها لحزبه . ففي جريدة « الرأي العام » التي أسست في أبريل 1947 ، كتب بانتظام في افتتاحياتها الشهيرة « بالغمرات » مقالات أساسية تناول فيها مختلف موضوعات الساعة الوطنية والدولية ، سواء ما يهم السياسة والاجتماع والاقتصاد . وإن مقالاته الطويلة لتعد دروساً حقيقية في علم السياسة .

1946 - (غشت) رفض محمد حسن الوزاني جميع الإصلاحات التي اقترحتها المقيم العام إيريك لابون في خطابه يوم 22 يوليو 1946 وعارض في مشاركة الوطنيين المغاربة في مجلس شورى الحكومة .

1947 - (شتنبر) حرر محمد حسن الوزاني مذكرة 23 شتنبر 1947 المقدمة إلى الحكومة الفرنسية التي كانت موضوع محادثات رسمية بين حزب الشورى والاستقلال والمقيم العام بالرباط من أجل تسوية المشكل الفرنسي -

المغربي على أساس إلغاء الحماية واسترجاع السيادة الوطنية وانتخاب مجلس وطني تكون مهمته الأولى إعطاء المغرب دستوراً قائماً على أساس ملكية دستورية ، وقد ترأس وفد الحزب في هذه المحادثات .

1951 - (أبريل) كان محمد حسن الوزاني أحد المؤسسين للجبهة الوطنية المغربية التي وُقِعَ ميثاقها في طنجة من طرف ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية .

1951 - (غشت - 1957 يناير) هاجر محمد حسن الوزاني عن طواعية إلى الخارج فتوجه إلى عدد من البلدان لشرح القضية الوطنية والدفاع عنها (الشرق الأوسط ، الولايات المتحدة الأمريكية ، إسبانيا ، البرتغال ، سويسرا ، باكستان ، الهند ، إندونيسيا) ، وحضر دورات الأمم المتحدة باريس (قصر شايو) ، ونيويورك .

- شارك كعضو مؤسس للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدى الحياة .

- مثل حزب الشورى والاستقلال لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة .
- حضر كممثل للحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونك (أبريل - 1955) .

- قام من لوزان بتسيير المحادثات التي أجراها وفد حزب الشورى والاستقلال في إيكس ليان (غشت 1955) نظراً لكون التراب الفرنسي كان محظوراً عليه .

- أقام في باريز بعد رجوع جلالة الملك محمد بن يوسف إلى فرنسا لمتابعة المفاوضات الفرنسية المغربية .

- رجع إلى المغرب بعد ذلك . ولما كان يعتبر أن استقلال بلاده لم يكن غاية في حد ذاته ، فإنه اتجه منذ ذلك الحين لإقامة ديموقراطية حقيقية ، وقد حدد هو نفسه المهام التي كانت تنتظره بقوله : « كان همنا الوحيد منذ ثلاثين سنة

هو تحرير المغرب والدفاع عن وحدة ترابه ، ويمكن أن نقول إن هذا الهدف تحقق جزئياً . وقد بقي الآن أن تتم وحدتنا ونكمل استقلالنا وقد كان حزب الشورى والاستقلال ينادي دائماً ، إلى جانب الكفاح من أجل التحرير ، بإعطاء الشعب المغربي تربية ديمقراطية حتى يتيسر له عند تحرير البلاد أن يسيّر دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بصفة حازمة .

« وإن أول ما اهتم به الآن - يقول محمد حسن الوزاني - أن أتوجه بكليتي إلى إقامة أنظمة ملكية دستورية بكيفية عاجلة . وإن جلالة السلطان يحبذ هذا النوع من الحكم .

« ثم لا بد من أن أستأنف الاتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي وسيكون دوري هو تربية هذه الجماهير لأنها إلى الطامعين في استغلالها .

« إن رسالتنا الأولى هي إبراز شخصية المواطن المغربي وتحريره من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية ، ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتنقيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجح .

« هذا وإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الآن تتطلب الاستعجال أكثر من غيرها ، فيجب الكشف عن الحلول الملائمة لها .

« وعلى المغرب أن يجند ثرواته وقواته البشرية لخلق رفاهية اقتصادية في صالح جميع سكان المغرب ، يجب علينا أن نقوم بكل مجهود لرفع موردنا الوطني وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً ، فلا ننسى أن اقتصادنا - خلال فترة الحماية - كان اقتصاداً استعماريّاً لم يستفد منه إلا الأجانب وبعض الإقطاعيين الذين تحالفوا مع النظام السالف . إن الشعب المغربي ما زال ينتظر تسوية المظالم التي ذهب ضحيتها وإني منذ الآن سأتجند لتحقيق هذا البرنامج » .

وهكذا فإن محمد حسن الوزاني لم يكن يكافح لإقامة ديمقراطية سياسية

فحسب ، ولكن أيضاً لإقامة ديموقراطية اجتماعية . ألم يصرح في تجمع بالدار البيضاء في يناير 1957 بقوله :

«لقد كافحنا دائماً منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديموقراطي . هذا النظام الديموقراطي ليس نظاماً سياسياً فحسب ، ولكنه أيضاً نظام اجتماعي . إن حالة الفلاح والعامل تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة .

«لا بد إذن من إعطاء مكانة لحياة كريمة للطبقة العاملة، لأن عالم الشغل عندما كان يكافح من أجل الاستقلال والحرية ، كان ينتظر من هذا الكفاح العدالة ورغد العيش» .

- كان الوزاني يتابع بكيفية موازية معركة التحرير الوطني ، ويطالب بوحدة أجزاء البلاد . « فأراضي سبتة ومليلية ، وإفني ، ووادي الذهب ، مثل كولومب بشار ، والقنادسة ، والطاوس ، وتيندوف وموريطانيا يجب أن ترجع لأراضي مغربية ، ويجب أن نستعمل كل الوسائل لتوحيد بلادنا» .

نهاية 1957 - ترأس محمد حسن الوزاني الوفد المغربي في المؤتمر الإفريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة ، وعين عضواً في المجلس الوطني الدائم لهذا المؤتمر .

1957-1959 - أقام مرات عديدة في كل من الشرق الأوسط وسويسرا .
1959 - سمي عضواً في مجلس الدستور المغربي ، ولم يحضر قط جلسات هذا المجلس .

1959 - (غشت - شتنبر) انفصل بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال عن الحزب ليؤسسوا مع المهدي بن بركة « الاتحاد الوطني للقوات الشعبية » مستحوذين على جريدة « الرأي العام » ومطبعة أمل . فجمع محمد حسن الوزاني مؤتمراً بفاس وفي 2 و1 يناير 1960 غيّر اسم حزب

الشورى والاستقلال فأصبح يسمى حزب الدستور الديمقراطي ، وأصبحت جريدة « شورى الرأي العام » الناطقة باسمه .

1960 (يونيو) - سُمي محمد حسن الوزاني وزيراً للدولة ، وبعد بضعة أسابيع قدم استقالته . وبصفته وزيراً للدولة ترأس الوفد الرسمي المغربي في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز بالقاهرة ، وفي مجلس الدفاع المشترك العربي .

1964 - انتخب محمد حسن الوزاني نائباً عن مدينة وزان في أول برلمان مغربي .

- وأصدر جريدتين سياسيتين : « الدستور » 1962 ، « السياسة » 1967 ، وكان رئيس تحريرهما . وفيهما كان يعرض أفكاره ، سواء فيما يتعلق بالمسائل الوطنية أو الدولية .

1971 (يوليو) - أصيب محمد حسن الوزاني بجروح في حوادث الصحيرات ، وبرت يده اليمنى . ومنذ ذلك الحين أمست حالته الصحية تتدهور واضطر إلى الإقامة للاستشفاء عدة مرات بالمغرب وبالخارج . وإذا كانت جراحه وأمراضه قد أصابته بكثير من الضعف فإنها لم تؤثر إطلاقاً على معنويته ونشاطه وقدرته على العمل . فقد تابع عمله السياسي بعقد اجتماعات عبر أنحاء المغرب يشرح فيها مواقفه بالنسبة للوضع السائدة آنذاك . وقام بكتابة التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية .

أما مواقفه السياسية تجاه المشاكل المغربية منذ 1971 فيمكن أن تلخص كما يلي :

1 - على الصعيد الداخلي :
أ - السياسة العامة : كان يرى أن المغرب يواجه آنذاك أكثر من ذي قبل وضعية داخلية عميقة التردّي في الفساد والإفلاس ، بل متوترة ومهددة بالانفجار .

لكن المسؤولين وأسفاه يبدون وكأنه ليس لهم أي شعور بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد . فالمغرب فيما يروجون ، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام .

غير أن الوضعية الداخلية تظل متأزمة وعرضة للانهايار . ومما لا شك فيه أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار . وإذا كان صحيحاً أنها ليست وليدة اليوم فهي سائرة إلى مأزق لا منفذ له بالنسبة للجميع .

ولذلك فف هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية نرى واجباً علينا أن نصارح الجميع ، إن لم يكن بالحقيقة كلها ، فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان كتمانها .

فأول ما نصرح به أن المغرب ، منذ ست عشرة سنة ، ما يزال يبحث عن طريقه وعن مسلك الإنقاذ والخلاص ، وهكذا فإن جميع المغاربة يتساءلون مهمومين ، بل منزعجين : إلى أين يسير المغرب ؟ وما العمل ؟ .

ومعنى هذا : أين الداء وما الدواء ؟ .
وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تخرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحالة والمناهج الحكومية : ونحن مصممون على الإتيان لهذه الأسئلة ببعض عناصر الإجابة عنها .

فمما لا شك فيه أن المغرب يشبه « رجلاً مريضاً » من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة « عملية جراحية كبرى » تستأصل الداء ، وتجرى على يد « طبيب ماهر » هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكماً صالحاً صحيحاً .

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى المشكلة السياسية في المغرب المستقل ، وهي مشكلة لا سبيل إلى تسويتها إلا بإخراج البلاد من الأزمة التي يتخبط فيها الجهاز السياسي الراهن ، إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ

لا يمكن ملؤه بقيام أي « رهط من الحكم » أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديموقراطية إسمية أو وصائية أي ديموقراطية بلا شعب .

وبكلمة واحدة ، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقاً تعبر حقاً عن أزمة الدولة وعن إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب . قال بعضهم : « إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الإحتفاظ بإنسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير ، والتي لا تقدر على مسaire مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة المحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ .

ولنعد إلى الوضعية متسائلين : كيف العمل لمعالجتها ؟ الحقيقة هي أنه ليس من سبيل إلى هذا إلا بإعطاء المشكلة السياسية الكبرى لمغرب اليوم الحل الذي تتطلبه حتماً ولزوماً .

ونعني بهذا أن الحل الذي يفرض نفسه هو أن يمكن الشعب المغربي من أن يصبح قائد نفسه ، والمسؤول عن مصيره ، وصانع مستقبله . فاسترجاع هذا الحق الطبيعي ، المطلق ، غير القابل للتفويت أبداً ليس معناه بالنسبة للشعب إلا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة ، ولحرمانه من تدبير تراثه القومي كأنه ، مع الاستقلال الذي انتزعه بضرارة الكفاح ، لم يسترجع حقه في أخذ مصيره بيده ، وتولي حكم نفسه بنفسه ، وذلك بصفته شعباً راشداً ، وسيداً في وطنه .

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية في هذه البلاد - وهي مشكلة تعني السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها - لا يمكننا إلا أن نقابله بالرفض الكلي المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الإطلاق .

وفي انتظار هذا ، فإن المشكلة الوطنية الأساسية ، وذات الأسبقية ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد مفتاح العلاج للوضعية الراهنة في المغرب . فمن الواضح البين إذن أن حل كل مشكلة داخلية أخرى ، مهما

كانت أهميتها ، إنما هو رهن حتماً بإعطاء تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكماً صالحاً رشيداً ، وهي مشكلة لا يمكن حلها كيفما اتفق وجرى ، بل بكل الجدية التي تجدر بها . أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها فيجب ألا تباشر تسويتها خارج الأمة ، بل معها ومن أجلها . ولإنجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد بحكم وطني صالح أي بحكم من طراز جديد ، وعلى غير مثال سابق في المغرب .

فماذا نعني إذن بهذا الحكم ؟ .

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة ، في 20 أبريل 1965 ، سبق لحزبنا أن أثار نفس المشكلة ، وأشار إلى الحل الملائم لها . فالمسألة اليوم كأمس هي ، في رأينا ، مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طياً نهائياً ، وتمتع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقاً وواقعاً باسم الأمة ، ومن أجلها ، وبسندها . وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها ، والمهام التي عليها الإضطلاع بها ، والمسؤوليات التي تتحملها في خدمة الصالح الوطني .

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة فإن التغيير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك .

وبعبارة أخرى ، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها ، والسياسة ومناهجها . أما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد ، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات ، وجدارات ومزايا . فهم رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم ، وكفاءتهم ، واستقامتهم ، وفعاليتهم ، وتفانيهم في خدمة الصالح العام ، والثقة التي يستمدونها من الأمة .

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية ، وتعمل كقيادة جديدة جديدة بأداء رسالتها على رأس البلاد ، يجب أن

تكون مزودة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة وبكلمة واحدة ، لحكومة تتولى الحكم بالفعل وبجدوى .

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من « رجال مسخرين » أي يدخلها أي واحد ، ليعمل أي شيء بأية كيفية . ومن شأن مجيء الحكم الصالح أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة ، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد الرسمي والحقيقي ، أي بين الحكومة والأمة .

وخلاصة الأمر أن مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب .

فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون ، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين والمواطنين ، وبعبارة أخرى ، إن المأزق السياسي الذي تنجس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجاً سياسياً يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم ، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جمعاء . وبتعبير واضح ، يعني هذا ، في رأينا ، القيام بتنظيم ثورة باردة من الأعلى هي التي ما فتئنا ندعو لها ، منذ 1962 ، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير ، وثقة ، وسند البلاد . وللقيام بمهمة التجدي الوطني التي هي مهمتها فإن على القيادة الجديدة أن تبني عملها على برنامج من الإصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة ، وللمطامح المشروعة للأمة . وهذا البرنامج المزدوج يتألف ، أولاً ، من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل ، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشئ عن الأزمة الداخلية ، وإعادة الثقة إلى الشعب محدثاً بهذا كله الهزة النفسية الضرورية ، وثانياً ، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل ، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأساً على عقب ، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على دولة عصرية ، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد .

وهكذا لا يوجد ، في رأينا ، منفذ للمأزق السياسي الحاضر خارج ما

نسميه بالثورة الباردة من الأعلى التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح ،
وتقوم على نظام محكم ، وتقاد قيادة موفقة .

نعم ، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية التي تهدد بدفع
البلاد إلى ما لا تحمد عقباه ، وطريقاً لخلاص الأمة المغربية التي تطمح
بصفتها حرة سيدها إلى أن تُحيي تاريخها ، لا أن تتحملة ويفرض عليها فرضاً .

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب فبرى ، مرة أخرى ، واجباً
علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد ، وبحق
الشعب المغربي في أن يحكم حكماً صحيحاً صالحاً بوصفه شعباً راشداً ،
وصاحب السيادة ، ومالكاً لمصيره .

فكفى المغرب ما ضيع عليه من أوقات ، وجهود ، وأموال ، وكفاه ما
عومل به كوطن حر انتزع استقلاله وسيادته بشديد الكفاح وجسيم التضحية ،
أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا
رقيب ولا حسيب أبداً .

وباختصار إن المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي
مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل ، لا مسألة تعديل جزئي للدستور
لا يضمن ولا يغني من جوع ، ومسألة التغيير - في نظرنا - مسألة ثورة باردة من
الأعلى دون سواها ، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام
بها حبلى ، وبديهي أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين متزامنين ،
ودورين متلازمين ، هما الهدم والبناء ، والتغيير والتطوير ، والتصحيح
والإصلاح .

فالثورة الباردة من الأعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع
الفساد من جذوره ، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً وتنطلق بالأمة نحو
الآفاق الجديدة حيث التطهير والإصلاح ، والإنقاذ والخلاص ، فهذا في نظرنا
هو الطريق ، ولا طريق سواه .

أما إذا بقيت دار لقمان على حالها واستمر ما كان على ما كان فسيظل المغرب معرضاً لما لا تحمد عقباه نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن ، وليس من شأن هذا إلا أن يزيد الأوضاع فساداً ، والأزمة تفاقمًا ، والانفجار تزايداً .
وخلاصة القول : أن الشعب المغربي لم يعد يطيق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد والتعفن والانحراف والتدهور ، وأنه أصبح أكثر من ذي قبل جد قلق على حاضره ومستقبله ، وكل هذا يدفع به إلى التماس الإنقاذ والخلاص على أحرّ من الجمر . ونعتقد أن السبيل الوحيد إلى كل إنقاذ و خلاص لنا هو القيام بثورة وطنية جديدة فعالة بوسائل الحكمة والإصلاح ، وبواسطة التشريع والتنظيم ، وذلك في نطاق إجماع وطني رائع ، وتعبئة شعبية حماسية تشمل سائر عناصر الأمة المغربية المتطلعة إلى مصير أحسن مهما كلفها من جهد وتضحية . وإذا كان ضمان الاستقرار والأمن والطمأنينة هو أول وأفضل ما يجب على كل دولة أن توفره للأمة في نطاق القانون العادل والمشروعية الصحيحة ، والديموقراطية السليمة حقاً التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب ولا تكون إلا في خدمة الصالح العام فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية إلى كل هذا في الحقيقة والواقع . وبهذه المناسبة نعلن بصراحة أن كل حوار يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواعية في البلاد ، وذلك بغية إقامة نظام الحكم الصالح بدل أوضاع الفساد الداخلي الذي يشكل أعظم خطر على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها . فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة ، والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل اللف والدوران والمغالطة والمراوغة إنما يعرضان البلاد وشعبها مرة أخرى إلى سوء المنقلب والمصير بالنسبة للجميع وبدون استثناء ، فالحوار المنشود يتحتم أن يهدف إلى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة في عهد استقلالها وسيادتها ، وبمقتضى إرادة التحول والتجديد لديها ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين .

التجارب البرلمانية :

ولما اتخذ محمد حسن الوزاني موقفاً ضد مشروع مراجعة الدستور

(1972) شرح وجهة نظره المتعلقة بالتجارب البرلمانية فكتب في هذا الموضوع : « ومن تلك التجارب والمحاولات التوسع الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وقد كانت النتيجة الحتمية أنها مسخت الديمقراطية في هذه البلاد وشوهت سمعتها ، وأفسدت أنظمتها ، وأساءت إليها في نفس الأمة التي لم تجرب منها إلا ما هو غير ذي قيمة وجدوى .

« وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الأساسية فإن هذا لا يعني مطلقاً في كثير ولا قليل « سياسة الديمقراطية والدسترة » كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم ، لأنها سياسة محكوم عليها في مهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع » .
وفيما يتعلق بعدم تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية أعطى محمد حسن الوزاني التفسير التالي :

« إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعد ثغرة في الهيئة الناخبة المغربية فإن سبب ذلك يرجع إلى إعراض الملايين من المواطنين المسجلين وغير المسجلين عن الانتساب كما جرى ويجري كل مرة في المغرب ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن التسجيل وسيلة لا غاية ، إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب ، ولا يعمل إلا لصالح الشعب ، بحيث لا يكون اسماً بلا مسمى ، كما لا يكون ملفقاً ومسخرأ لمصلحة الحاكمين وسياستهم الظرفية ، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شوري الحكم طبقاً للمنهج الإسلامي الأصيل .

« والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية إنما هو مجرد عملية يراد بها تزييف إرادة الشعب ، وصنع مؤسسات من النوع المألوف الذي لا يمت إلى الحكم الديمقراطي بصلة ، وتسخير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها إن لم يكن أكثر ، وهكذا تكون عملية الانتخاب ونتيجتها مُنأفيتين لمفهوم ومشمول الانتخاب وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش ، إذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين ، ويكون وسيلة لخدمة أغراض

السياسة ودعايتها ، ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مهرجة ومضللة .
والجدير بالذكر أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه أبواق الدعاية الرسمية من
صحف وإذاعة لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط أعوان السلطة
بممارسة شتى الضغوط على المواطنين لنفس الغرض ، نلاحظ أن ممارسة
الحقوق الديمقراطية الأخرى كحرية التعبير عن الرأي وحق المعارضة بواسطة
الصحف وغيرها تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة
خلفاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً ،
فلماذا تحرصُ السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح
الانتخاب دون بقية الحقوق التي لكل إنسان ومواطن ؟ السؤال يحمل في طيه
الجواب » .

2 - على صعيد السياسة الخارجية :

كتب محمد حسن الوزاني في موضوع السياسة الخارجية :

إن الشعب المغربي ما يزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع
ما اغتُصب ، زمن الاستعمار وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسع
والتراضي ، من الأراضي المغربية الصميمة التي لا تتم سيادة ولا وحدة بدون
تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين مهما طال الزمان ومهما كلفه ذلك من
ثمن وتضحية ، كما أكد معارضته لكل سياسة تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق
وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الأراضي ، وكذلك لكل معاهدة
أبرمت أو قد تبرم لهذا في غيبة الشعب صاحب السيادة والتراب الوطني المحرر
أو المغتصب لحد اليوم . وبمناسبة الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الإفريقي
بالرباط في يونيو 1972 يلاحظ بكل دهشة واستغراب عدم نشر هذا الاتفاق
الذي احتُفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح ، بحيث كان وما زال يجهل
حقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر خلال سنوات من لقاءات ،
ومخابرات ، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء ، الأمر الذي جعل الشعب في
الداخل والرأي العام في الخارج يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود
والأراضي المحتلة ، وهكذا وبعد نحو شهرين لا يعرف المغاربة خريطة بلادهم

الحقة كأن أمرها لا يعينهم مطلقاً في قليل ولا في كثير . ولهذا نطالب المسؤولين في بلادنا بكشف مخبثات الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينة .

كما نستنكر بشدة كل سياسة تميل إلى التهاون والتساهل جريماً مع العواطف وطلباً للحلول السهلة على أساس قاعدة «كم من حاجة قضيناها بتركها» ونطالب بنبذ تلك السياسة المتسمة بالعجز ، وبسلوك سياسة خارجية جديدة بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية ، وذلك لجعلها أكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية ومراعاة للمصالح العليا للوطن والأمة ، وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة ، ونهج سياسة تتقيد بالواقع والحقيقة ، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشياء ، والرجال ، والدول ؛ وكل سياسة غير هذه إنما تسير على غير هدى وتعرض للفشل والخيبة ، وتجر البلاد إلى الهزيمة والكارثة .

3 - فيما يتعلق بالوحدة الترابية :

فيما يخص الوحدة الترابية ، كتب محمد حسن الوزاني في يونيو 1975 :

1 - إن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة ، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالاً وجنوباً في البر والبحر من المدن والجزر والأقاليم ، كما تشمل سائر الأصقاع التي احتلتها فرنسا في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الإفريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه ، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي فيما اقتطعته فرنسا من المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر والملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي مدة احتلالها منذ 1830 ، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا بين بشار والقنادسة شرقاً وبين تيندوف غرباً وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوباً .

2- إن تحرير وتوحيد الأقاليم والأطراف المغتصبة يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب ، لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه ، فهي بسبب هذا تتعلق بمعركة وطنية مصيرية تهون في سبيلها كل التضحيات .

3- إن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله ، والأمة جمعاء ، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها واستغلالها بأي شكل للدعاية الحزبية أو للتفريغ الغوغائي .

4- إن البت في قضية الوحدة الوطنية الكاملة لا يعني غير المغرب وطناً وأمة ودولة ، وإن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرترقته ، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصاً ، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها ، بل العمدة في ذلك إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته ، وفي طليعتها الجيش الوطني . فالوحدة غايتنا ، والجهاد سبيلنا ، وما النصر إلا من عند الله ، ولينصُرَنَّ اللهُ من ينصره .

5- إن تكتل الجزائر وموريطانيا مع الاستعمار الإسباني ضد المغرب سراً وعلانية قد فضح سياسة ما يسمى « بالمغرب العربي » وطعن في الصميم التضامن المنسوب إليه ، فأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة ، وورقة خاسرة خصوصاً بالنسبة للمغرب الذي توسعت وتحاول أن تتوسع الجزائر على حساب أراضيه المغتصبة سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال .

6- إن الاعتبار بالوقائع ، والاتعاظ بالتجارب ، من جهة ، ومتطلبات الواجب الوطني ، وضرورات المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى ، تقضي كلها بأن يعجل المغرب بإعادة النظر جذرياً في سياسته الخارجية ، وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات ، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل ، وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع ، والواجب

والمصلحة . إن التمادي في سياسة الأساطير ، والتساهلات والتنازلات إنما هو إمعان في الخذلان ، وإخلال بقضايا الوطن ، وإهدار لحقوقه ، وتضحية بمصالحه ، وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلاً عن اتخاذ أي موقف يتصف به .

7- إن المغرب - تمسكاً بحقه ، ووفاء لقضيته - أصبح مضطراً إلى مراجعة موقفه من الجزائر وموريطانيا وبعض الدول العربية ، وجامعة الدول العربية ، وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل .

8- إن لجنة تقصي الحقائق الأممية تخلت - على لسان رئيسها - عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريطانيا حيث تبنى المسؤول عنها في تصريحات بباريس ونواكشوط وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه ضد المغرب وقضيته مع الجزائريين والموريطانيين ، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة للجنة حتى بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة . وبذلك الموقف فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشلت في مهمتها معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة .

9- إن البلاغ الجزائري المكيفيلي الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت ، بشكل صريح ووقح ، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الإسباني ، وإرادة الترامي والتوسع من جديد على حساب وحدة المغرب الترابية مبرهنناً بكل هذا على موقف التهجم والتحدي نحو المغرب ، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة المعروض حالياً على نظر محكمة العدل الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة ، تأييداً لطلب المغرب ، والعمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي .

فنظراً لهذا كله يتعين على المغرب أن يحزم أمره ، ويقوي عزمه ويُعدّ عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء ، إذ الحق يؤخذ ولا يعطى ، وعملاً بهذا يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما قد تقدم عليه إسبانيا من انسحاب كما هدّدت به وأعلنته رسمياً على سبيل التناور والمغالطة وذلك ليكتسح أراضيّه إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها .

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ فيجب على المغرب أن يعمل في نفس الوقت بكل حزم وجد ، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال .

وفيما يخص الجزائر فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب ، وتواطؤها العلني مع الاستعمار ضده ، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي ومراميها القريبة والبعيدة ضد المغرب وطناً وأمةً في الحاضر والمستقبل ، ليس هو الدخول معها في لجاج سلمي و حرب كلامية عقيمة ، بل هو الإقدام على فتح الملف الترابي معها بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكا للجزائر كقطر مندمج في التراب الفرنسي منذ أكثر من 130 سنة .

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفاً وارثاً للاستعمار من مناطق مغربية صميمة هو :

1 - إلغاء معاهدة إيفران المؤرخة في 15-1-69 وبلاغ تلمسان المشترك في 27 مايو 1970 ومحادثات المحمدية وأوفاق الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب قط .

2 - إعلان عزم المغرب على استرجاع جميع المناطق والحدود المغربية التي ضمت إلى الجزائر في عهد الاستعمار وبعده .

3 - نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية والتاريخية الحقة التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لإرجاعها إليه والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليو 1961 مع المغرب بتسوية مشكلها

الترابي غير متقيدة بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي .

4 - التصريح بعدم قبول المغرب مسبقاً لتحكيم أية منظمة خارجية (هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيه المغتصبة ، لأن تدخلها ليس من شأنه إلا أن يفسد عليها الأجواء ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضاياها في الماضي وتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار.

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفاً كل محاولة لإجراء ما يسمى بحق تقرير المصير ، لأن شروطه منعدمة كلها حيث إن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات ، ومسرحيات للمغالطة ، والتزوير ، والتضليل ، كما وقع ويقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية.

5 - توجيه النداء إلى المغاربة سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيتهم من الاحتلال ، وخلص أقوامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية.

6 - تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك بكل الوسائل المجدية في مجال الاتصال والتوعية والإعلام .

فبما تقدم كله يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية ، ويرتفع بموقفه الى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لترابه الوطني الذي تهون في سبيله كل الاختيارات ، وتسترخص سائر التضحيات ، « وَإِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ » .

1975 - تدهورت صحة محمد حسن الوزاني أكثر فأكثر ، وتأثر بالغ التأثر بوفاة حرمه السيدة أم كلثوم التي كان يكن لها كثيراً من الاحترام والإعجاب بسبب التضحيات التي تحملتها معه .

1978 (9 شتنبر) قضى محمد حسن الوزاني نحبه ، ودفن حسب رغبته

في روضة أسرته بفاس بجوار زوجته وبين أجداده ، في قلب هذه الحاضرة التي شهدت الدعوات الأولى للحرية والعدالة التي نادى بها في بداية الثلاثينات ، فأعادت الثقة والأمل للشعب المغربي في ساعة قاتمة من تاريخه . وقد ترك محمد حسن الوزاني مؤلفات هامة ، منها :

(1) مذكرات حياة و جهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية (1900-1955) 7 أجزاء (الجزء السابع في طور الإعداد للطبع) .

(2) حرب القلم

(مجموعة مقالات محمد حسن الوزاني في مختلف الموضوعات)
1935-1978 .

6 أجزاء

(3) دراسات وتأملات

6 أجزاء .

- الإسلام والدولة ، أو حقيقة الحكم في الإسلام .

- حرية الفرد وسلطة الدولة - ترجمة - .

- في الدستور والبرلمان .

- في السياسة والمجتمع . . . بعد الاستقلال .

- الإسلام والمجتمع والمدنية .

- وطنيات .

(4) خطب (جزآن)

1 - من 1933 حتى 1957 .

2 - من 1958 حتى 1978 .

(5) تصريحات صحفية (جزآن)

(6) الدعوة إلى النهضة والانبعاث .

COMBATS D'UN NATIONALISTE MAROCAIN (7

- 2 volumes -

(Préface : Robert Jean Longuet) .

Discours et Interviews . (8

(1 Volume)

2- هوامش

(1)

في عام 1946، كان المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال يتألف من : محمد حسن الوزاني (أميناً عاماً) عبد القادر بنجلون (أميناً عاماً بالنيابة) والحاج أحمد معنيو ، الحاج عبد القادر العليج ، محمد المؤقت ، إبراهيم الهلالي ، علي العراقي ، محمد العربي العلمي ، عبد الهادي الشرايبي .

في عام 1950 ، ثم طرد محمد العربي العلمي وعبد الهادي الشرايبي من حزب الشورى والاستقلال ، ودخل إلى المكتب السياسي كل من أحمد بن سودة وعبد الهادي بوطالب ومحمد الشرقاوي .

في عام 1959 ، توفي الحاج عبد القادر العليج ومحمد المؤقت .

في 6 شتنبر ، أسس أحمد بن سودة وعبد الهادي بوطالب والتهامي الوزاني - الذي لم ينخرط في حزب الشورى والاستقلال إلا في مستهل عام 1954 ولم تكن له العضوية في المكتب السياسي - مع المهدي بن بركة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وكان الثلاثة الأولون أعضاء الأمانة العامة للحزب الجديد .

وفي 8 شتنبر نشرت الأمانة العامة لحزب الشورى والاستقلال بلاغاً هذا نصه :

تبلغ الأمانة العامة لحزب الشورى والاستقلال إلى علم الجمهور أن بعض الأشخاص الذين أعلنوا اندماجهم في حزب معين بدعوى الاتحاد الوطني وذلك عقب اجتماع عقد يوم الأحد الأخير بالدار البيضاء لم يفعلوا هذا إلا بدافع شخصي صرف وأن عددهم ضئيل جداً فليس لهم والحالة هذه أية صفة ولا أي اعتماد للتحدث والعمل باسم حزب الشورى والاستقلال الذي يستنكر خروجهم على النظام الذي يؤثر هذا العمل في كيانه ، بل يظل اليوم موحد الصفوف كما كان شأنه في الماضي . وحيث إن أولئك الأشخاص وجدوا أنفسهم في عزلة نتيجة التصويت الساحق الذي تم في المجلس الوطني المكبر المنعقد في الدار البيضاء يوم 16 غشت الماضي ونتيجة للمناورات السخيفة الرامية إلى كسب اشباع

لفتتهم القليلة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الخوف من مواجهة المؤتمر الوطني للحزب الذي سينعقد بفاس في 18 شتنبر الحالي جعل آخر الأمر أولئك الأشخاص القلائل لا يجدون وسيلة لتغطية فشلهم وعزلتهم أحسن من الاندفاع والارتقاء بأنفسهم في أحضان حزب معين كانوا منذ قليل من خصومه السياسيين وهكذا أصبحوا بمحض عملهم مطرودين من صفوف الحزب .

هذا وقد سبق لمحمد حسن الوزاني أن أصدر يوم 11 غشت 1959 تحذيراً إلى جميع مناضلي حزب الشورى والاستقلال جاء فيه :

« أنبهكم إلى اولئك المشوشين المضللين الذين أصبحوا لا يمثلون ولا يتحدثون باسم الحزب وإنما يمثلون أشخاصهم لا غير كما أنهم لا يتحركون إلا بدافع المنافع الشخصية والمطامع النفسية مما أوجب أن أحذركم منهم ومن نشاطهم الهدام وأدعوكم جميعاً إلى أن تقفوا لهم بالمرصاد وتضربوا على أيديهم بكل شدة وصرامة حتى تحبطوا خططهم الفاسدة وتردوهم على أعقابهم خاسرين » الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم في الآخرة من الخاسرين .

« وإياكم أن تتهاونوا في أمرهم وتغضوا الطرف عن تلاعبهم بل يجب على كل شوري مخلص غيور أن يحاربهم بكل ما يستطيع ويفرق جمعهم إن حاولوه ويقضي على دعايتهم الباطلة ويفضحهم شر فضيحة لدى الخاص والعام فيبوؤا بالخزي والعار وبالذلة والمسكنة جزاء ما يفعلون » .

اتخذ عبد القادر بنجلون ومحمد الشرقاوي وعلي العراقي البليلة التي نشأت في النفوس على إثر حركة المنشقين ، ذريعة للابتعاد عن حزب الشورى والاستقلال .
لم يمض إلا قليل حتى انسحب عبد الهادي بوطالب وأحمد بن سودة والتهامي الوزاني من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

في عام 1964 ، كان عبد الهادي بوطالب والتهامي الوزاني عضوين في قيادة حزب لم يعمر طويلاً وهو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي أنشأه أحمد رضا كديرة .

وتجدر الإشارة إلى أن عبد الهادي بوطالب وأحمد بن سودة وعبد القادر بنجلون ومحمد الشرقاوي والتهامي الوزاني تقلدوا بعد أن تخلوا عن حزب الشورى والاستقلال مهام حكومية سامية . وهكذا فإنه كان في محله مضمون التحذير والبلاغ اللذين أصدرتهما الأمانة العامة لحزب الشورى والاستقلال .

ابتداء من عام 1959 كانت الرئاسة الجماعية لحزب الشورى والاستقلال تتألف من

محمد حسن الوزاني ، الحاج أحمد معنيو ، عبد القادر بشقرون ، عبد الحي العمراني ،
أحمد العمراني ، أحمد سحنون والمهدي بناني .

(2)

كان أحمد بن سودة مكلفاً بإدارة جريدة الرأي العام التي كانت في ملك حزب الشورى والاستقلال كما يذكر بذلك البند الأول من الشطر 11 من الميثاق السياسي الذي صادق عليه المجلس الوطني الاستثنائي الذي انعقد بالدار البيضاء عام 1958 حيث نص على أن جريدتي الرأي العام والديموقراطية كليهما ملكاً للحزب .

كان عنوان كل من الجريدتين مشفوعاً بعبارة : « لسان حال حزب الشورى والاستقلال » وكان الحزب هو الذي يمولهما .

لكن أحمد بن سودة تجاهل هذه الحقيقة عندما انضم إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ورفض تسليم شؤون جريدة الرأي العام إلى مالكيها وجعل منها ناطقاً باسم الحزب الجديد .

(3)

كانت مطبعة أمل في ملك شركة مساهمة برأسمال قدره 1.200.000 فرنك (أي 12000 درهم) موزع بين ثمانية « مساهمين » أغلبهم من الشوريين الذين انضموا إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، والباقيون هم الثلاثة الذين انزعزلوا عن الحزب .

وبالطبع فإن رأسمال المطبعة لم يكن كافياً لا لشراء أمل (بناية وتجهيزاً) ولكن تم اقتناؤها بفضل الهبات التي توصل بها الحزب من مناضليه والمتعاطفين معه .

تصرف المساهمون بعد انسلاخهم عن الحزب كما لو كانت مطبعة أمل ملكاً لهم ، فاستولوا عليها وحرموا الحزب من وسيلة هامة لطبع صحفه والتعبير عن آرائه .

(4)

موقعو التصريح الذي يستنكر المقاومة هم : محمد بن العربي العلمي ، محمد بن العباس بناني ، محمد برادة ، بن الصميلي ، (الاسم الشخصي ناقص) ، محمد ابن عبد القادر سميرس بناني ، أحمد بناني ، عبد العزيز المشاط ، محمد عز الدين

بنجلول ، الطيب السبتي ، أحمد بن الحاج إدريس بنكيران ، محمد بن حسن بناني ، أحمد بن سالم الجراي ، سعيد الغيزي ، أحمد العربي ، عبد القادر الزموري ، مولاي علي العلمي ، الجواد بنجلول ، عبد الرحمان التازي .

(5)

لمعرفة العلاقات التي كانت تربط نظام الجنرال فرانكو بعبد الخالق الطريس ، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :

- الجريدة الفرنسية لافليش العدد 37 الصادر يوم 31 أكتوبر 1936 والتي كان مديرتها السياسي هو غاستون بيرجوري ، أحد المقربين من كتلة العمل الوطني .
- الأحزاب السياسية المغربية ، روبرت ريزيط ، صفحات : 149-138-119-118-116
الناشر : ارمان كولان .

- اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية (1905-1955) ، الجزء الثاني ، جورج أفيد - صفحات : 173 - 174 - 175 - 433 . الناشر : الحرمتان .

- مجلة الثقافة الجديدة : العدد 18 ، عام 1980 ، ص 48 .
- مذكرات حياة وجهاد : التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية ، محمد حسن الوزاني - الجزء 4 ، صفحات : 230-237 .
الجزء 6 ، صفحات : 32-36 و 79-83 .
- جهاد وطني مغربي ، (بالفرنسية) محمد حسن الوزاني ، 1: 72 - 81 .

3- وشائق

وثيقة - ١ حقيقة الخلاف بين إسبانيا وفرنسا في مراكش

تمهيد تاريخي

الأساس القانوني لنفوذ إسبانيا في شمال مراكش

كانت إسبانيا إحدى الدول التي شملتها الاتفاقات العلنية والسرية المعروفة « باتفاقات سنة 1904 ». وقد قامت هذه الاتفاقات كلها على تبادل المصالح وإطلاق اليد بين فرنسا والدول المنافسة لها في اطماعها الاستعمارية الخاصة بمراكش ، وفي الاتفاق الفرنسي - الإسباني (13 أكتوبر سنة 1904) المتعلق بتقرير الحدود الأولى لمنطقتي نفوذهما بمراكش وافقت إسبانيا على التصريح الفرنسي الإنجليزي المؤرخ في 8 أبريل 1904 الخاص بمراكش ومصر ، كما ورد في الاتفاق الفرنسي الإسباني أن على الحكومة الفرنسية أن تفاهم (se concerter) مع الحكومة الإسبانية على كل ما له صلة بمصالح هذه الأخيرة بمراكش ، وألا تقدم على أي شيء من شأنه أن يمس المنطقة الإسبانية دون اتفاق مع الحكومة الإسبانية ، وينص الاتفاق المذكور على أنه إذا لم يكن في الإمكان الاحتفاظ بالوضع كما هو (statu quo) فإنه يمكن لإسبانيا أن تكون حرة التصرف في منطقة نفوذها .

وهذا الاتفاق السري بين فرنسا وإسبانيا قد أبرم في وقت كان فيه النظام المفروض على مراكش لم يحدد بعد ، وفي الحقيقة إنما اقتصر هذا الاتفاق على إيجاد (Modus vivendi) مؤقت بين الحكومتين ، ولما تم تحديد نظام مراكش بالعقد العام المبرم بين الدول في الجزيرة الخضراء (4 أبريل 1906) وضعت على بساط البحث مسألة تحديد العلاقات بصفة نهائية بين الحكومتين الفرنسية والإسبانية ، أي تحديد الصلة القانونية بين المنطقتين في مراكش ، وقد تحقق هذا في المعاهدة المبرمة بين فرنسا وإسبانيا في 27 نوفمبر سنة 1912 نتيجة لفرض الحماية على مراكش ، وتعد هذه المعاهدة ، الميثاق الأساسي للعلاقات الفرنسية الإسبانية في مراكش ، وقد تم إبرامها تطبيقاً للاتفاق السري بين باريس ومدريد في 3 أكتوبر 1904 .

وعلى أساس هذا تقوم وجهة النظر الفرنسية القائلة بأن الحماية العامة الشاملة في

مراكش هي لفرنسا ، حيث إن لهذه معاهدة تحمل توقيع سلطان مراكش (30 مارس 1912)
وتسند إلى فرنسا العلائق الدبلوماسية للمملكة الشريفة .

والمقتضى هذا وغيره من التزامات سرية سابقة (اتفاق 3 أكتوبر 1904) أبرمت فرنسا
مع إسبانيا معاهدة 27 نوفمبر سنة 1912 ، وبعبارة أخرى تذهب وجهة النظر الفرنسية إلى أن
إسبانيا لا تملك في شمال مراكش سوى « منطقة نفوذ (Zone d'influence) لا « منطقة
حماية » (Zone de protectorat) وإن إسبانيا إنما تعتبر في منطقة نفوذها بمثابة « المستأجر
من المستأجر من الباطن » (sous-locataire) ومما هو جدير بالذكر أن إسبانيا حاولت - أثناء
مفاوضتها مع فرنسا - الحصول على حرية التصرف التامة المطلقة في منطقة نفوذها ، ولكنها لم
تنجح وإضطرت في النهاية إلى التخلّص من محاولتها التي لو تحققت لأدت إلى تقسيم سابق
لمراكش ، وفصل شمالها عن بقية أرضها القومية ، وتغيير الاتفاقات الدولية الضامنة لوحدة
مراكش ، وتلافياً لتمزيق شمل مراكش وتحطيم وحدتها وفصل بعضها عن بعض كانت
معاهدة 27 نوفمبر 1912 معاهدة فرنسية إسبانية لا معاهدة مراكشية إسبانية ، ولكن منذ ذلك
الوقت وإسبانيا تحاول في مناسبات مختلفة وبوسائل شتى التخلّص من تلك الصعوبة (-tour
ner la difficulté) وتجلى هذا بصفة عامة في سعيها المتواصل لإعطاء منطقة نفوذها مظاهر
منطقة حماية نظير منطقة الحماية الفرنسية .

الخليفة السلطاني وحقوق السيادة :

تنص المادة الأولى من معاهدة 27 نوفمبر سنة 1912 على أن المنطقة الإسبانية
بمراكش تظل تحت حكم الخليفة الذي يستمر في التمتع بحقوق السيادة المخولة له بصفة
عامة دائمة في المعاهدة نفسها ، فالخليفة بمقتضى تلك المادة حاكم مفوض من طرف
سلطان مراكش في منطقة النفوذ الإسباني . وبهذا أمكن تنظيم المنطقة من حيث ممارسة
السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وفي نفس الوقت حفظت وحدة مراكش المضمونة
بالمعاهدات الدولية باعتبار أن مراكش وطن واحد ، ودولة واحدة ، ومملكة واحدة ، تحت
سيادة السلطان الذي ينوب عنه في منطقة النفوذ الإسباني خليفة مفوض يتولى باسمه ونياية
عنه ممارسة سلطاته في ميدان التشريع والإدارة . وإسبانيا نفسها قد ضمنت وحدة مراكش
بصفتها دولة مشاركة في المعاهدات الدولية الخاصة بنظام هذه البلاد كمعاهدة الجزيرة
الخضراء بل إن إسبانيا ضمنت قبل هذه المعاهدة وحدة مراكش وذلك في التصريح الفرنسي
الإسباني الموقع عليه في باريس ثالث أكتوبر 1904 وفيه أن الحكومتين المتعاقدتين تعلنان
أنهما ستظلان شديدي التمسك بالوحدة الأرضية للملكة المراكشية تحت سيادة السلطان .

(Les deux gouvernements proclament leur ferme attachement à l'intégrité de
l'Empire chérifien sous la souveraineté du Sultan)

الخلاف الجديد بين إسبانيا وفرنسا بمناسبة نفي السلطان :

قد تولى الجنرال جارسيا فالنوي المقيم العام الإسباني إعلان سبب هذا الخلاف بين الحكومتين وذلك في الخطاب الذي القاه أمام الخليفة في حفلة عيد الأضحى (الموالي لنفي محمد الخامس) والذي أعلن فيه أن إسبانيا لا تعترف بالسلطان الجديد المنصب في الرباط لأن فرنسا تجاهلتها ولم تستشرها قبل الإقدام على نفي السلطان محمد بن يوسف مما يعد خرقاً لنصوص المعاهدات الخاصة بمراكش .

و فعلاً استمرت المنطقة الخليفة لا تعترف بغير السلطان المنفي الذي ظل الدعاء له قائماً في خطب الجمعة بمساجد المنطقة . ومما لا جدال فيه أن هذا لم يكن يتم بدون موافقة الحكومة الإسبانية ، وقد تطور الخلاف بين الحكومتين فيما بعد وفقاً لما أعلنه المقيم العام الإسباني في خطاب عيد الأضحى بالقصر الخلفي من رغبة إسبانيا في أن تصبح في مراكش ، إن لم تكن نقطة الارتكاز المادية فمحور العمل السياسي والروحي .

(Le désir de l'Espagne de devenir au Maroc, sinon le centre de gravité matériel, celui de l'action politique et spirituelle.

عريضة القواد والباشوات

في شهر ديسمبر 1953 تكاثرت الإشاعات في المنطقة الخليفة حول ما تدبره السلطات الإسبانية في السر ، فبعضها يذهب إلى أن إسبانيا تريد إعلان الخليفة سلطاناً على مراكش كلها لتعارض به السلطان المفروض من فرنسا ولتتمكن من الهجوم باسمه على منطقة الحماية الفرنسية ، وبعضها يروج أن إسبانيا تريد انتهاز فرصة الأحداث الجديدة بمراكش لنصب الخليفة وصياً على العرش المراكشي ، والتحلل من القيود الدبلوماسية والقانونية التي تثقل حمايتها ، وذلك بغية فصل منطقتها عن بقية مراكش وهكذا تتمكن إسبانيا من تحقيق استقلالها التام المطلق بالحكم والسيادة - باسم الخليفة - في منطقة نفوذها ، والإفلات من كل تبعية لسلطان الرباط وللحماية الفرنسية في مراكش ، وبتنفيذ هذه الخطة تعد الحكومة الإسبانية المنطقة للانضمام إلى إسبانيا فيما إذا تمكنت فرنسا من إدماج منطقة حمايتها في الوحدة الفرنسية . كل هذا تناقلته الإشاعات بكثرة واحداث بلبله كبيرة في الرأي العام المراكشي الذي أصبح قلقاً على مصير البلاد التي تجددت فيها أطماع التقسيم والاستيلاء والإدماج . وقد اعترمت السلطات الإسبانية في تطوان إقامة مهرجان لإعلان خطتها الجديدة في 10 يناير 1954 ثم لسبب ما تأجل المهرجان إلى 21 يناير 1954 وقبل هذا لم تكن السلطات الإسبانية أن المنطقة مقبلة على أحداث خطيرة وقتئذ أخذت هذه السلطات تتصل في كل قبيلة ببعض ولايتها وأعيانها وتطلب منهم في سر وتكتم شديدين التوقيع على ورقة بيضاء تضم بعد الانتهاء من حركة جمع التوقيعات إلى نص العريضة وبعد ما تم جمع

التوقيعات في القبائل ، جاء دور المدن ثم تطوان وجرى هذا أيضاً في منتهى السر والكتمان . وفي 21 من يناير أقيم المهرجان بضواحي تطوان تحت رئاسة المقيم العام الإسباني والسلطات العسكرية والمدنية التابعة له ، وكان من المنتظر حضور الخليفة ، ولكنه لم يظهر في المهرجان بدعوى «المرض» . وقد تلبت في المهرجان العريضة المرفوعة إلى المقيم العام باسم القواد والباشوات والأعيان ، وألقى المقيم الإسباني خطاباً بهذه المناسبة نورد هنا تعقيبات على أهم الفقرات من العريضة والخطاب .

تعليق :

إذا جردنا العريضة الإسبانية مما ورد فيها من عبارات للدعاية والمغالطة والتمويه وفحصنا حقيقة أمرها فحصاً موضوعياً نجد :

1- أنها تتخذ من إعلان عدم الاعتراف بابين عرفة مادة استغلال سياسي للتشويش على الفرنسيين ولمحاولة استجلاب عواطف عموم الناس في المنطقة ، وإلا فإن إسبانيا لا يهتمها في الحقيقة أن يكون فوق عرش المغرب فلان أو إعلان ، ولحاجة في نفس السلطات الإسبانية أقحمت عبارات وطنية في العريضة لا تنم عن شعور حقيقي صادق وإنما هي كلام أجوف أريد به تسويغ ما في الوثيقة من مطالب خطيرة ، وتملق إحساسات ومشاعر العامة ، والتغطية على خطورة الخطة المرسومة في العريضة .

2- أن القواد والباشوات أصحاب العريضة في نفس الوقت الذي يستنكرون فيه حركة من سموهم « بعناصر أهلية موالية خفية للفرنسيين » في منطقة حمايتهم إنما يقتفون أثر هؤلاء ، ويقومون في المنطقة الخليفة بحركة مماثلة تقوم على الموالية والتأييد لسياسة إسبانيا ضد بلادهم وشعبهم في الحاضر والمستقبل ، فكلتا الحركتين حركة قواد وباشوات لصالح فرنسا في المنطقة السلطانية ولصالح إسبانيا في المنطقة الخليفة ، وجميع هؤلاء وأولئك القواد والباشوات إنما هم صنائع السلطات الأجنبية التي تحركهم متى تشاء وكيف تشاء وضد من تشاء .

وكلتا الحركتين تؤلفان - بتدبير وإشراف من سياسة الاستعمار في مراكش كلها - جبهة معارضة ضد البلاد والشعوب والحركة الوطنية التحريرية . فتأييد إحدى الحركتين بأي شكل من الأشكال والسير في اتجاهها السياسي إنما هو تأييد لسياسة الاستعمار ومعارضة للحركة الوطنية المراكشية . ومتى كان القواد والباشوات وأضرابهم يمثلون الشعب المراكشي وينطقون باسمه ويدافعون عن مصالحه ويعملون لتحريره ؟ أليسوا كلهم عناصر متعاونة مع المستعمرين ومسخرة لأغراض ضد البلاد وشعبها وقضيتها ؟ وأصحاب العريضة الإسبانية لا يكتمون شيئاً من هذا حينما يعترفون بأن زملائهم في المنطقة السلطانية ليسوا سوى عناصر

أهلية موالية للفرنسيين خفية . وحينما يعلنون تأييدهم المطلق لسيادة إسبانيا في المنطقة الخليفية وحينما يعبرون عن « ولائهم التام » لإسبانيا ولزعيمها الجنرال فرانكو « القائد المحنك المظفر » - «حسب تعبيرهم» - فالقواد كانوا ولا يزالون أدوات مسخرة في أيدي السلطات الاستعمارية بمراكش ، والشعب يعتبرهم من أشد خصومه ومعارضيه رقيه وحرته . وتسمية هؤلاء « بزعماء مراكش » - كما قالت الصحف المصرية بكل أسف ، وذلك تأثراً بالدعاية الإسبانية - إنما هو خلط ، وافك ، وبهتان .

3- إن من يستنكر سياسة فرنسا ومؤامراتها في مراكش لا يمكن أن يتخذ من هذا الاستنكار في نفس البلاد وتحت نظام الحماية المفروض عليها وسيلة لتأييد الحماية في المنطقة الخليفية إذ لا يمكن أن يكون هذا حلالاً وذلك حراماً وإنما الاستعمار كله واحد ، والحماية واحدة ، وكلاهما حرام يستوجب الاستنكار ، وكلاهما يعمل ضد البلاد وسيادتها ووحدةها وحريتها ، ويتخذ من أولئك القواد والباشوات وأمثالهم أعواناً وأنصاراً يظهرونه خوفاً وطمعاً .

4- تنسب العريضة لإسبانيا أنها طالما دافعت عن وحدة مراكش ، وهذا مخالف للحقيقة والتاريخ ، فقيام المناطق في مراكش كان ولا يزال تطبيقاً للتقسيم ونتيجة له ، وإسبانيا كانت وما فتئت تعمل لتعزيز حمايتها في المنطقة الخليفية وتحريرها من التبعية للسultan ، وكل هذا لا يرمي إلى شيء غير فصل المنطقة الخليفية فصلاً تاماً مطلقاً عملياً وقانونياً ودبلوماسياً .

أما ما تذهب إليه العريضة الإسبانية على لسان أصحابها الموقعين فإنما هو افتراء وتحريف ومسخ للحقائق .

وأما المطالبة بأن يكون فصل المنطقة مؤقتاً ما لم تتبدل الأوضاع السياسية الراهنة في المنطقة الفرنسية فإنما هو احتياط في التعبير ، وتحايل سياسي ، والسلطات الإسبانية التي تعلن عريضةها أن الفصل مؤقت ومقيد بتغيير الأوضاع السياسية في منطقة الحماية الفرنسية ، تعرف ماذا تعني بهذا ، وهو أن كل مؤقت يدوم ، وأن أحداً لا يستطيع أن يعرف متى تتبدل الأوضاع ولا أن يقنع الإسبانيون بأنها تبدلت فعلاً إذا قدر لها أن تتبدل يوماً ما ، فعبارة الأوضاع السياسية الراهنة تحتل كل التأويلات دون حصر ولا قيد ، وإسبانيا في نظر الإسبانيين هي وحدها التي تستطيع أن تحكم بأن تلك الأوضاع قد تبدلت أو لم تتبدل .

ونضيف إلى هذا أن العريضة الإسبانية حينما تطالب بأن يكون الخليفة مطلق السيادة في المنطقة ومستقلاً تمام الاستقلال عن ابن عرفة إنما تطالب في الحقيقة والواقع بالسيادة المطلقة لإسبانيا نفسها ، وبالاستقلال التام لها في التصرف والحكم والإدارة وتقرير مصير ذلك الجزء من الوطن المراكشي ، وذلك الشطر من شعب هذه البلاد . وليس المقصود هو

تطبيق فكرة عدم الاعتراف بابن عرفة عن طريق الاستقلال التام عنه ، لأن ابن عرفة غير دائم ولا خالد وإنما المقصود الوحيد هو تحرير المنطقة من القيود القانونية والدبلوماسية التي فرضتها المعاهدات الدولية والثنائية على إسبانيا بصفتها إحدى دلائل الحماية ، والتخلص بمناسبة فرض ابن عرفة سلطاناً على مراكش من السيادة العليا لسلطان الرباط الذي كان وما يزال تحت الرقابة الفرنسية . وهذا التخلص يجعل إسبانيا في حل من كل تبعية معنوية ودبلوماسية لفرنسا وحمايتها ، كما يجعلها تتلافى أي تدخل من فرنسا في شؤون المنطقة الخليفة باسم السلطان ونياية عنه بصفته ملك مراكش كلها ، والموقع على معاهدة الحماية التي فرضت في 30 مارس سنة 1912 والتي تعتبر أصل المعاهدة الفرنسية الإسبانية المؤرخة في 27 نوفمبر 1912 . ففي المعاهدة الأولى تنص مادتها الأولى على أن حكومة الجمهورية ستفاوض مع الحكومة الإسبانية في موضوع المصالح التي لها بمراكش من أجل موقعها الجغرافي وممتلكاتها الأرضية على الشاطئ المراكشي (مدينتي سبتة ومليلية) ، وقد جاء هذا تطبيقاً للاتفاق السري بين فرنسا وإسبانيا في 3 أكتوبر 1904 على تقسيم مراكش إلى مناطق نفوذ أو حماية .

وباختصار فالمطالبة بالسيادة المطلقة للخليفة وباستقلاله التام عن السلطان إنما يقصد بهما فصل المنطقة فصلاً تاماً بقطع تلك الرابطة التقليدية الرسمية التي كانت وما زالت تربط بين مناطق مراكش باعتبار أنها مملكة موحدة تحت عرش واحد ، ولهذا كان السلطان وما يزال رمز الوحدة والسيادة في عهد الحماية الأجنبية وهذه شبهة سياسية (fiction diplomatique) لها قيمتها الكبيرة من حيث الاحتفاظ لمراكش بوحدة بلادها ، وشعبها وسيادتها ، ومن حيث استمرار الضمانات القانونية والدبلوماسية الواردة في المعاهدات الثنائية والدولية التي يتألف منها نظام مراكش في وضعها الحاضر . فإذا ما تحطمت تلك الشبهة وذلك الخيال انفصمت عروة الوحدة الرمزية التي تجمع بين مناطق مراكش ، وقوضت دعامة السيادة القومية العليا في مختلف جهات هذه البلاد ، وأصبحت كل دولة مستعمرة مطلقة التصرف والسيادة والحكم في المنطقة التي تحتلها عسكرياً ، وتهيمن عليها سياسياً .

5- تعلن العريضة على لسان أصحابها الولاء التام لإسبانيا وزعيمها الجنرال فرانكو . وهل اعتادت الشعوب أن تظهر الولاء إلا لملوكها الشرعيين ، ولحكوماتها الشرعية ورؤسائها الأوفياء الذين هم منها وإليها؟؟ وهل التعبير عن الولاء في عريضة القواد والباشوات إلا « بيعة » لرئيس الدولة الإسبانية بصفته الرئيس الأعلى أيضاً للمنطقة الخليفة ، وهذا يذكر بنفس النظام الذي فرضته فرنسا في دستورها سنة 1946 إذ يجعل من رئيس الجمهورية الفرنسية الرئيس الأعلى لجميع البلاد المنضمة أو التي قد تنضم إلى الوحدة الفرنسية ، والمنطقة الخليفة مهددة - فيما لو تم فصلها - بالانضمام إلى إسبانيا ، وبهذه المناسبة نذكر

بأن السلطان محمد بن يوسف كان دائماً يعترض على طلب الفرنسيين الانضمام إلى الوحدة الفرنسية بأن قيام مناطق في مراكش يحول دون هذا ، لأن إسبانيا تضم منطقتها إليها فيما لو انضمت المنطقة السلطانية إلى الوحدة الفرنسية ، وبهذا يتمزق شمل مراكش كوطن وأمة ودولة ، كما كان يعترض على طلب الانضمام إلى الوحدة، الفرنسية بأن رئيس الجمهورية الفرنسية هو الرئيس الأعلى لجميع البلاد الداخلة في تلك الوحدة والشعب المراكشي لا يمكن أن يقبل غير السلطان رئيساً أعلى له ولدولته . وهذا ما تقره جميع المعاهدات الثنائية والدولية التي تحمل توقيع فرنسا نفسها .

هذه بعض التعليقات على أهم ما ورد في العريضة الإسبانية المعلنة باسم القواد والباشوات في 21 يناير 1954 أثناء مهرجان تحت رئاسة المقيم العام الإسباني والسلطات العسكرية والمدنية التابعة له ، وفي هذه المناسبة ألقى المقيم خطاباً مما ورد فيه قوله مخاطباً المستمعين من الولاة وغيرهم :

« إن هذا الحشد الزاخر لنتيجة طبيعية توجت بها مرحلة من التاريخ ، وانتهى إليها في تطوره تعرب هذه المنطقة السعيدة من إسبانيا . هذا التقرب الذي بدأ في الأيام الأولى من مرحلة إقرار السلم الشامل في 1927 حين انتهت العمليات الحربية وبدأ عمل حمايتنا لقد أصبحت تفصلنا عن تلك الآونة مدة كافية لتمكن بنظرة شاملة من الإحاطة إجمالاً بسلسلة من التواريخ الرامية كلها إلى أزيد التعارف بين الشعبين ، وبالتالي إلى تبلور عواطف الصداقة والولاء والتعاون المخلص »

وبعد أن ذكر المقيم العام الإسباني بالتضحيات الجمة التي بذلها جنود المنطقة في سبيل نصره حركة فرانكو سنة 1936 ، وبأن المكافآت التي ربحها أولئك الجنود المغاربة البواسل كانت هي أسس الأوسمة الإسبانية الممنوحة تقديراً للشجاعة والتضحية في ميادين الحرب ، قال :

« يمكن القول حقيقة لا من باب المجاز أنكم قدمتم جميعاً لمساعدتنا وقلما توجد عائلة مغربية ليس بين أبنائها أو أخواتها أو آبائها واحد أراق دمه أو أعطى حياته في سبيل الدفاع عن حقيقة إسبانيا ، وهذا لن ننساه نحن الإسبان أبداً ، وهكذا أمكن لزعيمنا وقائدنا الأعلى أن يقول أن أجمل ورود ستكون للمغاربة » .

«إني سأبلغ زعيم إسبانيا الجنرال فرانكو هذه التوقيعات التي لها من المغازي أسماها والتي نقبلها كمكافأة نبيلة لما نبذله من التضحيات في سبيل إسعاد هذا الشعب النبيل وتقدمه ، والزعيم هو الذي سيوجه طلباتكم في المجزى الذي سيراه أكثر مناسبة . . . إن موقفكم الجريء والوطني وحبكم - وثقتكم بإسبانيا وزعيمها ستبقى مطبوعة في أعماق قلبي . . . » .

تعليق

لقد عتب المقيم العام الإسباني على فرنسا خرقها للمعاهدات بارتكاب عدة أخطاء سياسية من بينها نفي السلطان ، ولكن المقيم الإسباني لا يمكن أن يجهل أن عريضة القواد والباشوات إذ تطالب بفصل المنطقة بالسيادة المطلقة للخليفة وباستقلاله التام إنما تخالف أسس نفس المعاهدات التي حادت عنها فرنسا . كما أن المقيم العام الإسباني حين يندد بحركة القواد والباشوات في منطقة الحماية الفرنسية لا يستطيع أن ينكر أن حركة عريضة القواد والباشوات في المنطقة الخليفة إنما نشأت قدوة بالأولى فهي شبيهة بها ومماثلة وإن اختلفت عنها في الاتجاه ، فعريضة المطالبة بخلع سلطان مراكش تمت بإيعاز وتدبير من السلطات الفرنسية ، وكذلك عريضة المطالبة بفصل المنطقة تمت بإيعاز وتدبير من السلطات الإسبانية، والوسيلة في كلتا الحركتين والعريضتين هي حركة القواد والباشوات ومن على شاكلتهم ، فإذا ما رفعت إسبانيا صوتها عالياً لاستنكار سياسة فرنسا وحركة القواد في منطقتها - كما قال المقيم العام الإسباني - فإنه يعترف ضمناً لفرنسا بأن تقف نفس الموقف بالنسبة لإسبانيا ، وليس لإسبانيا أن تدعي لحركة القواد في منطقتها ما تنكره على حركة القواد في المنطقة الأخرى وذلك من صفات التمثيل والكلام ، ونحن نعلم أن كلتا الحركتين باطل وخوض وتآمر وأن القواد والباشوات في شمال مراكش وجنوبها أدوات مسخرة لسلطات الحماية ، وإذا كان للمقيم العام الإسباني أن يتدخل في الاحتجاج على سياسة فرنسا وذلك « بصرف النظر عن الحدود كما هو طبيعي في دولة واحدة لا تتجزأ » - حسب تعبيره - أفلا يجب عليه ألا يتجاهل هذه الحقيقة نفسها بالنسبة لإسبانيا وحمايتها في شمال مراكش؟؟ وأنه لمن تجاهل هذه الحقيقة، وهي أن مراكش وحدة لا تتجزأ، أن يدبر الإسبان حركة القواد والباشوات في منطقتهم ، وأن ينشئوا العريضة المطالبة بفصل المنطقة عن بقية البلاد ، وباقامة السيادة المطلقة واستقلال الحكم فيها تحت تصرف السلطات الإسبانية ولصالح سياستها هناك ، كما أنه لا يصح لإسبانيا - ولا لفرنسا - أن تتخذ من بعض مئات التوقيعات التي تأخذها من القواد والباشوات وأشباههم دليلاً على أن الشعب المراكشي يؤيدها لأن هذا الشعب في واد ، وأولئك المتعاونين في واد آخر ، وقد كانوا ولا يزالون في خوض الاستعمار يلعبون .

ومما يلفت النظر في خطاب المقيم العام الإسباني توجيهه الكلام إلى الجموع المحتشدة في المهرجان قائلاً : لقد احتشدتم فيه إلى جانب أميركم المحبوب سمو الخليفة المعظم ، مع أن الخليفة لم يكن حاضراً ، ولم يشارك في حركة العريضة بأية صفة من الصفات لأنه غير راض عنها ولا يريد أن يكون مسؤولاً في قليل أو كثير عما قد يترتب عنها عاجلاً أو آجلاً من عواقب ونتائج سيئة بالدسياسة لوحدة مراكش وسيادتها ومصيرها كوطن وأمة ودولة .

وستعرض فيما بعد بشيء من التفاصيل لموقف الخليفة من حركة العريضة الإسبانية ، ومما يدعو إلى الاستغراب في خطاب المقيم العام الإسباني أن يشفع ذلك الكلام المتعلق بالخليفة بقوله - لقد احتشدتم لتعبروا عن ولائكم لإسبانيا . . . فإذا كان للمراكشيين أن يعبروا عن ولائهم في المنطقة الشمالية فلا يمكن أن يكون إلا للخليفة بصفته نائب الملك المفوض ولمراكش وطنهم الوحيد ، أما أماني المراكشيين فهل يمكن أن تكون سوى حفظ وحدة بلادهم وسيادتهم من عبث سياسة الاستعمار والعمل في سبيل الخلاص من كل حكم أجنبي وإرجاع الاستقلال التام للوطن في ظل سيادة الأمة وحكمها الصالح . وأما أن يعتبر المقيم العام الإسباني التوقيعات التي أخذتها سلطاته من أصحابها في القبائل والمدن مكافأة نبيلة - كما قال - لما يبذله الإسبان من التضحيات في منطقتهم فهذا ما يتطلبه كل مستعمر من أذنيه ، وهل يصح في نظر عاقل ألا تكافئ إسبانيا الجنود المغاربة الذين تحملوا في حربها الأهلية أشد التضحيات بغير الأوسمة بينما تطلب هي من شعب المنطقة أن يكافئها اليوم على سياستها الاستعمارية بتمكينها من وسيلة تمزيق وحدة وطنهم وسيادتهم وتعزيز سيطرتها على بلادهم ، وإلحاق المنطقة ذات يوم بتراب إسبانيا ، فشعب المنطقة الخليفة لم يظفر « بورد النصر » التي طالما وعدته بها حكومة إسبانيا منذ 1936 ، بل يراد منه اليوم أن يضحي بوطنه ومستقبله تقريباً وزلفى ، ومكافأة منه لإسبانيا على عدم برها بما وعدته به من ورود النصر المبين .

الأهداف الأساسية لحركة العريضة الإسبانية :

لا يجهل المطلعون أن لإسبانيا مطالب على فرنسا في مراكش ، وطالما سعى الجنرال فرانكو في حمل فرنسا على إرضاء هذه المطالب ، وأرسل مذكرات إلى الحكومة الفرنسية التي كانت دائماً تقابلها بالرفض ، ولما عين الجنرال جيوم مقيماً عاماً لفرنسا في مراكش لم تمض عليه أربعة أشهر حتى تم بينه وبين الجنرال جارسيا فالينيو اجتماع بضواحي مدينة « العرائش » وكان الحديث بينهما طويلاً ، وقد أظهر الجانبان - كما ورد في بلاغ رسمي - من التقدير المتبادل والثقة المتزايدة على الدوام ما يجب أن تقام عليه العلاقات بين الفرنسيين والإسبانيين في مراكش نظراً لما لهم من مهمات متشابهة (missions analogues) .

وفي البلاغ الرسمي الذي سلمته الإقامة العامة الإسبانية إلى الصحف وقع تحديد خمس نقاط هي :

1 - أن الجنرال فرانكو نظراً لشعوره بالخطر الذي ينشأ عن ترعرع وطنية عربية متعصبة يرى أن حضور إسبانيا في منطقتها الخاصة تابع بكيفية وثيقة لوضعية فرنسا في المنطقة السلطانية .

(Presentant le danger du développement d'un nationalisme arabe fanatique,

le général Franco estime que la présence de l'Espagne dans sa propre zone dépend étroitement de la position de la France dans sa zone chérifienne.)

2 - غير أنه لا يلزم اللجوء إلى تدابير زجرية لإيقاف تيار الحركة الوطنية العربية .

(Il ne faut pas, cependant, faire appel aux mesures répressives pour endiguer le mouvement nationaliste arabe).

3 - إن إسبانيا ترغب رغبة قوية في أن تتخذ - باتفاق مع فرنسا - بعض القرارات الإدارية التي ترفع منطقة النفوذ الإسباني إلى مستوى المنطقة الفرنسية .

(L'Espagne désire vivement prendre, d'accord avec la France, certaines décisions administratives mettant la zone d'influence espagnole au niveau de la zone française).

4 - ومع هذا تأسف إسبانيا على أن التفاهم الذي تستعد لإظهاره نحو الخليفة والسلطات الإسلامية القائمة يؤول تأويلاً سيئاً من بعض الأمريكيين . . . فإن الأمريكيين يخاطرون بغرض التطور وبأمن الغرب نفسه .

L'Espagne regrette néanmoins que la compréhension qu'elle s'apprête à témoigner envers le Khalifa et les autorités musulmanes constituées, soit mal interprétée par certains Américains . . les Américains risquent de compromettre et les chances d'une évolution et la sécurité même de l'Occident .

5 - إن إسبانيا تمني أن تسترجع مكانتها القديمة في إدارة طنجة .

L'Espagne souhaite recupérer son ancienne place dans l'administration de Tanger.

وإذا تمكنت إسبانيا من تحسين مكانتها في طنجة ، الأمر الذي تم في فاتح أكتوبر سنة 1953 بموافقة السلطان محمد بن يوسف في مرسوم ملكي أمضاه قبل نفيه بمدة ؛ فإن فرنسا لم تساعد على غير هذا من مطالب إسبانيا ، ومنها رفع المنطقة الخليفة إلى مستوى المنطقة السلطانية من جميع الوجوه والحيشيات . ونضيف إلى تلك المطالب الإسبانية ما أصبحت تعمل له حكومة الجنرال فرانكو من إخراج إسبانيا من عزلتها الدولية خصوصاً بعد إبرام المعاهدة مع الفاتيكان والاتفاق العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فإسبانيا تريد اليوم أكثر من ذي قبل أن تكون الدولة المهيمنة في غرب البحر الأبيض المتوسط على حساب فرنسا ويدخل في هذا مطالبتها بعودة جبل طارق إليها ، كما تريد أن تنضم إلى حلف الدول الغربية على قدم المساواة وبالرغم من معارضة فرنسا المعروفة .

ومن جهة أخرى فإن لإسبانيا مطالب على فرنسا هي ، ضم طنجة إلى المنطقة

الخليفية بدعوى أنها واقعة داخل هذه المنطقة على الشاطيء وأن جاليتها ونفوذها فيها أكبر وأوسع . كما أن إسبانيا تريد تعديل بعض الجهات من حدود المنطقتين ، وتحرير حمايتها من قيود التبعية لفرنسا وحمايتها والسلطان الذي هو تحت الرقابة الفرنسية .

فلما قامت الأحداث الأخيرة بمراكش بمناسبة نفي السلطان ظنت الفرصة مواتية للضغط على فرنسا حتى تطوعها فيما تريد من مطالب ، وقد تجلى هذا في الحملات الصحفية وغيرها مما لا نحتاج للتذكير به وقد أدركت هذا المرمى الصحافة الأمريكية فهذه « نيويورك تايمز » مثلاً قد نشرت من مراسلها بمدريد مقالاً مما رود فيه :

« إذا كانت إسبانيا جادة في نزاعها مع فرنسا فقد كان المفروض أن يتخذ الجنرال جارسيا فالينيو الخطوات العملية لتغذية هذا النزاع ، الأمر الذي لم يحدث بحيث يدل دلالة واضحة على أن موقف إسبانيا لا يعدو في الحقيقة كونه صورة من صور الضغط على فرنسا » .

كما كتبت « نيويورك تايمز » (1954/1/25) تقول : « إن السياسة الإسبانية خطيرة بكل وضوح وصراحة ، ولا شك في أن فرانكو يؤمل تنمية نفوذه في كل الجهة المجاورة لبوغاز جبل طارق ، وفي ميناء جبل طارق نفسه وفي طنجة وبقية مراكش . . . وإن الولايات المتحدة التي لها مصلحة كبيرة في تحقيق الوحدة في أوروبا الغربية والتي يجب عليها ان تتأكد من أن المعونة العسكرية الممنوحة لإسبانيا لا تصبح سبباً للنزاع والخلاف في هذا الجزء من العالم ، ليتحتم عليها أن تلتفت نظر مدريد إلى الأخطار التي تتعرض لها إسبانيا بمواصلتها السياسة الراهنة .

(La Politique espagnole est nettement dangereuse. Il ne fait pas de doute que Franco espère accroître son influence sur toute la région avoisinant le détroit de Gibraltar, le roc lui-même, Tanger et le reste du Maroc.

Les Etats-Unis, que ont un grand intérêt à ce que l'unité se réalise en Europe occidentale et qui doivent s'assurer que l'aide militaire de l'Espagne ne devient pas une cause de friction dans cette partie du monde, devraient attirer l'attention de Madrid sur les risques que court l'Espagne en poursuivant sa politique actuelle.)

تصريحات رسمية إسبانية توضح مرامي إسبانيا

نشرت جريدة أ . ب . س (A.B.C) وهي من أمهات الصحف الإسبانية بتاريخ 25 يناير سنة 1954 حديثاً للمقيم العام الإسباني في شكل سؤال وجواب ، نورد منه سؤالاً مع جوابه وهو .

س - ما هو مغزى الاحتفال المقام أول أمس (1954/1/21) وما هي السياسة المرسومة للعريضة المرفوعة إلى سعادتك من طرف قواد المنطقة الإسبانية ؟

ج - هذا الاحتفال معناه هو أن شعباً محمياً يريد أن يبدي شكره وثقته للبلاد الحامية . أما القيمة السياسية لتلك العريضة بالنسبة لإسبانيا فهي إعطاء الأسس للحكومة الإسبانية حتى تستطيع أن تدافع عن حماية لها بالنسبة لإسبانيا نفس الحقوق والواجبات التي للحماية الفرنسية .

(Qual es el alcance del acto celebrato anteayer y el valor politico del documento elevado a V. E. por los caides de la zona española ?

- Ese acto significa que un pueblo protegido quiere demostrar su gratitud y su confianza al país protector.

El valor politico que para España representa aquel documento es el de dar bases al Gobierno español para que pueda defender así un protectorado para España en igualdad de derechos y deberes que el frances) .

كما تحدث مندوب وكالة الأخبار الإسبانية سيفرا إلى المقيم العام الإسباني بتاريخ 22 يناير 1954 فكان الحديث أيضاً على شكل سؤال وجواب ومما ورد فيه هذا السؤال مع جوابه .

س - ما هي النتائج المنطقية التي يمكن أن تنشأ عن عريضة الاحتجاج المضادة من السلطات الممثلة للشعب المراكشي بالمنطقة الإسبانية ؟

ج - أعتقد بكل صدق أنه يجب تلبية مطالب السلطات الحكومية والقضائية بمنطقتنا التي التمسها من إسبانيا أما المطالب الجديدة فهي فصل المنطقة الإسبانية عن الفرنسية ، وسيادة الخليفة صاحب السمو مولاي الحسن سيادة مطلقة كأمر لما سيكون منطقة إسبانية محضة تحت الحماية بنفس الواجبات والحقوق التي للمنطقة الفرنسية .

(Que consecuencias logicas pueden deducirse del Acta de protesta firmada por las autoridades representativas del pueblo marroqui de la zona española ?

- Créo sinceramente que deben ser atendidas las peticiones que las autoridades gubernativas y judiciales de nuestra zona han solicitado de España.. Las peticiones nuevas: separación de la Zona española de la francesa y la plena soberanía para el Kalifa, S. A. Muley Hassan, como principalmente de lo que sería una zona española de protectorado, con iguales deberes y derechos que la francesa).

ولما عاد وفد القواد والباشوات من مدريد واستقبله المقيم العام الإسباني في مطار تطوان ، صرح هذا الأخير للصحفيين قائلاً .

«إن عملي في الإقامة العامة ينحصر في إنجاز الجزئيات ، ولست مستعداً لأن أقوم بأي عمل من هذا القبيل على جانب كبير من الأهمية دون سابق الحصول على تأييد من رئيس الدولة الخنزريسمو فرانكو . . . إن ما قمت به ليس سوى المرحلة الأولى من عملي وأمل أن

تسنع الفرصة لأن أقدم لفخامته في المستقبل مغرباً قوياً موحداً (جريدة الشهاب - تطوان - 21 فبراير سنة 1954) . وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن إسبانيا ترمي إلى الاستيلاء على مراكش كلها بما فيها منطقة الحماية الفرنسية ووطنجة .

فجميع هذه التصريحات المقيمة تلقي كثيراً من الضوء على وجهه النظر الرسمية الإسبانية ومراميها القريبة والبعيدة ، وتعتبر بمثابة شرح لما تضمنته عريضة القواد والباشاوات صراحة ، ولما اختفى من وراء العبارات من الأهواء والمطامع .

ومما يوضح المرامي الإسبانية ما أذاعه راديو درسه بتطوان رداً على راديو المغرب بالرباط الذي أنكر على إسبانيا مطالبها بجبل طارق في نفس الوقت الذي لا تريد أن تتخلى فيه عن مدينتي سبتة ومليلية وغيرهما لمراكش ، وهما بالنسبة لمراكش مثل جبل طارق بالنسبة لإسبانيا .

ولما أقيمت بسبتة حفلة تكريمية للمقيم العام الإسباني أعاد راديو المغرب الكرة فقال إن مدينة سبتة مدينة مغربية ، والإسبانيون يحاولون ضمها إلى إسبانيا ، وفي 27 فبراير سنة 1954 أقام الصحفيون حفلة تكريمية في أوتيل درسه بتطوان على شرف المقيم العام الإسباني ومما جاء في كلمة رئيس جمعية الصحافة الإسبانية الفاريس كلارو الذي هو في نفس الوقت نائب الاقتصاد أي من كبار موظفي الحماية الإسبانية وذلك رداً على راديو المغرب . أن سبتة إسبانية ، وستظل إسبانية وأن الشمال الإفريقي كله إسباني . قيل هذا بحضور المقيم العام الإسباني ، وفاه به موظف مسؤول يرأس إحدى الإدارات - الإسبانية الكبرى في تطوان . وهكذا في الوقت الذي تعمل فيه مراكش للتححرر من سيطرة الاستعمار الفرنسي يفكر الإسبانيون في التوسع والاستيلاء في شمال إفريقيا نفسها .

تراجع الحكومة الإسبانية وإعلان تمسكها بمعاهدة الحماية

قامت حملات كبرى في الصحافة الفرنسية والإنجليزية ساعد عليها وجود الخلاف على جبل طارق ، وقد جرت عدة اتصالات واجتماعات واحتجاجات بالرباط وباريس ومدريد كما نشرت ذلك الصحف في إبانه ، ويقال إن الحكومة الإسبانية اتصلت اثر تلك الحملات بالمقيم العام بتطوان وأن الانسحاب بدأ من هذه المدينة التي كانت مركزاً للحركة الإسبانية ضد فرنسا ، وكان من المنتظر أن يعلن المقيم العام الإسباني إجابة مطالب العريضة ، ولكنه علق هذا على مشيئة فرانكو ، وغداة الاحتفال المقام بتطوان صرح للصحافة بأن الأمر لا يمكن أن تبت فيه إسبانيا ، لأنه يتعلق بمؤتمر الجزيرة الخضراء الذي سيجتمع ويجد فرنسا قد خرقت معاهدته ، وهكذا توالى انسحاب الإسبانين انسحاباً فنياً ومؤقتاً فقط لأن إسبانيا ما تزال مصرة على بلوغ مآربها عند ما تسنع الفرصة .

وقد استطاعت الصحافة الفرنسية أن تزج بأمريكا في الممعمة بأن لها يداً في عدم الاعتراف بابين عرفة بالمنطقة الخليفية ، وأن أمريكا تريد أن تستقل إسبانيا بالمنطقة نهائياً حتى تتحلل من الالتزامات الدولية . ويمكنها أن تحصن المنطقة وتسلحها وتجعل منها منطقة ارتكاز لأمريكا عندما تمتنع فرنسا من إقرار معاهدة الدفاع الأوروبي . وقد استطاعت فرنسا بهذا وغيره أن تستخرج من واشنطن تصريحات لصالحها ، وحمل الصحافة الأمريكية على تأييدها ضد مطالب إسبانيا في مراكش ، وبهذه التصريحات والحملات الصحفية أضعفت فرنسا موقف إسبانيا .

ثم تكتلت الصحافة الفرنسية والإنجليزية والأمريكية للحملة على إسبانيا بل وكثير من الصحف الأوروبية على العموم والسويسرية على الخصوص تعرضت للنظام الدكتاتوري لإسبانيا ونعته بأقصى النعوت والأوصاف ، فكل هذه الحملات الصحفية والمناورات الدبلوماسية مضافة إلى مساعي الحكومة الفرنسية مؤيدة من إنجلترا وأمريكا كانت سبب فشل الحركة الإسبانية القائمة على عريضة القواد والباشاوات ، وأصبح الإسبان في حيرة ، وأخذ الساسة الإسبان يبحثون عن مخرج وانهمكت السلطات الإسبانية في تطوان في البحث عن وسيلة انقاذاً للموقف فاستشارت بعض الشخصيات فيما يمكن اتخاذه من وسائل لتحفظ كرامة إسبانيا ، لأن الاستمرار في السياسة الجديدة مضر والانسحاب مضر .

بجانب هذه الحملات التي شنتها فرنسا على السياسة الإسبانية جرت اتصالات دبلوماسية سرية لتسوية الموقف بين الطرفين . ونشرت الصحف الفرنسية أن الجنرال جوان ربما يزور فرانكو ، كما أن اللجنة البرلمانية المسماة « فرنسا المغرب » قد قضت بمدريد 24 ساعة . وصرح الناطقون باسمها للصحافة الفرنسية بمراكش بأن المصالح الفرنسية الإسبانية لا تتعارض بل يتم بعضها بعضاً ، وأن الواجب يقضي ببذل جميع الجهود حتى يصلح الموقف بين إسبانيا وفرنسا قبل أن يتسع الخرق على الراقع ، وأنه من المتوقع استئناف المحادثات الإسبانية الفرنسية في جو من التفاهم . . .

أما موقف الحكومة الإسبانية فقد تولى إعلانه بلاغ رسمي أذاعته وزارة الخارجية بمدريد في 13 فبراير سنة 1954 عقب ما أفضى به وكيل وزارة الخارجية الفرنسية أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان عن وجهة النظر الفرنسية في الخلاف مع إسبانيا بمراكش . ومما ورد في البلاغ الرسمي الإسباني قوله .

«تعتبر الحكومة الإسبانية من اللازم المحافظة على النظام القانوني للأمة المغربية في نفس العبارات التي حررت بها المعاهدات الدولية والتي نظمت بمقتضاها شروط الحماية المقتسمة بين إسبانيا وفرنسا» .

«ولهذا السبب فإن نية الحكومة الإسبانية هي إبقاء المنطقة الإسبانية في المغرب تحت حكومة الخليفة الذي سيستمر مزاولاً بها حقوق السيادة التي يعترف لها بصورة عامة ودائمة الفصل الأول من هذه الاتفاقية (أي الاتفاقية الفرنسية الإسبانية المبرمة في 27 نوفمبر سنة 1912) وهي حقوق لم تسبب للحكومة الفرنسية لحد اليوم المخاوف التي تظهرها الآن » .

Le Gouvernement espagnol considère comme essentiel de maintenir le régime juridique de la nation marocaine dans les termes mêmes qu'avaient établis les traités internationaux et par lesquels ont été réglementées les conditions du protectorat partagé par l'Espagne et la France

C'est pour cela que l'intention du Gouvernement espagnol est de maintenir la zone espagnole du Maroc sous le Gouvernement du Khalifa qui continuera à y exercer les droits souverains d'une façon générale et permanente que lui reconnaît l'art. 1er de cette convention, droits qui, jusqu'à présent, n'avaient pas causé au Gouvernement français les appréhensions qu'il manifeste maintenant.

الفصل الأول من المعاهدة الفرنسية الإسبانية

«تعترف حكومة الجمهورية الفرنسية بأن من واجب إسبانيا أن تسهر في منطقة النفوذ الإسباني على الهدوء ، وأن تمد يد المساعدة للحكومة المغربية لإدخال جميع الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي تكون في حاجة إليها » .
«وتبقى النواحي المشتملة عليها منطقة النفوذ الإسباني خاضعة للسلطة المدنية والدينية للسلطان حسب الشروط المدرجة في هذا الاتفاق » .

«ويدير شؤون هذه النواحي تحت مراقبة مندوب سام إسباني خليفة يختاره السلطان في قائمة مرشحين اثنين تقدمهما الحكومة الإسبانية » .

«ولا يمكن إبقاء أو عزل الخليفة من وظيفته إلا بموافقة الحكومة الإسبانية » .

«ويقيم الخليفة في منطقة النفوذ الإسباني ويكون محل إقامته العادي بتطوان ، ويكون لديه تفويض عام من السلطان يمكنه بمقتضاه أن يضطلع بالحقوق التي للسلطان ويكون هذا التفويض ذا صبغة دائمة وفي حالة التغيب يقوم باشا مدينة تطوان مؤقتاً ومباشرة بأعباء وظيفة الخليفة » .

«ويقوم المندوب السامي الإسباني بمراقبة أعمال السلطة المغربية في منطقة النفوذ الإسباني » .

«ويكون المندوب السامي وحده واسطة في العلاقات التي تكون للخليفة بصفته مفوضاً من لدن السلطان مع النواب الرسميين مع مراعاة عدم مخالفة الفصل الخامس من المعاهدة الفرنسية الشريفة المبرمة في 30 مارس سنة 1912 » .

«وستسهر حكومة جلالة ملك إسبانيا على احترام المعاهدات ولا سيما بنودها الاقتصادية والتجارية المدرجة في الاتفاق الفرنسي الألماني المؤرخة في 4 نوفمبر 1911 .
«ولن تلقى على كاهل الحكومة الشريفة أية مسؤولية بشأن مطالبات ناجمة عن أحداث قد تقع تحت إدارة الخليفة بمنطقة النفوذ الإسباني .

هذا هو الفصل الأساسي الذي أعلنت الحكومة الإسبانية استمرارها على التمسك به في منطقة نفوذها بمراكش ، وبهذا اتفقت من جديد وجهة النظر الإسبانية مع وجهة النظر الفرنسية فيما يخص الأوضاع القائمة في المنطقة الخليفية . ومن نتائج هذا إزالة حدة الخلاف بين الطرفين وتهدة الجو بينهما ، وخلق مناسبة جديدة للتقارب والتفاهم بين الحكومتين .

أبواب المحادثات مفتوحة بين إسبانيا وفرنسا

لم تكتف وزارة الخارجية الإسبانية بما أعلنته في بلاغها الرسمي الصادر في 13 فبراير سنة 1954 بل اغتتم وزير الخارجية السنيور مارتين ارتاخو فرصة حديث صحفي مع مبعوث « بوليتان دي باري » فأفضى بتصريحات هامة نقلًا عن صحيفة « لومند » (27 فبراير 1954) .

س - ألا تفرض الأوامر الإستراتيجية اتفاقاً بين فرنسا وإسبانيا فيما يتعلق بشمال إفريقيا ؟

ج - إن المقتضيات الإستراتيجية في شمال إفريقيا لا يمكن أن تجاب دون مشاركة إسبانية ضمن الهيئة العامة المكلفة بمواجهتها والعمل على ارضائها .

س - هل تتمنى إسبانيا تعديل معاهدة الجزيرة ، وفي حالة تأكيد هذا هل لها نية العمل لإثارة هذا التعديل ؟

ج - لم يتحدث أحد - فيما أعلم - عن تعديل المعاهدات وفي هذا الوقت يكتفي بأن يظل كل من النظام المقرر في الجزيرة ومشروعية الحماية محل احترام صادق أمين من الجميع .

س - هل إن إسبانيا قد تكون على استعداد لفتح محادثة مع فرنسا أي محادثة من النوع العام البعيد المدى يكون موضوعها إنهاء جميع النزاعات التي تجعل البلدين اليوم في تعارض وتخالف ؟

ج - إن الحكومة الإسبانية مستعدة دائماً - أثناء محادثات مع فرنسا - للنظر في المسائل الخلافية أو غيرها التي تهتم البلدين ، فإذا كان بلدان يحتفظان بعلائق دبلوماسية

تامة ، فإن الأبواب تظل دائماً مفتوحة لأي مفاوضة من هذا القبيل . وإسبانيا وهي بلد يحترم الأمم الأخرى ، تحب الحوار ، ومن جهة أخرى فإنه من الواضح أن المشاكل المتعلقة بمراكش والتي لها صفة خاصة ومحدودة بكل دقة لا يمكن أثناء تلك المحادثات - أن تختلط بمشاكل أخرى لا صلة لها بغير مصلحة إسبانية فرنسية .

س - ألا تكون مفاوضة من هذا القبيل - أي مفاوضة مباشرة - أفضل في نظر الطرفين من حل التحكيم الذي يكاد أن يكون من الضروري أن لا يصدر إلا من الخارج إذا ما تفاقم سوء العلاقات الفرنسية الإسبانية ؟

ج - لا أظن أن العلاقات الفرنسية الإسبانية قد يتفاهم أمرها على الأقل فيما يخصنا نحن . وما يمكن أن يحدث على أكثر تقدير هو أن البلدين يتهجان كل واحد من جهته طرفاً مختلفة . ومهما يكن فإني أرى أن التحكيم لا يمكن أن يصلح إلا من أجل المشاكل العملية وذات الصفة القانونية .

وأضافت صحيفة « لوموند » الفرنسية أن تصريحات ارتاخو تؤكد وجود تيار داخل الحكومة الإسبانية ينظر بعين الحقيقة والحذر إلى مستقبل العلاقات بين فرنسا وإسبانيا .

وزادت الصحيفة بأن ارتاخو لم يقتصر في هذه المناسبة على إظهار استعداد ذي صلة بوظيفته بل إن تلك الآراء هي آراء عدد من الوزراء الأقوياء النفوذ في الحكومة الإسبانية .

«Les impératifs stratégiques n'imposent-ils pas un accord entre la France et l'Espagne touchant l'Afrique du Nord?»

«Les exigences stratégiques en Afrique du Nord ne peuvent être satisfaites sans une participation espagnole au sein du concert général chargé de les résoudre. Il faut, de plus, tenir compte que les réalités de notre action de protectorat en Afrique soient liées également à des exigences qui ne sont pas strictement franco-espagnoles: une tradition de culture commune et des liens historiques avec le peuple arabe nous y obligent. L'Espagne actuelle n'a jamais répudié l'héritage culturel hispano-arabe du califat de cordoue.

-«L'Espagne souhaite-t-elle la révision du traité d'Algésiras et, dans l'affirmative, a-t-elle l'intention de provoquer cette révision?»

-«Personne, à ma connaissance, n'a parlé de la révision des traités. Pour le moment, il suffit que le régime établi à Algésiras et l'égalité du protectorat soient respectés de bonne foi par tous.

-«L'Espagne sera t-elle prête à engager une conversation avec la France, conversation du type le plus général et qui se donnerait pour objet de régler tous les litiges qui opposent actuellement les deux pays?»

"- Le gouvernement espagnol est toujours disposé à considérer, dans des conversations avec la France, les questions litigieuses ou non qui intéressent les deux

pays. Quand deux pays maintiennent des relations diplomatiques complètes, les portes restent toujours ouvertes à une négociation de ce genre.

"- L'Espagne, pays respectueux des autres nations, aime le dialogue. D'autre part, il est clair que dans ces conversations les problèmes relatifs au Maroc, qui ont un caractère propre et bien défini, ne peuvent être mêlées à d'autres ayant un intérêt exclusivement hispano- français.

"- Une négociation de ce genre - négociation directe-ne serait - elle pas préférable pour les deux parties à une solution d'arbitrage qui viendrait presque nécessairement de l'extérieur si les relations franco - espagnoles devaient s'aggraver ?

"- Je ne crois pas que les relations franco - espagnoles puissent s'aggraver, du moins en ce qui nous concerne. Ce qui peut se produire tout au plus c'est que les deux pays suivent, chacun de son côté, des chemins différents.

"- En tout cas j'entends qu'un arbitrage ne peut servir que pour des problèmes concrets et spécifiquement juridiques."

(Le Monde, 27- 2- 54)

كيف تنظر الحكومة الإسبانية إلى وضعية مراكش وشعبها تحت الحماية ؟

لما حضر وفد القواد والباشوات لدى الجنرال فرانكو بعد حركة العريضة في تطوان قدمه إليه المقيم العام الإسباني قائلاً :

« إنني مغتبط بأن أقدم لك ممثلي ذلك الشعب المراكشي المستعد لخدمة الزعيم ، ولطاعة جميع الأوامر التي يتكرم بإصدارها له وأعتبر كذلك أن هذا العمل خاتمة المرحلة الأولى من قيادتي بمراكش »

(J'ai la satisfaction de vous présenter les représentants de ce peuple marocain qui est disposé à servir le caudillo et à obéir à tous les ordres que celui - ci voudra bien lui donner... je considère aussi cet acte comme la fin de ma première étape de commandement au Maroc.)

ثم ألقى الجنرال فرانكو أمام الوفد المراكشي خطاباً مما ورد فيه :

« إن الحقوق والحريات والشخصية التي للشعب المراكشي كانت محفوظة بالمعاهدات الدولية وبما كان يسود الأمتين الحاميتين من روح النخوة والشعور بالشرف ، وأن ازدواج الوجود لكل من إسبانيا وفرنسا في منطقتيهما الخاصتين بهما ضماناً لذلك كله ثم واصل الجنرال فرانكو قوله ..

« إن المنطقة المراكشية التي عهد بها إلى حمايتنا ستظل تحت سيادة سمو الأمير مولاي المهدي بمساعدة مندوبينا السامي ، وسلطات المخزن (الحكومة الأهلية) من باشاوات وقواد في المنطقة وباستمرار المحافظة على جوهر الحماية نصاً

(Les droits, les libertés et la personnalité du peuple marocain étaient sauvegardés par les traités internationaux et par l'esprit chevaleresque et le sentiment de l'hon-

neur qui animent les nations protectrices. La double présence de l'Espagne et de la France dans leurs zones respectives constituait une garantie...)

(La zone marocaine confiée à notre protection sera maintenue sous la souveraineté de S. A. Impériale Mouley El Mehdi, assisté par notre Haut Commissaire, par les autorités du Maghzen, pachas et caïds de la zone, en maintenant la pure quintessence du protectorat..)

وتصريحات المقيم العام الإسباني غنية بنفسها عن كل تعليق وكذا تصريحات رئيس الدولة الإسبانية ، وإذا كانت من ملاحظة تبدي فهي قول الجنرال فرانكو تحت سيادة صاحب السمو مولاي المهدي بل مولاي الحسن الذي هو الخليفة ووالد هذا الأخير .

موقف الخليفة من حركة العريضة

لقد كان من المنتظر أن يتأسس الخليفة مهرجان تطوان يوم 21 يناير سنة 1954 لأن الإسبانين أرادوا أن يكون هذا المهرجان شعبياً ولأن أصحاب العريضة من قواد وباشوات وشخصيات ، إما ولاية تابعون للخليفة ، وإما من رعاياه في المنطقة . كما كان من المفروض أن تظهر حركة العريضة بمظاهر مراكشية صرفه . ولكن الأمر جرى على خلاف هذا في عدة أشياء فإذا حضرت جماهير من الشعب سبقت بوسائل إدارية إلى ساحة المهرجان أو جاءت للتفرج والمشاهدة وإذا شارك لفيف من الولاة المراكشيين في المنطقة فإن الخليفة فاجأ الجماهير بعدم حضوره مما جعل الناس يذهبون في هذا مذاهب شتى خصوصاً وأن خطاب المقيم العام في المهرجان ابتدأ هكذا :

« يا صاحب السمو » ، وهو لقب الخليفة دون سواء ، فلما سمع الناس هذا اتجهت أنظارهم فاحصة باحثة عن سمو الخليفة فلم تقع إلا على المقيم العام الإسباني وكبار الولاة العسكريين من الإسبان وحضر بجانبهم أخو الخليفة مرتدياً بذلة كولونيل الجيش الإسباني ولم يلبث أن شاع بقوة بين الشعب هناك أن الخليفة لم يتأخر لمرض كما قالت الدعاية الإسبانية ولكنه لم يكن راضياً عن حركة العريضة الرامية إلى فصل المنطقة عن بقية أرض الوطن . وقد تأكد لدينا من مصدر موثوق به أن الخليفة لم يحضر المهرجان لأنه معارض للهدف الذي ترمي إليه السياسة الإسبانية وهو فصل المنطقة عن بقية مراكش ومما لا شك فيه أن موقف الخليفة كان له أثره فيما صدر بعد من الجنرال فرانكو بمحضر وفد القواد والباشوات ومن وزارة الخارجية الإسبانية في بلاغها الرسمي الصادر في 13 فبراير سنة 1954 ومن وزير الخارجية الإسباني - كما أسلفنا - من تصريحات تؤكد تمسك إسبانيا بنصوص المعاهدات وبوحدة مراكش . ويضاف إلى موقف الخليفة موقف الشعب نفسه الذي أبدى بصفة قوية بارزة مخاوفه على وحدة البلاد لأن المسألة خطيرة جداً وحيوية بالنسبة لمراكش وشعبها ودولتها وحركة تحريرها . ومما لوحظ في خطاب الجنرال فرانكو - أمام وفد القواد والباشوات - قوله :

«إن المنطقة ستظل تحت سيادة صاحب السمو الأمبراطوري المهدي...» مع أن الخليفة الحالي ليس هو مولاي المهدي بل إنه مولاي الحسن . فالجنرال فرانكولم يستعمل كلمة « خليفة » وقد سارت الإذاعة والصحف الإسبانية على هذا المنوال . ولا يحلى غيره بذلك اللقب الرسمي ، ويستبعد جداً أن يكون ذلك صدر غلطاً من رئيس الدولة والإذاعة والصحف الإسبانية ، والراجع أنه غلط مقصود أريد به « إنذار » الخليفة والضغط عليه وحمله على تغيير موقفه من مسألة فصل المنطقة ، ولكن الخليفة لا زال ثابتاً في موقفه الأول من معارضة الفصل ولا زال الخليفة إلى اليوم لا يشارك في أية حفلة بل إنه لا يحضر صلاة الجمعة في المسجد خلافاً لعاداته والمفهوم أنه اتخذ هذا الموقف إشعاراً بعدم رضاه عما جرى واحتجاجاً على الاستمرار في خطة عريضة القواد والباشوات .

مسألة الوصاية على العرش

ليس العرش مسألة شخصية أو عائلية بل هو في الوضع الحاضر بمراكز مركز السيادة ورمزها ، هذه السيادة التي هي للشعب دون سواه ، وفي مراكز جرت التقاليد منذ قرون بإسناد الإمارة الكبرى في الدولة عن طريق المبايعة الشرعية من ممثلي الأمة في المدن والقبائل ، والشعب الذي يعطي البيعة لمن يختاره للملك ورئاسة الدولة وهو الذي يملك حق نزع هذه البيعة منه . وبالبيعة الشرعية كانت ولا تزال حقوق السيادة والحكم تسند من الشعب إلى من يوليه عليه ، وليس معنى هذا أن حقوق السيادة هذه تعطى للوالي عطاءً بل إنما تسند إليه طبق شروط معينة على سبيل الوديعة ولممارستها لصالح البلاد والأمة والدولة بحيث إذا أدخل الملك بشروط البيعة ولم يحافظ على سلامة حقوق السيادة العامة ، ولم يستعمل هذه السيادة لصالح الشعب فإن لهذا الأخير كامل الحق في خلع الملك وتولية غيره إن شاء ، فحقوق السيادة لا يعهد بها ولا ينزعها ولا ينقلها إلا ممثلو الشعب وأهل العقد والحل فيه ، ويتضح من هذا أن العرش - وهو مركز السيادة والرئاسة العليا - ليس بملك لأحد بل هو للشعب دون سواه .

ومراكز - لما قسمتها الدول المستعمرة إلى مناطق نفوذ وحماية أرادت هذه الدول في نفس الوقت أن تحفظ وحدتها الأرضية ووحدة سيادتها القومية ووحدة السلطة المدنية والدينية فيها - فظلت محتفظة بعرش واحد وسلطان واحد ، يمثل سيادة الأمة ، ويمارس حقوق السيادة ، وإن كان الاستعمار قد سطا عليها ، وسلبها وسخرها لصالحه إلا أنه لم يستطع أن ينكر وجودها ممثلة في العرش وصاحبه بصفته الرئيس الأعلى للأمة والدولة . وجميع المعاهدات التي تقدمت فرض الحماية أو فرضت هذه الحماية سواء من طرف فرنسا أو إسبانيا أو غيرها من الدول المشاركة في النظام الدبلوماسي والدولي لمراكز قد ضمنت صراحة وحدة مراكز ووحدة سيادتها ، بحيث جاء الاعتراف من الدول المحتلة لمراكز

بعرش واحد وسلطان واحد مطابقاً لنصوص المعاهدات الدولية والثنائية ، كما أمكن بهذا الاعتراف التوفيق بين وحدة مراكش وبين قيام نفوذ أجنبي فيها. وتطبيقاً لهذا الاعتراف أناب سلطان مراكش خليفة مفوضاً عنه في تطوان عاصمة المنطقة الشمالية كما عهد في طنجة تحت الإدارة الدولية - إلى مندوب سلطاني بتمثيله والحكم باسمه ونياية عنه ، وهذا الوضع استمر في مراكش منذ فرضت الحماية عليه في عام 1912 ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن نفي السلطان من طرف فرنسا تصرف جائر لم يقره الشعب في مراكش كلها ، وابتعاد السلطان عن العرش وعن البلاد ، بمحض تصرف الاستعمار الفرنسي ، لا يمكن بحال أن يعتبر خلعاً لا في قليل أو كثير ، لأن حق الخلع هو ملك للشعب حراً دون سواه ، كما أنه لا يمكن ان يجرد السلطان من حقوق السيادة التي هي وديعة عنده من الشعب ولا يصح مطلقاً لأحد غير الشعب حراً أن ينقل هذه الحقوق بشكل من الأشكال إلى غير السلطان الذي لا يزال الشعب يعترف به دون الآخر ، ولهذا لا يمكن لغير الشعب حراً أن يبايع سلطاناً آخر أو يقيم للعرش وصياً ، هذا هو الوضع الذي يوجد عليه أمر العرش في مراكش بعد أن نفت فرنسا السلطان سيدي محمد بن يوسف .

فلمراكش - إذن - سلطان واحد هو الذي يعترف به الشعب لا الذي نصبه الاستعمار الفرنسي مكانه ، وهذا السلطان لم يخلعه الشعب ، ولم يتخل هو بعد النفي عن العرش لأحد ، وما دام الأمر هكذا فمن يستطيع أن يخول نفسه - غير الشعب حراً - حق خلعه أو إقامة وصي على العرش مكانه ؟؟ لهذا نرى أن مسألة إحداث وصاية للعرش في تطوان تخالف كل المخالفة تقاليد الأمة والدولة ، وإرادة الشعب المراكشي والنظام القائم على المعاهدات الخاصة بمراكش ، ومصصلحة الحركة الوطنية التحريرية ومسألة إحداث وصاية للعرش المراكشي في تطوان إنما هي مسألة قامت في رؤوس بعض الأشخاص لاعتبارات غير وجيهة وطمعاً فيما لا يطمع فيه الطامعون أنفسهم ، فلا الشعب فكر في تلك المسألة ولا المصلحة العليا لمراكش تتطلبها ، ولا الموانع القانونية والدبلوماسية والسياسية تساعد عليها فهي مسألة مقضي عليها في المهد بالفشل الذريع .

وإذا كان لا بد أن نوضح الكلام بعض التوضيح فتمكن الإشارة هنا إلى الحقائق والاعتبارات الآتية :

- 1 - أن سمو الخليفة السلطاني الذي يعارض فصل المنطقة عن بقية مراكش لم يتخذ موقفاً من مسألة المناداة به وصياً على العرش ، بل لم تعرض عليه - فيما نعلم - المسألة حتى يرى فيها رأياً ويتخذ موقفاً.
- 2 - أن الحكومة الإسبانية تريد زيادة على فصل المنطقة السيادة التامة المطلقة فيها وبما أن الخليفة - في الوضع الذي هو فيه بسبب نظام الحماية وسياسة الحكم الإسباني المباشر - لا يمارس عملياً شيئاً من حقوق السيادة حتى كخليفة سلطاني مفوض ، فجن

المحقق أنه سيظل على هذا الحرمان والتجريد فيما إذا انتقلت إليه حقوق السيادة العامة في مراكش كلها بصفته وصياً على العرش ، فالسلطة الإسبانية هي التي ستستفيد قطعاً من هذه الحقوق الجديدة ، وهي دائماً ستستعملها في مصلحتها لا في مصلحة مراكش وشعبها فالمناداة بسمو الخليفة وصياً على العرش معناها نقل حقوق السيادة المراكشية العامة باسمه وبواسطته إلى أيدي الإسبانين الذي سيتصرفون فيها كما يتصرفون في حقوق السيادة المخولة للخليفة كنائب مفوض للسلطان ، فلو كان سمو الخليفة حراً في ممارسة حقوق السيادة ، وكانت المنطقة الخليفية متمتعة حقاً بالحكم الذاتي والاستقلال الداخلي ، وكانت مصلحة مراكش وشعبها تقتضي وصاية للعرش لهان الأمر نسبياً ، فأما والأمر بخلاف هذا من جميع الوجوه والحثيات فإن إحداث وصاية للعرش ليس فيها إلا الضرر محققاً ، زيادة على أنها صعبة التحقيق إن لم تقل إنها تكاد أن تكون عملياً من المستحيل .

3 الوصاية على العرش هي من أمر الشعب أولاً وآخرأ والشعب المراكشي لم يفكر فيها مطلقاً ، ولا يمكن أن يوافق عليها ، ولا يملك الاستطاعة اليوم لإعلان رأيه وتصريف أمره تحت السيطرة الإسبانية القائمة .

4 - الوصاية على العرش لها ظروفها الخاصة ، وهذه الظروف غير قائمة في مراكش . أما نفي السلطان فإجراء استعماري محض لا يزال الشعب مصرراً على عدم التسليم به بل يعارضه بكل ما يستطيع من وسائل كما يعلم العالم أجمع .

5 - إن إحداث وصاية للعرش بتطوان يمكن إسبانيا من سلاح أقوى مما لديها اليوم وقد نستعمله يوماً ما ضد الحركة الوطنية وضد كل حركة تحريرية تقوم في مراكش .

6 - إن قيام وصاية للعرش بتطوان ليس من شأنه إلا أن يعقد الأزمة الداخلية المراكشية ، ويزيد الحالة سوءاً واضطراباً وارتباكاً ، لأن الوضع اليوم في مراكش هو أن الشعب لا يعترف بغير السلطان المنفي وأن فرنسا فرضت سلطاناً مكانه بمنطقة حمايتها وبطنجة واعترفت الدول - عدا إسبانيا - بهذا الوضع الجديد ، فإذا أنشئت وصاية للعرش بتطوان فستكون شكلية لا غير . ثم من سيعترف بها من الدول ، هذه الدول التي وافقت فعلاً فرنسا على ابن عرفة سلطاناً على مراكش .

7 - إن المنطقة الخليفية جزء صغير جداً بالنسبة لمراكش التي معظمها يمثل منطقة الحماية الفرنسية ومنطقة طنجة ذات الإدارة الدولية ، فماذا قد يترتب على هذا من خير لمراكش وشعبها ؟ .

هل إقامة حكومة وطنية تحت رئاسة الوصي الجديد ؟
أو هيئة تحريرية تتخذ المنطقة مقراً لها تهاجم منه الفرنسيين ؟

لقد قيل كل هذا، ولكن عاقلاً لا يصدق شيئاً من هذا أو ذاك والمنطقة محتلة من جيوش أجنبية ، ومحكومة حكماً أجنبياً مباشراً ومحرومة لهذا من أبسط الحريات وأتفه الحقوق ، وعلى فرض أن شيئاً من ذلك تم فلا يمكن أن يكون إلا بموافقة الإسبانيين وهم لن يوافقوا الا إذا كان الأمر يندهم وفي صالحهم ، وهذا ما لا نريده مطلقاً ، لأنه في غير مصلحة مراكش . فإحداث وصاية للعرش بتطوان إنما سيكون ربحاً عظيماً لإسبانيا وخسارة لا تقدر فداحتها وعواقبها القريبة والبعيدة بالنسبة لبلادنا ولكفاحها في سبيل استرجاع وحدتها الأرضية ، وسيادتها الكاملة ، واستقلالها التام .

وثيقة - ب مذكرة عن قضية مراكش الى المؤتمر الآسيوي الافريقي

المنعقد في باندونك « أندونيسيا » بتاريخ 18 أبريل 1955 .

باسم الشعب المراكشي المكافح يسعدنا أن ننتهز فرصة انعقاد مؤتمر الدول الآسيوية والإفريقية بباندونك فحسي حضرات المؤتمرين ونلفت أنظارهم إلى الحالة السياسية الشاذة التي ما تزال تسود في مراكش من جراء الاستعمار الغاشم . وما يدبره من خطط لإشاعة الإرهاب ، وقمع الحركة الوطنية التحريرية ، وما يسعى إليه عن طريق التشريع وباسم الإصلاح الديمقراطي الزائف من تحطيم ما بقي من مظاهر السيادة القومية وإخماد حركة المقاومة الوطنية ، ومعارضة الأمانى المشروعة لشعب مراكش في الحرية والاستقلال .

إن الاضطهاد والإرهاب اللذين يعانیهما الأحرار في مراكش ، لا فرق بين من هم داخل السجون وفي المعتقلات وفي المنافي وبين من هم خارجها ، وإصرار السلطات المستعمرة على منع جميع الصحف والمطابع الوطنية خنقاً لحرية التعبير عن الرأي ، وإمعاناً في المضايقات والمتابعات بغير حق ، كل هذا وغيره ، مما لا يعد ولا يحصى ، قد جعل شعب مراكش يعيش ، من وراء الستار الحديدي المضروب عليه من كل جانب ، في جحيم من العسف والبطش والعذاب .

وقد كانت وما تزال جهود كثير من الدول الآسيوية والأفريقية مبذولة في سبيل القضية المراكشية في هيئة الأمم المتحدة ، الأمر الذي حالفه كثير من التوفيق من حيث تعريف الرأي العام الدولي بحقيقة هذه القضية العادلة وتأكيد ما لها من صبغة دولية قانونياً ودبلوماسياً .

وإذا كانت القضية المراكشية تجري اليوم مجراها العادي في المحافل الدولية فإن هذا في رأينا لا يمنع أنصار هذه القضية ومؤيديها من مواصلة بحثهم بما يفيدها ويسير بها نحو الحل المنشود في أكبر محفل دولي عقدته دول آسيا وإفريقيا هو المؤتمر الآسيوي الإفريقي الحالي .

إن تطور الحالة في مراكش خصوصاً في العامين الأخيرين - مما لا يحتاج لغير التذكير به هنا - ليدعو الى بحث قضية هذا القطر من طرف المؤتمر الآسيوي الإفريقي بحثاً جدياً يرتفع به حضرات أعضائه المحترمين إلى مستوى تلك الحالة البالغة الخطورة .

وإن شعب مراكش الذي يقاسي منذ ثلاث وأربعين سنة أقسى وأشد استعمار في العالم

هو الاستعمار اللاتيني الشديد الوطأة ، ليشخص اليوم بصره نحو المؤتمر الآسيوي الإفريقي في باندونج . وكيف لا يشخص إليه بصره اليوم وقد أولاه أكثر أعضائه كل عطف وتأييد ، وعوده كل عناية واهتمام بقضيته الكبرى ، وظاهره وناصروه في محنته وكفاحه ؟ وكيف لا يشخص الشعب المراكشي بصره إلى جميع الأحرار الذين يأترون اليوم - من آسيا وإفريقيا - في باندونج وقد بلغ السيل الزبى ، وكشف الاستعمار الغاشم عن جميع أوقاه ، وعمد هذا إلى تحدي جميع قوى الخير والحرية في العالم وبالخصوص إلى تحدي الكتلة الآسيوية والإفريقية وهيئة الأمم المتحدة نفسها بشكل لم يعرف له نظير بين دول البغي والعدوان ؟

حقيقة أن الشعب المراكشي - بالرغم من أن الحالة في بلاده قد بلغت أشدها ظلماً وبعياً وعدواناً - فإنه يواصل كفاحه بكل ثبات ضد المستعمر الغشوم ، ويتحمل ، في صبر وجلد ، كل ما يصبه على رأسه ليل نهار من أنواع الاضطهاد ، وهو مع هذا لا يزداد إلا يقيناً بأن خلاصه رهن بكفاحه وتضحيته ، وأن النصر للصالحين والعاقبة للمتقين .

ولكن الشعب المراكشي - ككل شعب مكافح - ينتظر بفارغ الصبر أن يجد اليوم من اخوانه دول وشعوب آسيا وإفريقيا كل عون وتأييد ، فالمرء بأخيه كما يقال ، ودولة الحق أحق بالعزة والنصر من دولة الباطل التي تحاول جاهدة أن تجد لها في عالم اليوم أنصاراً ومؤيدين في كل مكان . وما أحوج معنوية الشعوب في محنتها وكفاحها إلى من يقويها ويعينها بما يجدي من الوسائل والأساليب . وشعب مراكش - الذي يعتمد على نفسه بعد الله تعالى - لا يستغني في مراحل كفاحه الوطني عما يضاعف لديه الشعور بالتضامن الشرقي والدولي الذي لا يفتر ولا ينقطع .

وقد عملنا فيما مضى - بما قدمناه من مذكرات وبيانات إلى حكومات ووفود الدول الآسيوية والإفريقية خصوصاً بمناسبة دورات الأمم المتحدة - على إحاطة المسؤولين والقادة في تلك البلاد جميعها بما يهم الاطلاع عليه من أحوال مراكش وتطورات كفاحها الوطني وأزماتها السياسية المتوالية كما تقدمنا اليهم في عدة مناسبات بمقترحات رأيناها كفيلة بالسير بقضية مراكش نحو حلها المنشود في الحرية والسيادة والاستقلال .

ونحن - إذ توجه اليوم باسم الشعب المراكشي الجريح إلى وفود الدول الآسيوية والإفريقية الممثلة في مؤتمر باندونج - إنما نؤدي واجباً من أقدس واجباتنا كوطنيين وأحرار مكافحين ، ولهذا نتقدم إلى المؤتمر الموقر بقضية مراكش طالبين أن تبحث ضمن قضايا الشعوب المناضلة في شتى القارات في سبيل الحرية والسيادة والاستقلال .

ولنا الثقة التامة والأمل القوي أن وفود الحكومات المؤتمرة في باندونج ستبحث قضية مراكش التي سبق أن تبنتها أكثر الدول الآسيوية والإفريقية ، وناضلت من أجلها في المحافل

الدولية نضالاً يستحق التنويه والإعجاب والامتنان .

وفيما يلي خلاصة المقترحات والمطالب المراكشية التي نرجو أن يعيرها المؤتمر عنايته واهتمامه .

- مقترحات مراكش ومطالبها -

أولاً - أن يصدر المؤتمر استنكاره لسياسة الاحتلال والاستعمار في مراكش ولتصرفات السلطات الأجنبية خصوصاً المؤامرة الكبرى التي دبرتها ضد العرش المراكشي الذي هو رمز السيادة الوطنية ، ولكل المشروعات الإصلاحية الزائفة والأنظمة الديمقراطية المزعومة التي يرمي الاستعمار من ورائها إلى القضاء النهائي على السيادة القومية في أساسها وشكلها وذلك بشتى الوسائل التي من بينها اشراك الجاليات الأجنبية في مجالس الحكم والسياسة والتدبير على اختلاف أنواعها واختصاصاتها ، وينبغي أن يُبلغ الاستنكار رسمياً إلى السلطات المسؤولة عن سياسة الاستعمار في مراكش وإلى هيئة الأمم المتحدة نفسها .

ثانياً - أن يعلن المؤتمر أن مراكش دولة قائمة في الميدان الدولي مستمرة الوجود ، ولها كيانه المحفوظ ، رغمًا عن الاعتداء الأجنبي عليها وتقسيمها من طرف الاستعمار منذ 43 عاماً .

ثالثاً - أن يعلن المؤتمر أن دولة مراكش - لها كبقية الدول - الحق الكامل في التمتع بخصائص السيادة والاستقلال المنبثقة عن وجودها الدولي المشروع ، وفي التحرر من كافة القيود الأجنبية التي تحد من سيادتها القومية الكاملة .

رابعاً - أن يعلن المؤتمر أن دولة مراكش لا تتجزأ موحدة التراب ، وأنه لا يعترف بتقسيمها التعسفي الحالي إلى جملة مناطق منفصل بعضها عن بعض .

خامساً - أن تتخذ الحكومات المشتركة في المؤتمر إجراء دبلوماسياً موحداً لدى حكومات الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة الخضراء التي ضمنت وحدة مراكش وسيادتها واستقلالها ، والتي أكدتها محكمة العدل الدولية بحكمها الصادر في 27 أغسطس سنة 1952 .

ويستهدف هذا الإجراء -

أ - لفت نظر تلك الدول إلى الاعتداءات المتوالية على مراكش في وحدتها وسيادتها واستقلالها ، وإلى المخالفات التي مازال تلحقها السياسة الاستعمارية بالمعاهدات الدولية الخاصة بالنظام القانوني والدبلوماسي لمراكش والنافذة المفعول إلى يومنا هذا وآخرها المخالفة الخطيرة التي نشأت عن الاعتداء على العرش المراكشي .

ب - مطالبة تلك الدول بالعمل لوضع حد نهائي لتصرفات السياسة الاستعمارية في مراكش، وبحمل السلطات الأجنبية المتصرفة في بلادنا بغير حق على احترام المعاهدات احتراماً فعلياً ، وبمنع الجاليات الأجنبية من التظاهر والمطالبة بما لا يتفق وهذا الاحترام نفسه ، وأخيراً بالعمل لإلغاء أنظمة الحكم المباشر وتحرير هذه البلاد من جميع القيود المفروضة على شعبها باسم حماية زائفة واستعمار غاشم .

سادساً - أن يعمل المؤتمر على ربط المشكلة المراكشية بأمهات المشاكل في آسيا وإفريقيا ، وذلك باعتبار أن المشاكل الكبرى في القارتين وحدة لا تتجزأ وأنه لا يمكن التفاهم مع الدول الغربية الكبرى على حل بعضها دون البعض الآخر ، واتخاذ هذا أساساً وسيلة لتدخل الدول الغربية التي يعينها الأمر ، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك اليوم في مراكش خاصة من المصالح الإستراتيجية والاقتصادية ما يجعلها شديدة الاهتمام بمصير الخلاف المستحکم بين مراكش والدول المستعمرة لها .

سابعاً - أن تعمل الدول المشتركة في المؤتمر على عقد مؤتمر خاص لدراسة الحالة في شمال إفريقيا وتحديد سياسة تحريرية ثابتة تضمن مستقبل هذا الجزء الحيوي من العالم ، وذلك على ضوء ما تجدد فيه من حوادث وتطورات سياسية وعسكرية واقتصادية ، ولا شك أن تخصيص مشكلة شمال إفريقيا بمؤتمر كهذا يعد وسيلة دولية فعالة لمناصرة الحق والحرية في المغرب العربي ومقاومة السياسة الاستعمارية فيه .

وختاماً نقترح على المؤتمر الموقر توصية الحكومات المشتركة فيه بإيفاد ممثلين من السلك الدبلوماسي الآسيوي والإفريقي في أوروبا إلى مراكش وذلك لمزيد الاطلاع على حقيقة الحالة بها ، وللوقوف مباشرة على ما أتاه الاستعمار ويأتيه هنالك كل يوم من تصرفات واضطهادات ما أنزل الله بها من سلطان . ففي ضوء هذا التحقيق المقترح تدرك الحكومات الآسيوية والإفريقية مدى ما وصلت إليه الحالة في مراكش من جراء الاستعمار ، وتواجه هذه الحالة عن بينة وبصيرة ، فترسم خطة إيجابية لصالح حركة التحرير في بلاد المغرب .

وبهذا كله تكون الدول الآسيوية والإفريقية قد خرجت بقضية مراكش من طور الانتظار لما يوجد به الاستعمار ويتنازل عنه طوعاً واختياراً لأبناء البلاد الشرعيين إلى طور جديد يقابل فيه أحرار آسيا وإفريقيا السياسة الاستعمارية المبنية على الأمر الواقع بسياسة تحريرية إيجابية هي كذلك واقعية ، إذ لا يفيل الحديد إلا الحديد .

- 405 2- هوامش :
- 409 3- وثائق :
- 409 أ - حقيقة الخلاف بين إسبانيا وفرنسا في مراكش
- 432 ب - مذكرة في قضية مراكش الى المؤتمر الآسيوي الإفريقي
- 437 - فهرس

الفهرس

7 مقدمة

القسم الأول

- حزب الشورى والإستقلال

- نحو الوحدة الوطنية

- نحو وحدة شمال إفريقيا

الفصل الأول

حزب الشورى والاسقلال

- 13 مبحث 1 : إنشاؤه - مبادؤه
- 29 مبحث 2 : تنظيمه
- 32 مبحث 3 : مجال نشاطه
- 33 مبحث 4 : الشورى والديموقراطية
- 38 مبحث 5 : الشورى والاسقلال معاً
- 43 مبحث 6 : الدستور حامى الديمقراطية
- 45 مبحث 7 : إيدولوجيا حزب الشورى والاسقلال
- 50 مبحث 8 : أداة التعبير : الرأى العام وغيره
- 61 مبحث 9 : الجمعيات التابعة لحزب الشورى والاسقلال
- 61 أ - أخوات الصفا
- 63 ب - مغرب الغند
- 64 ج - جمعية الطلبة الشوريين

د - جمعيات أخرى 64

الفصل الثاني

نحو الوحدة الوطنية

مبحث 1 : محاولة توحيد حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال ... 66

مبحث 2 : الجبهة الوطنية - ميثاق طنجة 9 أبريل 1951 70

الفصل الثالث

نحو وحدة شمال إفريقيا

مبحث 1 : جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا 81

مبحث 2 : لجنة تحرير المغرب العربي 81

مبحث 3 : جبهة الوحدة والعمل لشمال إفريقيا 81

القسم الثاني

العلاقات الفرنسية المغربية

الفصل الأول

في طريق الأزمة الفرنسية المغربية

مبحث 1 : وعود كاذبة 95

مبحث 2 : الإصلاحات التي اقترحها إيريك لابون 97

مبحث 3 : تمثيل الفرنسيين المقيمين بالمغرب في مجلس

الجمهورية (باريس) 99

مبحث 4 : حلول فانسان أوريول بفاس : يناير 1947 101

مبحث 5 : المغرب والوحدة الفرنسية 102

مبحث 6 : تدويل المغرب : تكذيب 105

مبحث 7 : المغرب أمام المأساة الفلسطينية 106

الفصل الثاني

بداية الأزمة الفرنسية - المغربية

مبحث 1 : ولاية الجنرال جوان 109

مبحث 2 : الرحلة الملكية إلى باريس 112

- 117 مبحث 3 : بروتوكول 25 فبراير 1951
- مبحث 4 : موقف حزب الشورى والاستقلال من مؤتمر الاتحاد
الراديكالي الاشتراكي الفرنسي بالمغرب (مارس 1951) 119
- 119 مبحث 5 : بريقة محمد حسن الوزاني إلى دابن اتشيسون (شتبر 1951)
- 120 مبحث 6 : المذكرة الملكية المؤرخة بـ 14 مارس 1952
- 121 مبحث 7 : خطاب العرش ، 18 نوفمبر 1952
- 127 مبحث 8 : أحداث طنجة : 30 مارس 1952
- مبحث 9 : حكم محكمة العدل الدولية بلاهاي :
27 غشت 1952 130
- 131 مبحث 10 : أحداث الدار البيضاء : 7-8 دجنبر 1952

الفصل الثالث

الأزمة الفرنسية المغربية وحلها

- 139 مبحث 1 : الأحداث التي سبقت وقائع 13 و20 غشت 1953
- 145 مبحث 2 : وقائع 13 و 20 غشت 1953
- 151 مبحث 3 : ردود الفعل السريعة لحزب الشورى والاستقلال
- 164 مبحث 4 : المقاومة الوطنية والإرهاب الأوروبي
- 179 مبحث 5 : مجلس دراسات الإصلاحات
- 185 مبحث 6 : إيكس - لي - بان : مشاورات - الحل الوسط
- 194 مبحث 7 : حزب الشورى والاستقلال بآنتسيرايبى
- 197 مبحث 8 : رجوع جلالة الملك إلى المغرب

الفصل الرابع

- 208 الرحلة الملكية إلى طنجة

الفصل الخامس

- 214 مذكرة 23 شتبر 1947
- أ - الرسالة التي وجهها محمد حسن الوزاني إلى صاحب
الجلالة سيدي محمد بن يوسف 221

- 224 ب - الرسالة الموجهة إلى الجنرال جوان
 225 ج - مذكرة 23 شتنبر 1947
 235 هـ - مشروع معاهدة بين فرنسا والمغرب

الفصل السادس

- 253 مشاركة حزب الاستقلال في مجلس شوري الحكومة

الفصل السابع

- 261 اليهود المغاربة

القسم الثالث

تدويل القضية المغربية - أنشطة حزب الشورى والاستقلال

على الصعيد الدولي

الفصل الأول

الانشطة الممارسة بالشرق الأوسط

- 271 مبحث 1 : القاهرة
 271 أ - القضية المغربية أمام الجامعة العربية
 281 ب - مؤتمر المغرب العربي
 282 ج - لجنة تحرير المغرب العربي
 د - محمد حسن الوزاني يفضح أمام الجامعة العربية
 294 أهداف السياسة الإسبانية بالمغرب
 306 مبحث 2 : مؤتمر مكة : 9 غشت 1954

الفصل الثاني

القضية المغربية بين الولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة

- 308 مبحث 1 : القضية المغربية والولايات المتحدة
 308 أ - المؤتمر الأمريكي بطنجة : 2 أكتوبر 1950
 309 ب - الدعوة إلى وساطة أمريكية
 312 ج - القضية المغربية والولايات المتحدة الأمريكية

- 325 مبحث 2 : القضية المغربية ومنظمة الأمم المتحدة
- 325 أ - الأمم المتحدة : دجنبر 1951
- 328 ب - الأمم المتحدة : دجنبر 1952
- 332 ج - الأمم المتحدة : دجنبر 1953
- 333 د - الأمم المتحدة : دجنبر 1954
- 334 هـ - الأمم المتحدة : دجنبر 1955
- و- معاناة محمد حسن الوزاني على هامش الدورة السابعة
- 334 لمنظمة الأمم المتحدة - 1952
- 334 1 - صعوبات الحصول على التأشيرة الأمريكية
- 343 2 - متاعب بجبل طارق

الفصل الثالث

القضية المغربية أمام الرأي العام الفرنسي

- 346 مبحث 1 : عصبة الدفاع عن المغرب الحر : جوان 1946
- 355 مبحث 2 : الندوة الصحافية التي انعقدت بباريس : 19 أكتوبر 1954
- 358 مبحث 3 : اجتماع مدينة ليل : 18-19 مارس 1955
- مبحث 4 : المؤتمر الوطني من أجل تسوية المشكلة الفرنسية المغربية :
- 362 7-8 ماي 1955
- 364 مبحث 5 : ندوة نادي اليعاقبة : 15-16 يونيو 1955

الفصل الرابع

- 367 مقام محمد حسن الوزاني بسويسرا

الفصل الخامس

- 371 مؤتمر بَنْدُونِك : 18-24 أبريل 1955
- 377 - ملاحق :
- 377 1 - موجز حياة محمد حسن الوزاني

- 405 2 - هوامش :
- 409 3 - وثائق :
- 409 أ - حقيقة الخلاف بين إسبانيا وفرنسا في مراكش
- 432 ب - مذكرة في قضية مراكش الى المؤتمر الآسيوي الإفريقي
- 437 - فهرس

رقم الإيداع القانوني : الخزانة العامة - الرباط 1988/627

الطبعة: (دار الغرب الإسلامي / بيروت).

- عز العرب بن محمد حسن الوزاني ولد بفاس سنة 1940 .
- وتلقى دراسته الابتدائية والثانوية بفاس ولشبونة.
- أحرز على شهادة البكالوريا وسجل في كلية الحقوق بباريس
- حاصل على الاجازة في القانون الخاص.
- وعلى دبلوم الدراسات العليا في القانون العام.
- وعلى دبلوم معهد الدراسات العليا الدولية بباريس.
- هيا بباريس شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة، وسجل
- سنة 1965 في هيئة المحامين بالدار البيضاء
- حيث أشتغل إلى سنة 1975.
- اهتم بعد ذلك بالميدان المالي.
- عضو مؤسس ورئيس مؤسسة
- محمد حسن الوزاني.

